الطائفية فى مصر

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

اليسار / العدد التاسع والثمانون / يوليو ١٩٩٧ م / صفر ١٤١٨ هـ / الثمن ثلاث جنيهات

سياسة القمع تهدد احتمالات التغيير السلمى



صنايعية التخطيط وبيع الوهم للمواطنين

الخطأ والصواب فى معركة الدفاع عن حقوق الفلاحين

البطل لا يأتى مصادفة

...

أزمة صناعة السكر

...



الأستاذ و التلميذ

انتصار اليسار فى فرنسا و مأزق الحكومة الألمانية



إهـــــــداء ٢٠٠٦

المرحوم / يوسف درويش
القاهرة

فى هذا العدد

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
أحمد عز العرب
المستشارون:
ابراهيم بدراوى
أحمد نبيل الهلالى
د. خليل حسن خليل
د. رفعت السعيد
صلاح عيسى
عادل غنيم
عبد الغفار شكر
عبد الغنى ابو العينين
محمد وفاء حجازى
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات: لمدة سنة واحدة
مصر: ٢٤ جنيها للأفراد و٦٠ جنيها للهيئات.
الوطن العربى: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها.
العالم: ١٠٠ دولار أمريكى أو مايعادلها.
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.
الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨
FAX: 5786298

اليسار در

الصيف .. و..

مع حلول أشهر الصيف تعانى كافة الصحف والمجلات من قلة المواد . فالكتاب فى أجازة أو مرهقين . والحكومة وأجهزة الدولة والأحزاب (أيضا) فى حالة كسل صيفى معتاد . وهكذا توقعنا أن نواجه بعض النقص فى المادة الحية المواكبة للأحداث.

وفوجئنا فى الأسبوع الثالث من شهر يوليو أن المادة التى تجمعت لدينا ويصعب تأجيلها تتجاوز عدد صفحاتنا الثمانين (١٠ ملازم) ووقعنا فى "حيص بيص" كما يقولون . وبعد مداولات اتخذنا القرار الصعب المكلف بزيادة ٢٤ صفحة كاملة (٣ ملازم) ، ورفع ثمن العدد جنيه واحد . ومع ذلك اضطررنا لتأجيل الدراسة الهامة للدكتور أحمد محمد صالح لوثيقة مصر القرن ٢١ والتى اختار لها عنوان « التنمية الأسمنتية والخرسانية للوطن » ومقال د. حسن علام « المقاطعة الشاملة وإلا فلننتظر الألفية الرابعة» وبحث على العماس « إلى أين تتجه الحركة الاشتراكية» وملف « أطفال الشوارع فى مصر» ويشتمل على عرض لندوة أطفال مصر بين التشريع والحماية (عمرو كمال حمود) وعرض لكتابين عن الطفل المصرى (نادية رفعت - فيفيان فؤاد).

ورغم الصيف أيضا فقد ازدحم العدد بالمواد التى تثير التفكير والنقاش .

وربما تكون الندوة الخاصة بأحداث الكونغو والموقف فى منطقة البحيرات ، هى أول محاولة لتفكير مشترك مصرى وسودانى فى إحدى أهم قضايا المنطقة ، آملين أن تكون هذه القضية مثارا لنقاشات عديدة

وتتنوع الاهتمامات المصرية فى هذا العدد . من الافتتاحية التى تحذر من خطر اغلاق باب التعبير والتغيير السلمى فى ظل الدولة البوليسية القائمة ، إلى دراسة د. فوزى منصور حول الموازنة والخطة ، ومقال سمير مرقس عن دور الغرب فى المسألة الطائفية ، إلى تهديد صناعة السكر وحرمان أبناء الأم المصرية من الجنسية.

وكالعادة تحتل الرسائل العربية والعالمية مساحة واسعة . من حيفا والقدس إلى الأردن ولبنان ودمشق ، ومن باريس ولندن وبرلين إلى موسكو وواشنطون.

وتشمل وجبتنا فى هذا العدد أيضا أبوابنا الثابتة من فن ورياضة وفن تشكيلى وأرشيف اليسار وهموم وفكر واسلام لاكهانة ومشاغبات.

ونأمل أن لاتكون هذه الوجبة أدسم مما يجب فى ظل هذا الحر الشديد.

اليسار





فلنعمل لفتح الباب أمام

التغيير السلمى

قبل فوات الآوان

حسين عبد الرازق

سلّط البيان الذى أصدرته لجنة الحريات بحزب «**التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى**» يوم الخميس ١٩ يونيه ١٩٩٧ الضوء على ظاهرة تصاعد الاجراءات البوليسية القمعية فى مواجهة التحركات الجماهيرية السلمية الاحتجاجية «بصورة تهدد الهامش المحدود المتاح لحرية التعبير والتحرك السلمى ،وتنذر بدفع الحركة الجماهيرية إلى اللجوء مضطرة لممارسات حادة فى مواجهة عنف أجهزة الأمن». وسجل البيان ستة أحداث متتالية خلال أسبوع واحد من **دمنهور وشبين الكوم وكمشيش وتيرة والقاهرة وبنها والزقازيق** استخدمت الشرطة خلالها العنف فى مواجهة المواطنين. وتتعلق هذه الأحداث جميعا -عدا الزقازيق- بالتحرك الفلاحى والسياسى المعارض لطرد المستأجرين من الأراضى الزراعية ، بينما انصبت أحداث جامعة الزقازيق بتحرك الموظفين احتجاجا على الاعتداء على حقوقهم المادية المكتسبة وتخفيض دخولهم.

وأى قراءة موضوعية لهذه الأحداث تصدمنا بمجموعة من الحقائق المؤسفة .

** فالحكم فى ظل سياساته الاقتصادية والاجتماعية المنحازة بقوة ضد الطبقات الشعبية والوسطى، خاصة العمال والفلاحين والموظفين ،وصغار ومتوسطى المهنيين والتجار والحرفيين، وتخلى الدولة عن دورها الاجتماعى، ووجود خلل واضح فى أولويات الحكومة فى الانفاق الجارى فى الموازنة العامة، ورهانها الخاسر على تنمية تعتمد على رأس المال الأجنبى والقطاع الخاص.. **لا يرى سبيلا لمواجهة السخط الاجتماعى السائد فى أغلب طبقات وقطاعات المجتمع، إلا تأكيد الطبيعة البوليسية للدولة، ومواجهة كافة القضايا الاجتماعية والسياسية بالمنطق الأمنى والعصا الغليظة** . لا فرق فى ذلك بين التصدى للارهاب المتستر بالدين ، وبين نشاط سياسى مشروع فى الأحزاب،أو تحرك نقابى مهنى أو عمالى، أو توقيع فلاحين على عرائض موجهة للحاكمين،أو مسيرة سلمية للمطالبة بتحسين الاجور.. أو حتى كتابة مقال أو بيان يناقش ويحلل قضية عامة أو خاصة بفئة من فئات المجتمع.

فالكل فى نظر الحكم عصاة ومتآمرون وخارجون على القانون، ويهددون الاستقرار، ومناهضون لنظام الحكم ويحضون على كراهيته وازدرائه ويحرضون على مقاومة السلطات.. وفى النهاية إرهابيون!.

ولذلك فليس غريبا أن الحكم منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ ، أى منذ تولى الرئيس مبارك السلطة الفعلية، يعيش فى ظل حالة الطوارئ، والتى مدت اعتبارا من ٣١ مايو ١٩٩٧ لمدة ٣ سنوات أخرى تنتهى فى ٣٠ مايو عام ٢٠٠٠.

ولم يكتف الحكم بحالة الطوارئ، فأصدر فى عام ١٩٩٢ القانون رقم ٩٧ المعروف بقانون مكافحة الارهاب، والذى قدم للإرهاب تعريفا فى صياغات مطاطة مثل« **الاخلال بالنظام العام وتعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر،.من خلال استعمال القوة أو العنف أو التهديد بهما** » ،ووسع من مفهومه بحيث أدخل كل الحركات السلمية الاحتجاجية التى اعتبرتها وثيقة حقوق الإنسان من الحقوق الأساسية مثل الاضراب والتظاهر والاعتصام السلمى تحت مسمى الارهاب، كما انتهك هذا القانون حق التنظيم وحق إبداء الرأى ،وفرض قيودا على حرية الصحافة والصحفيين، وابتدع تدابير احترازية مثل حظر الإقامة فى مكان معين أو منطقة معينة أو الالتزام بالإقامة فى مكان معين، أو حظر التردد على أماكن أو محال معينة محولا بذلك اجراءات وردت فى قانون الطوارئ ضمن سلطات الحاكم العسكرى، إلى اجراءات دائمة فى القانون العام يمكن تطبيقها ضد أى مواطن مهتم بشئون بلده، وضد أى نشاط جماهيرى عمالى أو فلاحى أو طلابى.كما أطلق القانون يد الشرطة فى القاء القبض على المواطنين دون اذن من النيابة العامة ،والاحتفاظ بالمتهم فى حوزتها لمدة ٧ أيام كاملة دون عرضه على النيابة، وانتزع سلطة محكمة الجنح المستأنفة ليعطى النيابة العامة حق حبس المتهم احتياطيا لمدة ٦ أشهر متتالية دون عرضه على المحكمة..

وقد استخدمت الشرطة مواد هذا القانون الشاذ فى القبض -دون إذن من النيابة-على العناصر السياسية النشطة فى الدفاع عن مستأجرى الأرض الزراعية، واستخدمته نيابة أمن الدولة فى توجيه الاتهام لهم وحبسهم بمقولة أن «الإرهاب كان من الوسائل التى تستخدم فى تحقيق هذه الافكار».

**** لا تتورع الدولة البوليسية القائمة عن استخدام النيابة العامة كغطاء لاجراءاتها التى تشكل فى الواقع اعتداء سافرا على الحقوق والحريات الأساسية التى كفلها الدستور والمواثيق والعهود الدولية** الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واتفاقيات العمل الدولية.

وقد كانت هذه الظاهرة مثار احتجاج طوال السبعينات والثمانينات من منظمات حقوق الانسان الدولية وتعرض لها بالنقد بعض القضاة فى أحكامهم.

**** يساعد على استشراء ظاهرة الدولة البوليسية فى مصر وجود سلسلة من القوانين والمواد القانونية التى تنتهك الحقوق والحريات الاساسية للإنسان.**

فالمواد القانونية التى يسائل المقبوض عليهم فى الأيام الأخيرة على أساسها مثل المواد ١٠٢ مكرر و١٧٤ و١٧٧ وغيرها من مواد قانون العقوبات والخاصة بما يسمى جرائم الاهانة والعيب والاخلال بالمقام والتحريض ،وجرائم كراهية النظام والازدراء، أو البغض أو تحسين الجرائم ،هى من الجرائم المنقولة عن القانون الفرنسى الصادر فى عهد دكتاتورية لويس نابليون والتى ألغيت تماما من التشريع الفرنسى منذ عام ١٨٨١ . يقول د. **محمد بهى محمد أبو يونس** «لا زال المشرع يحتفظ بطائفة من الجرائم .. كان مبررها الوحيد حماية أعداء الوطن لا مصلحة الوطن ذاته.. وعلى الرغم .. من زوال ظروف وجودها وانتفاء دواعيها فى الوقت الحاضر ، إلا أنه ما زال حريصا على بقائها». ويقول المستشار **عماد النجار** رئيس محكمة الاستئناف «إن الذهن يحار فى معرفة حقيقة مدلول الكثير من العبارات. فما يراد بكراهية نظام الحكم أو الازدراء به. وكيف يمكن التمييز بين هذه المعانى وبين ما هو مباح من نقد الاعمال الحكومية خدمة للصالح العام. فما هو المانع للقاضى اذا شاء الاعتساف فى التطبيق أن يأخذ بحكم الكراهية والازدراء كل منتقد للحكومة..».

وتقول المحكمة الدستورية فى القضية رقم ٣ لسنة ١٠ قضائية «بأن لكل جريمة عقوبة محددة منصوص عليها فى القانون أو مقررة وفق الحدود المبينة فيه.. ومن القواعد المبدئية التى يتطلبها الدستور فى القوانين الجزائية أن تكون درجة اليقين التى تقوم بتنظيم أحكامها فى أعلى مستوياتها. وأساس ذلك ما تفرضه القوانين من قيود خطرة على الحرية الشخصية. ومن المتعين ضمانا لهذه الحرية أن تكون الأفعال التى تؤثمها هذه القوانين محددة بصورة قاطعة غير مجهلة. إذ أن التجهيل بها لا يجعل المخاطبين بها على بينة من الأفعال المنهى عنها. **ومؤدى غموض النص العقابى الحيلولة بين محكمة الموضوع وبين إعمال قواعد محددة لأركان الجريمة وعقوبتها دون خفاء.. مما يوقع المحكمة فى محاذير تنتهى بها إلى ابتداع جرائم لم يقصدها المشرع».**

وطالما استمر تمسك الحكم بهذه القوانين والمواد القانونية ، فسيظل العدوان على حقوق الانسان والديمقراطية قائما.

إن هذه الحقائق تقول بوضوح: إن الحكم مصر على الاستمرار فى سياساته الاقتصادية والاجتماعية الخاطئة، والتى تضر بمصالح الوطن وبمستوى معيشة غالبية ومواطنيه.

ولكى يضمن استمرار هذه السياسات ،**فهو حريص على تعميق وتأكيد الطابع البوليسى للدولة وانتهاك الحريات العامة وحقوق الانسان .وبالتالى قفل باب التغيير السلمى والحوار الديمقراطى.**

ومن الخطأ أن تستسلم القوى الديمقراطية أمام تصاعد الطابع البوليسى للحكم والعدوان المستمر على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين.

فمستقبل الوطن ليس حكرا على هذه الاقلية «الغبية» الحاكمة.

ومسئولية الأحزاب والقوى الديمقراطية أن تتكاتف ، وأن تتحمل مسئوليتها فى العمل مع الجماهير من أجل إلزام الحكم بالتحرك السريع والحاسم نحو تحقيق الديمقراطية وضمان الحريات والحقوق الأساسية للإنسان، وفتح الباب أمام التغيير السلمى قبل فوات الأوان.





إنهم «صنايعية» من النوع الذى أصبح الآن شائعا فى مصر، قد يستطيعون القيام بما يكلفون به إذا كان داخلا فى حدود قدراتهم وعرفوا حدود هذه القدرات ، لكنهم- بفهلوة تعودنا عليها- يتصورون أيضا القدرة على القيام بما لا خبرة لهم فيه، وتنقصهم فى كل الأحوال المعرفة السليمة بالأساس العلمى الذى تقوم عليه الصنعة أو حتى الأدوات الحديثة التى تستخدم فيها وما تصلح له. وسوف تظهر السنوات القادمة النتائج العملية لهذا النوع من التخبط والتلفيق: فى مجالات الاستثمار والادخار،ومعدلات نمو الدخل القومى ،وزيادة الفقر والبطالة ،ونقص القدرة على التنافس فى الأسواق العالمية، وغير ذلك.



صنايعية التخطيط والتنمية

د. فوزى منصور

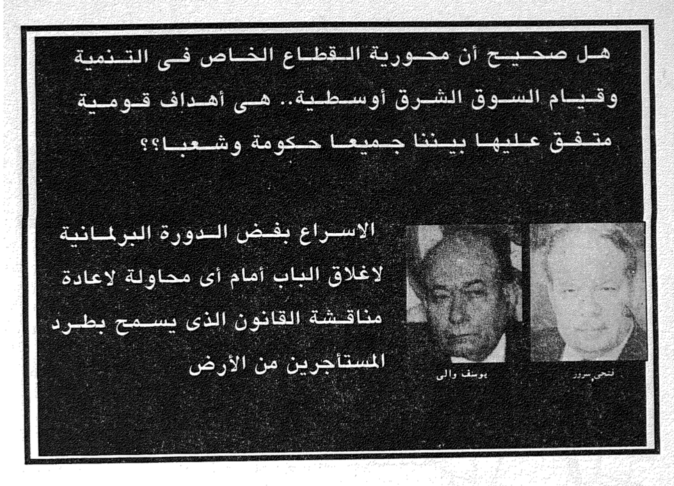
فى خلال شهر مارس وأبريل الماضيين ، طلعت علينا الحكومة وبعض وزرائها بثلاث وثائق عظمى:

أولاها: مكونة من حوالى ٢٠٠ صفحة مصقولة الورق فاخرة التجليد أسمتها «**مصر والقرن الحادى والعشرون**».

والثانية هى البيانان المالى والاحصائى عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٩٧ / ١٩٩٨ ويضمها كراستان رقيقتان ناعمتان من حوالى ١٦٥ صفحة.

أما الثالثة التى سيبدو كما لو كان إعدادها قد استنفد من رئيس الوزراء ووزير التخطيط ومعاونيه عمرا كاملا فهى معروضة فى خمسة مجلدات ضخمة تربو على الأربعة آلاف صفحة تحت تسميات **الاستراتيجية القومية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى مستهل القرن الواحد والعشرين ، والخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٧/١٩٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢) وخطة عامها الأول، وبياناتها التفصيلية أو الاحصائية.**

هذه المجموعات الثلاث من الوثائق تضم عددا من الأهداف العامة مثل«**ابتعاث**



الارادة الوطنية» «والتنمية البشرية» و«التحول إلى مجتمع معرفى»و«التنوع الفكرى» و«تواصل النهضة» و«صون البيئة» و«سياج القانون»، و«دور المجتمع المدنى» و«الخروج من المجتمع القديم».. أهداف تتكرر بأشكال وصيغ مختلفة. ولا اعتراض عليها فى ذاتها ، بل هى موضع ترحيب من الجميع، وإن كان يلاحظ عليها أولا، عدم **وضوح أى منهج فكرى يجمعها أو تصور علمى متماسك للتنظيم الاقتصادى الاجتماعى القادر فعلا على تحقيقها أو بيان لوسائل الخروج بها من مجال التمنيات الطيبة** ،أو على الأكثر الخطوات الجزئية المبعثرة ، إلى مجال السياسات الكلية المتسقة، الأمر الذى يجعل من سلسلة المقالات التى كتبها المرحوم **أحمد حسن الزيات**- ولم يكن رجل سياسة ولا خبيرا فى التخطيط وإنما كان أديبا فنانا صادق الاحساس بمشاكل وطنه وشعبه-فى مجلة«**الرسالة**» منذ **أكثر من نصف القرن عن** ثلاثية الفقر والجهل والمرض أدق تشخصيا لمشاكل مصر التى لا تزال تلازمنا حتى الآن وأعمق بصيرة بالترابطات القائمة بينها من صياغات الحكومة الحالية الانشائية المزهرة.

هذا طبعا إلا اذا اعتبرنا أن«**محورية النشاط الخاص**» هى التصور العلمى الكامل لمجتمع المستقبل الذى يغنى مجرد التغنى به عن أى تدليل آخر على صلاحيته لظروف مصر، وإن اعادة تثقيف الشعب المصرى بثقافة الرأسمالية التى تلح عليها الحكومة بأعلى الصوت فى مستهل عرضها لرؤيتها هى المنهج الرئيسى للوصول إلى هذا المستقبل.

ذلك يصعد إلى الصدارة بملاحظتى الثانية ،وهى أن الأهداف التى تتوخاها الحكومة لمستقبل مصر، -أو الاتجاهات والرؤى -ليست كلها «خلاصة آرائنا جميعا: قيادة وحكومة وشعبا»كما تدعى الحكومة. بل إن بعض هذه الأهداف مختلف عليه أشد الخلاف ، بل ومحل صراع اجتماعى متعدد الأشكال والوسائل.

وأول الأهداف المختلف عليها هى«**محورية القطاع الخاص**» .. ذلك التعبير الحركى الذى تستخدمه الحكومة للدلالة على الرؤى والتوجهات الرامية **إلى إطلاق العنان لرأسمالية ضارية لا يحدها قيد ولاضابط** سوى العبارات الإنشائية المنمقة والتمنيات الطيبات المفرغة من أى فاعلية. والقراءة الواعية المتأنية للمجلدات الخمس والاجراءات العملية المقترحة فيها تؤكد ذلك، بقدر ما يؤكده فى الواقع سياستها المطبقة منذ سنوات، وآخر مثالين لها فى المجال الزراعى إسراعها بفض الدورة البرلمانية **لاغلاق الباب على كل محاولة لإعادة مناقشة القانون الذى يسمح بطرد المستأجرين فى أكتوبر القادم** من الأراضى الزراعية التى استقروا على التعيش منها سنوات طويلة، **واقطاع أرض تناهز الوحدة منها نصف مليون فدان لمستثمرين أجانب** (لا يعرف أحد من يتخفى وراءهم لكن الخبرات السابقة المعروفة عنهم تؤكد أنهم لا

يستطيعون الاستغناء عن إشراك «الخواجات» فى أنشطتهم الاقتصادية والاحتماء بهم- راجع مشروع هضبة الأهرام ولدينا كل تفاصيله) لكى يقيموا عليها «الحضارة الجديدة» فى جنوب الوادى . ناهيك عن مهزلة **بيع لحم مصر الحى المتمثل فى القطاع العام بأبخس الأسعار لمستثمرين مصريين وأجانب لا يمكن التأكد من هويتهم** . والاعلان المستمر عن التوسع فى ذلك يشمل المرافق العامة القائمة والمستقبلية التى تحتفظ أغلب الدول الرأسمالية بالسيطرة عليها.

والهدف الثانى المختلف عليه هو **اعتماد التعاون الاقليمى الشرق أوسطى كاحدى الدوائر فى سياسة مصر الاقتصادية** والاشادة بما تم حتى الآن على هذا الطريق ، بما فى ذلك إنعقاد قمة الدار البيضاء بالمغرب فى أكتوبر ١٩٩٤ وقمة عمان فى أكتوبر ١٩٩٥ واستضافة مؤتمر القاهرة الاقتصادى فى نوفمبر ٩٦، والاتفاق على إنشاء مؤسسات للتعاون الاقليمى الشرق أوسطى مثل **بنك التنمية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والمؤسسة الاقليمية للسياحة والمجلس الإقليمى لرجال الأعمال** والتقدم فى دراسة عدد المشرعات الاقليمية المشتركة فى البنية الأساسية مثل مشروع الربط الكهربائى الاقليمى ومد **خط أنابيب الغاز الطبيعى لبعض دول المنطقة- تقصد إسرائيل**- وربط دول المنطقة بخطوط السكك الحديدية والطرق البحرية، وغير ذلك من التعبيرات التى تخفى حقيقة المشروع **الشرق أوسطى وتوابعه كمشروع يستهدف وضع إسرائيل فى بؤرة النشاط الاقتصادى فى المنطقة وإعطاءها وسائل الهيمنة الاقتصادية والمادية عليها**- لا يغير من ذلك تحفظ الحكومة بأن تلك المشاركة تأتى فى إطار قناعة مصر بالارتباط الوثيق بين السلام الشامل والعادل والتعاون الاقليمى والتنمية المتواصلة المستقرة فى المنطقة»، أو أن «السعى الصادق لتوثيق علاقتنا مع التجمعات الاقليمية الدولية ليس بديلا عن برنامج التعاون الاقتصادى العربى»، فقد **أصبحنا نعلم جميعا من تتابع التنازلات بعد التنازلات والخنوع الذليل أمام الصلافة التى تفرض بها إسرائيل سياسة الأمر الواقع لتحقيق مطامعها أن السلام الشامل والعادل قد أصبح اصطلاحا لا حدود لمرونة تفسيراته يمكن أن يمتد ليشمل التسليم بكل شئ دون أن تنقطع خيوط المفاوضات حوله، كما أصبحنا** نعلم أن السبيل الوحيد للخروج من هذه «اللزقة» المطاطة هى تعديل علاقات القوى بين مصر وباقى الدول العربية من جهة وبين إسرائيل وأمريكا من جهة ، لكن الأنظمة العربية القائمة غير راغبة أو قادرة على اتباع الوسائل المتاحة لها الكفيلة بتعديل هذه العلاقات لصالحها.

ما دام الأمر كذلك ،وما دام المشروع الشرق أوسطى هو جوهر السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط على المدى البعيد،(نتنياهو أو لانتنياهو ،فعلى المدى الطويل لا فارق بين نتنياهو وغيره) فان حديث الحكومة عن أن «السعى الصادق لتوطيد علاقتنا مع التجمعات الاقليمية الدولية .. ليس بديلا عن برامج التعاون الاقتصادى العربى ، وأن جهودنا ستظل موجهة فى سبيل الوصول إلى أنسب الصيغ للافادة من هذه البرامج وتنشيطها وزيادة فاعليتها»(ص٤٢ من المجلد الأول عن الاستراتيجية القومية) هو من قبيل ملء الخانات الفارغة بفراغ أكثر خواء. وليس أدل على ذلك من المقارنة بين هذا الحديث المتحفظ الذى يأتى فى سياق عرض الحكومة لعلاقة مصر بالتعاون الشرق أوسطى، وبين «البحبحة» التى تعطيها لنفسها عندما تتحدث ، فى سياق عرضها لموضوع «مصر والمستقبل العربى» (ص٣٠-٣٦) عن «مشروع اقامة منطقة تجارة حرة عربية، وعن إحياء المحاولات السابقة لإقامة سوق عربية مشتركة يمكن اعتبارها نواة لاقامة مجموعة عربية اقتصادية وتجارية قوية تعمل على جذب الدول الأخرى والكيانات العربية الصغيرة القائمة ».. الخ.

على هذا النحو المتناقض على بعد عشر صفحات فقط، نرى «**تكتلات وأسواق عربية مشتركة**» **هنا ومجرد «برامج للتعاون الاقتصادى العربى» عندما يأتى الحديث فى سياق المشروع الشرق أوسطى** .. ماذا تريد الحكومة أن تقول بالضبط ومم تخاف ؟ أليس هذا التخبط وذلك الخوف هما دليل ادراكها- الذي تحرص دواما على أن تؤكد عكسه- **أن المشروع الشرق أوسطى هو نقيض التعاون العربى الخالص** ، وأنه يستهدف ضمن ما يستهدف تقويض كل محاولة لاقامته؟.

أليس دليلا على أنه عندما يأتى الجد ويتعين الاختيار فان الأولوية سوف تكون دائما للمشروع الشرق أوسطى طالما بقيت توازنات القوى الحالية وأوجه الضعف الداخلى للنظم العربية الحاكمة قائمة؟.

ولو كانت الحكومة جادة حقيقية فى إعطاء أولوية للسوق العربية ، ألم يكن الأمر يتطلب تحليلا علميا صادقا للأسباب التى حالت دون اقامتها رغم اتخاذ قرار عربى فى هذا الشأن منذ عام ١٩٥٧؟ أم أن المانع الحقيقى الذى لا تجرؤ الحكومة على أن تصارح نفسها أو غيرها به- وهو مانع لا يزال قائما حتى الآن، بل وبشكل أقوى منذ انتكاس حركة التحرر القومى العربية- لم يكن أبدا مانعا اقتصاديا ولكنه **مانع سياسى يتلخص فى عدم رغبة أعداد أكبر فأكبر من النظم العربية فى مواجهة مشاريع الهيمنة الأمريكية الاسرائيلية التى يستفزها أى حديث عن التعاون العربى** ، أو عدم قدرة تلك

العوامل السياسية قبل العوامل الاقتصادية لها اليد العليا فى توزيع الأدوار على البلدان التابعة فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى

النظم على هذه المواجهة طالما بقيت أولياتها الأولى هى المحافظة على أمنها الداخلى وفرض سلطتها ومصالحها الضيقة على شعوبها؟.

لكن الحكومة لا تريد مصارحة الشعب بالحقائق، أو لعلها لا تعقلها ولا تستطيع أن ترتب عليها نتائجها المنطقية.

يصدق ذلك على تصورها للعالم الذى نعيش فيه بقدر ما يصدق على أوهامها عن إمكانيات الطريق الرأسمالى الذى تدفعنا إليه انظر مثلا كدليل على مدى فهمها للعالم ودورها فيه قولها فى وثيقة «مصر والقرن الحادى والعشرون»، فى مارس ١٩٩٧، أى فى عز معركة كفر أبو غنيم.

«إن دور مصر التجميعى والتوفيقى والتوحيدى بات مطلوبا بالحاح لتعزيز القوة التفاوضية والتنافسية للعرب، وهو وإن كثرت أمامه التحديات كفيل بأن يشق طريقه **بقوة ارتكاز إلى ارسائه مفهوم السلام سبيلا للتعايش فى المنطقة**، ولأنه يضع العالم أمام خيارين: أحدهما لمنطقة ودعت حزازات الماضى وانطلقت تبنى جسور التعايش والتنمية فيما بين دولها وفيما بينها وبين العالم، والآخر لبقعة **ساخنة ملتهبة بالحرب والارهاب تكون وبالا على نفسها وعلى العالم** وإن هذا الدور المصرى الجسور برفعه لواء قيادة المنطقة نحو السلام سيجعل الاختيار أمام العالم ميسوراً لصالح السلام والتعاون.

كلام يذكر بعبارة المرحوم السادات عن وضع أمريكا أمام مسئولياتها!.

أى مفهوم للسلام ذلك القادر على أن يعطى لمصر ودورها التجميعى والتوفيقى والتوحيدى: مفهوم السادات الذى شق قلب العالم العربى؟ أم مفهوم قيادة نصف العرب تحت اللواء الأمريكى فى حرب الخليج ضد النصف الآخر ورغم معارضته؟ أم هو **مفهوم التخلى عن التفاوض على أساس الحقوق التاريخية والقانونية والقرارات الدولية لصالح المفاوضات الحرة الثنائية والمتعددة الأطراف التى قادت إلى أوسلو ومستعمرة أبو غنيم ومشروع الهيمنة الاسرائيلية الشرق أوسطى وقرارات مجلس النواب** الأمريكى عن القدس العاصمة الموحدة أبديا تحت رايات إسرائيل؟.

أى عالم ذاك الذى سوف يقف معنا بجانب خيار السلام وما هو مضمون ذلك السلام ومحتواه اذا كنا -نحن أصحاب الحق التاريخى- ندمغ الحق فى المقاومة بالارهاب؟ ولماذا- على أية حال- يختار لنا العالم الذى تقوده أمريكا -وهو حتى الآن العالم الوحيد الذى ندين له بالطاعة والولاء -طريق التعايش السلمى والتنمية إذا كانت كل جهودنا الكليلة ولم تؤد حتى الآن إلا إلى المزيد من السيطرة الأمريكية الصهيونية على المنطقة؟ لماذا تخاف أمريكا من التهديدات اللفظية- أو حتى الفعلية- بالحروب والارهاب إذا كنا نسلمها كل مفاتيح القوة والسيطرة علينا، وإذا كانت «إدارة الأزمات لاحلها طريقاً معتمداً ومجرباً لدى الدبلوماسية الأمريكية للتعامل مع الضعفاء؟.

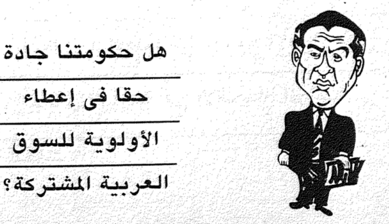
لكن أنى للحكومة أن تفهم العالم على حقيقته بدلا من التعلق بسراب الوهم إذا كانت تعتقد أيضا أن الانفتاح غير المقيد على الاقتصاد العالمى واتباع الطريق الرأسمالى المتوحش الذى ينصحها به الأمريكان كفيلان بأن يقودا إلى نتائج مماثلة لما وصلت إليه النمور الآسيوية، وعلى نحو ما يفهم فى صفحات وثائقها المتعددة الآلاف؟.

إن استناد الحكومة المتكرر إلى تجربة البلدان الأسيوية ينطوى على خطأين، أحدهما يتعلق بفهم حقيقة وآليات النظام الاقتصادى العالمى الذى نعيش فى ظله، والثانى بفهم حقيقة التطورات التى حدثت فى بلدان شرق آسيا والأوضاع الداخلية السائدة فيها.

فالحقيقة الأولى التى لا ينبغى أن تغيب عن ذهن مشتغل بالسياسة هى أن البلدان الرأسمالية المتقدمة، المسيطرة على النظام الاقتصادى العالمى، لا تترك هذا النظام، وبوجه خاص الأجزاء التابعة لها فيه يحكمها فى حركتها ووتائر تقدمها تفاعلات السوق العالمية «الحرة» واعتبارات الربح والإمكانيات الذاتية لكل بلد، على النحو الذى تريد أن نصدقه كتب الاقتصاد المدرسية الساذجة أو المغرضة، وإنما تخضع تلك البلدان الاستراتيجية عليا تحدد بها المراكز المتحكمة فى النظام العالمى- بوجه عام، ودون إغفال للتناقضات القائمة بينها- موقع هذا البلد الخاضع أوذاك داخل النظام العالمى، ونوع الفرص التى تتاح له أو تمنع عنه، بالقوة إذا لزم الأمر، ووتائر تقدمه. وهى تفعل ذلك تحقيقا لمجمل المصالح العليا لهذا النظام ومن قبيل التنسيق بينها وكذلك تحقيقا لرؤيتها حول الخدمات الخاصة التى يمكن أن يقدمها هذا البلد أو ذاك لمجمل النظام، أو توقيا للمخاطر على مصالحها التى يمكن أن تنشأ عن تقدمه.

بعبارة أخرى، وعلى خلاف الحال فى البلدان المستقلة حيث تكون الأولوية للعوامل الاقتصادية التى تتحكم -كقاعدة عامة- فى الأوضاع السياسية، **فعلى مستوى الاقتصاد الرأسمالى العالمى ككل، بجزأيه المتقدم والمتخلف المسيطر والتابع، تصبح للعوامل السياسية اليد العليا، وهى التى تحدد- إلى حد بعيد -للبلد التابع موقعه داخل هذا النظام طالما أنه لا ينجح فى التمرد على وضع التبعية الذى يجد نفسه فيه.**

دون هذا الفهم الدقيق لأولويات الاستراتيجية الكونية للنظام الرأسمالى (التى لا يتسع المجال هنا للدخول فى تفاصيلها) فمن المستحيل تفسير **تحول الاستراتيجية الأمريكية -والغربية بوجه عام -فى عامى ١٩٤٩/٤٧ من الارتداد باقتصاد اليابان المهزومة إلى المستوى الشديد التواضع الذى كان عليه فى ١٩٢٣ إلى معاونتها بكل الطرق الممكنة للتحول إلى دولة اقتصادية حديثة عظمى تستطيع أن تحمى الجناح الشرقى للنظام الرأسمالى العالمى فى مواجهة ما كانت تتصور أنه الخطرام السوفيتى والصينى، لكن أيضا فى** مواجهة التحول الاشتراكى الجذرى داخل اليابان



هل حكومتنا جادة حقا فى إعطاء الأولوية للسوق العربية المشتركة؟

نفسها ، فليس من قبيل المصادفة أن هذا التغير فى الاستراتيجية الغربية تعاصر مع التحركات العمالية الثورية الضخمة فى اليابان فى عامى ١٩٤٩/٤٨.

هذا التفكير الاستراتيجي ينطبق أيضا على المعونات التى قدمت لكوريا الجنوبية وتايوان لكى تقفا فى مواجهة التحول الاشتراكى فى كوريا الشمالية والصين الشعبية .هذا بالاضافة إلى أن رأس المال الأمريكى أقبل على الاستثمار الطويل المدى فيهما لكى يتخذ منهما قاعدتين لتوزيع المنتجات الأمريكية فى اسيا وأوروبا الغربية، ثم فى الأسواق الأمريكية ذاتها مستفيدا من الأيدى العاملة الرخيصة المدربة، ومن استعداد السلطة العامة فى البلدين لاتخاذ كافة وسائل القمع الوحشى فى مواجهة أية تحركات عمالية أو شعبية تخرج على الخط المرسوم لها.

ومن المهم أن تلاحظ أنه عندما يتعلق الأمر بمصالح استراتيجية عليا فى تطوير اقتصاد هذا البلد أو ذاك فان الولايات المتحدة تتناسى تماما خطابها الأيديولوجى عن قدسية الملكية الخاصة (فهى مثلا **قد فرضت إصلاحا زراعيا جذريا فى اليابان وفرضت تصفية الاقطاع فى تايوان**) وعن حرية رأس المال ومزايا المنافسة غير المقيدة بأية ضوابط ،وتدفع تلك البلدان ، بغريزة اقتصادية سليمة لا تتسق مع خطابها النظرى، إلى اتخاذ اجراءات جذرية تفوق فى مضمونها بعض الاجراءات الناصرية ، مثل السماح بتكتل الصناعات ، الخاصة ورجال الأعمال فيما يشابه تنظيمات القطاع العام فى العهد الناصرى، والسماح بالاغتراف من التكنولوجيا الحديثة دون تضييق أوعنت ،وفتح أسواقها لصادرات البلدان التى تحرص على مساعدتها على التقدم.

لكن الوضع بالنسبة لمصر هو تماما معكوس الوضع بالنسبة لليابان أو كوريا الجنوبية أو تايوان .. الخ .هنا **لا تواجه مصر عدوا استراتيجيا لأمريكا تستقوى أمريكا عليه بتقوية الاقتصاد المصرى، وإنما تواجه حليفا استراتيجيا تعلن أمريكا فى كل لحظة وبملء صوتها أنها ستضمن له على الدوام تفوقاً عسكريا** ، لا على مصر وحدها ولكن على سائر البلاد العربية .ومعلوم أن الاقتصاد المتقدم المتكامل هو أساس القوة العسكرية الذاتية و فقط هم الذين يتصورون أن أمريكا يمكن أن تسمح لمصر- بحجمها الكبير وإمكانياتها بالمقارنة مع إسرائيل- بالتقدم الاقتصادى الحقيقى بكل ما تحمله من احتمالات التفوق العسكرى على إسرائيل ، أو حتى أن تقف على قدم المساواة معها أو بالقرب منها.

إن تاريخ الغرب مع محاولات النهضة الاقتصادية فى مصر القرن التاسع عشر يؤكد عداءه الشديد لتطور الاقتصاد المصرى الناهض المستقل. والاتجاهات التى تدفع إليها ، أمريكا والهيئات الدولية التابعة لها الاقتصاد المصرى الآن تعيد تأكيد هذا الموقف الاستراتيجى لأسباب واضحة (إمكانية التفاف العرب حول قيادة مصر والقدرة على الوقوف فى وجه إسرائيل.. الخ) لا حاجة للدخول فى تفاصيلها . وأذكر كمثال على هذه الاتجاهات السلبية التوصية **اعتماد السياحة كمصدر أساسى للدخل القومى والمصدر الأول فى المستقبل للعملة الأجنبية ، بكل ما يتضمنه ذلك من إمكانيات السيطرة الاسرائيلية على عمليات التسويق ،والقدرة على استخدام أجهزة الدعاية والاعلام الغربية الجبارة لتجفيف هذا المصدر إذا خرجت مصر على السياسة التى يرسمها الغرب لها** ،وعجز صناعة السياحة سواء فى جانب المدخلات أو المخرجات -عن استخدام وتطوير الفنون الانتاجية الحديثة ونشرها فى مجمل الاقتصاد المصرى .وتتعدد الأمثلة الأخرى: **الضغط لتفكيك القطاع العام الذى كان يؤدى الوظيفة التنسيقية التى قامت بها اتحادات رجال الأعمال الوطنية فى اليابان كوريا الجنوبية وتايوان** ،وإن كان الأداء المصرى بكفاءة أقل وتحطيم الأساس الاجتماعى للتطور الاقتصادى السليم عن طريق استعادة سيطرة كبار الملاك والتجار على القطاع الزراعى والحرص على وضع البرجوازية الكومبرادورية التى تحترف ربط الاقتصاد المصرى بالاقتصاديات الأجنبية لصالح هذه الأخيرة فى موضع الصدارة فى مجالس الأعمال «الاستشارية» المختلفة وغير ذلك.

****

لقد كانت مناقشتى حتى الآن للمستقبل الذى تعده الحكومة لمصر تدور على مستوى «علم **الاقتصاد السياسى**» وهو علم قد لا تعترف به الحكومة أو تعرف عنه الشئ الكثير ، فهو ليس مما يدخل عادة فى المقررات المدرسية التى تعلمها الجامعات الأمريكية ، لكن لا يزال هناك الكثير مما يجب قوله على المستويات الأخرى الوسيطة بين الاقتصاد السياسى والاقتصاد المدرسى، أو حتى على المستوى الفنى البحت. والمجال لا يتسع هنا حتى للعرض الوجيز لاوجه النقد التى تثيرها من هذه النواحى مجلدات خمس ضخام ،ومن ثم أكتفى بالاشارة إلى نقطتين هامتين،**أولاهما تتعلق بتخبط الحكومة الظاهر أو الظاهرى بين آليات الاقتصاد الحر وآليات التخطيط**

الحكومة تعتمد النظام الرأسمالى فى أكثر صوره تحللاً من الرقابة كأساس للتنمية .. وتتخبط بين آليات الاقتصاد الحر وآليات التخطيط

،والثانية تتعلق بعرض تعثر النموذج الذى تقدمه الحكومة عن الاستجابة للاحتياجات الاولية للاقتصاد المصرى.

إن الحكومة تعتمد النظام الرأسمالى ، فى أكثر صوره حرية وتحللا من رقابة الدولة ، كأساس للتنمية هذا -نقول على سبيل الجدل- أمر حسن إذا كانت الحكومة تريد ذلك وتعرف ما تريد. لكن أن تأتى الحكومة فى الوقت ذاته بخطة خمسية للاقتصاد القومى فى مجموعة على مدى خمس سنوات لا تقتصر -مثلا- على بيان تكاليف الاثاث والمعدات اللازمة للمكتبة فى مركز الصيانة الميكانيكية بشبرا(١٥٠ الف جنيه) ولكن يغريها الطموح الكاذب وادعاء القدرة على التنبؤ بالمستقبل والتحكم فيه ، حتى فى ظل الاقتصاد الحر ببيان السلوك التفصيلى لكافة الابعاد الكلية للاقتصاد القومى على مدى السنوات الخمس ، فذلك هو الأمر الذى يثير الدهشة والعجب.

إن الحكومة ،على أحسن الفروض ، تستطيع ان تتنبأ بتكاليف مركز الصيانة الميكانيكية بشبرا لأن ذلك جزء من الانفاق العام الذى يمكنها تحديده سلفا ولمدد طويلة (حتى وان كان واقع الحسابات الختامية للدولة يؤكد أن هذه التقديرات المستقبلية تكون عادة شديدة البعد عن الانفاق الفعلى) . تستطيع الحكومة أن تفعل ذلك بالنسبة لمركز الصيانة أو محطة سكة حديد أبورجوان ، وبوجه عام لكافة أوجه الانفاق الأخرى بما فى ذلك الانفاق الاستثمارى ، طالما أن الحكومة هى التى تقوم به.

وقد طور علم الاقتصاد التطبيقى فى البلدان الرأسمالية طريقة محددة تهتدى بها الحكومة لتحديد أولويات الاستثمار هى دراسات الجدوى أو التحليل القائم على المقارنة بين العائد الناتج من أى حجم استثمارى معين وتكاليف هذا الاستثمار وترتيب قائمة تنازلية بالاستثمارات الممكنة وفقا لنتائج هذه المقارنة، إلى أن تستنفد كافة الأرصدة المخصصة للاستثمار الحكومى.

هذه الطريقة مشابهة إلى حد كبير لما تلجأ إليه المشروعات الخاصة ،وإن كانت تتميز عليها بأن الحكومة تستطيع أن تدخل فى تقديراتها العوائد الخارجة عن الحسابات الداخلية للمشروع(مثل الفوائد التى تعود على المجتمع من زيادة العمالة أو حسن تدريبها على التكنولوجيا* الحديثة) أو التكاليف الخارجية التى لا تعبأ بها المشروعات الخاصة (مثل الاساءة إلى البيئة) .كما أن لتلك الطريقة نواقص أخرى عديدة أهمها العجز عن تحديد معدل نمو الاقتصاد القومى أو التأثير الفعال فيه، لأن هذا النوع من التحليل لا ينصب إلا على قطاع محدود من الاقتصاد القومى هو القطاع الحكومى والعام ، وهو بالمناسبة -قطاع تعلن الحكومة على الدوام عزمها على تقليصه إلى أقصى الحدود ،وهى قد نفذت ذلك بالفعل فى الميزانية الحالية، عندما أصدرت أوامرها إلى القطاع العام بالامتناع عن القيام بأية استثمارات جديدة.

هذه الطريقة على أية حال هى الوحيدة المتاحة لاقتصاد ينتهج نموذج التطور الرأسمالى الخاص (وفى الحقيقة فان أمريكا ، بلد هذا النموذج الأصلى)، هى التى ابتدعت تلك الطريقة للمقارنة بين مختلف المشروعات الاستثمارية فى المياة والمواصلات التى كانت تقوم بها الحكومة) .وقد كان يفترض أن الحكومة ، ما دامت قد قدرت أن تسلك طريق التطور الرأسمالى الخالص ، لا تجازف بمشروع ضخم **مثل مشروع جنوب الوادى** قبل أن تفعل أمرين متعاصرين:

أولهما تقدير التكاليف والعوائد الداخلية والخارجية المترتبة على هذا المشروع.

والثانى هو تقدير التكاليف والعوائد الداخلية والخارجية المترتبة على استثمار مماثل فى القيمة ، أو مجموعة من الاستثمارات المقاربة فى قيمتها الكلية، كالاستثمار فى مجموعة متكاملة من الصناعات الهندسية المستخدمة للتكنولوجيا الحديثة المتطورة بعد تعديلها بمايلائم البيئة المصرية ، ثم بعد إجراء هذه الدراسات المتعددة تحدد اختياراتها الاستثمارية على ضوء النتائج التى تتكشف عنها.

والأمر المقطوع به هو أن الحكومة لم تفعل لاهذا ولا ذاك .ولأسباب سوف تتضح بعد قليل، فيكاد يكون من المقطوع به أيضا أن الحكومة لو كانت قد اتبعت هذا الطريق العلمى (الوحيد المتاح لها فى ضوء خيارها الرأسمالى) لكان مشروع جنوب الوادى- فى المرحلة الحالية لتطور الاقتصاد المصرى- على أوفى مراتب سلم أولويات الاستثمار.

لم تلجأ الحكومة إلى هذا الطريق وبدأت تنفيذ مشروع جنوب الوادى بالفعل ، ولم تكتف بذلك ، وإنما **واجهتنا، على مساحة آلاف الصفحات ،بأرقام وتحليلات من المستحيل التوصل إليها حتى على وجه التقريب إلا فى اقتصاد يأخذ بمبدأ التخطيط الشامل أو على الأقل التوجيه الذى يسمح للحكومة بالتدخل الفعال- ارتكازا على قطاع عام يعطيها القدرة على القيادة- لتحديد الأبعاد الكلية للاقتصاد القومى، أبعاد مثل معدلات النمو والادخار والاستثمار والعمالة والصادرات والواردات وغير ذلك.**

تزعم الحكومة فى صفحاتها ذات الآلاف الأربعة عزمها على« زيادة معدل النمو ارتكازا على ما تراكم من أصول قومية أعلى مر السنين) تفرط الحكومة فيها الآن «للمستثمرين » مصريين وأجانب على نحو غير مسبوق إلا فى روسيا الاتحادية) من نحو ٤٫٨٪ **ليصل إلى نحو** ٦٫٨٪ سنويا فى المتوسط فى الخطة الخمسية الرابعة ١٩٩٧-٢٠٠٢ ثم إلى ٧٫٦٪ سنويا فى المتوسط خلال الخطط الخمسية التالية حتى عام ٢٠١٧».

وتزعم اعتزامها « **مضاعفة الناتج الاجمالى كل عشر سنوات بحيث يصل إلى أكثر من أربعة أمثال المستوى الحالى فى عام ٢٠١٧ أى** يرتفع من نحو ٢٥٧٠ (نحو ٧٦٠ مليارددولار) حاليا إلى ١١٠٠٠ مليار جنيه (نحو ٣٢٤٠ مليار دولار فى نهاية الخطة الخمسية السابعة عام ٢٠١٧ ».. و«**زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى الذى يبلغ فى الوقت الحالى نحو ٤٢٧٠ جنيه (١٢٥٠ دولار)** والحقيقة وفقا لاخر أرقام البنك الدولى هى ٧٢٠دولاراً فى عام ١٩٩٤ ومن غير المتصور أن يقفز هذا الدخل إرضاء للحكومة المصرية ليصل إلى ١٣٧٥٠ جنيه فى الوقت الذى كان ينمو فيه على طول الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٤ بمقدار ١٫٣٪ فقط، مرة أخرى وفقا لأرقام البنك الدولى). وتستمر الحكومة فى تنبؤاتها الدقيقة فتتصور **معالجة العجز فى الميزان التجارى وصولا به إلى التوازن فى نهاية الخطة الخمسية الخامسة وتحقيق فائض ملحوظ خلال الخطة الخمسية السادسة وفائض كبير فى الخطة الخمسية السابعة بالتوازى مع تحقيق فائض جارى وكلى فى ميزان المدفوعات خلال الخطط الخمسية جميعاً أو مثل توليد نحو ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنويا بحيث تستوعب الزيادات السكانية السنوية وتسحب من رصيد البطالة مما يقضى على هذا الرصيد فى نهاية الخمسية الرابعة وبما لا يسمح بتكوين رصيد جديد باستيعاب التوظيف بما يتراوح من ٩٧ ٪ إلى ٩٨٪ فى قوة العمل.**

وأنت تفتش خلال الصفحات الأربعة آلاف عن أى أساس علمى لهذه التوقعات ، فلا تجد سوى فقرة يتيمة فى صفحة ١٩٢ من الجزء الأول تؤكد لنا فيها أنه « قد أوضحت نتائج البدائل العديدة التى بنيت على نماذج وأسس رياضية راعت فى مقوماتها التنبوية الأصول القومية للاقتصاد القومى والقوى الدافعة التى بنيت داخله والامكانات المتاحة المستقبلية المتوقعة حسب أوضاع عديدة ومتغيرة أن تسارع التنمية وبلوغ معدلات مطردة ترتفع فيها درجة اليقين بالمحافظة على الاستقرار والتثبيت الاقتصادى والارتفاع بكفاءة الاداء والاستمرارية فى البذل والعطاء والابتكار الموجه فى إطار حرية السوق وتوجهاتها» .. الخ الخ من هذا الكلام المنمق الحافل بالاصطلاحات العلمية الموحية بالثقة .. لولا أن الحكومة قد امتنعت عن توضيح أى من هذه النماذج والأسس الرياضية والمقومات التنبوية (وهى شديدة التعدد والعقيدة كما يعرف المتخصصون)حتى يستطيع المتخصصون متابعتها ومراقبتها، ولولا أيضا-وذلك هو الأهم -**أن هذه الأسس الرياضية والمقومات**

التنبؤية لا محل ولا تطبيقا فعليا لها في اقتصاد رأسمالي قانونه هو الحرية المطلقة التي لا يحدها قيد أو يحد مسارها توجيه. والحكومة إذ تدعي استخدام هذه النماذج والأسس الرياضية- ولا ريب عندي في أن فنيوها قد حاولوا ذلك بقدر ما يستطيعون -هي أشبه ما تكون بجيش أعد عدته وأسلحته لخوض معركة حديثة معقدة ثم تبين أنها غير صالحة على الاطلاق للقتال في الميدان الذي تجرى فيه المعركة.

لا يغير من هذا الانطباع المؤكد ، أنها حشت مجلداتها الخمس بالآف الجداول المزدحمة بالأرقام، ظانة فيما يبدو أن الأرقام والاحصاءات والبراهين الرياضية تأتي باليقين الذي يفتقده الدليل العقلي ، متأسية في ذلك ولا ريب بقصة **الفيلسوف الفرنسي الكبير «ديدرو»** الذي أشتهر بالالحاد فأراد قيصر روسيا في القرن الثامن عشر أن يحسم الأمر بينه وبين جمهرة المؤمنين ،ودعاه إلى مناظرة عامة في بلاطه، كان فارسها المغوار **العالم الرياضي الشهير «أويلر»** الذي أحضر عند بدء المناظرة عددا من السبورات،وفي صمت كامل ملأها بالمعادلات الرياضية المتعددة التي أنهاها بعبارة ذهبت مثلا: «**إذن : نخلص من هذه المعادلات الرياضية إلى أن الله موجود . أو دحض هذا البرهان اذا استطعت**». ولما كان **ديدرو** المسكين جاهلا بالرياضيات العليا فقد أخذته رجفة شديدة غادر البلاد على اثرها ولم يبرأ منها قط.

والقارى العادى الذي لا خبرة له بفنون التخطيط وأساليبه الرياضية لا حاجة به إلى أن يرتجف أمام آلاف الجداول التي ملأت بها الحكومة صفحات وثائقها، بل ليس بحاجة إلى متابعة الحجة الفنية التي بينها فيما تقدم ، القائمة على تعارض تنبؤات الحكومة على المدى الطويل وأساليبها الرياضية مع طبيعة النظام الرأسمالي الفوضوى الذي تأخذ به. ويكفي لكي يكون رأيه الخاص عن مدى مصداقية الحكومة ما تدعيه من رؤاها واتجاهاتها(إقرأ: النظام الرأسمالي المتوحش) هي«**خلاصة آرائنا جميعاً : قيادة وحكومة وشعبا**» وأنها تتحدث في أكثر من موضع عن الاستثمارات المنفذة أو الاستهلاك المحقق في عام ١٩٩٦ /١٩٩٧ ، وذلك في **وثيقة كتبت قبل انتهاء العام بعدة شهور**(راجع مثلاص٤٥ منالجزء الثاني) ،وهي تمتلئ بعبارات تؤكد فيها، بمناسبة وغير مناسبة أن الاستراتيجية التي تبشر بها ليست سوى تعميقا للأبعاد الاقتصادية السياسة المالية التي اتسمت بها التنمية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية التي هي-ويا للصدفة المباركة- **فترة ولاية الرئيس مبارك** ،كأنما لم تكن مهمة هذه السياسة في المراحل الأولى من هذه الولاية ،وذلك يحسب لها لا عليها مقاومة ضغوط أمريكا والمنظمات الدولية لاجبارها على الانفتاح الكامل، ولم تعدل عن ذلك وترفع راية الاستسلام الفعلي إلا في أوائل التسعينات بعد أن جرفها تراكم الديون الدولية (التي تورطت فيها دون مبرر حقيقي) إلى شفا الافلاس وبعد أن انطوت بشكل كامل في أعقاب حرب الخليج تحت لواء أمريكا والمنظمات الدولية التابعة لها.

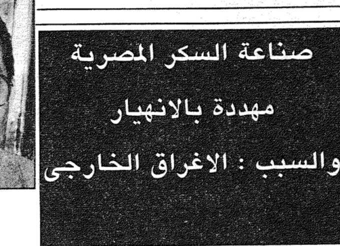
ولست أريد أن أتهم أيا من المسئولين بالتضليل العمدى للقارئ ، سواء حول أحداث الماضي أو خطط المستقبل، ولعل المسئول الحقيقي عن هذه التخبطات غير المتوقعة هو توافق مزيج -تتفاوت النسب المكونة له من مسئول لآخر، وفي مستوى فوق مستوى- من الجهل على السواء بآليات الاقتصاد الرأسمالي **وأصول علم التخطيط والتنمية وحدودا إمكانيات التوفيق بينهما** ،والانحياز الأيديولوجي للرأسماليةأو على الأقل القدرة على التقلب الايديولوجي وفقاً لمقتضيات الحال أمام التأصيل العلمي مفتقداً من أول الأمر في كلا الاتجاهين، **والانسحاق الذاتي أمام الخبرات المدعاة للخواجات المتحدثين باسم الهيئات المالية والدولية وأجهزة المعونة الأمريكية** أو على الأقل انعدام أية محاولة حقيقية لمقاومة مخططاتهم الطويلة المدى ، إما عن نقص فيس الوعي أو في القدرة أو الرغبة.

إنهم «صنايعية» من النوع الذي أصبح الآن شائعا في مصر، قد يستطيعون القيام بما يكلفون به إذا كان داخلا في حدود قدراتهم وعرفوا حدود هذه القدرات ، لكنهم- بفهلوة تعودنا عليها- يتصورون أيضا القدرة على القيام بما لا خبرة لهم فيه، وتنقصهم في كل الأحوال المعرفة السليمة بالأساس العلمي الذي تقوم عليه الصنعة أو حتى الأدوات الحديثة التي تستخدم فيها وما تصلح له. وسوف تظهر السنوات القادمة النتائج العملية لهذا النوع من التخبط والتلفيق: في مجالات الاستثمار والادخار،ومعدلات نمو الدخل القومي ،وزيادة الفقر والبطالة ،ونقص القدرة على التنافس في الأسواق العالمية، وغير ذلك.





نموذج صارخ لتدمير الإنتاج المحلى:



أحمد جويلى

عريان نصيف

«لقد تقدمنا بشكوى من أن هناك **إغراقا للسكر**، وكلما طال الانتظار تزايد المخزون المحلى وزادت الأمور تعقيداً».

*المهندس **عبد العال خليف- رئيس شركة السكر**«شركة السكر تقدمت بشكوى بالفعل، ونحن بطبيعة الحال مع الشركة الوطنية ومع إنتاجنا المحلى.. بل أقول صراحة إننا ننحاز لهذه الشركة ونستهدف حمايتها من أى مخاطر.. وبالتالى فلن نقبل أن يكون هناك إغراق يهدد نشاطها».

*د. **أحمد جويلى- وزير التجارة والتموين**«إن العمل باتفاقيات الجات لا يعنى تدمير الصناعات الوطنية».

* السيد /**عادل الشهاوى** -رئيس الشركة القابضة للصناعات الغذائية«**السكر المصرى الموجود يكفى ويغطى الاحتياجات المحلية لمدة عام كامل..** فلماذا الاستيراد ؟ ولماذا الاغراق»؟

لجنة الزراعة بمجلس الشعب ليس خافيا أننا أصلاً- لمصلحة الوطن والشعب وليس لمجرد التمسك بالايديولوجيات كما يقولون- **نعارض السياسات الاقتصادية التى اجتاحت مصر منذ منتصف السبعينيات** تحت دعوى ما يسمى «**الانفتاح**» ،والتى تم وضع أسسها فى الثمانينات تحت شعار «**الاصلاح الاقتصادى**» ، والتى تكرست واستقرت -منهجا وتنفيذا-فى التسعينات من خلال إجراءات «**الخصخصة**».

ولكن .. وبما أن قضية النهج الاقتصادى للدولة مسألة موضوعية شديدة التركيب ولا تتوقف على ما نريده نحن أو ما يريده الآخرون ، فلقد بحت أصواتنا ونحن نطالب-بل ونناشد- المسئولين عن اقتصاد بلادنا«**انفتحوا أو انصلحوا أو تخصخصوا أو ترسملوا، ولكن احذروا-على الأقل -أن تتجاوزوا الخطوط الحمراء الثلاثة** التى تضعها لنفسها وتلتزم بها أى دولة رأسمالية محترمة حريصة على سوقها وإنتاجها ونموها الاقتصادى.. وهى :**الإنتاج المحلى/ العمالة الوطنية/ دور الدولة**».

.. وللأسف -وكما يقال -**لاحياة لمن تنادى،فمن أجل «عيون»** مجموعة من كبار المستثمرين، وفى سبيل مضاعفة ملايين ومليارات حفنة من مافيا الاستيراد، فلقد تم- فى كافة مجالات الانتاج المصرى الزراعى والصناعى- ليس فقط تجاوز هذه الخطوط الحمراء الثلاثة، بل أيضا تدمير كل ما تعنيه من معايير وضرورات اقتصادية وطنية.

ولعل ما هو مثار هذه الأيام- وبشكل ساخن وحاد- على صفحات الجرائد القومية والمعارضة ،وفى مجلس الشعب ولجانه المتخصصة ،وفى الدوائر الحكومية وخاصة وزارات التموين والصناعة وقطاع الأعمال- **حول ما تتعرض له صناعة السكر المصرية من محاولات للتدمير والتصفية** -ما يؤكد صحة ما توقعناه وحذرنا من مخاطره على الانتاج الوطنى، والذى كنا -بكل صدق- نأمل ألا يتحقق ويصبح واقعا سلبيا على الزراعة والصناعة المصرية بل على الاقتصاد القومى عامة.

الواقع- الزراعى والصناعى-لإنتاج السكر فى مصر

أولا: زراعة قصب السكر: قصب السكر هو أحد المحاصيل الزراعية الرئيسية فى مصر منذ **عهد محمد على.**

*وهو المحصول الاساسى فى أربع محافظات (**المنيا- قنا- سوهاج- أسوان**).

* يتم زراعته فى مساحة تقترب من **٤٠٠ ألف فدان.**

* يمثل ناتجه الدخل السنوى لمئات الالاف من الفلاحين ملاكاً ومستأجرين وعمالا زراعيين.

ثانيا: صناعة السكر المصرية:

تقوم صناعة السكر المصرية من خلال ثمانى مصانع- عامة وكبرى -تبلغ قيمة أصولها الثابتة حوالى **٦ مليارات جنيه** وتصل استثماراتها السنوية إلى حوالى **٤ مليارات جنيه** ، بخلاف عدة مئات من المصانع الأصغر.

* يتم إنتاج عشرات من السلع والصناعات الهامة المرتبطة بصناعة السكر أو المستكملة لها، مثل صناعات الورق -الكحول -الخشب -العطور- العسل الأسود- المولاس-العلف-المعدات الكيماوية- الخميرة-



الوقود- الخل.. إلخ.والتي لا يقل حجم استثماراتها عن **٤ مليارات جنيه أخرى.**

* يصل حجم العمالة في صناعة السكر والصناعات القائمة عليها إلى أكثر من **نصف مليون عامل وفني ومهندس وإداري.**

* تقوم حول مصانع السكر مجتمعات عمرانية واقتصادية كاملة تضم الالاف من أسر العاملين.

ثالثا- زراعة البنجر وصناعة سكره:

ما سبق من الانتاج الزراعي والصناعي للسكر المصري يتعلق بسكر القصب أما سكر البنجر- الذي تم الاهتمام به مؤخرا كمكمل وليس كبديل لقصب السكر- فيتم زراعة محصوله في أكثر من **٥٠ ألف فدان** بوجه بحري، ويصل إنتاجه الصناعي إلى مئات الالاف من أطنان السكر(**١١٠ ألف طن من شركة واحدة، هي شركة الدلتا بكفر الشيخ.**

محاولات مافيا السوق لتدمير صناعة السكر المصرية

تحت عنوان« **حتى لا يصبح السكر .. مراً** » ، كتبنا في « **اليسار** »- **العدد ٥٩** ،عن **أزمة السكر عام ١٩٩٥**، والتي تمثلت في اختفائه من السوق تماما ثم طرحه بعد ذلك بأسعار مغالى فيها، ويصعب على جماهير المستهلكين التعامل بها في سبيل احتياجهم لهذا المحصول الغذائي الرئيسي. ولقد أرجعنا تلك الازمة- بالاضافة إلى المعوقات التي يتم وضعها أمام زراع القصب وحركة صناعته-إلى عامل رئيسي هو **مافيا السوق وتحكم عدة أفراد في وجود أو اختفاء السكر** وفرضهم لأسعاره على المستهلكين، مما جعل الدكتور **أحمد جويلي** وزير التموين يعلن ويؤكد آنذاك أن« ارتفاع سعر السكر بهذه الصورة لا يتفق مع آليات السوق، ولكنه تعبير عن حالة احتكار على الدولة أن تقضي عليها ».

وبعد عامين، فالوضع لم يتغير بل تدهور ، واستمر افراد معدودون من هذه المافيا في محاولاتهم لتصفية زراعة وصناعة السكر الوطنية مقابل ارتفاع رصيدهم في البنوك، ولكن من خلال أسلوب آخر.. وهو « **اغراق السوق المحلي بالسكر المستورد** ».فوفقا لتصريحات وأرقام كبار المسئولين عن هذه الصناعة الاستراتيجية الهامة» واستغاثاتهم لانقاذها من تدمير مافيا الاستيراد لها ، يتبين ما يلي:

(١) حجم الإنتاج المحلي من السكر يبلغ حوالي **مليار طن سنويا**-، ويتم سد الفجوة بين مطالب الاستهلاك وهذا الانتاج- وهي أساسا من فعل المعوقات التي توضع أمام مراحل الإنتاج زراعيا وصناعيا- بكمية محددة يتم استيرادها سنويا.

(٢) **كمية السكر الراكدة في المخازن هذا العام تبلغ حوالي ٦٠٠ ألف طن** ، بقيمة تقرب من **٩٠٠ مليون جنيه** ، وتتزايد الكمية نتيجة استمرار انتاج الشركة ٧٠٠٠ طن يوميا. ورغم من ذلك قام عدة افراد باستيراد أكثر من **٤٠٠ ألف طن سكر من الأسواق الخارجية وخلال حوالي ٨ شهور فقط.**

(٣) عملية استيراد هذا السكر لمصر، مشوبة **بمحاولة واضحة للاغراق**،(سعر الطن من السكر المستورد -في أسواق مواقع تصديره- **٢٦٥٠ جنيهاً** تقريبا، وسعر بيعه في **مصر ١٤٥٠ جنيهاً فقط**).

(٥) مؤامرة مافيا استيراد السكر ، تؤدي إلى:

-التهديد بتصفية زراعة القصب وصناعة السكر في مصر، التي تحتل -وفق تقرير **المكتب الاقتصادي لهيئة الأمم المتحدة بجنيف عام ١٩٩٤**-المركز الأول سواء في إنتاجية القصب أو استخلاص السكر منه.

-كساد مئات الالاف من أطنان السكر المصري وتلفها بالمخازن.

(٦) ولا يمكن حتى- مع هذه المخاطر والإهدارات الكبيرة- التلويح بحجة صالح المستهلك ورخص سعر السكر المستورد ، فهذا السكر- بعكس المصري- من أردأ أنواع السكر العالمي وفقا للتقييم العلمي للخبراء ومنهم **الكيميائي عبد الحميد سلامة** رئيس شركة الدلتا للسكر.

**

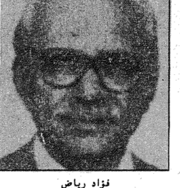
.. وأخيرا ، فلن نمل من التوجه إلى السادة المسئولين الذين تناسوا تماما دور الدولة في الرقابة على الانتاج والاستيراد والتصدير.« **تخصخصوا وترسملوا كما تشاءون -فهذه أيامكم- ولكن احذروا من نتائج إهداركم للزراعات والصناعات المصرية الرئيسية** »، وإذنوا لنا أن نهمس في آذانكم.. أليست أمريكا بالنسبة لكم هي القدوة والنموذج وهي الصديق والسند؟.. فهل علمتم أيها السادة بما فعلته هذا العام -بخصوص قضية استيرادها للسكر؟-.. لقد كانت حتى العام الماضي تستورد حوالي **٢ مليون طن** ،ولكنها هذا العام- وبعد أن حققت الاكتفاء الذاتي من السكر- حظرت استيراد أي كمية منه، بل أعلنت على لسان وزيرة خارجيتها« **إن الولايات المتحدة الأمريكية** لن تنفذ أي بند في **اتفاقية الجات** يمكن أن يضر بالاقتصاد الأمريكي »!!.

خطأ مطبعي:

وقع خطأ مطبعي في مقال« مؤامرة أمريكية على القمح المصري» بخصوص حجم استيراد مصر من القمح، وصحة الرقم « **في حدود ٦ مليون طن سنويا** ».





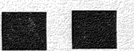


فؤاد رياض

سمية ابراهيم

قانون الجنسية المصرى.. غير دستورى

فى عيد الإعلاميين ورداً على سؤال حول ما اثاره عدد من الصحفيات ، حول مشكلة الأم المصرية المتزوجة من أجنبى وحول مشكلة جنسية أبنائها. قال الرئيس مبارك: أن هذه القضية لها جوانبها المختلفة التى **تتعلق بالأمن القومى المصرى ومستقبل مصر والحفاظ على هويتها . وأعلن الرئيس مبارك أن أبناء الأم المصرية سوف يتمتعون بحق التعليم المجانى وبحق الاقامة الدائمة دون تجديد .وان من حقهم ان يعملوا فى مصر فى غير المؤسسات والجهات الحكومية.**



خالد البلشى

ولكن فى اليوم التالى مباشرة تراجعت وزارة الداخلية عما أعلنه الرئيس مبارك حيث قررت أن تكون **الإقامة لمدة خمس سنوات** على عكس ما صرح به الرئيس وانها ستكون اقامة دائمة صرح **اللواء ابراهيم الدسوقى**مساعد وزير الداخلية ومدير مصلحة وثائق السفر والجنسية بان هناك تسهيلات شملت زيادة مدة الاقامة لابقاء المصريات فى مصر لتكون خمس سنوات بدلا من ٣ سنوات وأعلن أنه تم اعفاء ابناء المصريات من رسوم الاقامة التى تبلغ مائة وثمانين جنيها.

لو رجعنا للوراء قليلا فسنجد أن **التسهيلات التى أعلن عنها مساعد**

وزير الداخلية ليست أمرا جديدا. فلقد صدر قرار من اللواء **حسن الألفي** وزير الداخلية فى نوفمبر ٩٦ باعطاء الحق لابناء المصرية المتزوجة من أجنبي والمصريين الذين فقدوا الجنسية الحق فى الحصول على اقامة لمدة ٥ سنوات. ولكن القرار لم ينفذ.

أما بالنسبة للتعليم فسنجد أن هناك قراراً من وزير التعليم أثناء انعقاد المؤتمر القومى الأول للمرأة المصرية فى عام ١٩٩٤ **باعفاء أبناء المصريات المتزوجات من أجانب من دفع الرسوم الدراسية بالعملة الصعبة ولكن القرار لم ينفذ أيضا.**

كل ذلك يوضح أن ما أعلنه الرئيس مبارك ليس جديداً . وإن كل ما فعلته الحكومة هو التراجع عما أعلنه الرئيس وبعد يوم واحد. ولكن السؤال المطروح الآن بفرض أن كل ما أعلنه الرئيس مبارك نفذ فهل للرئيس مبارك الحق فى المن على المرأة المصرية بمنحها بعض من حقوقها الاساسية ؟ وهل تمثل القرارات التى أعلنها -فى حالة تنفيذها -حلا للمشكلة؟ وما مدى صحة الأسباب التى أعلنها الرئيس مبارك فى تبريره لعدم منح الجنسية المصرية لابناء المصريات؟

طبقا للتقرير الذى أصدره مركزا قضايا المرأة، ودراسات المرأة الجديدة ، تحت عنوان **اشكالات زواج المصريات من أجانب فى ضوء قانون الجنسية** ،وطبقا للورقة المقدمة من **المنظمة المصرية لحقوق الانسان** حول وضع المرأة فى قانون الجنسية المصرى وذلك لمؤتمر السكان والتنمية فى سبتمبر ١٩٩٤ ، فان قطاعاً عريضاً من المجتمع يتعدى عدد افراده **٢٠٠ الف من الاسر التى تعيش فى مصر قد تم سلب حق الحياة منها ، وأن أكثر من نصف مليون شاب وفتاة من أبناء المصريات معظمهم مولود فى مصر وبعضهم خارجها- لكنه لم يعرف وطنا سواها- تواجههم العديد من المشاكل فى حياتهم اليومية نتيجة عدم حصولهم على الجنسية المصرية** ونتيجة لان القانون لم يقر لأمهاتهم بحق كفله لهن الدستور وهو المساواة مع الرجال فى جميع ميادين الحياة.

ولكن كيف نشأت المشكلة؟.

يكفل الدستور المصرى المساواة بين الجنسين .حيث نصت **المادة ١١** على أن الدولة تكفل التوفيق بين واجبات المرأة نحو الأسرة وعملها فى المجتمع **ومساواتها بالرجل فى جميع ميادين الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية** . دون الاخلال باحكام الشريعة الاسلامية». ونصت **المادة «٤٠»** من الدستور على أن **المواطنين فى القانون سواء وهم متساون فى الحقوق والواجبات العامة لاتميز بينهم فى ذلك بسبب الجنس أو الأصل أو الدين أو العقيدة».**

إلا أن القانون وهو أقل درجة من الدستور . قد هدم مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فحرم المرأة من حق يحصل عليه الرجل وهو حصول ابنائها على الجنسية المصرية. حيث تقضى المادة الثانية من قانون الجنسية المصرية -القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ -بأنه« **يكون مصرياً من ولد لاب مصرى وكذلك من ولد فى مصر لام مصرية ومن أب مجهول الجنسية أو لاجنسية له وكذلك من ولد فى مصر من أم مصرية ولم تثبت نسبته إلى أبيه قانونا** . أما المادة الثالثة من ذات القانون فتقضى «**بانه يعتبر مصرياً من ولد فى الخارج من أم مصرية ومن أب مجهول أولا جنسية له أو مجهول الجنسية اذا اختار خلال سنة من تاريخ بلوغه سن الرشد باخطار يوجه إلى وزير الداخلية بعد جعل إقامته العادية فى مصر ولم يعترض على ذلك وزير الداخلية خلال سنة من تاريخ وصول الاخطار إليه** ونحن نجد أن وزير الداخلية لا يوافق على هذه الطلبات غالبا.

هذا هو الحال بالنسبة لقانون الجنسية الحالى وذلك على الرغم من أن **قانون الجنسية الصادر سنة ١٩٢٩ كان يعطى الجنسية لكل من يولد لام مصرية فور الميلاد** .ومن يومها بدأت سلسلة من التراجعات فى قوانين الجنسية فأتى قانون الجنسية فى سنة ١٩٥٠ ليؤجل إعطاء الجنسية لابناء المصرية إلى حين بلوغ سن الرشد ثم جاء قانون ١٩٥٩ ليجعلها منحة من الدولة تعطيها أولا تعطيها . إلى أن قضى قانون الجنسية الحالى على كل الآمال وليتم تكريس هذه المشكلة الخطيرة . هذا على الرغم من أنه من المفترض أن القانون هو نبض المجتمع. وانعكاس لحركته وتطوره وأيضا جموده وانطلاقه ،وانتعاشة، وصعوده ،انهياره وترديه على ذلك فاذا تسبب القانون فى مأساة انسانية جماعية فهو مؤشر على أنه ظالم وجائر وينبغى تغييره.

فى حين يحرم من الجنسية الأطفال الذين ولدتهم أمهات مصريات .حتى ولو ولدوا فى مصر وعاشوا على أرضها وتعلموا وعرفوا احتياجاتها فان **قانون الهجرة لعام ١٩٨٣ يسمح للمصرى المهاجر وابنائه بالإبقاء على جنسيتهم المصرية ، حتى ولو اكتسبوا جنسيات البلاد التى هاجروا إليها.** هناك عدة أجيال من أبناء الأمهات الأجانب يحق لهم الاحتفاظ بالجنسية المصرية ويحق لهم العمل فى مصر والاقامة بها والتعليم فى مدارسها مجاناً لا يعرفون لغة الوطن الذى يحملون جنسيته ولا تاريخه ولاحاجاته. **وهكذا سمح القانون لابناء الاسرائيليات بالحصول على الجنسية فى حين حرم منها أبناء المصريات .** الأمر الذى جعل مواطنة مصرية تصرخ لماذا تفضلون الشقراوات علينا فأى أوربية أو أمريكية أو حتى إسرائيلية تتزوج مصريا يحق لها ولاطفالها الجنسية دون عقبات.

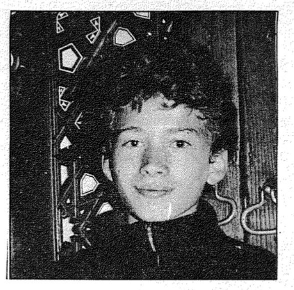
هذا بالرغم من أن الأصل فى الحياة هى الأم . بل **أن النسب المؤكد ١٠٠٪ هو نسب الأم .. وان علم النفس يؤكد أن الشعور بالولاء والانتماء يتحققان خلال السنوات الأولى من حياة الانسان والتى يعيش فيها الطفل فى كنف الأم ويتشرب كافة القيم والمشاعر عن طريقها.**

ويؤكد علماء النفس والاجتماع على أن الطفل يستقى معظم مبادئه ومفاهيمه من أمه بل أن الطفل يتشكل وجدانيا داخل رحم أمه قبل أن يخرج للحياة .كما يعترف المشرع المصرى بأهمية دور الأم فى حياة طفلها خاصة فى سنوات عمره الأولى فاعطاها حق الحضانة.

يقول د. فؤاد رياض **أن المشرع اعتبر الجنسية سيارة اسعاف** فاذا تبين أن الابن من أب غير معروف أو عديم الجنسية فمن حق الأم أن تتدخل وتعطى له الجنسية بشرط أن يكون ولد فى مصر وذلك حتى لا تحدث حالات انعدام الجنسية.

ونحن نجد أن المشرع المصرى يحض على البغاء حيث **يعطى الجنسية لابناء الحرام** .فى حين يمنعها من أبناء الأم المصرية لمجرد أنها استخدمت حقاً لها وتزوجت شخصاً تحبه لمجرد أن هذا الإنسان الذى اختارته أجنبي.

تصريحات الرئيس مبارك تسطيح للقضية.. ولا بديل عن تعديل القانون



السؤال المطروح الان عن مدى دستورية هذا القانون؟.

كما اسلفنا فان هذا القانون يخالف المادتين ١١، ٤٠ من الدستور المصري، كما أنه يخالف قضاء مستقراً للمحكمة الدستورية العليا فى مصرحيث **قضت المحكمة الدستورية العليا فى جلسة ٢ يناير ١٩٩٣- القضية رقم ٢٣ لسنة ١٢ ق- بانه لا يجوز أن يمايز القانون فى غاياته وآثارة بين المخاطبين باحكامه على غير أسس موضوعية وإلا كان هذا التمييز تحكميا ومنهياً عنه.**

وقضت المحكمة الدستورية فى جلسة ٦ ديسمبر ١٩٩٣ -قضية ٤٣ لسنة ١٣ ق- بان مبدأ المساواة هو أساس العدل والحرية والسلام الاجتماعى وأن الغاية التى يتوخاها تتمثل أصلا فى صون حقوق المواطنين وتأمين حرياتهم فى مواجهة صور من التمييز تنال منها أو تقيد ممارستها .ويعد هذا المبدأ فى جوهره وسيلة لتقرير الحماية القانونية المتكافئة التى لا تميز فيها بين المراكز القانونية المتماثلة ، والتى لا يقتصر تطبيقها على الحقوق والحريات المنصوص عليها فى الدستور . بل يمتد مجال أعمالها إلى تلك التى قررها القانون. والسلطة التقديرية التى يملكها المشرع لايجوز بحال أن تؤول إلى التمييز بين المراكز القانونية المتماثلة.

بل إن القانون يخالف ما أقرته محكمة العدل الدولية فى حكم شهير لها سنة ١٩٥٠ وان حق التجنس يقوم على رابطتين: الرباط الاسرى والوجدانى. ومن هنا فان رابطة الأم الوطنية تحقق مبدأ محكمة العدل الدولية فليس هناك رابطة وطنية أقوى من رابطة الأم.

ويخالف هذا القانون ما استقرت عليه الاتفاقيات الدولية فى حق كل فرد فى أن يتمتع بجنسية ما- اتفاقية لاهاى سنة١٩٣٠ ، الاعلان العالمى لحقوق الانسان سنة١٩٤٨ ، قرار الأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ الصادر فى ١٦ فبراير ١٩٦٧ -ويؤكد فريق من الفقه الدولى والمصرى أن هذه الاتفاقيات لاتشكل التزاما أدبيا فحسب بل تمثل التزاما قانونيا على الدول الموقعة عليها.

والقانون يخالف بنود اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتى أصدرتها الأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٧٩ وصدقت عليها مصر فى أول ديسمبر ١٩٨١ والتى تنص فى البند الثانى من مادتها التاسعة على« **أن تمنح الدول الاطراف المرأة حقا مساويا لحق الرجل فيما يتعلق بجنسية أبنائها.**

ولا يعطى المشرع أى اعتبار لما استقرت عليه السوابق الدولية فى هذا المجال .ففى المانيا سنة ١٩٧٩ حكمت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية قانون الجنسية لانه لا يحقق المساواة بين المرأة والرجل ،وفى إيطاليا صدر حكم مشابه من المحكمة الدستورية العليا هناك فى ١٩٨٣ قضت فيه بعدم دستورية التفرقة بين الاب والأم فى مجال الجنسية تأسيسا على إخلال هذه التفرقة بمبدأ المساواة بين الجنسين المنصوص عليها فى الدستور.

بل أن تشريع الجنسية الحالى يخالف الاتجاه الحديث فى التشريعات المعاصرة، والذى يؤيد حق الأم فى نقل جنسيتها إلى أبنائها أسوة بالأب أياً كانت جنسيته. وهذا المبدأ نجده فى كثير من التشريعات فى العالم.حيث أكدت القوانين فى كثير من الدول الأوروبية مثلا إيطاليا والمانيا وأسبانيا وفرنسا وبلجيكا.. إلخ على المساواة بين الرجل والمرأة فى نقل الجنسية.

بل إن كثير من دول العالم والتى تشابه ظروفها الاقتصادية والسكانية ظروف مصر قد عدلت من تشريعاتها لتقر هذا المبدأ حيث نص الدستور المكسيكى الصادر سنة١٩٦٩ على أنه يعتبر مكسيكيا من ولد لاب مكسيكى أو لأم مكسيكية دون تفرقة. وجاء القانون التركى الصادر فى ٨١ معدلاً لقانون سنة ١٩٦٤ لينص على أن الجنسية التركية تثبت للمولود لاب تركى وأم تركية سواء داخل البلاد أو خارجها .كما عدلت الصين سنة١٩٨٠ قانون جنسيتها لينص على أن الجنسية الصينية تثبت لكل من ولد بالصين لاب صينى أو لام صينية.

بل أن دولاً أفريقية كانت تتخذ من التشريعات المصرية مصدراً لتشريعاتها سبقت مصر فى حل هذه المشكلة مثل زائير والتى عدلت قانون جنسيتها سنة ١٩٨١ لينص فى المادة الخامسة منه على أن جنسية زائير تثبت فوراً لكل من ولد لاب زائيرى أو لأم زائيرية دون تفرقة وهذا ما تكرر حدوثه فى السنغال وكوت ديفوار.

كل هذه الحقائق تؤكد على أنه لابد من تغيير قانون الجنسية المصرية ليساوى بين الأم و الأب فى نقل الجنسية . وبحيث ينص على أن يكون مصرياًمن ولد لأب مصرى أو لأم مصرية -حسب اقتراح التعديل الذى تقدم به **د.فؤاد رياض** استاذ القانون الدولى الخاص بجامعة القاهرة وحسب مشروع القانون الذى تقدم به **خالد محيى الدين** إلى مجلس الشعب فى عام ١٩٩٢- إلا أن القيادة المصرية ما زالت تصر على التفرقة بين المرأة والرجل فى هذا الحق حيث جعلت دور الأم محدوداً بحيث لا يتعدى حماية الابن من انعدام الجنسية منتهكة مواد الدستور المصرى، وبنود الاتفاقيات الدولية ، وما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا، وما أسفرت عنه التجربة الانسانية فى مختلف دول العالم. ثم تأتى بعد ذلك لتقول لنا: إنها ستعطى المرأة مزيداً من الحقوق وذلك باعطاء أولادها حق الاقامة المستمرة أو إعفائهم من سداد رسوم الاقامة أو حتى اعطائهم الحق فى التعليم المجانى. وفى هذا نجد اصراراً من القيادة السياسية على اختزال

القضية الكبرى وتحويلها إلى عدة مشاكل صغيرة .

فهل من حقها أن تفعل ذلك؟.

وما موقف الامهات المصريات- أصحاب القضية الحقيقيين- من ذلك؟.

تقول **د. شهيدة الباز الاستاذ بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية** وهي متزوجة من جنوب أفريقيا ولها ابنة إن ما قاله الرئيس مبارك ليس جديداً .ففي أثناء انعقاد المؤتمر القومي الأول للمرأة المصرية سنة ١٩٩٤ أصدر وزير التعليم قراراً باعفاء أبناء المصريات من دفع الرسوم الدراسية بالعملة الصعبة. ولكن القرار لم ينفذ وما زال أبناء الأم المصرية يعاملون بنفس الطريقة فلقد قابلت الكثير من المواطنات وقلن لي انهن ما زلن يلاقين مصاعب كبيرة في دفع المصروفات الدراسية بالعملة المحلية. وما الجديد في أنهم أعطوا لابنائنا الحق في العمل في القطاع الخاص؟ القطاع الخاص مليان خواجات. ثم بفرض أنه سمح لأبنائنا بالعمل في القطاع الخاص وفي ظل التطور السريع فان القطاع الخاص أصبح له متطلباته ومن الممكن أن تعليم أبناء المصرية لا يعطيهم الفرصة للعمل في القطاع الخاص. فكل الذي أعلن عنه مؤخرا لا يحقق لي أي شئ من الذي أطمح إليه فما زالت المرأة المصرية تعامل بامتهان على أنها مواطنة درجة ثانية وبدون مساواة.

وأنا أظن أن ما يحدث الآن هو مجرد خداع فالموضوع ليس مشكلة إقامة ولا مصروفات ، القضية في الأساس هي قضية مساواة وحقوق. فانا أرفض أن أجر لأتعامل مع قضيتي أنها مجموعة من المشاكل الصغيرة. فالقضية كبيرة هي قضية حقوق انسان وقضية مساواة بين المواطنين . وقضية عدم دستورية مواد في القانون المصري المتعلق بالجنسية فالقانون فيه خطأ دستوري واضح. كما أنه يخالف كل الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي أقرتها مصر.

القضية الأساسية أن ابنائنا يشعرون بالغربة في داخل وطنهم وانا لا أريد لابنتي أن تشعر بالغربة أو أن تعامل على أساس أنها أجنبية . وهو ما يحدث كل يوم عدة مرات فمثلا ابنتي نجحت بتفوق في GCEفلو هي مصرية كانت مصاريفها ستقل في الجامعة الأمريكية والقضية هنا، ليست قضية مصروفات وانما قضية أن تشعر أنها ليست أجنبية.

ابنتي لم تستطع أن تمارس أي نشاط في حياتها الدراسية . فلقد كانت متفوقة في الرسم وكانت أعمالها جميلة تنم عن موهبة حقيقية . إلا أنها كان لا يسمح لها بالاشتراك في مسابقات الرسم في المدرسة ولو اشتركت لا يسمح لها أن تحصل على جوائز لانهم كانوا يعاملونها على أساس أنها ليست مصرية وأنها أجنبية. كل ذلك جعلها تبتعد عن المشاركة في أي شئ في مصر لانها أحست أن هناك حدوداً على حريتها أو أنها غير مرغوب فيها . لقد كانت تحاول المشاركة في البداية لكنها كانت تصدم كلما دخلت مسابقة ففي إحدى المرات اخذوها على أنها جنوب افريقية رغم أنها لم يكن لديها بسبور في ذلك الوقت وفي هذه المرة فازت في المسابقة.

إننا نواجه الكثير من المآسي كل يوم ففي إحدى المرات كنت مسافرة وكانت ابنتي في العاشرة من عمرها وكنت قد نسيت أن أمدلها الاقامة موظف الجوازات قال لي أنها لو كانت عندها ١٢ سنة لم يكن سيسمح لها بدخول مصر. تخيلوا القانون كان سيفرقني عن بنتي.

أما بالنسبة للأسباب التي يعلنونها لعدم إعطاء الجنسية فانا أرفضها جميعا فان هناك غموضاً مريباً فيما يحدث وهناك تعتيم متعمد على القضية والرفض غير مبني على موقف سياسي واضح مستند إلى حقائق واحصائيات مما يزيد الشعور بالريبة تجاه هذا الرفض.

يقولون إن السبب وراء عدم إعطاء الجنسية هو الزيادة السكانية فما معنى هذا ؟ لا أجد تفسيرا لذلك إلا ما قاله **د.فؤاد رياض** إن الدولة بهذا تعمل كالمواطن الذي يعاني من السمنة فيقوم بقطع ذراعه حتى يقل وزنه. نحن نطالب بحق لابنائنا لانهم في الحقيقة مصريون .ومشكلة الزيادة السكانية ليست مشكلتي فلماذا تحل على حساب أبنائي؟ . ولماذا لا تحل على حساب ذلك الرجل الذي يورث جنسيته لابنائه أياً كان مكان اقامتهم؟.

وأنا أرى أن هذه الحجة واهية . فان عدد أبناء المصريات المتزوجات من أجانب لا يزيد عن نصف مليون بأي حال من الأحوال فهل هذا يؤثر في بلد تعداده ٦١ر٥ مليون مواطن.

يقولون أن هناك أسباباً أمنية وراء عدم اعطاء الجنسية لابنائنا وأنا أقول أعطى الجنسية ولا تسمح لأولادى بدخول السلك الدبلوماسي أو الجيش وأنا أعتقد أن هذا موجودا في السلك الدبلوماسي حيث يشترط أن يكون من يعمل في هذا المجال من أبوين مصريين بل أن هناك تعقيدات كثيرة على زواج الدبلوماسي باجنبية كما أنه لا يسمح بزواج ضباط البوليس أو الجيش من أجنبية .وعلى ذلك فلابد أن أكتب لبنتي ورقة أقول لها فيها إذا قابلتي دبلوماسي أو ضابط جيش أو بوليس لا تعجبي به. ولقد تعرضت لذلك فعلاً حيث أن دبلوماسياً رأى ابنتي واعجب وأرسل لي لخطبتها أن سألت هو بيشتغل ايه قالوا دبلوماسي قلت لهم مينفعش . نعم أنا أرفض أن أزوج أبنتي بهذه الطريقة التقليدية فلابد أن تعجب بالشخص الذي سيتقدم لها أولا ولكن هذا جانب من المشكلة.

عموماً أنا أظن أن المسألة الأمنية المقصود بها هم الفلسطينيين وأن الحكومة متشددة في هذا الموضوع علشانهم.

وعموما أنا أرفض كل الأسباب التي يقولونها وأرى أن هناك تعتيماً على الأسباب الحقيقية وأظن أن السبب الحقيقي وراء هذا الرفض أن رئيس الجمهورية نفسه هو الذي يرفض هذا الموضوع وذلك على الرغم من أن السيدة سوزان مبارك في صف تعديل قانون الجنسية.أنا أريد أن تشعر ابنتي أن الجزء المصري فيها ليس مرفوض وخصوصاً أن القانون المصري لا يمنع الأزدواج الجنسية فالقانون المصري يعطي الجنسية لابناء المصري المتزوج من اسرائيلية على الرغم من أنه يحصل على الجنسية الاسرائيلية وأن الأم هي التي تؤثر أكثر في انتماء الطفل لبلده.

في النهاية أنا أرفض أن اجرجر على أرضية مشكلة فهذه قضية حقوقية لا يناقش حقي فيها فانا مبشحتش «دا حقي وأنا مبشحتوش» فبعد التطورات الأخيرة التي خرجوا يبشروننا بها بدأت أحس أن المسألة بقي فيها مساومه وسخافات .فالحل الوحيد أن يتم تعديل القانون.

تقول **سمية ابراهيم**- خبيرة بوكالة التعاون العالمي ومتزوجة من نمساوي-

بالنسبة لتصريحات رئيس الجمهورية الأخيرة فانا أرى أنه ليس بها جديد . يقول إنهم سيسمحون لابنائنا بالعمل في القطاع الخاص. يا فرحتي فما الذي جد أن لم يعملوا بالقطاع العام . عموما أنا أظن أن القضية ليست مشكلة اقامة. أو عمل بقدر ما هي قضية قضية مساواة بين المرأة والرجل فهذا هو الغرض الاساسي الذي نسعى من أجل وهو المساواة بيني وبين الرجل والمساواة بيني وبين الرجل والمساواة بين أبنائنا في نفس الوقت

وحق ابنائى فى أن يحصلوا على جنسية بلدى.

ولقد عانيت أنا وأولادى كثيرا فى ظل هذه التفرقة بينى وبين الرجل فانا لدى تجارب كوميدية فى هذا الاطار. فاحدى المشاكل التى صادفتنى كانت عندما اردت أن أعلم أبنائى اللغة العربية فعلشان الاطفال يتعلموا ويدرسوا البرنامج العربى كان لابد وان يأخذوا موافقة من مديرية التربية والتعليم أولا وموافقة من الخارجية وكان لابد أن أحصل على تصريح من السفارة التابع لها زوجى من أجل أن يتعلم أبنائى ويأخذوا درس العربى فما علاقة سفارة النمسا بدروس العربى . أنا لو ذهبت لأطلب ذلك سينظرون لى على أنى متخلفة. وبعد عناء شديد فى سبيل أن أحصل على الموافقات خرج أطفالى من برنامج العربى. أنا فى نظرى أن كل هذه عراقيل حتى لا يتعلم أبناؤنا العربية وذلك لان أحد شروط الحصول على الجنسية المصرية هو الالمام باللغة العربية.

مشكلة أخرى أنا ابنى كان يلعب فى فريق التنس وكسب فى بطولة الجمهورية ، بعدما كسب الغوا كل نتائجه بحجة أنه غير مصرى وأن لوائح الاتحاد تنص على أن اللاعبين لابد أن يكونوا مصريين فما تأثير ذلك على نفسية الولد وخصوصا أنه كسب .كما أنى اعتقد أن مصر ستخسر أيضا فى هذه المسألة لان الولد سيضطر بعد ذلك أن يلعب باسم النمسا وهو متفوق فى اللعبة . كل ذلك لان القانون يفرق بين المرأة والرجل فى توريث جنسيتهم.

عندما كنت أعمل برسالة الماجيستير سافرت إلى السودان من أجل اتمام الجانب الميدانى فى الرسالة وفى هذا الوقت كانت بنتى عمرها ٧ شهور فاخذتها معى عند عودتى. رفضوا أن تدخل بنتى إلى مصر الا بعدتغيير مبلغ محدد من العملة وذلك لانها أجنبية فعلى المستوى الشخصى أنا أقابل مثل هذه الأشياء يومياً.

في احدى المرات وكنت مسافرة مع ابنتى إلى النمسا وكان والدها قد سبقنا إلى هناك رفض موظف الجوازات ان يسمح بخروجها من مصر لانه لم يجد ختم الدخول على جوازها واشترطوا أن يوافق أبوها على السفر .قلت لهم إنه سبقنا . طلب الموظف أن يأتى عمها . لم أدرى ماذا أقول له قلت له أجيب عمها منين وظلوا هكذا لدرجة أن الطائرة كانت ستفوتنى فصرخت فيهم أن الدستور يعطينى حق لا أجد.

بمجرد أن سمعوا كلمة الدستور ارتبكوا . ووجدت الموظف يهمس لزميله دى بتقول الدستور يا عم. لأجد الكثير من التسهيلات لا أدرى لماذا.

فالمعاناة ليست اقتصادية فقط فنحن نجدها فى كل المجالات سواء رياضى أو اجتماعى أو سياسى وللأسف ايديولوجيا أيضا لقد كنت حريصة على أن أحمى أولادى من أن يشعروا بالغربة داخل مصر وكنت أعلمهم أن مصر بلدهم واذرع الانتماء لها داخلهم. لكن المجتمع لم يترك ذلك وأفهمهم أنهم أجانب وليسوا مصريين. ففى كل شئ يقابلونه كان المجتمع يتعامل معهم على أنهم أجانب.

بالنسبة للأسباب التى يعلنونها أظن أنها ليست صحيحة فاظن أن الأسباب الأمنية كانت موضوعة علشان الفلسطينين وأظن انها غير صحيحة حيث **تنص لوائح الجامعة العربية على منع اعطاء جنسية أخرى للفلسطينيين وذلك حتى لا تزول الجنسية الفلسطينية** . ثم أن أصحاب المشكلة ليس كلهم فلسطينين. ولذلك أنا أرى أن المشكلة ليست مشكلة أمنية أظن أن المشكلة عند الرئيس مبارك نفسه. ففى يوم الإعلاميين وفى جلسة خاصة مع الإعلاميين غير مذاعة اثارت الأستاذة نعم الباز هذه المشكلة فرد عليها الرئيس انه لن يعطى الجنسية للمرأة المصرية وقال مش **أى شوية خدمات مصريات يتزوجوا شوية اجانب ولا عرب عايزين يأخذوا «الجنسية» فهل عيب أن الأم تكون خدامه ولماذا لا تعمل المرأة خدامه ولماذا يسخر الرئيس منها على الملأ ولماذا الاستهزاء بالطبقات العاملة والكادحة والفقيرة.**

يقولون أن المشكلة مشكلة زيادة سكانية على الرغم من أن العدد غير مصرح به- البعض يقول أنهم ٤٠٠ ألف -عموماً فان مشكلة العدد يكون مردودا عليها من الناحيتين فلو قلنا ان العدد قليل فلماذا لاندمجهم وننهى المشكلة ولو قلت ان أعداد أبناء المصريات اصبحت كبيرة فيجب الانسك على المشكلة أكثر من ذلك حتى لاتتفاقم.

أنا أرى أن **القضية لها نواحى تزمتية ، نزعة ابوية ، شعور بالجرح أن المرأة المصرية فكرت أن تتزوج من خارج مصر ونزعة قبلية حيث لابد للبنت أن تتزوج من داخل القبيلة** . ولذلك فعندما تخرج على المجتمع لابد من ان نعاقبها حيث أن المجتمع يعتبر هذا تعديا على الروح الابوية السائدة فيه . فالمرأة ما زالت مسلوبة الحق أن تختار شريكا لحياتها من خارج المجتمع ومن تفعل ذلك ملعونة.

فالقضية هى قضية مساواة والحل يكون فى أن يتساوى الرجل والمرأة فى الحقوق ولكن المجتمع يعانى من خلل كبير.

بالنسبة لمنحه الرئيس الأخيرة فانا أقول أنا لا أقبل أى تخفيض فى قضيتى فاحسن لى أن لا تعمل شئ وتظل القضية موجودة على أن تحول هذه القضية إلى مجموعة من المشاكل الصغيرة ولذلك فانا أرفض أى تسطيح لقضيتى فالحل هو المساواة.

ولابد من تعديل القانون بل والاسراع بتعديله لان المشاكل تتفاقم والاضرار تتفاقم فابنى اليوم ١٤ سنة وبنتى ١٢ سنة قعدت اعلمهم انهم مصريين وأخبى عليهم حقيقة ما فرضه المجتمع عليهم. لكن المجتمع يصر على أفهامهم أنهم غير مصريين فالاضرار ليست اقتصادية بل هى موجودة فى كل جوانب حياتنا وبشكل يومى.

أنا اتعجب لماذا لم يحدث تغيير فى القانون حتى الآن مع أن كل القوى الموجودة فى المجتمع توافق على ذلك حتى الجماعات الاسلامية توافق على ذلك ولكن يبدو ان المشكلة داخل الرئيس نفسه.

وفى النهاية أؤكد **أننى أرفض أية حلول إذا لم تؤكد على المساواة -المساواة فى الحقوق الانسانية ،المساواة بين الأطفال ،المساواة فى كل جوانب الحياة- فلابد أن يعدل القانون لينص على أن يكون مصرياً من يولد لاب مصرى أو لام مصرية.وفقط.**

كانت هذه هى جوانب المشكلة وموقف الامهات المصريات مما حدث أخيرا ولكن كيف السبيل إلى حل هذه المشكلة؟.

تقول الاستاذة «فريدة النقاش» أمينة الاتحاد النسائى التقدمى ان تصريحات الرئيس مبارك الأخيرة هى عبارة عن تطور جزئى يحل بعض المشاكل المعقدة ولكنه لا يعالج القضية من جذورها . فالعلاج الجذرى هو منح ابناء المصرية حق الجنسية . وهو حق دستورى لانه يساوى بين الرجال والنساء.

وتقول أ. فريدة النقاش أننا نعمل فى اتحاد النساء التقدمى منذ بداية التسعينات لانها ء هذه المشكلة فلقد كنا أول من طعن

فى دستورية قانون الجنسية ، ولقد قدمنا مشروع قانون لمجلس الشعب سنة ١٩٩٢ قدمه الاستاذ **خالد محيى الدين** رئيس حزب التجمع لتعديل قانون الجنسية الحالى بحيث ينص على أن يكون مصريا من يولد لاب مصرى أو لام مصرية.

ولقد تواكبت معه حملة من أجل مخاطبة اعضاء مجلس الشعب لاقناعهم واحداً واحداً بعدالة القضية . لكن المشروع لم ير النور فقد أغلق عليه رئيس لجنة الاقتراحات والشكاوى ادراج مكتبة تنفيذا للتعليمات .وهكذا لم يكن هناك معنى لمخاطبة كل أعضاء اللجنة لانه لم يكن هناك مشروع مطروح عليهم. ومن يومها فان خالد محيى الدين يعاود تقديم المشروع فى كل دوره برلمانية ولكن المشكلة كانت تتكرر.

وقد قام اتحاد النساء التقدمى مع عدد كبير من المنظمات الاهلية والشخصيات القانونية بحملة واسعة استهدفت تعديل القانون .وقد أدت هذه الحملة إلى نتيجة اساسية هي ادراج الموضوع فى المؤتمر القومى الأول للمرأة المصرية فى ٩٤ والمؤتمر الثانى فى ٩٦ والذى كان من نتائجه التعديلات الجزئية الأخيرة. فبعد مؤتمر ٩٤ كان هناك قرار من وزير التعليم باعفاء ابناء الأم المصرية من دفع المصروفات بالعملة الصعبة ولكنه تبين بعد ذلك أنه عبارة عن قرار دعائى لم ينفذ.

عموماً فالوضع الان يحتاج لعمل متواصل فى عدة جبهات.

١- قانونية حيث لابد من السعى لوصول احدى القضايا المرفوعة إلى **المحكمة الدستورية**. العليا وذلك للنظر فى الطعن بعدم دستورية القانون.

٢- **يجب العمل على** توسيع قاعدة الرأى العام المساند لحق المرأة، بعد اتحاد النساء التقدمى لانشاء جمعية باسم جمعية الأم المصرية تعمل فى هذه القضية فقط.

٣- فى مجلس الشعب حيث أعاد رئيس الحزب تقديم المشروع القديم وفى هذا السياق على النساء صاحبات المصلحة أن يمارسن كل الضغوط لكي يناقش مشروع القانون ويوضع على جدول أعمال المجلس. ثم تتواصل بعد ذلك حملة الرسائل الموجهة إلى أعضاء مجلس الشعب واحداً واحداً تشرح لهم القضية والأسباب التى من أجلها تطالب النساء بحقهن اسوة بالرجال واتساقا مع روح الدستور ونصوصه.

وسوف يقوم اتحاد النساء التقدمى بكتابة مذكرة تفصيلية للرئيس حول القضية يدعوه

سمية ابراهيم:

أرفض أية حلول لا تؤكد على المساواة

فريدة النقاش:

سنخاطب الرئيس لندعوه إلى إعادة النظر فى موقفه

لاعادة النظر فى موقفه من هذا الحق الدستورى لاننا نعرف أنه هو نفسه الذى يرفض الموافقة على التعديل المنشود وسوف تفند المذكرة كل الأسباب التى يسوقها له مستشاروه.

أما **الدكتور فؤاد رياض** استاذ ورئيس قسم القانون الدولى الخاص بكلية الحقوق جامعة القاهرة يتولى تفنيد الأسباب التى تطرحها الحكومة المصرية لعدم تعديل قانون الجنسية حيث يقول فى احد ابحاثه بعنوان «مشكلة جنسية أبناء الأم المصرية».

أن هناك أسباباً عديدة تكشف عنها تصريحات السلطات المسئولة وتعليقات الكتاب .

السبب الأول وهو الأهم ظاهريا هو الخوف من الانفجار السكانى. وأنا أرى أن منع الجنسية عن الابناء المولودين لام مصرية واب أجنبى بحجة أن تشريع الجنسية طارد نتيجة الانفجار السكانى أمر يتنافى مع الهدف من قانون الجنسية ، اذ **ليس الهدف من تشريع الجنسية طرد العناصر التى يتكون منها شعب الدولة وانما الهدف هو احتواؤهم وفقا للمعايير الدولية** . وإذا كانت الكثافة السكانية تشكل الخطر الأول على حاضر مصر ومستقبلها فان مواجهة الخطر لا تكون بحجب الجنسية عن فريق من الابناء يرتبطون ارتباطا عضويا بالجماعة المصرية والتغاضى عن السبب الحقيقى وهو تزايد النسل جهلاً أو خوفاً ويمكن تشبيه ذلك برجل بدين اراد إنقاص وزنه فقطع ذراعه بدلاً من مواجهة السبب الحقيقى لبدانته بالحد من نهمه.

أما الحجة المستمدة من **النشأة القومية وبث الشعور بالولاء لدى المولود** فان من شأنها فى الواقع تدعيم دور الأم وليس العكس . فالأم هى التى تتولى تنشئة الطفل فى سنواته الأولى وهى السنوات التى اثبت علم النفس أن الطفل يتشكل فيها من الناحية الوجدانية وتتحدد فيها مشاعره وميوله.

أما الرأى القائل بان السماح للأم بنقل جنسيتها بمفردها اللابناء من شأنه تشجيع ظاهرة الابناء غير الشرعيين . فهو يفترض ان دخول المولود فى الجنسية المصرية يشكل سببا دافعا لانجاب الابناء بأى ثمن ، وهو افتراض غير كريم تدحضه قيم الجماعة المصرية وأخلاقياتها.

وأخيرا فان القول بوجوب **منع ازدواج جنسية ابناء الأم المصرية المولودين لاب أجنبى**نظرا لاحتمال دخولهم فى جنسية الاب لا يتفق مع السياسة الصريحة والمعلنة للمشرع المصرى. فمن المعلوم ان تطبيق تشريعات الجنسية المصرية المتتالية كان من شأنه نشوء حالات عديدة لازدواج الجنسية. وذلك نتيجة لثبوت الجنسية للابناء المولودين لاب مصرى بالخارج جيلاً بعد جيل رغم دخولهم فى جنسية الدول التى ولدوا بها. بل أن نص المادة ١٠ /٣ يقضى بالسماح للمصرى الذى يتجنس بجنسية أجنبية بالاحتفاظ بالجنسية المصرية.

وهكذا **فاذا كان المشرع المصرى لا يبخل بالجنسية المصرية على أبناء الاب المصرى المولودين بالخارج جيلا بعد جيل حتى ولو انقطعت صلتهم بمصر. بل لا يبخل بها على من يتجنس بجنسيةأجنبية فلماذا يبخل بها على ابناء الام المصرية حتى المولودين منهم فى مصر اذا كان الاب أجنبيا** ؟ ان مركز هؤلاء الابناء لاشك أقوى من مركز ابناء الاب المصرى المولودين بالخارج فى ضوء أحكام القانون الدولى، اذ انهم بميلادهم أو استقرارهم بمصر ستتحقق لهم الرابطة الفعلية التى هى أساس الجنسية على عكس أبناء الأب المصرى المولودين بالخارج اذ ستنفصم الرابطة بينهم وبين الجماعة المصرية نتيجة لميلادهم بالخارج جيلا بعد جيل.

وهكذا فلقد دعا د. فؤاد رياض إلى ضرورة تعديل قانون الجنسية المصرى ليكون نصه يكون مصريا من ولد لاب مصرى أو لأم مصرية».




الغرب والمسألة الطائفية في مصر

لا يمكن فصل الطائفية فى أية مرحلة من مراحلها عن الاستعمار . فهو الذى غذاها إن لم يكن خلقها وهو الذى اتخذ منها أداة سياسية يدعم بها وجوده».

أ. د. جمال حمدان

سمير مرقس

لا يمكن فهم **دور الغرب** فى علاقته بالمسألة الطائفية فى **مصر** دون الاقتراب من السياق التاريخى الذى وفد فيه الغرب إلينا، كذلك فهم السبب الأساسى والدافع الرئيسى لقدومه، وخاصة أن علاقته **(الغرب)** بالمسألة الطائفية، التى فى مجملها سلبية ، كانت الذريعة التى تحقق له القدوم إلينا والبقاء على أرضنا فى مرحلة سابقة، والتدخل فى شئوننا فى مرحلة لاحقة.

ويمكن القول إن «**الالحاق الاقتصادى**» هو السبب الأساسى والدافع الرئيسى لقدوم قوى الغرب إلينا. فالقوة الأوربية الصاعدة منذ منتصف القرن السادس عشر كانت تبحث لها عن وجود اقتصادى وسياسى خارج حدودها، حيث غدت بحاجة إلي أمرين : المواد الأولية الخام اللازمة للتصنيع ،والأسواق لتصريف إنتاج هذه الصناعات ولتحقيق ذلك عملت القوة الأوربية الصاعدة على أن ندمج فى المنظومة الاقتصادية الاوروبية . باجراء تكييف للبنية الاقتصادية الاجتماعية المحلية الوطنية وفق متطلبات الصناعات الحديثة للرأسمالية الأوروبية.

وإذا كان الالحاق الاقتصادى هو الهدف الرئيسى من علاقة الغرب بنا. فان «التجزئة» كانت الآلية التى يتم بها هذا الإلحاق .فلقد مورست هذه التجزئة من خلال محورين: **أولهما أفقى** ،وذلك بشق المجتمع المصرى أفقيا، وإحداث ما يمكن تسميته بالانفصام الحضارى بين نموذجين فى التطور والتنمية أى بين نخبة حاكمة مرتبطة بالغرب وتعتبر أمتداداً له لتحقيق مصالحه وبين جماهير المصريين. **ثانيهما رأسى،وذلك بشق الجماعة الوطنية على أساس طائفى إلى مسلمين وأقباط.**

تناولنا فى دراسة سابقة لنا(نشرت **بمجلة القاهرة** فى **يوليو ١٩٩٤** بعنوان: **المسار التاريخى لمخطط اللحاق-التجزئة للمنطقة العربية: حالة مصر)** المراحل التاريخية التى مرت بها التجزئة الرأسية منذ القرن الثامن عشر وحتى وقتنا الراهن وسوف نركز هنا على الاستراتيجيات التى وضعها الغرب فى سبيل تنفيذ آلية التجزئة وخاصة محورها الرأسى المتعلق **بشق الجماعة الوطنية على أساس طائفى إلى مسلمين وأقباط** ،والتى يمكن حصرها فى الآتى:

١- استراتيجية الرعاية المذهبية.
٢- استراتيجية الاقتناص والتفكيك.
٣- استراتيجية تدويل مصر.
٤- استراتيجية التفتيت والغزو من الداخل.
٥- استراتيجية التوسع.

أولا: استراتيجية الرعاية المذهبية:

مع ضعف وترهل الدولة العثمانية وعدم قدرتها على إدارة ولاياتها المتعددة والمتشعبة منحت الدولة العثمانية القوى الأوروبية الصاعدة ما يسمى «**بالامتيازات الاجنبية**» حيث قدمت إلى التجار الأوروبيين حقوقا وامتيازات خاصة كانت فى

أولا، استراتيجية الرعاية المذهبية

بادئ الأمر بمثابة تسهيلات يمنحها السلطان العثمانى من جانبه إلى التجار الأجانب. ثم اكتسبت هذه الامتيازات سمة الاتفاقيات الثنائية. ووقعت أول اتفاقية من هذا القبيل فى عام **١٥٣٥** بين السلطان **سليمان القانونى وفرنسيس الأول ملك فرنسا** ولم يحصل **الفرنسيون** بموجبها على حق التجارة فحسب. بل وعلى جملة من الامتيازات الأخرى أيضا. إذ أصبح باستطاعة سفن سائر الأمم دخول الموانئ العثمانية تحت حماية العلم الفرنسى فقط. **ومنح الزوار الفرنسيون حرية زيارة الأماكن المسيحية المقدسة والإشراف عليها وحرية ممارسة طقوسهم الدينية.**

وتوالى منح الامتيازات الأجنبية لدول أوروبية أخرى: **لانجلترا** فى سنة ١٥٧٩ . ثم **لهولندا** سنة ١٥٩٨ . **ولروسيا** سنة ١٧٠٠. ثم **للسويد** سنة ١٧٣٧ . ثم **نابولى**.١٧٤٠. ثم **للدنمارك** سنة ١٧٦٥. ثم **لاسبانيا** سنة ١٧٨٣. ثم **للولايات المتحدة الأمريكية** سنة ١٨٣٠ ، ثم **لبلجيكا** سنة ١٨١٣. ثم **للبرتغال** سنة ١٨٤٨. **ثم لليونان** سنة ١٨٥٤.

وبدأ الأوروبيون يمنحون ما يتمتعون به من امتيازات لمن يتعامل معهم من السكان المحليين فاعفتهم من الضرائب واستثنوا من سلطة المحاكم التركية الشرعية.ثم بدأ الاوروبيون يهتمون بغير المسلمين حيث نهجوا ما سمى «**بالرعاية المذهبية**» وذلك بمد رعايتهم ، بالاضافة إلى الأجانب المقيمين فى المنطقة إلى غير المسلمين بحيث ترعى كل دولة أوروبية مجموعة من غير المسلمين وذلك حسب التوافق المذهبى، فمثلا رعت فرنسا من ينتمى إلى المذهب الكاثوليكى.

على أن الثابت أن **الاقباط فى مصر قد أعرضوا عن التعاون او الاستفادة من التوسع التجارى الأوروبى** كما أن بيوت التجارة الاوروبية عندما بحثت عن عناصر عمل كوكلاء وتراجمة ومقاولين للتجار الفرنجة، أختارت فى الأساس- **وفى مصر** -أن تستعين **باليهود** .كما كان للكنيسة القبطية موقفها الحاسم تجاه أى محاولة لبسط أى نفوذ مذهبى خارجى عليها.

ان خط تطور **القبط فى العصر العثمانى** وحتى نهاية القرن الثامن عشر اتخذ منحى مغايراً لخط تطور بعض الجماعات المسيحية فى المشرق العربى، فان هذا الخط الآخر كان مقدرا له أن يتطور، وبعد دخول الرأسمالية الأوروبية فى مرحلة الأمبريالية، ليكرس مفهوم الأغلبية الدينية، وذلك بما **يسمح لهذه الأقلية أن تتمحور على ذاتها على أسس طائفية أو إقليمية أو سلالية (اثنية) ، ثم بما أدى بعد ذلك إلى ظهور نزعات تدعو الطائفة إلى إقامة أوطان قومية على أسس دينية** .لقد حدث ذلك فى المشرق العربى ولكنه لم يحدث فى مصر.

ثانيا: استراتيجية الاقتناص والتفكيك

بعد فشل تطبيق استراتيجية «**الرعاية المذهبية**» طرح الغرب استراتيجية جديدة يمكن وصفها **باستراتيجية الاقتناص والتفكيك وتعنى التغيير المذهبى لاقباط مصر وخلق مناخ من الجدل العقائدى بين المسيحيين والمسلمين وتفكيك الكنيسة القبطية الوطنية** وكانت الإرساليات التبشيرية هى المنوط بها تنفيذ هذه الاستراتيجية.

ومن المعروف تاريخيا **أنأول قدوم للإرساليات إلى مصر كان فى القرن السابع عشر** حيث نجح الفرنسيسكان **بموافقة الباب العالى** فى اقامة ارسالية كاثوليكية فى صعيد مصر ،وأقام الجيزويت ارسالية أخرى فى القاهرة .وكان الهدف الأساسى لهاتين الارساليتين فى ذلك الوقت حسب **مسعود شاهر** هو استمالة القبط الارثوذكس .ولكن جهود المرسلين لم تفلح فى استمالة أعداد تذكر من القبط الارثوذكس .واستؤنفت المحاولات فى أربعينيات القرن الثامن عشر حيث **تكررت المحاولات لكى يعترف بابا الاقباط بسيادة كرسى روما على الكنيسة المصرية فى مقابل بسط الحماية على القبط ، إلا آن ذلك لم يتحقق قط.**

ومع حلول **منتصف القرن التاسع عشر** ظهرت حركة* الارساليات ظهورها الواضح حيث دخلت حسب ما يذكر **طارق البشرى** فى ركاب رأس المال الغربى الذى تدفق بعد كسر معاهدة ١٨٤٠ لاحتكار الدولة الذى كان أنشاه **محمد على** ،حيث دخلت الارساليات التبشيرية الأمريكية والانجليزية فى ظل« **الامتيازات الأجنبية**» ومن مؤازرة قناصل الدول وغيرها.. وحسب تعبير **الأب قنواتى**، لقد وفدت هذه الإرساليات فى ظل«**السيطرة الغربية**» والثابت أن هذه الارساليات لم تنجح فى الاستمرار فى البقاء فى مصر إلا تحت أعلام جيش الاحتلال وفى أعقاب جنوده.

لقد كانت هناك علاقة وثيقة بين أعضاء البعثات التبشيرية والدول التى أتوا منها فعلى سبيل المثال نذكر كيف لجأ **القنصل الأمريكى** بالقاهرة إلى قياس مشاعر المصريين عقب الأحداث الطائفية عام **١٩١٠** ، وذلك بأن أرسل خطابا إلى عشرين من الأعضاء البارزين للبعثة التبشيرية الأمريكية للإفادة عن الأوضاع السياسية والدينية لدى جيرانهم .وقد أورد القنصل ضمن تقريره إلى الحكومة الأمريكية ،نموذجاً للخطاب الدورى الذى أرسله لأعضاء البعثة التبشيرية فى مصر جاء فيه:

«سوف أسعد كثيراً، فى الوقت الذى أتمكن فيه من خدمة حكومتنا اذا أرسلت لى خطابا عاجلا تصف فيه حالة الشعور العام لدى جماعة المواطنين لديكم؟.

هل هى نفس الحالة التى كانت عليها منذ سنوات ، أم أن شعور الكراهية بين الطوائف المختلفة قد ازدادت حدته مؤخرا؟!.

هل لديك أية دلائل تشير إلى وجود نوع من التعصب؟.

هل هناك زيادة فى الكراهية نحو الانجليز عما كانت عليه؟.

هل توجد اعتقالات أو متاعب متوقعة إذا سارت الأمور على ما هى عليه الان؟».

القنصل الأمريكى يسأل أعضاء البعثة التبشيرية الأمريكية فى أسيوط والفجاله وبنى سويف وطنطا عن الشعور العام بين الطوائف بعد الأحداث الطائفية

وجاءت ردود متنوعة للقنصل الأمريكى ردا على خطابه ،**من أسيوط والفجالة ،وبنى سويف وطنطا..** تصف الأوضاع فى كل مكان من هذه الاماكن.

لقد اتجه نشاط الإرساليات وحسب **أبو سيف يوسف** إلى العمل على احتواء المؤسسة الدينية الوطنية للقبط وتفكيها وذلك **باقتناص القبط بشتى الطرق ، وإثارة النعرات العقائدية بين المسلمين والمسيحيين.**

ثالثا: استراتيجية تدويل مصر

تاريخيا لقد كان من ضمن المبررات التى جاء على أساسها **الاحتلال الانجليزى إلى مصر** مبرران:

الأول: حماية المصالح المالية للغرب الرأسمالى آنذاك.

الثانى : حماية الأقليات الأجنبية والدينية فى مصر:

وكانت الدول الأوروبية قد مارست ضغوطا قوية على الدولة العثمانية باسم المسيحيين الموجودين فيها. وسهلت الدولة العثمانية للدول الاوروبية مسعاها، حين عملت على تصنيف رعايا الدولة العثمانية إلى صنفين هما المسلمون والطوائف.

واستعملت الدولة العثمانية نفسها كلمة الطوائف لتعنى بها الأقليات المسيحية، إلى حد أنها أصدرت «**نظام الملل**» الذى يمنح امتيازات معينة للرعايا المسيحيين فى المشرق العربى. وتطورت الدولة العثمانية إلى هذه الامتيازات بوصفها تنازلات للدول الاوروبية .وكان من الطبيعى فى ظل هذه النظرة أن نشأت رعاية دولية رسمية للأقليات الدينية داخل الدولة العثمانية ،وتطورت تلك الرعاية لتصبح استعمارية على ما هو أبعد من الاختلاف فى الدين وإن كان هذا لم يحدث تاريخيا بالنسبة للأقباط.

كانت الفكرة الأساسية التى مثلت جوهر سياسة **كرومر** هى النظرة إلى مصر«**كجماعة دولية**» تتكون من مجموعات عديدة من السكان المسلمين والمسيحين والاوروبيين والاسيويين والبدو.. وهذه هى الفكرة التى عبر عنها **كرومر** نفسه فى الفصل الأخير من كتابه: «**مصر الجديدة**» عندما تحدث عن مستقبل مصر كما يراه. وصور فيه مصر على أنها ليست وحدة سياسية واحدة، وإنما تتكون من جماعات منفصلة عن بعضها، وتتمثل فى المسلمين والمسيحيين والاوروبيين والاسيويين والافريقيين ،وقال ان الحكم الذاتى لمصر لا يتصور أن يكون عمليا أو قابلا للتحقيق بغير إضرار بمصالح أي من هذه المجموعات ، إلا إذا قام على أساس أنصهار القاطنين فى مصر كلهم فى كيان حكومى واحد وأسمى مصر«**مصر الدولية**» وقال أن هذا الأمر قد يستغرق سنين أو أجيالا، وأنه ما لم يحدث فانه يتعين على الجيل الصاعد من المصريين ، أن يكون أكثر حكمة وبعد نظر فيقبل التعاون مع الاوروبيين ويعلق أ. طارق البشرى علي ما سبق بقوله: ويظهر من ذلك أن كرومر كان يروق **له أن يصور مصر على أنها ليست أمة أو جماعة سياسية متميزة ، وإنما هى عدد من الجماعات السياسية المنفصلة بعضها عن بعض.** وهو فى تعداده لهذه الجماعات تفادى ذكر«**المصريين**» .وهو عندما يطمس هذا الوجود المصر أنما يريد أن يطمس لدى المصريين الوجود الوطنى فى مصر. ويصبح الجميع جاليات وجماعات ليس لواحد منها وجه أصالة على غيره. وليس لبعضها رابط وطنى يجمعها».

فكان لا مفر من تفتيت الجماعة الوطنية المصرية إلى جماعات صغيرة لا يربطها رباط وطنى واحد .وبهذا الفتيت تبدو الكتلة السكانية الاوروبية كجماعة من ضمن جماعات المجموعة المصرية وتستقر بهذا على وضع منطقى ومريح فى إطار الهيمنة الاوروبية.

رابعا: استراتيجية التفتيت والغزو من الداخل

عنيت **إسرائيل** بعد أن استقرت ككيان استيطانى فى قلب المنطقة العربية بالعمل على **تفتيت المنطقة** ومواصلة الدور الذى كانت تمارسه قوى الاحتلال الغربية قبل استقلال دول المنطقة.

وعنيت **الولايات المتحدة الأمريكية** الوريثة للقوى الاستعمارية التقليدية **الانجليزية والفرنسية، بالعمل على غزو وطننا من الداخل** .وتوافق كل منهما مع **الآخر إسرائيل**

والولايات المتحدة الأمريكية.

ومنذ بداية الخمسينات نجد مجموعة من الرسائل المتبادلة بين القادة الإسرائيليين **بن جوريون وموشى شاريت والياهو ساسون** بشأن تمزيق **لبنان** ليكون البداية لتمزيق باقى دول المنقة وتعكس الخطة الصهيونية للشرق الأوسط فى الثمانينات رؤية النظام الصهيونى لتقسيم المنطقة بأكملها إلى دويلات صغيرة على أسس عنصرية وطائفية وعرقية صغيرة تكون متنافرة ومتصارعة بحيث تكون اسرائيل هى الضباط لحركتها ولصراعاتها مثلما حدث فى لبنان وإعادته مع الأقليات الكردية فى العراق .وكذلك السنة فى سوريا والعراق وكل من الدروز والشيعة والعلويين وغيرهم،بحيث يكون الكيان الصهيونى ذاته فى حجم معقول بين هذه التجمعات الهزيلة .وعن **مصر** نصت الخطة على أن**تجزئة مصر اقليميا إلى مناطق جغرافية متميزة هو الهدف السياسى لاسرائيل مستغلين الانقسامات بين المسلمين والاقباط.**

وفى نفس التوقيت تقريباً **سنة ١٩٥٧ طرح جون فوستر دالاس وزير الخارجية الامريكية شعار «الغزو من الداخل» لضرب مصر عبد الناصر آنذاك** ،وتم تطبيق هذا الشعار من خلال حملات موجهة« **تركز على تخويف الناس»** بهدف«**ضرب الوحدة الوطنية**» (كما جاء على لسان **جمال عبد الناصر** فى وقائع محضر اجتماع لمجلس الوزراء عقد برئاسة **جمال عبد الناصر** فى ٥ فبراير ١٩٥٧ وكما ذكره **أ. محمد حسنين هيكل** فى كتابه **سنوات الغليان).**

لقد كانت حملات التشكيك على الجانبين **الاسلامى والمسيحى** هى الوسيلة التى اعتمد فيها استراتيجية «**الغزو من الداخل**» الأمريكية من خلال الاذاعات الموجهة والكتب التى كتبت فى هذه الفترة.

ويذكر **أ. هيكل** كيف انه على الجانب الاسلامى جرى أفتعال معارك وهمية بين القومية العربية وبين الاسلام ومعارك أخرى بين التحول الاجتماعى وبين التقاليد الإسلامية **.وعلى الجانب المسيحى التشكيك فى اختيارات النظام وإسلاميته.**

وفى هذا الإطار يمكن أن نرصد كتابين صدرا فى هذا الوقت يعكسان مدى الاهتمام الغربى بالمسألة الطائفية كذلك الترويج لأفكار معينة فى الأوساط الثقافية ، الأول :



طارق البشرى



أبو سيف يوسف

د. يونان لبيب رزق

كتاب«**الثورة العقائدية**» فى الشرق الأوسط لمؤلفه ليونارد بانيدر. هو يحاول أن يرسم خريطة التيارات الفكرية للمنطقة فى الاربعينيات وما بعدها، حيث نجده يرسم ملامح الانقسام الفكرى فى بنية العقل العربى ،وانقسام المثقفون إلى سلفيين ،ومتعربين وسلفيين مستغربين.

أما الكتاب الثانى فهو كتاب «**الأقلية الوحيدة**» **لادوارد واكين** والذى صدر فى نهاية الخمسينيات ويتحدث فيه عن **الاقباط والكنيسة القبطية** ويعمل جاهدا على مدي صفحات الكتاب على تحريك ما اسماه بالمسألة القبطية ويقول **أ. طارق البشرى** عن هذا الكتاب: **أنه صدر فى سياق تاريخى من تصاعد حركة القومية العربية المناوئه للنفوذ الأمريكى والغربى عامة».**

تكررت محاولات الغرب لكى يعترف بابا الاقباط بسيادة كرسى روما على الكنيسة المصرية من أجل تفكيك الكنيسة الوطنية وخلق مناخ من الجدل العقائدى

خامسا: استراتيجية التوسع والتدخل فى ظل الشرعية الدولية:

عقب تفكك **الاتحاد السوفيتى** تحول الصراع بين المعسكرين الرأسمالى والاشتراكى إلى صراع بين الغرب وبقية العالم وحتى المقولة التى عبر عنها فى رؤية مكتملة **صموئيل هانتيجتون** فى دراسته الهامة «**صراع الحضارات**» والتى تعكس رؤية المنظومة الغربية المعاصرة وطبيعة أهدافها وممارساتها الدولية التى سوف تتبعها بعد انهيار نظام القطبية الثنائية حيث **تستبدل العدو الشيوعى بالعدو الدينى / الحضارى.**

وفى سبيل ذلك سعت القوة الغربية المنتصرة إلى تنفيذ ما يسمى «**باستراتيجية التوسع**» والتى تقوم على أربعة محاور هى ما يلى:

١- تقوية جماعة ديمقراطيات السوق الرئيسية بوصفها قاعدة التوسع.

٢- تشجيع ودعم اقتصاديات السوق والديمقراطيات الجديدة.

٣- مواجهة عدوان الدول المعادية للديمقراطية ونظام السوق.

٤- مواصلة سياسة المعونة الإنسانية واستخدام مظلة حقوق الإنسان للتدخل بهدف إقامة انظمة ديمقراطية واقتصاديات السوق.

يلاحظ الربط بين **الديمقراطية ونظام السوق**.فالديمقراطية التى يسعى الغرب إلى تحقيقها ليست هدفا فى ذاتها ،وإنما هى وسيلة لتوفير المناخ الآمن اللازم للحصول على أكبر فائدة ممكنة من تحقيق نظام السوق الذى من شأنه ضمان استمرار الهيمنة على شعوب العالم. وذلك لضمان استغلال مختلف

الغرب والمسألة الطائفية فى مصر

المناطق كأسواق مستهلكة ومصادر للمواد الخام.

وفى هذا الاطار يوضح المفكر الأمريكى **نعوم تشومسكى** ،فى دراسته المهمة **إعاقة الديمقراطية** (كيف توظف الولايات المتحدة الأمريكية بشكل منتظم دعوة «**حقوق الانسان**» لاضفاء الشرعية على سياستها الخارجية وتبرير أهدافها وتقنين حق التدخل فى شئون دول العالم الثالث وتكيل بمكيالين فى التعامل مع هذه الدول.

يضاف إلى ما سبق كيف يتم توظيف **هيئة الأمم المتحدة** فى تسهيل التدخل وذلك بتقديم مظلة الشرعية الدولية لهذا التدخل ،هذا فى الوقت الذى فقدت فيه الأمم المتحدة فعاليتها كمنظمة دولية مستقلة.

وفى هذا **السياق صدر إعلان الأمم المتحدة لحقوق الاشخاص المنتمين إلى أقليات قومية واثنية ولغوية فى ديسمبر من سنة ١٩٩٢** حيث ينص هذا الاعلان على توفير الحماية الدولية للأقليات. وانطلاقا من هذا الاعلان نشطت فعاليات كثيرة تدافع عن حقوق **الاقباط** فى مصر محليا وخارجيا ومع **تقديرنا الكامل لداوفع ونوايا هذه الفعاليات فان الأمر يحتاج إلى دراسة متأنية لما سوف يترتب على هذه الجهود والتى تصب فى النهاية فى التعامل مع الاقباط باعتبارهم أقلية مستقلة عن الجماعة المصرية الوطنية وليسوا مواطنين مصريين كاملى المواطنة.**

إن هذه الجهود تتكشف معا فى لحظة واحدة فى اتجاه ما أسماه د. **يونان لبيب رزق** مؤخرا «**صناعة المسألة القبطية**» .والتعبير حسبما أوضح أصله فرنسى واستخدم على نطاق واسع أثناء فترة الاقتسام **الامبريالى** لافريقيا والدولة العثمانية. وتيم تصنيعه الان وفقا لمقاييس عصرية .وفى حالة تطبيقه ..نجد المسألة جاهزة للاستخدام لاضغاف أى مظاهر مقاومة. **فى العراق المسألة الكردية وفى السودان مسألة الجنوب، فى دول المغرب العربى المسألة البربرية أو الامازيغية..** إلى آخر المسائل التى تنفخ فيها الدولة صاحبة المصالح».

ومع تحفظنا على أنيوضع **الاقباط ضمن ما سبق** فان هذا لا يمنع من وجود بعض الهموم التى يعانى منها الاقباط ولكننا نرى أن **تجاوز هذه الهموم إنما يكون على أرض المواطنة والمساواة وبمرجعية الدستور وبالآليات السياسية الطبيعية.**

وليست صدفة أن تتلقف **أجهزة الإعلام الأمريكية والإسرائيلية** ما يثار حول **الاقباط** وتعمل على تنظيم حملات ضخمة تتناول ما يتعرض له الاقباط ، بل يصدر عن **الخارجية الأمريكية** تقرير حول

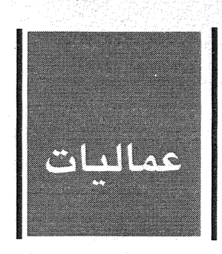


ذلك .وتعقد الجلسات فى **مجلس الشيوخ لمناقشة وضع الاقباط فى مصر** ويلمح بربط تدفق المعونات الأمريكية بتحسين الوضع الطائفى فى مصر. الخ.

وجدير بالذكر أن مصطلح «**أقلية**» ظهر بتأثير من المفهوم الاوروبى للدولة-الأمة ،فى مطلع القرن التاسع عشر للدلالة على الطوائف المسيحية والمذاهب الاسلامية غير السنية فى الشرق الأوسط، وكان **هذا المفهوم يسهل كثيرا الالاعيب والمراهنات الدولية، حسب د. جورج قرم.**

لا شك أن الأمر جد خطير ولكنه يؤكد على أن هدف ضرب الجماعة الوطنية هو أحد الأهداف الاستراتيجية للغرب على مدى القرون الماضية منذ بدأ يعرف طريقه إلينا «**فالتجزئة**» تمكنه من تحقيق «**الالحاق الاقتصادى**» كما أوضحنا سالفا. **ولكن المأزق الذى يدعم كثيرا الموقف الغربى هو حدوث ما يبرر تحركات الغرب** ولعلنا نذكر ما أثارته تصريحات **المرشد العام للاخوان المسلمين ونظرته للاقباط** كذلك احداث العنف الطائفى المتكررة.

وبعد: إن التحدى الذى نواجهه هوكيف **تعمل مكونات الجماعة الوطنية معا على تجاوز المأزق التاريخى الراهن فيما يتعلق بالمسألة الطائفية** ،وابتكار صياغة جديدة مبتكرة على أرض المواطنة والمساواة ، تستطيع أن تحل مشاكل وهموم **الاقباط** الأمر الذى من شأنه تفويت الفرصة على الاستراتيجيات الغربية فى ضرب وحدة الجماعة الوطنية المصرية.



□ عزيزى العامل المصرى: «القطاع الخاص فى الأصل حرية الاستئجار والفصل □ ألاعيب العولمة والتنظيم □ ترويض التنظيمات النقابية لتحويلها إلى مكاتب للخدمات والسياحة

كيف ندعو إلى التعددية السياسية ونتخوف من التعددية النقابية؟

محمد جمال إمام

فى رسالة إلى «**بريد الأهرام**» (أواخر شهر مايو الماضى) يشكو «بعض العاملين **بجامعة ٦ أكتوبر** من أنهم قد فوجئوا منذ أيام بتعليمات شفهية للبعض بتقديم اجازات بدون مرتب وللبعض الآخر بتقديم استقالاتهم بدون إبداء أسباب وبدون سابق إنذار مع العلم بأن معظمنا يعمل بقرارات تعيين أو بعقود ومؤمن علينا»، ثم تصل الرسالة إلى تساؤل مثير للدهشة حين تقول: «**وإننا نتساءل هل القطاع الخاص له مطلق الحرية فى إجبار العاملين على تقديم الاجازات والاستقالات أو فصلهم بدون ضوابط؟**» ثم ينهون رسالتهم بالقول «ونرجو الإفادة بما هو التصرف الصحيح الذى نتبعه لضمان حقوقنا؟».

وما من شك فى أن التساؤل حول ما إن كان للقطاع الخاص «**مطلق الحرية**» فى فصل العاملين لديه بدون ضوابط مرجعه إلى أنه على الرغم من أن عملية التحول إلى اقتصاد السوق تجرى على قدم وساق منذ عدة سنوات، فانها تتم بطريقة عشوائية وفى غيبة اطار مفاهيمى صريح وواضح لا يخلط ما بين آليات السوق الاقتصادية والاجتماعيةوالسياسية وبين مفاهيم ومبادئ نظم اقتصادية وسياسية أخرى مختلفة عنها بالأساس وبحيث لا يخلق تشوشاً فى أذهان الجماهير بشأن الحقوق والواجبات فى النظام الجديد وبشأن حدود التعامل ما بين أطراف هذا النظام.الحاصل أن هذا كله مفتقد، بحيث أن الجماهير- خاصة وأن نسبة كبيرة من القوى العاملة نشأت فى ظل نظام اقتصادى -اجتماعى مختلف تمام الاختلاف- لم تعد تعرف أصول اللعبة ولا ما هو حق لها وواجب عليها، ولا السبيل إلى التعامل الواضح مع الادارة فى ظل آليات السوق!.

الجمع بين الحسنيين

وأذكر أنه حدث منذ عدة سنوات، عندما بدأت هوجة **نشاط القطاع الخاص** فى الثمانينات، أن استقال قريب لى من عمله المهنى فى إحدى شركات القطاع العام والتحق بالعمل ملاحظا للبناء فى إحدى شركات المقاولات الخاصة والفرحة تغمره بالمرتب الكبير الذى يحصل عليه من عمله الجديد، لاعنا سنوات الجدب التى عاشها فى القطاع العام. وبعد سنوات قليلة وعندما بدأ

الكساد يدب فى سوق المقاولات ، أعلن صاحب الشركة لعدد من الملاحظين ذوى الأجور المرتفعة، ومنهم قريبى، أنه سيستغنى عنهم لأنه **يستطيع «أن يفك الواحد منهم بثلاثة من خريجى كليات الهندسة المتعطلين عن العمل»**. وقد كان ، ولم يصدق قريبى نفسه وقد أصبح متعطلا عن العمل، كان يتصور أن بمقدوره أن يجمع بين أجر القطاع الخاص الكبير والأمن الوظيفى للقطاع العام! والانجليز يقولون أنك لا تستطيع أن تحتفظ بالكعكة وأن تأكلها فى الوقت نفسه،والجمع بين الحسنيين شرف لا يناله حتى المجاهدون فى سبيل الله.

وقد يكون من المفيد أن نذكر الذين لم يعيشوا فى ظل القطاع الخاص الأصيل **قبل أن تبدأ ثورة ٢٣ يوليو مسيرتها النضالية باصدار مجموعة قوانين لحماية حقوق العمال** .وقبل أن تبدأ فى تمصير المصالح الرأسمالية الكبرى ثم تأميمها وبناء القطاع العام، وإلى الذين تثقل عليهم قراءة الأدبيات الاقتصادية وأخبار النشاط العمالى الأجنبى القليلة التى ترد فى وسائل إعلامنا، نذكرهم ببعض المسائل البديهية التى لابد وأن يعوها جيدا ونحن مقبلون على عهد من السيطرة الكاملة لنشاط الأعمال الخاص وآليات السوق التى لا ترحم.

دعه يعمل ، دعه« يفر»

المبدأ الأساسى المشهور الذى قامت عليه الرأسمالية وهو **«دعه يعمل، دعه «يمر» (أو بالممارسة المصرية الحالية «دعه «يفر»)**، يعنى العمل على ضمان حرية الحركة الكاملة لصاحب رأس المال. فالمشروع الخاص قام أساسا بهدف تحقيق الربح الأقصى لصاحب رأس المال. وكما سبق وأن أشرنا فى مقال سابق إلى قول رئيس مجلس إدارة شركة دايو الكورية إن وظيفته هى أن يقيم وسائل الانتاج ويخلق فرص العمل ويحقق الأرباح ،وليس توفير الأمن الاجتماعى للعمال. ومعظم المعاجم الاقتصادية الأجنبية تجمع على تعريف **الرأسمالية بأنها، من الناحية النظرية ،النظام الاقتصادى الذى يتملك فيه الأفراد بصفتهم الخاصة رؤوس الأموال، متمثلة فى وسائل الانتاج، وتكون لهم الحرية فى ممارسة نشاط الأعمال وتحقيق الأرباح والعمل بحسب ما يتراءى لهم بدون تدخل من الدولة!** رغم أن الدولة تتدخل من الناحية العملية لتصحيح مثالب هذا النظام ،كما تعرف هذه المعاجم**«المشروع الخاص»** بأنه النظام الاقتصادى الذى يكون فيه الأفراد أحراراًفى تملك رأس المال وتنظيم أعمالهم حسبما يتراءى لهم شريطة إطاعة قوانين معينة تستهدف حماية المجتمع من التضرر بفعل تصرفات الأشخاص الشرهين عديمى الأمانة.

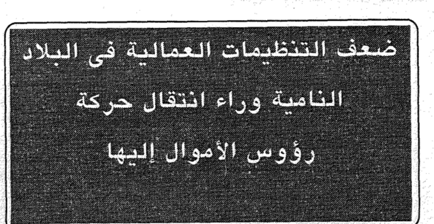
ومن بين الحريات التى كان هذا النظام فى صورته الأصلية يكفلها لصاحب رأس المال حريته فى استئجار العمال وفصلهم بحسب حاجة العمل التى يحددها هو فى ضوء مصالحه الخاصة.وفى البداية ،**لم تكن هناك أية قيود على حرية رب العمل**- ولاحظ هنا تسميته من قديم الأزل **«رب» العمل** وهى تسمية لها دلالاتها فى**«الاستئجار والفصل»** ،وعندما اشتد ساعد التنظيمات النقابية فى النصف الثانى من القرن الماضى وبدأ العمال يتمردون على طغيان أرباب العمل. ويتظاهرون ويضربون مطالبين ببعض حقوقهم وبتحسين أحوالهم، لجأ الرأسماليون إلى استيراد العمال من بلدان تعانى من فائض فى العمالة. وكانت البداية فى هذا الصدد محاولة استيراد عمال من فرنسا للعمل فى بريطانيا. وكانت هذه المحاولة هى التى نبهت القيادات النقابية إلى أهمية وحدة الصف العمالى العالمى، وحفزتهم على البدء فى تشكيل منظمات نقابية دولية تقف فى وجه تحركات أرباب العمل التآمرية وتنسق حركات التضامن ما بين عمال مختلف البلدان. ومع اشتداد ساعد الحركات السياسية الاشتراكية فى أوروبا الغربية ،وتحالفها مع التنظيمات العمالية ، ووصولها بفضلها إلى الحكم، بدأ بناء منظومة قوية من القوانين التى تحمى أوضاع العمالة، بمؤازرة من منظمة العمل الدولية وترسانة معايير العمل الدولية التى أصدرتها المنظمة على مر السنين منذ انشائها فى عام ١٩١٩.

وقد كان لى قريب يعمل فى **شركة سباهى للغزل والنسيج فى الاسكندرية قبل التأميم، وعاصر سباهى الكبير** مؤسس الشركة، وكان يتذكر دائما قوله بأعلى صوته وسط جموع العمال،**إن الله يحكم فى السماء ،وهو والعياذ بالله، يحكم فى شركته** ،وكان الرجل، رغم شططه فى القول وجموح اختياره للتشبيه، متسقا مع الفكرة الأصيلة للرأسمالية.

ويمكن لمن يريد معرفة المزيد عن **تاريخ الرأسمالية** فى مصر قبل تقليم أظافرها بترسانة من القيود الاجتماعية، أن يرجع إلى مذكرات القائد النقابى الراحل **فتحى كامل**، ليشهد صفحات مؤلمة من معاناة العمال المصريين فى الثلاثينات والأربعينات.

ألاعيب العولمة

ومن الملفت للنظر فى **حركة المنشآت الصناعية** من بلد إلى آخر، والتى نشطت فى السنوات الأخيرة على وجه الخصوص، بحثا عن منافذ التسويق وجريا وراء الأسواق الكبيرة والواعدة مستقبلا، ووراء الأيدى


ضعف التنظيمات العمالية فى البلاد النامية وراء انتقال حركة رؤوس الأموال إليها

العاملة الرخيصة التي تخفض من تكلفة الانتاج وتحسن من القدرة التنافسية للمنشأة في ظل **العولمة الاقتصادية** ذلك التعبير الشائع في كثير من الكتابات التي تتناول هذا الموضوع، ألا وهو أن البلد الفلاني الذي انتقل اليه مصنع ما يتميز بوجود وفرة من العمال «**غير المنظمين نقابيا**»، أي غير المنضمين إلى عضوية نقابات عمالية. وهذه المنشآت تبحث في هذا الصدد عما يحقق مصالحها ويتفق مع فكرها، **فهي لا تريد تنظيما نقابيا يفرض عليها قيودا ويطالبها بدفع أجور عادلة لعمالها وتوفير كافة أشكال الحماية الصحية والاجتماعية لهم**، مما يثقل كاهلها بأعباء مالية إضافية تحد من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. ومن هنا فان وجود وفرة من أمثال هؤلاء العمال **غير المنظمين نقابيا** يعد من بين الحوافز القوية لاجتذاب تلك المنشآت الانتاجية العملاقة إلى مواقع عمل جديدة بعيدة عن مواقعها التقليدية التي تكبل النقابات حرية حركتها فيها.

وغالبا ما تنتقل هذه المنشآت إلى **مناطق الجذب الاستثماري** التي تنشئها بلدان **العالم الثالث** في مناطق يعم فيها **الفقر** المدقع بهدف تنميتها، وتنمية الاقتصاد القومي من خلالها، عن طريق اجتذاب الاستثمارات الأجنبية اليها بجملة عوامل من بينها **وفرة الأيدي العاملة الرخيصة**، وهي في معظم الأحيان أيدي عاملة تنتمي إلى أسر مدقعة الفقر، والأجر الزهيد الذي يحصل عليه العامل الواحد منهم من المنشأة الاستثمارية الأجنبية يرفعه وأسرته درجات عديدة في سلم المعيشة المتدنية، بحيث أنه لا يجرؤ ولو للحظة على التفكير في اغضاب المسئولين عن تلك المنشأة ومخالفة أهوائهم وتعاليمهم، **فاذا كانت النقابة هي «الشيطان البغيض»** الذي لا تريده الإدارة في مواقعها، فلتذهب النقابة إلى الجحيم، رغم أن العمال بذلك يضعون رقابهم تحت رحمة الادارة ويعيدون إليها «**حقها المقدس**» **في «الاستئجار والفصل»**، خاصة وأن الادارات الحكومية في تلك المناطق غالبا ما تمالئ الاستثمارات الأجنبية وتتحاشى إغضابها.

ولا يغيب عن البال أن جوهر **العولمة** الذي حاربت **الولايات المتحدة** من أجله بضراوة على مدى سنوات عديدة.. ويمكن الرجوع في ذلك إلى أدبيات **البنك الدولي وصندوق النقد الدولي** التي تسرد معارك **الولايات المتحدة الأمريكية** الاقتصادية التي خاضتها حتى مع أقرب حلفائها وأصدقائها من أجل فتح الاسواق أمام التجارة العالمية بدون أية قيود- هو حرية المنافسة، والتي أسفرت شراستها في السنوات الأخيرة عن تفشي ظهور التكتلات المالية والصناعية الضخمة والشركات عبر القومية (**ديناصورات العولمة**)، والبحث الدؤوب عن الوسائل التي تؤدي إلى خفض تكلفة الانتاج وتحسين القدرة التنافسية. ولا يخفى على لبيب أن أول **بند في تخفيض تكلفة الانتاج هو أجور العمال ومزاياهم الاجتماعية والتأمينية**. فعجلة الانتاج لا تستطيع أن تستغني عن الالات ولا عن أحدث أنواع التكنولوجيا وعن البحث والتطوير وعن حوافز التسويق، ولكنها تستطيع أن تخفض العمالة لديها اعتمادا على التطورات التكنولوجية في الانتاج. **وتستطيع بفضل ارتفاع نسب البطالة وتقليم أظافر الحركات النقابية أن تجبر العمال على التنازل عن كثير من مكتسباتهم**، ومن أبرزها الحق في زيادة الأجور بما يتناسب مع حركة نفقات المعيشة وفي مخصصات الرعاية الصحية والاجتماعية والتأمينات الاجتماعية (تأمينات البطالة والعجز والمعاشات التقاعدية). **والرأسمالية في كل ذلك تعمل بدأب على استعادة جوانب من حرياتها الأصلية التي فقدتها ابان اشتداد ساعد الحركة العمالية.**

ولا تختلف في ذلك الرأسمالية الأمريكية عن الأوروبية، ولا الرأسمالية في البلدان المتقدمة صناعيا عن تلك التي تسمى بالبلدان المتحولة إلى اقتصاد السوق(**الشيوعية سابقا**). **فالرأسمالية الالمانية** مثلا تشكو من أن ارتفاع عنصر تكلفة العمالة الذي يقلل من قدرتها على التنافس في الاسواق، وتخطط في المرحلة الأولى لتخفيض مزايا الرعاية الاجتماعية. **وعدد كبير من بلدان شرق أوروبا يسبق البلدان الغربية في خصخصة مؤسسات التأمينات الاجتماعية**، والقاء شيخوخة عمالها بين براثن شركات خاصة تتولى مسئولية معاشاتهم التقاعدية بعد أن باع بعضها أطفالهم الرضع في سوق النخاسة الأمريكية. والولايات المتحدة الأمريكية بصدد خصخصة جميع نظم الرعاية الاجتماعية، وهلم جرا.

وقد أشرنا قبل شهرين إلي أن **رئيس صندوق الاحتياطي القومي في الولايات المتحدة الأمريكية** (نظير البنك المركزي عندنا) لا يستريح إلى وجود سوق عمالة ضيق يدفع الشركات إلى الحرص على توفير الأمن الوظيفي لعمالها حتى لا تجتذبهم منها شركات منافسة تعجز عن توفير حاجتها من العمالة من السوق الضيق. فالأمن الوظيفي بالنسبة له من العناصر التي تساهم في ارتفاع معدل التضخم، لأنه قد يغري العمال بالضغط من أجل زيادة أجورهم، والأمن الوظيفي، عموما، من المسائل التي لا يستريح إليها المشروع الخاص لأنه يحد من حرية حركته ويعطي العمال قوة ضغط تساعدهم في تحقيق مصالحهم.

حماية المصالح العمالية

هناك وسيلتان يستطيع العمال من خلالهما ان يدافعوا عن مصالحهم وحقوقهم: **بالقانون أو من خلال العمل النقابي**. وقد أسفر تطور التشريعات العمالية في **مصر** عن مجموعة من القواعد التي تحمي العمال من مخاطر الفصل التعسفي والخضوع لأهواء أرباب العمل ومخططاتهم الرامية الى تعزيز مصالحهم الاقتصادية. والتشريع المعمول به حاليا هو **قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١**، فضلا عن قوانين أخرى تتعلق بالعاملين في القطاع العام وقطاع المناجم والمحاجر وقطاع الاستثمار وقطاع الاعمال العام. ورغم العديد من **الانتقادات التي توجه إلى أوجه القصور في تلك القوانين، فانها تعتبر في نظر الرأسماليين المصريين الجدد ومنظري الجذب الاستثماري قيودا تحول دون انطلاق الاستثمار المحلي والاجنبي**، ومن ثم فقد أعدوا مشروع قانون عمل جديد يقلص إلى حد كبير

من حقوق العمال المكتسبة على مدى عقود طويلة من الكفاح النقابى (أنظر فى هذا الصدد الدراسة الهامة التى نشرتها **«اليسار»** فى عدد شهر **مايو** لاستاذنا الجليل **أمين عز الدين)**.

وقانون العمل الحالى يحمى العمال من تهرب أرباب العمل من تثبيتهم فى وظائفهم عن طريق تشغيلهم بعقود محددة المدة، اذ ينص على أنه : «اذا كان العقد محدد المدة واستمر الطرفان فى تنفيذه بعد انقضاء مدته، اعتبر العقد مجدداً لمدة غير محددة ويعتبر التجديد لمدة غير محددة أيضا ولو حصل بتعاقد جديد يشتمل على شروط جديدة . بينما تنص المادة **١٠٦ من مشروع قانون** العمل الجديد على أنه :«اذا انتهى عقد العمل محدد المدة بانقضاء مدته، جاز لطرفيه ان يجدداه باتفاق صريح لمدة أو لمدد أخرى».

والقانون الحالى ينص فى **مادته ٦٥** على أنه: «لايجوز لصاحب العمل فصل العامل قبل العرض على اللجنة الثلاثية المشار إليها فى **المادة٦٢** والا اعتبر قراره كأن لم يكن مع التزامه بأجر العامل» أما **المشروع الجديد فانه يشكل لجنة خماسية يمثل العمال فيها بعضو واحد هو ممثل التنظيم النقابى ،وتختص هذه اللجنة بمجرد النظر فى مشروعية قرار الفصل والطعن المقدم من العامل المفصول ، أى أن العامل يفصل ولو تعسفيا ثم تعرض مسألته على هذه اللجنة التى لا تملك حتى بنص مشروع القانون أن تعيده إلى عمله.**

ولقد عملت هيئات قانونية وسياسية وصحفية متعددة على تنبيه **الرأى العام** إلى خطورة هذا المشروع ومع أن الحكومة لم تجد مناخا مواتيا حتى الآن لتمريره فى مجلس الشعب، على الرغم من تأييد رئيس اتحاد العمال الصريح والعلنى والمتكرر للمشروع، فلا يبدو أن ثمة رأى عام عمالى قوى مناهض للمشروع يحول دون قيام الحكومة بحركة التفاف مباغته لتمريره وتكبيل الجماهير العمالية بقيوده.

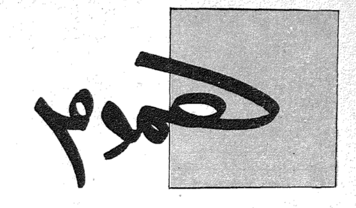
وهذه المخاطر تبرز من أهمية العمل النقابى ،والعمل النقابى الذى نعنيه هنا هو **العمل النقابى «الحر»** فالأولى بالعمال ، اليدويون منهم وخريجو المعاهد العليا والجامعات، **بدلا من أن يلجأوا إلى الشكايات فى الصحف وعرائض التظلم، أن يلجأوا إلى تنظيمهم النقابى الذى ليس له من وظيفة أصيلة سوى الدفاع عن حقوق اعضائه ومصالحهم** (وليس تنظيم الرحلات إلى المصايف والعمرة والحج، وارسال برقيات التهنئة والتأييد إلى كبار المسئولين) ، واننى أطلب من الذين يلومونا لدعوتنا المستمرة إلى **التعددية النقابية** ويتهموننا باننا نعمل على تفتيت الحركة النقابية والقضاء على وحدة صفوفها، أن يمعنوا التفكير فى الأسباب التى تجعل الجماهير العمالية تنصرف عن الانضمام إلى النقابات العمالية(لا أنسى أن القائد الراحل **أحمد فهيم** كان يقول فى أوائل الستينات وهو رئيس لاتحاد العمال، إن عمال القطاع العام لو عرفوا أن من حقهم أن يستقيلوا من عضوية التنظيم النقابى ، الذى كانوا ينضمون إلى عضويته بطريقة شبه تلقائية ،لأنهار هذا التنظيم فى خلال أيام معدودة فقد كان رحمه الله يدرك أن العمال فقدوا ثقتهم فى تنظيمهم بعد أن كبل بالعديد من القيود التى تحول دون اضطلاعه بوظائفه الأصيلة).

> **أحمد فهيم يعترف:**
> **لو عرف العمال أن**
> **من حقهم الاستقالة**
> **من التنظيم النقابى**
> **لإنهار بعد أيام!**

وفضلا عن ذلك فاننى أرجو أيا منهم أن يفسر لى الدوافع التى جعلت **سكرتير العلاقات الخارجية باتحاد العمال** يقف مؤخرا أمام فريق العمال فى **مؤتمر العمل الدولى** الذى انعقد فى **جنيف** خلال شهر **يونيه** ليقول: حسبما نقل مندوب صحيفة**«الأهرام»** المصاحب لوفد مصر إلى المؤتمر : بالنسبة للاقتراح المقدم من مدير مكتب العمل الدولى ايجاد نظام طوعى لكى تضع الدول علامة اجتماعية على منتجاتها تؤكد أنه روعى فى إعدادها الاتفاقيات الأساسية فى مجال العمل، فان هذا الاقتراح ولو كان طوعيا إلا أنه يمكن أن يؤدى إلى عزل وحرمان الدول النامية من الانتفاع بمزايا تحرير التجارة . بالله عليكم ألا يدرك هذا القائد النقابى الهام أن هذه الاتفاقيات قد وضعت أساسا لحماية مصالح العمال، وأن هذا الاقتراح انما يهدف إلى حماية عمال الدول النامية من استغلال الشركات عبر القومية ،حتى ولو كانت وراءه مصالح الدول التى تعانى من منافسة المنتجات الرخيصة العمالة لمنتجاتها الغالية العمالة؟**ولماذا يتطوع قائد نقابى للدفاع عن مصالح المنشآت الانتاجية على حساب مصالح العمال وسط تجمع عمالى دولى؟** وهل بعد ذلك تدافعون عن تنظيم موحد فقد وضوح الرؤية وتاه عن التصدى لوظائفه الأصلية ؟ واذا كان **المجتمع يأخذ الآن بالتعددية السياسية وحرية التنافس الاقتصادى، فلماذا يستكثر على العمال وجود تعددية نقابية تكفل التنافس فى الدفاع عن مصالح أعضائها؟.**

المهم فى المسألة أن يحرص العمال على الانضواء فى صفوف **الحركة النقابية** ،وربما لو تدافعوا إلى الانضمام إليها، حتى ولو إلى صفوف التنظيم الموحد الحالى، فقد يدفعون بالحيوية والنشاط الى عروقه ويدفعونه دفعا إلى الدفاع عن مصالح العمال وليس عن مصالح أصحاب النفوذ، وقد ينجحون فى النهاية فى تنقية صفوفه من القيادات غير الحقيقية ! أو قد ينجح حرص العمال على الانتفاع بمزايا العضوية النقابية فى إنشاء تشكيلات نقابية مختلفة فى حدود ما يسمح به القانون.

وفى النهاية ،نعود فنقول من جديد» **يا عمال مصر اتحدوا**»!.




مؤتمر شعبى للفلاحين المعارضين لقانون طرد المستأجر

عقول ضد المستقبل

د: أحمد محمد صالح

فى وسط التصريحات الرسمية والإعلامية بالإصلاح الاقتصادى ومشروعات التنمية ومناخ الحرية والديمقراطية السائد فى مصر، حملت لنا الأنباء نجاح **حزب العمال البريطانى** فى الوصول للحكم بعد ١٨ عاما فى موقع المعارضة، لكى يعطوا لنا نموذجا لتداول السلطة التى تهدف أولا وأخيرا إلى صالح الناس،حتى إيران أصبح فيها انتخابات حرة يصعب مثلها فى مصر، أما عندنا فقد حملت لنا **جريدة الأهالى** منذ أسابيع خبر القبض على أستاذ بقسم الهندسة النووية بكلية الهندسة جامعة القاهرة بتهمة إثارة الرأى العام، وتكدير الأمن العام، وإلحاق الضرر بالمصلحة العامة حيث حمل أوراقا ترفض قانون الأراضى الزراعية الجديد والذى يهدد بثورة اجتماعية.

تعجبت من التهمة فى عصر الأنترنت والكمبيوتر والأقمار الصناعية ومحطات الفضاء وثورة المعلومات والتكنولوجيا التى جعلت العالم صغيرا جدا، وانه لا يمكن الآن إثارة الرأى العام وتكدير الأمن عن طريق ورقة مكتوبة توزع على بضع مئات من الناس أو حتى الالاف. وهل الرأى العام فى حاجة إلى إثارة؟! إن من ينظر إلى صحف المعارضة يجد عشرات المقالات الناقدة للحكومة ولقانون الأراضى الزراعية الجديد، فى **«الأهالى» و«اليسار»و «الوفد» و« الشعب» و«العربى» و«الوطن العربى» و«الأحرار»** وغيرها من صحف المعارضة أو الصحف التى تدعى الاستقلال مثل**«الاسبوع» و«الدستور» و«اللواء العربى»**وغيرها، وتسينا **روزاليوسف وصباح الخير** والمطبوعات الحكومية والرسمية. بل أن الأهرام نفسه تناول مشكلة قانون الأراضى الزراعية الجديدة وتناول روائح قضايا الفساد فى كل مجال. والعجيب أن كل المطبوعات السابقة تناولت بعض الحوادث والاحتجاجات التى قام بها الزراع فى ريف مصر اعتراضا على القانون الجديد. كل ذلك لم يثر الرأى العام ولم يقلب الدنيا.

وهل الأمن العام فى حاجة إلى تكدير ؟! والبلطجة تسيطر على الشارع المصرى وقضايا الفساد



نقيب الصحفيين
وحملة الهجوم
على الصحافة

هل الأمن العام ينقصه التكدير والبلطجة تسيطر على الشارع المصرى وقضايا الفساد والتكفير تسيطر على المناخ السياسى؟!

والتكفير تسيطر على المناخ السياسى.

ان معنى ذلك أنه يجب القبض على جميع قارئى صحف المعارضة وبالأخص **الأهالى واليسار** . وانصح قارئيها بعدم الظهور فى الأماكن العامة ومعهم نسخ من تلك الصحف حتى لا تعتبر منشورات ونتهم بذات تهم الاستاذ الجامعى. طبعا وبنفس المنطق يجب إعدام كل من يكتب كلمة فى تلك الصحف ينقد بها الحكومة حتى يستريح الجميع الشعب والحكام، واقترح أن يكون الإعدام تعذيرا بالسيف حتى يكون شرعيا، ويستحسن أيضا إعدام كل كاتب أو مفكر أو فيلسوف أو فنان مكروه من المتأسلمين أو من مشجعى الحكومة.

وأمامنا جميعا حملة الهجوم على الصحافة، وما كتب بهدوء فى عمود الأستاذ **«ابراهيم نافع»** عن الكتابات الصحفية غير المسئولة والتى لا تراعى مصالح الوطن العليا. تلاحظ فورا وبدون جهد أن **تعريف الكاتب للكتابات غير المسئولة والتى تضر بمصالح الوطن هى تلك التى تخرج عن الخط العام وتنقد الحكومة وتشكك فى جهودها وتهاجم الدول الخليجية وخاصة السعودية، وتضخم الأحداث الفردية**. طبعا الكتابات المسئولة هى التى تبشر بالرخاء بعد عشرين عاما وتدعو الناس إلى انتظار نتائجه العظيمة، وتمدح الحكومة وتمجد السعودية وتبيع للناس أوهام المستقبل الزاهر، وتغض الطرف عن الفساد وما يحدث للمصريين فى الخارج وتؤيد وتمجد كل شئ يفعله الحكام تحت مزاعم المصالح العليا للوطن. فعندما نعرف أن الدولة خصصت نصف مليون فدان فى توشكى لأمير سعودى ،وأن هناك أميراً آخر استولى على عشرات الأفدنة فى الساحل الشمالى وهى ملك لهيئة الآثار المصرية ورفع عليها علم بلاده ولم يتدخل أحد، علينا جميعا أن نسكت حتى لا نكدر الأمن العام و يبيعوا مصر كلها بالرخيص.

واذا كنا نقول إن الأرض مثل العرض تماما، فعلى الحكام ومشجعيهم من الصحفيين أن يطمئنوا تماما، فالرأى العام أصبح لا يثور من أجل العرض، فالصحف يوميا تحمل لنا انباء جرائم الاغتصاب وهتك الأعراض أمام الناس ولا يتحرك أحد حتى فى الريف، فهل نتوقع أن يثور أحد من أجل الأرض؟ الموضوع باختصار أنه لا يوجد رأى عام فى مصر لاسباب كثيرة ليس هنا مكان استعراضها ولكن أهمها الجهل والأمية بأنواعها، السلبية واللامبالاة ، القهر السياسى والاقتصادى ودرجاته حيث يرتبط ظهور الرأى العام بالنسق السياسى، والنظام الاجتماعى والاقتصادى والثقافى السائد، والاطار الدستورى ، وطريقة حسم القضايا. فالفقراء فى عشوائيات المدن والريف لن يثوروا ولن يحتجوا بشكل جماعى ومنظم، لسبب منطقى هو **غياب الهياكل التنظيمية التى تسمح بالعمل الجمعى فى مصر**، واذا حدثت احتجاجات عفوية سوف يخمدها فورا قانون الطوارئ . فالحكومة المصرية مسيطرة تماما على الشارع السياسى، وهى تسمح بالرأى ولا تسمح بالحركة، وتنسى أن الحركة لابد لها من رأى تنطلق منه، وأن الحرية النسبية للرأى الآن فى مصر لا شك أنها مع الزمن والوقت ستكون وستتحول إلى حركة لابد لها من منفذ للفعل، والا ستنفجر الحركة من القيود التى تحاصرها.

والسؤال الذى يقلقنى هو: إذا كتب الاستاذ رأيه ونشره فى أى مطبوعة مسموح لها بالنشر ويقرأها عدة آلاف هل تنفى عنه تهمة إثارة الرأى العام؟!

لم يعد بالامكان الآن حصر غزارة المعلومات المتدفقة ، فانتاج المعلومات وتوزيعها، لم يعد حكرا على المؤسسات ،حيث أصبح بوسع أى فرد أن ينتج ويوزع كتابا، بنفسه وبكلفة لا تذكر.وفى الأمس كان يمكن منع كتاب أو صحيفة أو نشرة أو شريط فيديو أو أى منتج ثقافى أو فكرى من دخول البلاد، أو منع تداولها أو طبعها فى الداخل، أما اليوم **كيف نمنع عشرات الملايين من المنتجات الثقافية الاليكترونية والمنتشرة على مئات الملايين من المواقع فى الأنترنت وهى تزخر بكافة المعلومات باشكالها المختلفة سواء كانت نصوصا أو صورا ولقطات فيديو أو حتى صوتا** ، فهناك مليارات الصفحات، والملفات الرسومية، منها النافع ومنها الضار، ويزيد على ذلك أن الاف المواقع تنشأ يوميا والاف آخرى تموت، فتصعب المتابعة والحصر.

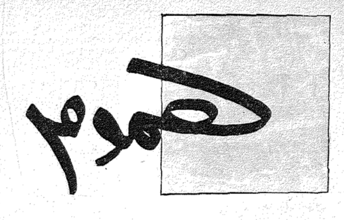
فمثلا عندما نبحث فى الأنترنت ومن شاشة البحث الرئيسية لبرنامج **الابحار نت سكيب netscape navigator** عن عنوان **مصر والأحزاب** ،مثلا، تسفر نتيجة البحث فورا عن**(٨٤٨٣٠٣) موقعا فى العالم تجد فيها هذا العنوان، وفى أحد تلك المواقع تجد حوالى (١٠٠٠٠٠) مائة ألف وثيقة فيها العنوان المطلوب بشكل أو بآخر، بل إن هناك ٢٣٥٩٩٤موقعا فى الأنترنت ذكرت فيها مصر.**

إن فى إمكان أى مصرى الآن أن يكتب صفحة فى الأنترنت يهاجم فيها الحكومة وينقدها وينشرها على العالم فى ثانية ولا يستطيع أحد أن يتهمه باثارة الرأى العام أو حتى تهييج الرأى العالمى وتكدير النظام العالمى الجديد.

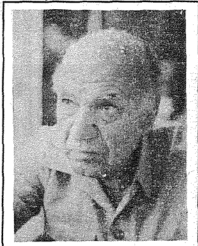
إن الدولة لن تستطيع الآن أن تقف أمام فيض الآراء والأفكار التى تنهمر من وسائل الإعلام عبر الأقمار الصناعية.

ونذكر أن الاصلاح السياسى وما يعنى ذلك من ديمقراطية وتعدد حزبى وتداول سلطة هو أساس الاصلاح الاقتصادى. واعتقد أن الرأسمال الأجنبى المستثمر عندما يعرف أن أستاذ جامعة مصرى متخصص فى الهندسة النووية تم حبسه بتهمة إثارة الرأى العام لمجرد إبداء رأيه ونقله للأخرين عبر ورقة مكتوبة لن يتعدى قارئيها مئات الافراد، سوف يسخر منا ويتشكك فى صالحية المناخ السياسى الذى يستثمر فيه أمواله.

إننا ما زلنا نعيش بعقول حضارة الزراعة ، ذات السلوكيات الريفية التى تضبط وتحبس وتسجن كل من يتغنى بكلام ضد العمدة، ،وبعد كل ذلك نقول إننا مستعدون للقرن الحادى والعشرين كيف ونحن نملك عقولاً ضد المستقبل؟.




نجيب محفوظ صاحب
الشيخ عبد ربه التائه


صلاح أبو سيف صاحب
الزوجة الثانية

لا يوجد أغبى
من المؤمن
الغبى.. إلا
الكافر الغبى

الشيخ عبد ربه التائه

أمسية سفر ومساحة الحرية

فى أمسية جميلة باردة كنا على سفر إلى الصعيد بعد انتهاء أجازة نصف السنة، شلة من أساتذة الجامعات متوجهة إلى محاضراتها وطلابها فى جامعات الصعيد.

كان كل شئ يوحى بأمسية سفر مصرية جميلة مع صحبة ممتعة، ودائما أستغل الوقت بالقراءة فكان معى الشيخ **عبد ربه التائه** وهو يفلسف الحياة بكلمات جميلة وعميقة. وزاد حلاوة الأمسية أن الفيديو الداخلى للديزل كان يعرض رائعة **صلاح أبو سيف** الزوجة الثانية ،ومعه مجموعة من الممثلين المبدعين العمالقة الذين خرجوا من طين مصر، وكان ذلك متلائماً تماما مع سفرنا إلى الصعيد إلى مصر العليا إلى مصر الحقيقية ،ونجح الفيلم فى إظهار طبيعة الحياة فى القرية المصرية ومدى ما تعرض له الفلاح المصرى من استبداد وقهر من العمدة الممثل للسلطة، وشيخ القرية وإمامها المنافق وهو يبرر سلوكيات العمدةويعطيها قوة القانون بالدين، وإلى أى مدى كانت القرية المصرية تعيش فى وئام بين المسلمين والاقباط لدرجة أن **المقدس** حلاق القرية هو الحكيم والطبيب والبيطرى الذى يعتمد عليه الجميع. وكان الشيخ **عبد ربه التائه** يشاهد معى الفيلم ويقارن بين أحوال القرية المصرية زمان وما يحدث فيها الآن من عنف وقتل لاقباط مصر ويقول : أقرب ما يكون الانسان إلى ربه وهو يمارس حريته بالحق ، ويقول أيضا: لا يوجد أغبى من المؤمن الغبى إلا الكافر الغبى.

وهنا ذكرنى زميل السفر بعبقرية وقدرة مصر الابداعية ،وكان هذه المرة استاذة جامعية فى الطب وبدأ حوار بيننا فى السياسة والجامعة وأحوالها . وكان من الطبيعى أن يتطرق الحوار إلى دور ومكانة المرأة فى المجتمع ،والتصريحات المتشككة والرافضة لعمل المرأة ونحن على أبواب القرن الحادى والعشرين.

وشخصت الأستاذة الدكتورة مشكلة المرأة المصرية المتعلمة العاملة، وكانت تحكى على لسان حالها وهى الاستاذة الجامعية والطبيبة والأم والزوجة لاستاذ جامعى وتقول: **ان مساحة الحرية تشعر بها المرأة فقط أثناء فترة العمل،وفى مكان العمل وبمجرد انتهاء الزمان والمكان تحس أنها مقيدة مخنوقة من المجتمع ومن كل ما حولها يقيدها ويذكرها أنها امرأة.**

وسمعت منها أيضا أن المرأة فى مصر فشلت تماما كاستاذة جامعية وباحثة فهن مجرد موظفات لأنها لا تملك الوقت للبحث والإبداع، وأن المرأة الرئيسة مشكلة فهى تحاول الحسم والشدة فى وقت لا تملك فيه المرأة إلا الرقة والحنان ، وأنها تحتاج دائما إلى الرجل للقيادة وإلى الرجل الذى يستطيع



فريدة النقاش



نوال السعداوى

أن يجمع غريزة السيطرة عندها، وان مطالبتها بالمساواة الكاملة مع الرجل فى مجتمع له ثقافة مقيدة لتلك المساواة نوع من الغباء الشديد وتنازل منها عن الامتيازات التى أعطتها لها تلك الثقافة المقيدة لحريتها، وأهمها الزام الزوج بكفالة الزوجة ماديا ومعنويا وأنها لا تستطيع أن تطلب من زوجها أن يعدل مواعيد عمله لكى لا تتضارب مع مواعيد عملها وتختل إدارة المنزل، بل يحدث العكس بأن تتنازل هى وتكيف مواعيد عملها وفقا لاحتياجات الأسرة والزوج.

وانتهى كلامها وفلسفتها البراجماتية بمحطة الوصول، ولم تعط لى الفرصة لكى أعلن اختلافى أو اتفاقى معها فى الرأى، وهنا تذكرت نموذجاً آخر للمرأة المصرية- **ألفت السبع** -وهى طالبة جامعية بحقوق اسكندرية شابة فى عمر الزهور افكارها متحمسة لفلسفة التنوير والتقدم ونشاطها واضح. سألتها عن اخبارها فى الجامعة، أجابت بصوت محتج وساخر : كل يوم محضر شرطة ومحولة إلى مجلس تأديب بسبب أفكارى ونشاطى الحزبى. وقتها شعرت بالخجل من نفسى فهذه الفتاة المصرية الجامعية تعلن بكامل إرادتها الرفض للواقع بكل قوة ،واستاذ الجامعة يحاول أن ينمق الكلام ويفلسف موت إرادة الرفض عنده بحكمة السنين، ويدور حول مشكلة الوطن رغم وضوحها الشديد، ولكن ترى ماذا ستفعل هذه الطالبة حين تكون فى نفس ظروف وموقف الاستاذة الزميلة؟. وهنا نستحضر صورة المرأة المصرية فى أجهزة اعلامنا وبالأخص التلفزيون الذى يقدم صورة مشوهة للفتاة والمرأة المصرية فى الاعلانات السخيفة ،وفى برامجه العديدة السفيهة التى تستضيف فيها بعض الراقصات وبعض الفنانات اللاتى دخلن الفن من أبواب الفساد، ويصبحن نماذج وقدوة للمجتمع. ولا أدرى أين التلفزيون المصرى من الافكار الكبيرة للاستاذة **فريدة النقاش** **والدكتورة نوال السعداوى**،ومن الأفكار الجريئة للاستاذة **منى حلمى وبهيجة حسين** وغيرهن من نساء الفكر والأدب والعلم والفن الراقى لكى يقدمها كنماذج للشباب.

تبريرات عالمية

من التناقض المضحك فى أمور بلدنا، انه اذا اثارت الصحف والمعارضة قضايا الفساد، ردت الحكومة بأن ذلك شئ طبيعى والفساد موجود فى العالم كله، واذا اثيرت ظاهرة الارهاب قالت الحكومة: عادى جدا الارهاب ظاهرة عالمية. اذا كتبت الصحف والمجلات عن ظاهرة تزويغ ونوم أعضاء مجلس الشعب، ردت الحكومة بأن جميع برلمانات الدول المتقدمة والمحترمة ينام نوابها فى المجلس ويزوغون عادى جدا«وكبر دماغك». إذا ألحت صحف المعارضة إلى النفاق الإعلامى الزائد عن حده فى الاحتفال بعيد ميلاد الرئيس، ردت الحكومة بأن ذلك ظاهرة عالمية بدليل الاحتفال العظيم بعيد ميلاد قائد أم المعارك فى العراق.

اذا اعترضت المعارضة على تزوير الانتخابات، ردت الحكومة بأن العالم كله يشهد على نزاهة الانتخابات المصرية ويعتبرها نموذجاً ديمقراطياً فى الدول النامية بدليل نجاح حزب العمال فى بريطانيا لأنهم حافظوا مثلنا على نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين و٥٠٪ رجال أعمال. وعندما تبين صحف المعارضة ما يحدث من مهانة للمصريين فى دول الخليج نتيجة غياب حماية الدولة لهم، ترد الكومة بأن ذلك يحدث أيضاً فى دول النماذج التى تتشدق بها المعارضة،وهى حوادث فردية تحدث فى العالم كله.

وعندما تنبه المعارضة إلى ظاهرة انبلطجة المسيطرة على الشارع المصرى، ترفض الحكومة ذلك بدليل أن كبار مسئولى الدولة يمرون بالشوارع ولا يحدث لهم شئ، وتنسى أنها تفرغ الشوارع من الناس عندما تمر النخبة الحاكمة.

وعندما تملأ حكايات أبناء المسئولين سماء الوطن، ترد الحكومة بأن مثل تلك الإشاعات موجودة فى أنحاء العالم.

وهكذا مصر بخير ولا يحدث فيها شئ معاكس لما يحدث فى العالم كله، واللى مش عاجبه يهاجر ويشوف، ومش مهم يرجع تانى.

ونستطيع هنا أن نؤكد على الظاهرة المميزة فى مصر والتى لا يمكن أن تكون موجودة فى أى مكان فى العالم، وأتحدى الحكومة أن تجد لها مثيلاً هو التبرير العالمى لكل مشاكل مصر.

وأخيرا نقرر أن ما نقوله هنا، هو نفس ما تقوله المعارضة فى كل أنحاء العالم، عادى جدا حتى لا تغضب الحكومة علينا.



جبهة السلف وسلف الجبهة

خليل عبد الكريم

في الأربعاء التالي لاغتيال شهيد الفكر **فرج فودة** كتبت مقالا في(الأهالي) حملت جبهة علماء الازهر وزر إهراق دمه لان قتله جاء بعد أربعة أيام فقط من إصدراها لبيانها التي رمته فيه بـ الكفر.

وعندما ظهر تقريرها ضد/**د. حسن حنفي** الذي جاء ممهورا بتوقيع وصفة أمينها العام (والذي تراجعت عنه تراجعا ذليلا افقدها كل مصداقية واحترام أ. هـ) انزعج المثقفون واعتبروه الدعوة رقم/ ٢ للتصفية الجسدية وهذا ما نوافقهم عليه. ونشروا بضعة مقالات واحتجاجات ذهبوا فيها إلى أن جبهة التكفير التي تعجز عن التفكير والتنظير ويزعجها أن يفعل غيرها ذلك، خرجت عن نهج سلفها الصالح الذي كان صدره شديد الرحابة للرأي الآخر وهذا ما نناوئهم فيه وفي مذهبنا أنه رأي فطير(في مختار الصحاح ل الرازي الرأي الفطير= الذي اعجلت عن ادراكه فهو غير ناضج أ. هـ) أفعم بالنزق والطيش وقلة التبصر ، فجبهة (المكفراتية) تسير حذوك القذة بالقذة في طريق السلف الصالح وتنسج على منواله وتقتفي اثره وتمشي خطاه لا تحيد عنها ولا تنحرف ولكي يقتنع اولئك البهاليل(جمع بهلول وهو السيد الجامع لكل خير- من القاموس المحيط للفيروز آبادي أ. هـ) فاننا نقدم كادلة ثبوت أمثلة سريعة غطت مساحة عريضة من التاريخ الاسلامي بديا بالعهد الخليفي الذي لا زال بعض مخمومي القلوب (المتلئةقلوبهم سذاجة و بساطةأ. هـ) أنه النموذج الأعلى الذي يتعين الاقتداء به:

١) عبد الله بن صبيغ عراقي كان يسأل عن متشابه القرآن فاستقدمه عمر بن الخطاب إلى المدينة وأعد له عراجين النخل وضربه بنفسه على أم رأسه حتى دميت ثلاث مرات يتركه لكي تندمل جراحه ثم يعود.. وفي الاخيرة صاح متوجعا يا أمير المؤمنين إن كنت تريد أن تقتلني فاقتلني قتلة سوية- ثم أعلن توبته فعفا عنه وارسله إلى بلده وأوصى الوالي الا يكلمه أحد وقال رواي الحديث : لو كنا مائة واقبل علينا صبيغ لتفرقنا شذر مذر- أورده مالك في الموطأ وجاء في عدد من أمهات كتب الحديث.

ب) وكان أنس بن مالك وهو من أعيان الصحابة يرى فيمن يقول بـ خلق القرآن(يوجع ضرباً ويحبس حتى يموت) الشريعة- للاجري ص٧٩ -نقلا عن كتاب (القرآن)لـ عبد الكريم الخطيب ص١٩٢.

ج) في خلافة هشام بن عبد الملك ظهر في دمشق الجعد بن درهم أول من قال بـ خلق القرآن فثار عليه فقهاء السنة والجماعة وأوغروا عليه صدر السلطة فطلبته ولكنه هرب إلى الكوفة فكان كالمستجير من الرمضاء بالنار اذ تمكن منه الوالي خالد بن عبد الله القسري وحبسه وفي يوم عيد الأضحى ربطه في المنبر كأنه خروف وبعد أن خطب الناس قال لهم= ضحوا تقبل الله اضحياتكم أما أنا فسوف أضحي بالجعد ثم نزل وذبحه بيديه- وبعد بضعة عقود أصبحت مقولة خلق القرآن العقيدة الرسمية لدولة بني العباس.

د) كان الحنابلة يذهبون في تفسير آية(عسى أن يبعثك ربك مقاماً محموداً) أن الله جل جلاله يجلس النبي صلى الله عليه وسلم يمينه جزاء قيامه الليل وتهجده ،ولكن ابن جرير الطبري- وهو من الأئمة الاعلام وصاحب التفسير الجليل والتاريخ المتميز وكان له مذهب فقهي انما لم يجد اتباعا ينشرونه- اعترض على هذا التأويل تنزيها للذات الالهية- فشغب عليه الحنابلة ورموه بمحابرهم وهيجوا عليه العامة فرشقوا داره بالحجارة حتى صار منها على بابه كالتل العظيم واضطر إلى لزوم بيته حتى وافاه الأجل المحتوم.

هـ) ابن حزم الاندلسي (٣٨٤هـ /٤٥٦هـ) فقيه متحدث أصولي له مساهمات في الأدب والتاريخ والانساب والنحو واللغة والشعر والنطق والفلسفة بل والطب.

ولكنه هاجم فقهاء عصره سلوكا وقولا فاجتمعت كلمتهم ضده انه من الضالين وحرشوا الحكام عليه فحاربوه وطاردوه وسجنوه حتى اكرهوه على الرحيل إلى بادية لبلة(في القطاع السادس من بلاد الاندلس). ونكتفي بهذا القدر ولعل فيه الغناء والكفاية.

وبعد

فلطالما حذر رسول الله -صلى الله عليه وسلم- من المسارعة في رمي المسلم لاخيه بـ الكفر وتوعد من يقدم عليه ودعا إلى الرأفة والرحمة والبعد عن القساوة ونحن نهيب برئيس وأمين وأعضاء جبهة التكفير أن يدمنوا أكل التين حتى تلين افئدتهم وتغدو أكثر سماحة ولطفا باخوانهم في الدين:

ففي الحديث (من أحب أن يرق قلبه فليد من أكل البلس) قال أبو منصور حكاية عن ابن الاعرابي هو التين والواحدة بلسة بالتحريك وإليه ذهب الجوهري في الصحاح- وقد أورد الحديث وشروحه ابو عبيد الهروي في(الغريبين).



انتصار كابيلا فى الكونغو

والموقف فى منطقة البحيرات الكبرى

بقدر ما أثار سقوط **موبوتو** وصعود «**كابيلا**» للسلطة فى الكونغو الديمقراطية (زائير سابقا) من اهتمام فى مصر والعالم العربى ،بقدر ما طرحت العديد من التساؤلات حول ما يجرى فى الكونغو ومنطقة البحيرات الكبرى.

وفى محاولة للفهم دعت «**اليسار**» مجموعة من الخبراء والساسة من مصر والسودان للنقاش حول هذه القضية الهامة ومسئولية القوى الديمقراطية فى مصر والسودان إزاءها واستجاب مشكوراً للمشاركة كل من:.

د . إبراهيم نصر الدين رئيس قسم العلوم السياسية بمعهد الدراسات الأفريقية.

التيجانى السيسى حزب الأمة السودانى.

التيجانى الطيب عضو المكتب السياسى للحزب الشيوعى السودانى

حلمى شعراوى مدير مركز البحوث العربية وأحد الخبراء اللامعين فى الشئون الافريقية.

د.حيدر ابراهيم مدير مركز **الدراسات السودانية بالقاهرة**

سليمان أدم بخيت الحركة الشعبية لتحرير السودان.

د . على نويجى عضو الأمانة العامة لحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

محمد فائق الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الانسان ووزير الاعلام السابق والمسئول عن الشئون الافريقية فى مصر خلال حكم الرئيس جمال عبد الناصر.





المصلحة القومية تقتضى إقامة حوار مع دول حوض النيل

قيام تكتل افريقى فى الجنوب يؤثر على مصالحنا بصورة خطيرة

وأعد حلمى شعراوى -الذى قام بادارة الندوة- ورقة عمل اتخذت كأساس للحوار . تقول الورقة:

تتابعت الأحداث فى منطقة البحيرات الكبرى، بعد وصول قوى التحالف الديمقراطى فى الكونغو إلى العاصمة كنشاسا وسقوط حكم موبوتو هناك.

وتتعدد فى هذه المنطقة **أطراف الصراع المحلية والاقليمية والدولية** بشكل ملفت، بينما يلاحظ غياب سياسة واضحة على المستوى الرسمى وبين القوى الديمقراطية فى مصر والسودان إزاءها، مع أهمية هذه المنطقة الحيوية لشعبى مصر والسودان سواء لموقعها المباشر فى حوض النيل أو تأثيرها على السياسات الافريقية لأى من أطرافها . الأمر الذى يفرض عدة محاور أساسية للنقاش نراها على النحو التالى:

١- طبيعة التطورات الجارية

-تأثير العنصر المحلى وطبيعته:

هل هى نتاج حركة وطنية ذات طابع اجتماعى (امتداد اللومومبية وتأثيرات يسارية جديدة) ؟.

أم صراع عرقى وقبلى تغذيه نزعات سياسية فى دولة مجاورة داخل دولة أخرى؟.

أم تطلعات كاريزمية لبعض الزعماء؟.

أم نتاج تأثير سياسات اقتصادية واجتماعية على جماهير فقيرة تفجرت بالتمرد؟.

أم نجاح لخطط تآمرية على استقرار شعوب المنطقة لخلق صراعات تخدم مصالح خارجية.

٢- السياسات المختلفة تجاه المنطقة:

- إقليميا ، طبيعة النشاط لخلق تجمع إقليمى(الايجاد) ذى مراكز قوى متعددة أو منفردة(أوغندا- كينيا- اثيوبيا) أو الرغبة فى محاصرة نظام دون آخر.

ب- دخول جنوب افريقيا كطرف إقليمى قوى عن طريق منظمة الوحدة الافريقية أو من خارجها.

ج- محاصرة مشروعات مياه النيل.

د- التنافس الأمريكى الفرنسى والدفاع عن المصالح ومناطق النفوذ أو استبدال قيادات المنطقة فى اتجاه هذه المصالح.

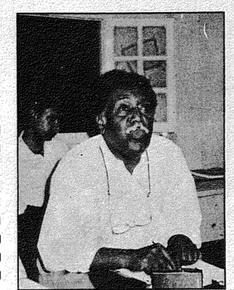
٣- السياسة المصرية والسودانية:

أ- واقع السياسة المصرية حكوميا: التركيز على مسألة مياه النيل- تشجيع اتصال رجال الأعمال بالمنطقة- تأثير التوتر مع السودان ودول أخرى فى المنطقة- موقف الاستثمارات العربية- سياسة الجامعة العربية بعد الفشل طويلا فى الصومال- ضعف دور مصر فى منظمة الوحدة الافريقية وغياب التنسيق مع الدول الأساسية فيها.

ب- واقع السياسة السودانية.

ج- رؤية شعبية مستقبلية : تعالج الآتى:

١- وضع افريقيا ومصالحنا معها فى الثقافة السياسية والاعلام- تجاهل التاريخ



د. حيدر ابراهيم

الغرب لا يمانع الآن من الاستفادة برموز لها ماض اشتراكى ما دامت غير فاسدة وقادرة على اقامة حكومات مستقرة



الوطنى للعلاقات مع افريقيا- تجاهل العمل الحزبى والشعبى.

٢- مواجهة غياب أى تنسيق عربى حكومى أو شعبى تجاه القضايا الافريقية، وعدم توفر ضغوط فى هذا الاتجاه.

٣- غياب رؤية للمثقف المصرى والسودانى تجاه افريقيا فى إطار حوارات «الجنوب/ جنوب» والتركيز على شرقى آسيا مثلا بالنسبة لمصر».

وفيما يلى نص الحوار:

حلمى شعراوى

وصلتكم جميعاً ورقة العمل مقسمة فيها محاور المناقشة إلى ثلاثة محاور وأعتقد أنه من الأفضل أن يتم دمجهما فى محورين يدور حولهما النقاش:

المحور الأول: يدور حول طبيعة الأوضاع والتطورات الجارية فى منطقة هضبة البحيرات وتطوراتها وتفسيرنا لها.

المحور الثانى: أعتقد أنه يجب أن يدور حول مواقف القوى الوطنية والديمقراطية تجاه المنطقة سواء تعليقاً على السياسات الحكومية الجارية هنا وهناك أو سياسات القوى الوطنية الديمقراطية الموجودة فى الوطن العربى فى الشمال الافريقى وتحديداً فى شمال الوادى فى مصر والسودان.

إن الأحداث الجارية على مستوى وسط أفريقيا أو بالأحرى التى تسمى بمنطقة البحيرات الكبرى . لها صلة بالقرن الافريقى على نحو ما أو بالجزء الممتد من شرق افريقيا . هذه التطورات تفسر تفسيرات مختلفة أما **أنها اضطرابات أو مشاكل ذات أصل عرقى وقبلى أو قوى أجنبية تحركها لاستغلالها داخلياً فى المنطقة ، أو أن هذه التحركات تستغل من جانب قوى أجنبية للتأثير على الوضع فى السودان .**

وهناك من يرى أنها مؤامرة للتأثير على الوضع فى السودان عن طريق إحاطة السودان واستكمال حصار حكومة السودان الحالية. والبعض يتكلم عن أن الأمر أعمق من ذلك وأن المستهدف التأثير على موضوع مياه النيل الذى يعد أساسياً بالنسبة لمصر والسودان على السواء ومن هنا ظهرت أصوات مصرية تحذر وتقول «مياه النيل فى خطر».

هذا نوع السياسة الثقافية السائدة بين اليمين المصرى، وبعض تيارات اليسار المصرى نفسه تحمل مثل هذه الأفكار. المطلوب إيضاح الموقف: هل هى ذات طابع داخلى أم صراع خارجى؟ أم هى مجرد قضية قبلية أو عرقية والسؤال المطروح أيضا حول علاقتها بالمياه؟ ووضعها فى افريقيا ؟ وعلاقتها بالسياسات الافريقية للقوى الوطنية؟.

كما أن هناك سؤالاً حول طبيعة الثقافة السياسية السائدة؟ وهل تروج ثقافة سياسية حول التآمرات أم ثقافة سياسية تتكلم عن تفاعلات قوى وطنية ديمقراطية أصلاً؟ هل السياسة الدبلوماسية الحاكمة فى القاهرة أو الخرطوم هى شكل مناسب لمعالجة المسألة أم أنها ستؤدى لخسارة علاقة بمنطقة كبيرة بهذا الشكل؟.

قوى قبلية بالدرجة الأولى

د . على نويجى

لا أستطيع أن أبدأ من عموميات . انا أبدأ بتفاصيل قد تنتهى لعموميات . وذلك لأن العموميات قد تكون خطأ أو صواباً . أما التفاصيل فهى لا تقبل أن تكون خطأ أو صواباً فالتفاصيل والأحداث هى التى تصنع التاريخ.

ما يحدث فى الكونغو وعلاقته بموضوع هضبة البحيرات ، وعلاقته بالمسألة المائية الموجودة أو الازمة المائية فى حوض النيل ، وعلاقته بالنفوذ السياسى لمختلف الدول والكتل الموجوده فى أفريقيا وفى خارجها هذا هو أساس مفرداتى ،فى الأساس الدول الافريقية التى يجرى فى داخلها الصراع أو يجرى الصراع بينها وبين بعضها البعض وكذلك القوى السياسية التى يدور بينها الصراع هى قوى قبلية بالدرجة الأولى. حتى الآن لم ننجح فى أن نجعل قوى طبقية من مختلف القبائل والاجناس تجتمع سوياً فيتحول الصراع إلى صراع طبقى. نعم من الممكن أن قائداً سياسياً ينتمى إلى عرق أو فصيل عرقى يعتنق لفكر سياسى فهذا ليس معناه أن القبيلة كلها هى صاحبة هذا الفكر السياسى.

إن هذه الصراعات فيها قسم ينتمى إلى الصراعات العرقية الموجودة منذ فترة طويلة والتى من الممكن أن يكون الاستثمار أو القوى الخارجية قد زادتها أو حجمتها أو كبلتها أى أنها تدخلت فيها ولكنها لم تخلقها .

وأعتقد أن هذه الخلافات العرقية تعتبر فى جانب منها اثراء للتجربة الوطنية . فالسودان مثلاً أحسن من مصر فى هذه الناحية لانه يتمتع بتنوع عرقى يتيح ثراء ثقافياً نحن لا نتمتع به،كافة الاجناس تدخل تتصارع مرة بالفكر ومرة بالسياسة ومرة بالجيش كل هذا اثراء للثقافة السودانية التى كنا نطمع أن تكون الرائد فى افريقيا كلها فيما يختص بالتعاون بين الاجناس والاعراق، ممكن أن يكون هذا وجه لا يحب الاستعمار إظهاره ولا يحب أن يجعله يزدهر.

ولكن ما يجرى فى منطقة هضبة البحيرات الكونغو هو أسوأ ما فى الخلافات العرقية وأسوأ نتائج لها فما يحدث من مذابح واضطهاد- بغض النظر عن التهويل الذى يتم فيها وفى حجمها - إحدى حقائق الصراع

الموجود فى هضبة البحيرات وفى الكونغو.
قديما كان الصراع العرقى والقبلى والاثنى بين مجموعة من القبائل وكان لا يستدعى قوى من دول مجاورة . لكن فى الوقت الحالى أصبح الأمر مختلفاً الصراع الموجود فى الكونغو حاليا فيه مجموعة أفكار سياسية سواء عند«**كابيلا**» وفريقه أو عند «**موبوتو**» وفريقه ، ولكن **هذه الأفكار تتضمن المصالح الخاصة بالقبائل والعناصر العرقية المشتركة فى المعركة**. هذه القبائل والعناصر لها امتدادات فى الدول المجاورة. فبعض القبائل السودانية الموجودة فى المناطق الموجودة فى المناطق الحدودية من السودان قد تشترك . وقد يتورط فى هذا الصراع بعض القبائل الموجودة فى أفريقيا الوسطى. فهناك قبائل فى جنوب ووسط أفريقيا يسمون« **السونجو**» يشتركون مع شمال الكونغو فى علاقات عرقية. وهكذا تستدعى قوى خارجية من خارج الكونغو للتدخل. لنجد قبائل الجنوب . قبائل **تساى وفيفو** وقبائل شرق زائير فى كتنجا. وهى قبائل **مستقره** منذ زمن وكانوا المعقل الأساسى للومومبا قديماً. والمناطق الشمالية والغربية كانت الموقع الأساسى لاتحاد القبائل الكونغولية التى كانت تؤيد **كازافودو** فى ١٩٦٠ وهذه الحقائق ما زالت قائمة حتى الآن. مما ادى لتورط دول أخرى لها علاقات اثنية وعرقية معها. وفى نفس الوقت لها علاقات سياسية سيئة أو جيدة بالحكم الموجود فى الكونغو ، مثلا الفريق الذى يضم **روندا وبوروندى وأوغندا** حتى نصل **لاثيوبيا واريتريا وانجولا** فى الجنوب. كلهم لم يكونوا راغبين فى استمرار حكم موبوتو على الصعيد السياسى. **وعرقيا فهم معادين لاتحاد القبائل الكونغولية الذى كان يستند إليه موبوتو** وبعض قبائل المونجو التى أعطته حزبه الشرعى.

لابد من النحت جديا فى هذه الوقائع والتدقيق فيها ، وأن تزن الاخبار التى تأتى بميزان صحيح حتى لا تتصورأنها مجرد حرب قبلية بين القبائل أو مجرد عداء شخصى بين سياسيين وعداء بين دولة ودولة فيجب أن نفكر فى العوامل الداخلية الموجودة جيداً.

مثلا دول مثل **اريتريا اثيوبيا وأوغندا**-معادين للنظام الموجود فى السودان هم كانوا معادين للنظام الذى كان موجودا فى الكونغو . فهل من الممكن أن يكون هناك ثمة ربط بين الاثنين؟.

وفى نفس الوقت الأنظمة التى كانت موالية لموبوتو مثل **جمهورية أفريقيا الوسطى والجابون والكاميرون وتشاد** يريدون المحافظة على النظام الحالى فى السودان . فهل هناك ثمة علاقة ما تجعل هذين الفريقين يشكلان هذه المواجهة؟ . وخصوصاً إذا رأينا أن دولة جنوب أفريقيا وهى أقوى الدول الموجودة بما لديها من ثقل اقتصادى وبما حدث فيها من متغيرات تكاد تكون القاطرة للدول الافريقية جنوب الصحراء. كان لها دور أساسى فيما حدث فى الكونغو.

سياسة أمريكية جديدة

محمد فائق

أخشى أن البدء بتفسير الاحداث على ضوء علاقتها بالسودان وبنا سيبعدنا بعض الشئ عن الموضوع الأساسى. واعتقد أنه من الأفضل أن نوضح ما يجرى فى الساحة حالياً ثم نرى تأثير هذا علينا.

أتصور أنه بعد الحرب الباردة حدث فراغ كبير فى أفريقيا. كان يوجد خطوط طولية وعرضية يتم التحرك فيها ومن خلالها. فهناك تحالفات موجودة لتحجيم الحركة الاشتراكية وتحجيم اليسار بشكل عام أو ما يسمونه بالأنظمة الاشتراكية . وتحالفات لا يسمح بها إطلاقا مثل أنجولا والحركة الشعبية لتحرير انجولا MPLA وارتباطها بالكتلة الشرقية. والمواجهة مع أمريكا من خلال اليونيتا وجنوب افريقيا والنظام العنصرى الذى كان موجوداً هناك.

ومجموعة التحالفات التى كانت موجودة كانت لا تسمح أبداً بتحركات افريقية بشكل حر.

بعد الحرب الباردة حدث فراغ كبير فى أفريقيا التى كانت قد اتخمت بكميات هائلة من الاسلحة وأصبحت فى يد القبائل والتنظيمات المختلفة وبعضها عقائدى وبعضها قبلى.

وبعد الحرب الباردة لم يعد هناك اهتمام بما يحدث فى أفريقيا الكل اعطوا ظهورهم لافريقيا. حتى فرنسا التى كانت تقدم مساعدات كبيرة إلى دول الفرانكفون ، بدأت تهتم بالفرنك والآن هناك عوده ثانيا للاهتمام بافريقيا من معظم البلاد.

أبدأ بموضوع الكونغو وماذا يمثل **موبوتو** وماذا يمثل **كابيلا**.

لابد وأن نعرف أن **موبوتو** كان أداة بلجيكا والاستعمار الغربى على وجه التحديد. لعمل التعديلات الكبيرة للحفاظ

السودان يمثل مستقبل مصر وليس مصالحها الآنية فقط



د. على نويجى

مصر والسودان معاً يشكلان على مسار التاريخ جزءاً من حركة واحدة فى قلب أفريقيا



على موقفهم فى الكونغو، فمثلا هو الذى حل البرلمان. فعندما حدث استقلال الكونغو كان هو قائد الجيش والحامية فى العاصمة «ليوبولدفيل» وقتها كينشاسا الحالية. ومن خلال ذلك حل البرلمان الذى أعلنه لومومبا وكزافوبو وعزل الاثنين .وبعد ذلك أتى بكزافوبو تنفيذاً لسياسة بلجيكا. وهو الذى قبض على لومومبا وسلمه لتشومبى فقتله . وعاد وأتى بتشومبى ثم بعد ذلك أخذ السلطة لنفسه.

واستمرت العلاقة بينه وبين بلجيكا على وجه التحديد علاقة حميمة جداً . بحماية من التحالف الذى كان موجوداً -**بلجيكا وفرنسا والولايات المتحدة** - والذى كان لكل واحد فيه هدف ما: **الولايات المتحدة كان كل ما يهمها حصار الانظمة الماركسية فى انجولا بالذات.** وقامت CIAبعملياتها شبه العسكرية فى الكونغو وزائير وكان هذا هو هدفها الاساسى.

فرنسا كانت ثالث دولة لها مصالح فى الكونغو بعد بلجيكا وأمريكا وذلك من ناحية الاستثمارات كما كانت أيضا مهتمة بادخال الكونغو ودول المستعمرات البلجيكية فى منطقة البحيرات إلى دول الفرنكفون ، وكانت هذه إحدى غنائم فرنسا والتى تأمن مصالحها فى المنطقة وفى الوقت نفسه كانت حريصة على أن تمد هذه العملية لتشمل الناحية الثقافية البلاد التى كانت تهتم بها بلجيكا فى هذه المنطقة.

وفى ظل وجود موبوتو فى الكونغو فقد كان يستحيل خروج الاستعمار ، الذى سيطر على الكونغو سيطرة كاملة تحت بند حماية موبوتو من أعدائه سواء أعدائه الداخليين أو الخارجيين . فى مقابل هذا فلقد سمحوا له أن ينهب هذه الثروة الضخمة وينقلها إلى عواصم أوروبا.

وظل الكونغو مبعداً عن أفريقيا لم يكن له سياسة افريقية ولم يندمج فى المنطقة على الاطلاق. **ونجح كابيلا للمرة الأولى فى إخراج الكونغو من قبضة الاستعمار** بغض النظر عن أن اتجاهاته التى لم تظهر كلها بعد، لكن هناك بعض الشواهد التى تشير إلى ذلك- فأول انجاز لكابيلا ضرب التحالف البلجيكى الفرنسى الأمريكى فى الكونغو. أمريكا ساعدت كابيلا .ومن الثابت أن الأسلحة كانت تصل بالطيران إلى مطار عنتيبى وإلى مطار كيجالى فى رواندا وكانت تصل إلى الثوار. وهذه موضوعات ثابتة ونشرت وأصبحت حقائق.

ولكن لماذا تساعد أمريكا كابيلا؟.

أمريكا لم تعد مستعدة أن تربط نفسها بسياسة فرنسا الفاشلة فى منطقة البحيرات ولم يعد لها مبرر لذلك. حيث تورطت فرنسا أو «اتوحلت» ورطة شديدة جداً فى منطقة البحيرات.

النقطة الثانية إن موضوع أنجولا لم يعد يهمها على الإطلاق،الحكومة الانجولية والحركة الشعبية لتحرير انجولا حاربت مع كابيلا بينما بعض محاربى اليونيتا كانوا يحاربون مع موبوتو . واستمرت فرنسا وبلجيكا فى مساعدة موبوتو وكان هناك مستشارون وضباط بلجيك وفرنسيين كما كان هناك مرتزقة ذهبوا عن طريق بلجيكا ،منهم ٢٠٠ من العرب الذين كانوا يحاربون فى كرواتيا.

حدث التناقض وأصبح تناقضاً شديداً جداً (لم يعد لأمريكا) **مصلحة فى التحالف القديم** . وبدأت تهتم بعمل سياسة جديدة فى افريقيا أكثر تجانساً وأكثر تمشيا مع المشاعر الافريقية. فتلاحظ انها تركز على **موسيفينى** فى أوغندا واوغندا تلعب دوراً كبيرا. فهى غير مرتبطة بأية تحالفات ونلاحظ أن المايسترو الأول فى عملية الكونغو كان **موسيفينى.**

أما جنوب افريقيا فلقد توطدت علاقة أمريكا بالنظام الجديد أكثر مما كانت مع النظام العنصرى القديم. **نجحت أمريكا أن يكون لها سياسة افريقية مقبولة فلقد أصبح هناك نوع من التوافق بينها وبين أوغندا ورواندا والكونغو وحتى أنجولا وجنوب افريقيا.**

فرنسا كانت فى حالة ارتباك شديد جدا لان سياستها كانت سياسة فاشلة . ولذلك فانها كانت تحاول أن تتمسك بالسياسة القديمة . وأنا أرى أن بلجيكا والسياسة البليجيكية أيضا قد انتهت هناك تماما فيما عدا حركة الاستثمارات فما زالت الشركات العملاقة قوية جدا وما زال نفوذها قوياً جدا هناك.

نعود لكابيلا . كابيلا كان من الثابت أنه منخرط مع الثوار الجنوبيين وكان مع موسيفينى. ولقد جاء كابيلا إلى القاهرة للعلاج فى أواخر ٦٥ بعد اصابته بطلق نارى فى ساقه وكابيلا له توجه افريقى لا تخطئه العين بدليل أنه نسق مع أوغندا وورواندا «مبالا MPLA» فى أنجولا ونسق مع أثيوبيا وان كان دورها محدوداً لانها بعيدة عن المنطقة وهذا لا يمنع انخراطها فى

المستقبل.

نأتي للنقطة التي آثارها د. **علي تويجي** والتساؤل هل هي عملية قبلية أم لا ؟

من وجهة نظري لا تزال في أفريقيا فكرة الاستعمار وأصحاب التوجه الافريقي . ولا أريد أن أقول أصحاب فكرة الجامعة الافريقية . لأنها حاليا تأخذ أبعاد مختلفة.

كابيلا أحيا حلماً قديماً هو حلم «الجامعة الافريقية»-لكن للأسف هذا الحلم لم تخرج حدوده عن المنطقة الجنوبية وهنا مكمن الخطورة التي أريد أن أنبه لها. الكل كان يتكلم على أن جنوب افريقيا ستدخل في العائلة الافريقية. **والسؤال هل جنوب أفريقيا ستعلب دوراً على مستوى القارة أم أنها ستقصر دورها في الجزء الجنوبي فقط؟**.جنوب افريقيا دولة كبيرة ولها علاقات بامريكا وكندا واقتصاديات ضخمة جدا «مانديلا ما زال مترددا في القيام بدور أساسي على مستوى القارة كلها. لكن بالنسبة لجنوب القارة فهو حاضر دائما..رأينا الدور الأساس الذي لعبه في الصراع في الكونغو في هذا الاتجاه يتفق مع مصالح مجموعة الجنوب مثل موجابي وهو الاحتفاظ بالأخ الأكبر أو بالدولة الكبيرة في منطقة الجنوب ليحصلوا هم على خيرها وليس أفريقيا كلها خصوصا أن هناك بلاداً في أفريقيا منهكة لحد كبير والالتحام معها خسارة وليس مكسبا.

وهناك صراع في المنطقة وداخل جنوب أفريقيا حول حدود هذا الدور . هل يكون مقصورا على الجنوب الافريقي أم تمتد لتأخذ الزعامة في أفريقيا ،وهي كدولة وكزعامة «مانديلا» مهيئة تهيؤاً كاملاً ولا يوجد أي منافس على الإطلاق. ولكن هل هو يريد هذا الدور أم لا؟.

عموماً التغيرات التي تحدث في المنطقة تغيرات جذرية والعملية القبلية تستخدم . فكابيلا من قبيلة صغيرة جدا اسمها «يوبا» وهي قبيلة من اقليم «تساي» لكنه استخدم التوتسي.

فأحد أسباب الخلل في منطقة البحيرات هو الأوضاع في الكونغو . لأن الكونغو هو رمانة الميزان في المنطقة. هناك امتداد للوضع القبلي ويوجد به قبائل الهوتو والتوتسي والسوتو . ولكن القضية ليست مجرد صراع قبلي فكابيلا ليس له مصلحة قبلية في هذه العملية . ولكن هو له مصلحة قديمة وثأر قديم ليس فقط هو وإنما كل القوى الوطنية



د. ابراهيم نصر الدين

النخب السياسية هي المسئولة عن إشعال الصراعات القبلية

علينا رصد دور المرتزقة والشركات متعددة الجنسية في الانقلابات الأفريقية الأخيرة

في المنطقة. حيث حدثت حالة من الفقر الشديد والبؤس الشديد جدا في الكونغو .حيث تحول من دولة غنية جدا إلى دولة فقيرة جدا . وهذا في تصوري تفسير للعملية.

إذن يوجد تغير جذري، يوجد بعث لفكرة أو حلم قديم «الجامعة الافريقية» . اللومومبيون بدأوا ينتعشون حتى بعض الأسماء القديمة مثل **توماس كنزا** بدأت تظهر في الكونغو وبدأوا يظهرون بجوار كابيلا . يوجد تغيير حقيقي لكن هذا لا يمنع أنه من الممكن أن يكون تأثيره علينا خطير. إلا اذا استطعنا أن يكون لنا دور. أما إذا تركنا العملية تتحول. فستتحول إلى مجرد تحالفات في هذه المنطقة. وأمريكا تحاول أن تحاصر هذه المنطقة.

التوتسي تستولي على السلطة في ثلاث دول التيجاني السيسي

اعتقد أنه إذا أردنا الحديث عما يدور في منطقة البحيرات الان ينبغي أن نعود إلى الوراء قليلاً لأكثر من ٦٠٠ عام **عندما قامت قبائل التوتسي بالهجرة من منطقة القرن الافريقي إلى مناطق البحيرات ،واستطاعت أن تهزم قبائل الهوتو في تلك المنطقة واستطاعت أن تقيم مملكة أو دولة خاصة بالتوتسي** ، **وبدأت المشكلة منذ ذلك التاريخ.**

وعندما جاء الاستعمار البلجيكي ساعد الهوتو .وتغلبت قبائل الهوتو على التوتسي وبالتالي قامت دولتا **روندا وبوروندي** .وكانت الفئة الحاكمة هي **الهوتو** . وتوالت الأحداث حتى عام ١٩٩٠ وبدأت الثارات بين **الهوتو و التوتسي** . وتمكنت التوتسي أن تتغلب على الهوتو لتحكم الدولتين كأقلية . ولم تستطع أن تحكم التوتسي هذه المنطقة لولا مساعدة بعض الحكومات في المنطقة. وخاصة * الرئيس الاوغندي «**موسيفيني**» الذي كان له الدور الأكبر في اسقاط حكومة الأغلبية في روندا. أيضا كانت هنالك مجموعات من التوتسي هاجرت إلى زائير منذ أكثر من ٢٠٠ عام واستقرت في المناطق الحدودية نتيجة لمجازر ارتكبها الهوتو في تلك المنطقة ولذلك أعتقد أن هناك بعض الاشكالات التاريخية في المنطقة وهنالك بعض المشاكل بين الهوتو والتوتسي . استمرت هذه المشاكل إلى أن **أعقدت قضية منطقة البحيرات الان بدخول العنصر القبلي كطرف قوي وكبير في هذا النزاع.**

وكما ذكر الاستاذ **محمد فائق** فان المشكلة الأساسية هي أنه **أثناء الحرب الباردة كان هنالك صراع بين منظومتين المنظومة الاشتراكية والمنظومة الرأسمالية ولم يكن**

هناك مجال للصراعات العرقية والقبلية فى أفريقيا . ولكن بنهاية الحرب الباردة ونتيجة للاضطرابات التى ذكرتها برزت النعرات القبلية فى تلك المناطق . وأغلب دول أفريقيا دول تتكون من مجموعات عرقية مختلفة فمثلا روندا وبوروندى فيهما مجموعتان عرقيتان ولكن الكونغو (زائير) هناك ٢٥٠ مجموعة عرقية وفى السودان ١٣٠ مجموعة عرقية . وعشرات المجموعات العرقية فى أوغندا وكينيا ومناطق افريقيا الوسطى، أصبحت النعرة القبلية أقوى من النعره الوطنية . وأصبح الصوت القبلى أقوى من الصوت الوطنى . وبالتالى فاعتقد أن **الصراع القبلى له دور كبير فى منطقة البحيرات وهذا يشكل العنصر المحلى الداخلى هناك.**

عنصر آخر هو طبيعة الحكومات الحاكمة فى المنطقة التى لعبت دوراً كبيراً جدا فى ترسيخ هذه المفاهيم القبلية . فحتى حكومة الرئيس الاوغندى «موسيفينى» استقوت بمجموعات التوتسى التى هاجرت إلى أوغندا وكانت عصب الجيش الذى كونه وأسقط الحكم القائم واحتل أبناء التوتسى مواقع قيادية فى أوغندا إلى أن استطاع الرئيس يورى موسيڤينى أن يوطد اركان حكمه.

بالنسبة لزائير فطبيعة هذا النظام كان السبب فى ظهور كابيلا، فهو نظام بوليسى، نظام اضطهد شعبه، نظام فاسد ونظام غير أفريقى. فزائير من أغنى الدول الافريقية . ولكن شعب زائير من أفقر الشعوب الافريقية . كان موبوتو فاسداً وبالتالى كان لابد أن يتحرك كابيلا وينتصر بهذه السرعة . ففى ثالث أكبر دولة أفريقية استطاع أحد الثوار وهو **كابيلا** ان يتحرك من شرق زائير واستولى على كل البلد فى ٦ شهور ولم يكن هذا حقيقة ممكنا لولا تعاطف أغلبية مواطنى زائير مع أى حركة تخلصهم من ديكتاتورية **موبوتو**.

كان الشعب ضد النظام الذى يحكم زائير وسقط **موبوتو** . ولكن أعتقد أن **كابيلا** أيضا سيواجه هو الآخر نفس المشاكل فهو أيضا من مجموعة عرقية صغيرة معتمدة على قبائل **التوتسى** سواء كانت الزائرية التى نزحت إلى زائير قبل ٢٠٠ عام أو تلك التى أتت من روندا وبوروندى أم المجموعات التى تم تدريبها بواسطة الحكومة الاوغندية وهؤلاء أقلية كما سبق القول . ففى زائير ٢٥٠ مجموعة عرقية بالاضافة إلى وجود تيارات معارضة لها آراء محددة فى كيفية حكم زائير . هذه التيارات حاول كابيلا تحجيمها وحدثت بعض المصادمات بين كابيلا وبين هذه التيارات التى كانت تعارض نظام موبوتو.

وأعتقد أنه إذا لم يفطن كابيلا إلى مثل هذه التناقضات والاشكالات فان هذه قنابل موقوتة ستدخل زائير إلى بؤرة صراع داخلى قبلى بين قبائل مختلفة أو اعراق مختلفة كما يحدث الآن فى جارتها الكونغو برازافيل.

هناك بعض التدخلات الخارجية ، ولكن الحقيقة التى تطرح نفسها دائما أن أمريكا بالطبع لها مصالح وبالطبع فرنسا لها مصالح كما أن هناك مصالح لدول أخرى . ولكن الأنظمة الافريقية هى التى تعطى المبرر لامريكا وفرنسا والدول الاستعمارية والدول الأخرى فى أن تتدخل فى تلك المناطق.

أعتقد الذى يفعله كابيلا أنه يحيى البان توتسيزم «pan.. Tatsisem». ارجو أن أكون غير صادق فى هذا. ولكن كل الأخبار التى تأتى الان أنه يحيى «البان توتسيزم» فى هذه المنطقة. فى منطقة البحيرات الكبرى التوتسى أقلية وهذه الأقلية استولت على السلطة فى دولتين زائير هى الدولة الثالثة. ونقول أيضا أن لهم مواقع فى أوغندا فلهم ميليشيات مسلحة ومدربة وقوات مسلحة إلى آخره.

ذكر **د. على نويجى** أن هناك مجموعات عرقية كبيرة جداً ومتداخلة مع بعضها إذا اخذنا مثلا السودان نجد أن هنالك حوالى ٥قبائل مشتركة بين جنوب السودان وكل من أوغندا وزائير وتشمل **الزاندى والتركانا والمساى** وغيرهم وإذا أخذنا المناطق المشتركة بين تشاد ومناطق دارفور سنجد ٨ قبائل مشتركة وهنالك قبائل مشتركة بين السودان وافريقيا الوسطى وقبائل مشتركة بين السودان واثيوبيا وأيضا اريتريا . باختصار ان ما يحدث فى هذه الدول يتأثر به السودان وما يحدث فى السودان تتأثر به هذه الدول. بسبب هذه التداخلات القبلية.

الذى حدث فى زائير أن نظاماً ديكتاتوريا تعاطف مع نظام ديكتاتورى يحكم شعب السودان . بل قدم تسهيلات لنظام البشير ليتمكن هذا النظام من الالتفاف حول الحركة الشعبية لتحرير السودان.

وأعتقد أن النظام الموجود الان فى زائير فى أقل التقديرات نظام مختلف . ورغم أن النظام السودانى رحب ولو نظريا بالنظام الجديد ولكننى أعتقد أنه على المدى البعيد فان هنالك مرارات ستظهر بين النظام الذى يحكم الان فى زائير والنظام الموجود فى الخرطوم.

كابيلا منقذا

سليمان ادم بخيت

بصراحة انا اختلف مع حديث الأخ التيجانى. اختلف معه فى تحليله لطبيعة الصراع الذى كان يدور فى الكونغو . فالصراع كان بين رجل مفكر هو**كابيلا** ورجل عميل هو **موبوتو**. **موبوتو** بعد مقتل **لومومبا** جاء إلى السلطة بشكل أو باخر . جاء إلى السلطة وليس عنده أى ايديولوجية بل ليس عنده أى خلفية سياسية . بالسنجه والسلاح جاء ليحكم البلد وتعاون معه الاستعمار الموجود فى فرنسا وفى بلجيكا وفى أمريكا.

استمر الصراع وبالفعل كان موبوتو يعمل لمصلحته الشخصية ولمصلحة الاستعمار فى نفس الوقت. فالكونغو كانت أغنى دولة موجودة فى هذه المنطقة. لكنهم اتفقوا على أن يصدر كل هذه الخيرات إلى أوروبا وهذا ما حدث بالفعل. فى حين كان شعب الكونغو يعانى معاناة شديدة . وتحلل جهاز الدولة . لدرجة أن أى عسكرى أو ضابط كان يأخذ راتبه من الناس. الرواتب باتت تأخذ من البشر، من الناس العاديين. فالمسألة وصلت لمرحلة خطيرة جداً.

فالصراع كان بين **كابيلا** وهذا الرجل.**كابيلا** رجل مفكر ورجل عنده نظرية سياسية قديرة ورجل من خلفاء لومومبا. وكان يحارب بنظرية الهجوم المستمر ويدافع عنها. ولكن الدول الغربية وقفت له كل هذه الفترة. وقفت له ففشل أن يحقق أى نجاح حتى ولو كان بسيطاً.

مع تغير الظروف مثلما تكلم البعض بعد الحرب الباردة. كانت زائير قد وصلت إلى مرحلة ميئوس منها. رغم ذلك كانت فرنسا لا تزال تدعم النظام الموجود- نظام **موبوتو** -فى كل المجالات وما حدث أخيرا أن الأمريكان رأوا أن العملية تغيرت بعد الحرب الباردة. ووجدوا أن كابيلا تغير فكره مع تغير الأحداث وانتكاس النظام الاشتراكى وبالتالى حاول أن يكون مرناً . وأنا أقول أنه مفكر ولذلك فلابد أن يمتلك مثل هذه القابلية .والدليل على ذلك أن هناك **أربعة أحزاب أخرى تجمعت حوله وسموا تجمعهم التحالف الديمقراطى** . على أساس أنهم يسعون لتغيير النظام. لم يكن لديهم أى هدف أخر إلا تغيير النظام والاتيان بنظام ديمقراطى

. النظام الديمقراطى الذى كانوا يريدونه هو نظام الديمقراطية التعددية وليست الديمقراطية التى نؤمن بها فى الفكر اليسارى. وبالتالى فلقد تعاون مع أمريكا وتعاونت معه أمريكا والتفت الناس كلها حوله .حتى الجيش لم يكن يحارب . الجيش كان ينسحب.

هذا كله يعكس أنه كان هناك يأس كامل يأس من القوات المسلحة ومن الناس داخل الكونغو . ولذلك فلقد وصل هذا الرجل إلى الحكم بسهولة شديدة . **فالشعب الكونغولى لم يكن يتعامل معه على أنه توتسى جاء ليحكم باقلية توتسية . بل أن الشعب اعتبره منقذاً** وذلك بعد يأس طويل جداً جداً عانوه فى ظل نظام موبوتو . وبالتالى رحبوا بهم والقوى الخارجية رحبت بهم وكذلك القوى الافريقية الكل رحب بهذا الرجل.

أنا أعتقد أن هذا الرجل يحمل فكراً بناء لشعب الكونغو . البعض يقول أنه أحيا الجامعة الافريقية . ولكنى أعتقد أنه من الممكن الا تكون الجامعة الافريقية من طموحاته . ولكنه يفكر كيف يحل مشاكل الشعب الكونغولى حلاً قومياً. نحن نقول أنه يهدف لحل قومى لهذه المشاكل فى الحال. الجنوب الافريقى كله رحب به وأظن أن المنطقة كلها رحبت بان هذا الرجل لابد وأن يحدث معه شئ جديد وبالتالى يؤثر على المنطقة كلها.

فى الفترة الأخيرة كان كل شئ فى المنطقة فاسداً. فمثلا بوكاسا فى أفريقيا الوسطى. كان الجيش الفرنسى هو الموجود فى افريقيا الوسطى ليحرس بوكاسا بل كان يعمل كل شئ. فهذه الأنظمة هى أنظمة فاسدة . نعم فاسدة بكل المعايير ادارياً وسلطوياً . فتأتى فرنسا فى ظل تنافسها مع أمريكا لتحمى هذه الأنظمة. ولذلك فلم يكن هناك سبب يعترض وجود كابيلا وهو يسعى لحل مشاكل هذه المنطقة.

الديمقراطية والصراعات القبلية

د . ابراهيم نصر الدين

فى الحقيقة لى بعض ملاحظات سريعة قد يكون فيها بعض الجانب النظرى المأخوذ من خبرة التعامل مع الواقع الأفريقى.

النقطة الأولى : نكاد نسلم جميعاً أن المجتمعات الافريقية مجتمعات تعددية وهذا شأن غالبية مجتمعات دول العالم. فالقارة الافريقية ليست استثناء لان بعض الاكاديميين يقولون أنه يوجد فقط ١٤ دولة فى العالم يمكن وصفها بانها مجتمعات أحادية .وما عدا ذلك فهى مجتمعات تعددية ، بشكل أو باخر. ولكن يصبح من الخطأ أن نتحدث عن مجتمعات تعددية قبلية وعن تعددية اثنية بالمفهوم الضيق فى افريقيا. بسبب أن هناك تداخلاً فى عوامل التعددية . أى أنه قد نجد انساناً ينتمى لجماعة اثنية ما ولكن يرتبط بالجماعة الأخرى بالدين أو بالمذهب الدينى ،وقد يرتبط بالجماعة الاخرى بالمصالح الاقتصادية وقد يرتبط بجماعة ما بحكم كونهم نخبة سياسية .وعلى ذلك فلا يوجد هذا الفصل الدقيق الذى نستطيع أن نقول بموجبه أن هذه المجموعة تشكل مجموعة حضرية وإنما هناك قدر من التداخل بين الجماعات . لا أدل على ذلك حتى فى الحالة الرواندية البروندية من الهوتو والتوتسى . فالهوتو والتوتسى الاثنان بيئة واحدة. ومذهب واحد كاثوليكى اذن هل الاختلاف هو فى الملامح الفيزيقية؟.

بل إنه يوجد علاقات زواج بينهم وبين بعضهم . ويقيمون فى مناطق سكن واحدة. ولعل ذلك هو الذى خلق مشكلة وهو أن عوامل التفاعل والاحتكاك بينهم كبيرة فمناطق السكن واحدة ومناطق الاحتكاك واحدة الذى جعل فى الامكان عندما ينشب صراع ان تحدث ابادة جنس فى رووندا وبوروندى على عكس الحال فى السودان.

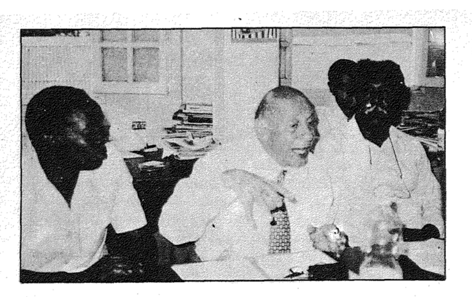
توصيفها في السودان على أنها صراع اثنى خطير جدا لاننا نتحدث عن صراع اقليمى بين الشمال والجنوب كل الشمال بتركيبته وكل الجنوب بتركيبته. بل إن المسألة ليست بهذه البساطة فهناك شماليون مع الجنوبيين وجنوبيون مع الشماليين.

أرجو أن نراعى أن المسألة ليست بهذه البساطة وأن هناك صراعاً قبلياً . فيه اختلاف قبلى فيه تداخل كبير جدا ليس تداخلاً بين المجتمع المحلى فقط وانما تداخل عبر الحدود. كل هذا يجعلنا- **نركز على عوامل التشابك والتداخل بدل ان نركز فى كل دراساتنا على عوامل الاختلاف الاختلاف..**

هناك ركائز كثيرة جدا يمكن أن تكون قاعدة بين هذه الجماعات. فهل المشكلة فى التعددية انا لا أرى مشكلة فى التعددية . لان التعددية هى السمة الغالبة فى حياة الناس. وسيظل الناس مختلفين أبد الآبدين.

القضية هى قضية الوعى الاثنى وليست قضية الاختلاف أو التنوع أو التعدد. والذى يحرك الوعى الاثنى النخب السياسية فللأسف الشديد عندما يفتح الباب للديمقراطية والتعدد الحزبى فالكل يذهب إلى مكان موطنه الأصلى ليرفع رايات إثنية إقليمية من أجل أن يحصد اصواتاً فى الانتخابات.

ففى الدول الافريقية اشعال الوعى الاثنى



محمد فائق:

لماذا ساعدت أمريكا «كابيلا»؟

راجع للنخب السياسية الحاكمة . لان واقع الحال يشير إلى أن هذه المسألة تصاعدت عقب انتهاء الحرب الباردة مباشرة وعقب الحديث عن تحول ديمقراطى فى القارة الافريقية . ولدينا من التجارب السابقة فى القارة الافريقية ما يؤكد هذا البعد فمثلا الحالة الاوغندية فى الفترة الديمقراطية فترة الستينات .مع **«ميلتون أوبوتى»** والتحول للحزب الواحد ثم فترة التعدد الحزبى عندما عاد **ميلتون اوبوتى** أيضا اشتعل اداء الوعى الاثنى و الصراع الاثنى .**وفى فترات الحكم الوطنى التى تم تجاهل الديمقراطية الغربية فيها لم يظهر هذا الوعى الاثنى بشكل أو بآخر.**

الحالة النيجيرية عندما وصل تعدد حزبى وديمقراطية سواء فى المرحلة الأولى حتى ١٩٦٦ وفى المرحلة الثانية١٩٧٩ إلى ١٩٨٣ اشتعل الصراع الاثنى بين الجماعات وبين الاقاليم وهذه مسألة راجعة إلى **النخب السياسية التى تشعل هذا الصراع من أجل الحصول على مقاعد فى البرلمان أو فى السلطة السياسية.**

وهذا يقودنا مباشرة إلى الحديث عن تأثير التحول الديمقراطى والخصخصة أو التوجه الرأسمالى فى الدول الأفريقية. فى رأيى أن ظروف القارة الافريقية لا تسمح بالتعددية الحزبية أو بالليبرالية بمفهومها الغربى واضع تحت مفهومها الغربى مائة خط.

ماذا فعل التحول الديمقراطى؟ **الاحزاب مهما وضع لها من ضوابط تحولت إلى أحزاب اقليمية أو إلى أحزاب دينية أو إلى أحزاب اثنية** . وهذا نقل الاختلاف الاجتماعى والتناول الاجتماعى ليصبح صراعاً سياسياً على القمة بمعنى ان الذى يحصل على مقعد السلطة سيحصل على كل شئ. دخلت هذه المسألة مع امكانية تجارة السلاح وسوق السلاح فى العالم. كل يعزز تنظيمه بميلشيات رغم أن القوانين تمنع إقامة الميلشيات وتضع ضوابط أمام هذه المسألة.

الخصخصة أو الجانب الاخر على هذه المسألة خلق مشكلة خطيرة جدا. فنحن نعلم ان النظام السياسى له مهمتان اساسيتان بخلاف المهام الأخرى. مهمة استخراجية أى أنه يستخرج الموارد من الناس كالضرائب مثلا . ثم يتولى عملية التوزيع . الخصخصة جعلت قدرة الدول الافريقية محدودة من الناحيتين.

ناحية أن يتحصل على ضرائب بعدالة والناحية الثانية أن يوزع العوائد على المواطنين بعدالة فى اطار من شح الموارد لدى الدولة المركزية فى اطار الخصخصة وبيع القطاع العام إلى آخر هذه الأشياء . الدول الافريقية أصبحت آلة الحكم فيها ضعيفة . **أصبحت ضعيفة عسكريا واقتصاديا و بالتبعية أصبحت ضعيفة على مستوى الرمز** . فلم تعد تشكل رمزاً لدى المواطنين الافريقيين . وبالتالى ضعفت **هيبة الدولة** . وأصبحت امكانيات الاجتراء عليها وحمل السلاح فى وجهها من السهولة بمكان. وبذلك بدأنا نجد موجة الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية .وفى تقديرى أنه لن ينصرم هذا القرن الا ونجد ٢٠ إلى ٣٠ دولة افريقية على الأقل ستشهد مثل هذه الحالات . وهذه ليست نظرة تشاؤمية .**جامبيا** التى كان يضرب بها المثل انها دولة ديمقراطية منذ الاستقلال حدث فيها أول انقلاب عسكرى فى بداية التسعينات **وليبريا والصومال وسيراليون والكونغو برازفيل الآن وأفريقيا الوسطى** . وستنتشر هذه الانقلابات بمنطق العدوى لسبب، . أن الظاهرة التى تحدث فى افريقيا الان أن زعيما يستطيع أن يجند حوله مجموعة من الأنصار . لقد أصبح يجند الانصار من الدول المجاورة وليس من المواطنين المحليين.**تيلور** فى ليبريا لولا قوات حفظ السلام لدول غرب افريقيا لاستطاع أن يصنع فى ليبريا كما فعل **كابيلا** فى زائير .٩٠٪ **من قوات تيلور كانت من الدول المجاورة من سيراليون وساحل العاج** .. وبتسليح من الشركات متعددة الجنسيات التى تعمل فى هذه المناطق .**وسيراليون** نفس الحالة.

من هنا أقول إن المسألة هى ظاهرة المرتزقة لان أى واحد يستطيع أن يفعل هذا الفعل وبتمويل من الشركات متعددة الجنسيات تحت مظلة غربية لخدمة مصالح كبرى وذلك فى العديد من الدول الافريقية.

هناك ظاهرة غريبة جداً تتوقف وتستلفت الانتباه عندما تجد أن الحالات النماذج التى تستطيع أن تقول انها نماذج ناجحة ويجب أن يحتذى بها فى القارة الافريقية- **افورقى** فى اريتريا **مليس زيناوى** فى اثيوبيا ،موسيفينى فى أوغندا**كابيلا** فى الكونغو- **هؤلاء جميعا كانوا ذوى توجه اشتراكى أصلا وقادوا النضال تحت هذه الراية لكنهم وعندما وصلوا للحكم. وصلوا بدعم غربى أمريكى تحديداً وهنا السؤال؟.** هؤلاء حتى فى شعاراتهم المرفوعة الان ما عدا **مليس زيناوى** الذى أخذ بالديمقراطية والتعددية الحزبية والدولة الفيدرالية إلى آخره يرفضون الديمقراطية .**افورقى** يرفض التعددية الحزبية، **موسيفينى** يرفضها هو الآخر، **كابيلا** يرفضها وأعلن أنه يرفضها ويتحدث عن ديمقراطية القرى والديمقراطية التى تبدأ من القرية. ورغم ذلك فهؤلاء يلقون دعماً أمريكيا.

السؤال هل الولايات المتحدة الأمريكية رأت فى هؤلاء شفافية فى الحكم . أى أنهم لن يكونوا فاسدين كسابقيهم من الذين رفعوا الرايات الرأسمالية ؟ أم أنهم يريدون توريطهم فى ظل ظروف سيئة لأن المجتمعات أصبحت فى وضع أسوأ بكثير من الوضع الذى كانت عليه قبل الاستقلال واحراقهم كلية أمام الجماهير؟ فهذه مسألة تحتاج إلى تفسير.

فيما يتعلق بزائير لى ملاحظة.**كابيلا ضرب قوى المجتمع المدنى** . كون كابيلا ادخل مرتزقة وقوات عسكرية العاصمة . القوة العسكرية ممكن أن تغرى أى فرد مهما كان نبله ومهما كانت مبادئه . وتغريه أن يتحول إلى ديكتاتور .فى تفكيرى قوى المجتمع الوطنى ستضرب وستعود السلسلة مرة أخرى فى زائير على ذات الحال وربما أسوأ بدعم أمريكى أوروبى.

النقطة الأخيرة ، هى النموذج الأمريكى فى حل المشكلات أى مشكلة من المشكلات فى يوغوسلافيا وغير يوغوسلافيا السابقة نجدهم مغرمين جدا بالمسألة الفيدرالية الاتحادية . فى اثيوبيا قامت فيدرالية . وكأن هذه الفيدرالية الاتحادية هى البلسم الشافى . نريد أن نتحدث عن هذا.

هل هناك تصور أمريكى لبناء دولة اتحادية فى منطقة البحيرات تقودها أوغندا أو يقودها كابيلا اذا استقر حكمه ؟ وفى المقابل فى شرق أفريقيا دولة فيدرالية تقودها اثيوبيا؟ هذه مسألة يتعين التفكير فيها..

واذا كان هذا التفكير الامريكى فما هو الهدف النهائى من اقامة هذه التكتلات الكبرى فى هذه المنطقة؟.

خطر تكرار أخطاء ومآسى الماضى

التيجانى الطيب

ونحن نتبادل وجهات النظر حول الموضوع أخشى أن يكون هناك اعتساف او تعسف فى حصر الموضوع فى التطورات الأخيرة فى منطقة البحيرات أو فى الكونغو

مثلما ذكر أحد الأخوة فمحاولة أن نفسر كل ما يحدث على أن وراءه اهدافاً خاصة بمصر والسودان وبمياه النيل إلى غير ذلك.

كنت أود لو أننا لدينا معرفة مباشرة أكثر من ذلك عن هذه القضية فصحيح أن كثيراً من الأشياء كتبت عن التحركات الأخيرة وخصوصا فترة التسعة شهور الأخيرة أثناء قيام كابيلا بتحركاته. كنت أود أن تكون معرفتنا اعمق من هذا وتحديدا منذ انفجار الصراع في رواندا وبوروندى بين التوتسي والهوتو.

الصراعات ليست شيئا طارئاً في أفريقيا سواء في هذه المنطقة أو في افريقيا كلها وأنا مهتم أكثر أن أنقل الموضوع من الكونغو ومنطقة البحيرات إلى أفريقيا كلها. لو اخذنا أفريقيا سنجد أن الصراعات القبلية والصراعات السياسية والانقلابات العسكرية التي حدثت كثيرة جدا. أنا لا أعرف أن كان هناك سجل يعرفنا كم عدد الانقلابات العسكرية التي حدثت؟.

د. ابراهيم نصر الدين

٧٦ انقلاباً من سنة ٦٠ حتى الآن و١٧ حرباً أهلية.

التيجاني الطيب

إذن ليست مسألة طارئة لابد أن ننظر لها في استمراريتها بصفة خاصة منذ سنوات الاستقلال الأولى في افريقيا. ليس منذ سنة ١٩٥٦ سنة استقلال السودان والمغرب. لكن منذ سنة ١٩٦٠ وحتى سنة ١٩٦٣ عندما قامت منظمة الوحدة الأفريقية. وأعتقد أن الصراعات كانت موجودة مما جعل مؤسسى منظمة الوحدة الافريقية ينصون أنه لا تغيير في الحدود في أفريقيا عن الحدود التي تركها الاستعمار.

على ما اتذكر ان استقلال أفريقيا كان هو الأخير بالنسبة لحركة التحرر الوطني. وعندما تم استقلال افريقيا كانت ملامح الاستعمار الحديث قد نضجت أو على الأقل ملامحه الأساسية. لدرجة أنه عندما استقلت الكونغو جاءت حركة **باتريس لومومبا**. وأعتقد أن الاستعمار الحديث كان مشروعه جاهزاً فعلا ولان هذا الاستقلال الذى حدث لم يتم بالصورة التي كان يريدها **لومومبا** وحركة التحرر في الكونغو. وإنطلاقا من تجربة لومومبا في الكونغو ضربت حركة التحرر الوطني الافريقية بالانقلابات العسكرية التي تمت في **غانا وفي نيجيريا** وفي مالي. وكل الانقلابات التي حدثت في هذه الفترة وبهذا تمت تصفية الحركة الوطنية الأولى وتصفية قياداتها البارزين **لومومبا، نكروما، سيكوتورى.**

كانت لهذه الحركة الوطنية تطلعات اجتماعية فقط فارتبطت دعوة الجامعة الافريقية بالاستقلال والتطلعات الاجتماعية.

في أكتوبر ١٩٦٦ انعقدت في القاهرة ندوة افريقيا بمبادرة من مجلة **«الطليعة»** وشاركت فيها كان موضوعها الرئيسى الانقلابات العسكرية. إلى جانب ذلك نوقشت كل القضايا التي كانت موجودة في هذا الوقت في أفريقيا مثل العمل الاجتماعي والعمل السياسي ودور الجيوش والاستعمار الحديث.

كان الاتجاه هو دعوة القوى الوطنية لإنقاذ الحركة الديمقراطية الأولى ولكن يبدو أن الوقت كان قد تأخر. وبعدها لم يحدث شئ حيث أن كل ما نوقش لم يلق الاهتمام.

كان ضرب حركة التحرر الوطني جزءاً من ضرب حركة التحرر العالمية من أندونيسيا شرقا وحتى المحيط الأطلسي غرباً. وحدث فعلاً تراجع كبير وساد الاستعمار الحديث في أفريقيا كلها. وأصبح فيه ركود في الحركة الوطنية وفي حركة القوى الوطنية الديمقراطية في المنطقة.

صحيح أنه حدث بعض التقدم نتيجة للثورة البرتغالية وحاولت انجولا وموزمبيق بعث حركة التحرر الافريقية ولكن كان التعب قد حل بافريقيا بل وتعرضت الثورة الانجولية وفي موزامبيق لازمات شديدة.

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي حدث تغيير أظن أننا نعيش آثاره الآن. في جنوب افريقيا حدث نهوض كبير. والسؤال هل يعود ذلك إلى مهارة حزب المؤتمر الوطني الافريقي والحزب الشيوعي والتحالف العميق بينهما. أم الأمر يحتاج إلى تفسير آخر.

هناك صحة ما في أفريقيا اليوم تبدو واضحة **في اثيوبيا واريتريا وأوغندا وفي الكونغو وفي روندا فهل يمكن القول ان هناك نهوضاً في افريقيا؟** وأن هناك أساساً في توحيد القوى الوطنية الديمقراطية في المنطقة، وبالتالي في افريقيا ككل وان افريقيا تستطيع استعادة دورها واستعادة استقلالها. وتستطيع أن تتحمل عبء الدين الخارجي الكبير جداً جداً. وعبء الركود الاقتصادى الموجود، والفقر الشديد وانعدام الديمقراطية.

هل نقبل حجج كابيلا وافورقى وموسيفينى في قضية الديمقراطية وأن الديمقراطية الليبرالية غير صالحة، وأن الديمقراطية بشكل عام يجب أن تكون الديمقراطية الجديدة أو الديمقراطية بالوصاية.

هل نقبل مثل هذا ونعود مرة ثانية لتكرار نفس التجارب، نفس المآسي، نفس الاخطاء القديمة في أفريقيا؟.

أعتقد أننا اذا استخدمنا سلاح التقييم وسلاح التقدلهذه الحركة النشطة يمكن أن نخرج منها لطريق جديد يحيى القوى الوطنية الديمقراطية.

الديمقراطية ضرورة أساسية

د. حيدر ابراهيم

افريقيا كانت مرشحه ومؤهله منذ سنوات لشكل واسع من الانفجارات والتحولات. لم يكن ممكنا أن تستمر الأوضاع بالشكل الذى كانت عليه. ورغم أننا مؤجلين موضوع السودان لكنى ألاحظ في المعالجة السائدة الان عاليا واقليميا ان للسودان دوراً هاماً جداً فيما يدور الان. ويدور حديث عن القرن الافريقى الكبير والسبب في ذلك السودان. فالسودان له حدود مع أوغندا وهي بعيدة عن القرن الافريقى و كذلك له حدود مع زائير، وبالتالى فهو يربط بين القرن الأفريقى ومنطقة البحيرات وأفريقيا الوسطى، بحيث أن دور السودان مهما كانت سلبيته فانه سيخلق قرن افريقيا أكبر وأعظم. وبذلك أنا مع الدكتور **ابراهيم نصر الدين** في مسألة العدوى، التحولات الداخلية أدت إلى نوع من الحركة والديناميكية. وهناك عوامل خارجية أيضا وأعتقد أنه بعد سقوط المعسكر الاشتراكى لم يحصل فراغ بصورة مباشرة. ان ما حدث ترتيب للمرحلة التالية كيف ستكون. ضمن هذه الترتيبات تأتى مسألة الصراع الدائر في افريقيا. وأعود للنقطة التي قالها الدكتور **ابراهيم نصر الدين** وهى مسألة قيام شكل يتوافق مع هذه المرحلة للحكام وللنظم والتكتلات، ويمكن أن تكون جزءاً ليس نشازاً في مرحلة نظام عالمي جديد.

وهنا أستعير مفهوم السودانيين الخاص بالقوى الحديثة، إن الغرب **عنده قوى أفريقية حديثة وهو يعتقد أن موسيفينى وزيناوى وأفورقى تمثل قوى حديثة بالنسبة لأفريقيا.** هناك قوى حديثة وصلت لسلطة وأخرى مرشحة للسلطة وليس بالضرورة مؤمنة بالديمقراطية

التعددية وليس بالضرورة أن تكون ذات أغلبية . ولكن يكون لديها القدرة على تحقيق شكل من أشكال الديمقراطية الجديدة بالمفهوم المادي ، بمعنى أنها تستطيع أن تحرك الشعب بطريقة أو بأخرى وتستطيع أن تقوم بتنمية تعبوية.

والولايات المتحدة والغرب ليس لديهم مانع في الاستفادة من رموز عندها ماض اشتراكي تملك القدرة على التنظيم والقدرة على التحريك وهذه النظم ليست فاسدة وكانت هناك اشارة رمزية واضحة قبل أن يهزم كابيلا نظام موبوتو فلأول مرة البنوك السويسرية تجمد الحسابات لصالح متمرد وتقف معه فمسألة الفساد قضية هامة حاليا للغرب ولو خير بين حاكم ديمقراطي فاسد وحاكم غير ديمقراطي وغير فاسد فسيختار الحاكم غير الفاسد فالمرحلة الاقتصادية القادمة تحتاج إلى نوع من الاقتصاد الأكثر ملاءمة والفساد يدمر الاقتصاد **ويمكن القول أن الغرب يسعى لاقامة نظم حديثة بأدوات قديمة ، فليس لديهم مانع أن يستعملوا العامل الاثني والعرقي في الوصول لهدفهم** وأعتقد أن هناك محاولة لتحقيق ذلك في السودان أيضا وعندما يتحدثون عن جون قرنق ومنصور خالد يعتبرونهما ضمن تركيبة مايعدونهما قوى حديثة أو قوى غير تقليدية.

نفس المنهج بالنسبة لموضوع الجامعة الأفريقية فهذا الشعار مطلوب في المرحلة القادمة ولكن ليس بمعناه الأيديولوجي القديم بل مطلوب بمعناه كتكتلات اقتصادية وتكامل اقتصادي وأسواق اقليمية . أي أنها تفرغ من محتواها الأيديولوجي وتملأ اقتصاديا بشكل تكتلات ومن هنا أيضا تأتي فكرة الفيدرالية ، يعني إنك **ليس بالضرورة أن يكون هناك حكومة مركزية فقد يصلح شكل فيدرالي أو كونفيدرالي مترابط يحقق في النهاية نوعا من الاستقرار ويخلق نوعاً أمن حركة رأس المال وحركة العمل وحركة البضائع** وبالتالي يستطيع أن يقوم بهذه المهمة بصورة جيدة.

أما مسألة الاثنية فأعتقد أنها في السياق الأفريقي يجب أن تعالج بشكل مختلف. فالجانب الاثني يكون دائما نائماً أو خامداً كالفتنة لكنه يوظف وبالتالي فمسألة أقليات وعليه لايشكل مشكلة فيمكن لأقلية حاكمة اذا كانت فعالة وقادرة على السيطرة على الدولة أن توظف الاثنية بصورة جيدة وبالتالي تقطع الطريق أمام أية اثنيات أخرى تستطيع أن تضايقها أو تزاحمها . يجب وليس شرطا في أي دولة بها اثنيات أخرى غير مشاركة في الحكم أن تكون مصدرا للازعاج أو مصدر خطر وهناك طرق عديدة لاشراك الاثنيات الأخرى كما حدث في أثيوبيا وجنوب أفريقيا .

وقد يثير البعض إن القول بموت الأيديولوجيات ويعني احياء الاثنيات أي أن تكون الاثنيات أيدلوجية بديلة . أنا أعتقد أنه ليس بالضرورة أن تكون أيديولجية بديلة **.أعتقد أن المرحلة الجديدة ستكون الايديويولوجية الموجودة بها هي ايديولوجية التنمية.** التنمية المرتبطة بالتعديلات الهيكلية الكثيرة المرتبطة أيضا بالمؤسسات العالمية الأخرى . فهي بشكل من الاشكال من هموم المرحلة القادمة لابد أن يكون هناك شكل من أشكال الاستثمار وإحلال ايديولجية مرتبطة بمسألة التنمية والنمو في المنطقة.

أخيراً نأتي لمسألة التعددية السياسية والحزبية ومسألة التحول الديمقراطي وأنا أختلف مع القول أن هناك شعوباً أو مجموعات بشرية من الصعب أن تقبل الديمقراطية فالمجتمعات جميعاً في حاجة إلى الديمقراطية كغيرها من الاحتياجات الأساسية وقد نختلف في مسألة آلياتها وشكل تطبيقاتها ، ولكنها كحاجة أصبحت أساسية كالطعام ، وهي في المرحلة القادمة ، ضرورة لابد من وجودها ، وأبداً لن تكون **مدخلاً أو ثغرة تأتي منها العرقية أو الاثنية أو التعصب لو كان غرضها النهائي مسألة توسيع المشاركة . ووجود شكل من أشكال المحاسبة لأنها شرط من شروط التنمية والنهوض في أي مجتمع من المجتمعات الأفريقية.**

حلمي شعراوي

لايصلح الاعتبار القبلي والاثني الذي يروج له الإعلام الغربي في تفسير ماحدث في منطقة البحيرات . فالكونغو لم تنجح فيه فكرة الانفصال منذ ٣٦ عاماً رغم تعدد المحاولات مرتين أوثلاث **لأن هناك عنصراً - مثلما كنا نتعلم قديماً - هو الرغبة في السوق الكبيرة فالشركات الكبرى في الكونغو لاتسمح بتفتيته.**

بالنسبة للتوجه القومي على مستوى الكونغو إلى أي حد سيساهم في إعادة الكونغو للقارة الأفريقية؟ وكما قال الأستاذ فائق "إن وجود موبوتو كان يعني استبعاد الكونغو من أفريقيا . فالي أي حد ظهرت فكرة الجامعة الأفريقية الآن ؟.فالمطلوب من **القوى الديمقراطية المشاركة في إرساء " جامعة أفريقية" لأفريقيا كلها** و ليست جنوبية على غرار مايحدث في الجنوب الأفريقي الآن.

هناك بعض التساؤلات المطروحة علينا.

- هل مايحدث في المنطقة الان نتاج لتفاعلات طبيعية أم تدخلات أجنبية؟
- ماذا يعني وجود دولة وطنية في منطقة حوض النيل؟ وكيف سيتعامل الشمال الأفريقي في وادي النيل - مصر والسودان - مع هذا الوضع؟
- **هل كابيلا سيكون ديكتاتوراً مثل موبوتو ؟** هل من الممكن أن تنشأ دولة وطنية قوية في المنطقة بدون أن تتبنى الديمقراطية الليبرالية؟ أم هل سيؤدي تطبيق الديمقراطية الليبرالية إلى تدمير هذه الدول؟
- هل **هناك نهوض وطني حقيقي في المنطقة من واجبنا الاقتراب منه** . أم أنها مؤامرة صنعها موسيفيني - لأنه عميل أمريكي كما يروج البعض - للسيطرة على المنطقة ؟

وأخيراً هل نحن أمام تجربة كالتي حدثت في المنطقة في ١٩٥٧ ، ١٩٥٨ في أوغندا وكينيا والتي حرصت على التقارب مع مصر؟ وإلى أي حد يمكن أن يؤدي طبيعة النهوض الوطني في المنطقة إلى ذلك؟

يجب أن نشير إلى ملاحظاتنا على طبيعة السياسات التي تتبعها النظم القائمة في القاهرة والخرطوم وتأثير ذلك على توجه وطني ديمقراطي حقيقي من قبل شعوبنا تجاه هذه المنطقة وماهي واجباتنا نحن تجاه ذلك؟ هل نترك هذه المسألة للسياسات الحكومية . **أم أن القوى الوطنية الديمقراطية يجب أن يكون لها دور في المنطقة؟**

محمد فائق :

أريد أن أوكد أننا يجب ألا ننساق وراء فكرة أن الديمقراطية ليست مناسبة لدول أفريقيا ، **فالحروب والمشاكل التي حدثت في المنطقة لم تكن نتيجة تطبيق الديمقراطية** الحزبية بل نتيجة الديمقراطية الناقصة . بمعنى أن تحدث تعددية حزبية ولا يوجد فرصة للاحزاب ان تصل إلى الحكم. أو أن تجرى انتخابات ولا تقبل بنتيجتها. أو تجرى انتخابات ونتائجها

معروفة مسبقاً. أو أن تحدث خصخصة بدون إعطاء أية حريات سواء للنقابات أو للعمال أو للناس العاديين. فكل هذا هو ما يفجر المشكلة.

فالديمقراطية يجب أن لا تكون خياراً محل تردد على الاطلاق. ففي مصر في فترة من الفترات. قلنا إن الديمقراطية الاجتماعية أولاً ثم تأتي الديمقراطية السياسية بعد ذلك وثبت أن هذا خطأ. فلابد أن تطبق الديمقراطية بشكل عام.

هناك بعض المشاكل النابعة من الخصوصية الثقافية. ولكن هناك أشياء لا يجوز النقاش حولها لأنها أصبحت عالمية ولا نستطيع التراجع عنها لانها نتيجة للتجارب الانسانية. فحقوق الانسان مثلا أصبحت من المبادئ العالمية التي لو احترمناها وطبقناها سنصل إلى نظام ديمقراطي حقيقي.

ليس معنى ذلك أن نطبق **نظاماً أمريكياً**. فكل ما يشغل أمريكا هو تطبيق نظامها -خصخصة وغيرها- بينما لا يهمها جوهر الديمقراطية. فهناك **فرق بين نظام الحكم الديمقراطي وفرق بين الديمقراطية كقيمة**. هذه نقطة أولى.

النقطة الثانية عندما أقول أن **كابيلا أحيا فكرة الجامعة الافريقية في داخل الكونغو**. ولكن ما حدث أن الفكرة بدأت تظهر من جديد في الكونغو. فاللومومبيون يتكلمون على أن الحركة اللومومبية قادمة وزوجه لومومبا موجودة هناك والناس ملتفة حولها.

أما بالنسبة **للولايات المتحدة الأمريكية** فاعتقد أنها تحاول أن تقسم العالم إلى مناطق- فكرة الاقليمية الجديدة. مثل الشرق أوسطية- وهي تريد أن يكون لديها في هذه المناطق دول مرتبطة بها مثل **اسرائيل** في الشرق الأوسط. **أمريكا تفكر نفس التفكير بالنسبة لافريقيا وتضع** عينها على أفراد **موسيفيني** ولكن هذا ليس معناه ان موسيفيني عميل. فيجب الا نفسر كل شئ على أنه مؤامرة.

موسيفيني يريد أن يلعب دوراً كبيراً في أفريقيا كلها وليس فقط في المنطقة. ولقد كان لي لقاء معه من حوالي سنة ونصف أو سنتين **وكان يريد أن يعرف ماذا كان يفعل عبد الناصر**.

أعتقد أن **أي تكتل أفريقي في الجنوب سيؤثر على مصالحنا تأثيراً خطيراً لانه** بالضرورة سيكون معادياً للسودان وسيعمل على فصل جنوب السودان وذلك لعدة أسباب.

أولا يجب أن نضع في الاعتبار **الخطاب السياسي المتفز في السودان** -فالأمر ليس مؤامرة ضد السودان لكن هناك سياسة سودانية تدعو لادخال **عنصر الجهاد في موضوع الجنوب**. وتدعو لاستمرار الحل العسكري فالسودان قبل أن يعقد الاتفاقيات الاخيرة في الجنوب تورط في سياسة خطيرة جداً عزلت السودان افريقيا بطريقتين.

الأولى بالخطاب السوداني المستفز في موضوع الجنوب والثانية بتصدير الثورة الاسلامية إلى الدول الافريقية وأفريقيا لديها حساسية شديدة جداً من هذه الناحية عانينا منها في الستينات كثيرا حيث كنا متهمين أننا نسعى لاقامة امبراطورية اسلامية في أفريقيا. فعندما وقفنا مع نيجيريا ضد نضال بيافرا قامت ازمة بيننا وبين نيريري لأنه تصور أننا نفعل ذلك من منطلق اسلامي لان سكان بيافرا كاثوليك.

لقد كنا حريصين على أن تنزع هذه الفكرة من افريقيا كلها فذهبت لنيريري لاوضح له أن الموضوع ليس بهذا الشكل. **وأننا مع حركة التحرر الوطني في كل مكان**. فلقد كنا مع مكاريوس ضد الاتراك في قبرص. واننا حاربنا انفصال كاتنجا في الكونغو مثلما نحارب انفصال بيافرا في نيجيريا.

فالسودان بدون أن يدرى أثار حفيظة الدول الأفريقية المحيطة به. ونحن كعرب فان حظنا للأسف الشديد سيئ جدا. **فكل البلاد التي تلعب كهمزة وصل بين العرب والافارقة عندها مشاكل خطيرة تعقد لنا المشكلة فموريتانيا والصومال والسودان جميعها لديها مشاكل في الجنوب**. بالاضافة لعناصر الصومال الكيني والصومال الاثيوبي.

وبالتالي فاذا تم التكتل في الجنوب فان **موقف موسيفيني في أوغندا سيكون معروفا بالنسبة للسودان**. نتيجة لأن هناك مشاكل بينه وبين السودان ناجمة إما عن تدخل السودان في القبائل داخل أوغندا أو عن سوء الفهم وسوء النية بين الجانبين. وأظن أن جميع الظروف التي ستؤدى لان يحذو موسيفيني هذا الحذو في الجنوب ستكون أمام كابيلا أيضا لو استقر في الحكم. فكابيلا وموسيفيني وصلا للحكم بنفس الطريقة- سواء باستخدام التوتسي أو بالزحف على العاصمة - بالاضافة إلى أنهم ساعدوا بعضهم البعض.

يوجد نوع من التعاطف بين الجانبين ولكني **أعتقد أن كابيلا غير موسيفيني** فكابيلا لا يعتمد على قبائل التوتسي فقط. بل أنه يريد أن يتخلص من ذلك لانه يعلم أنه لا يستطيع أن يحكم الكونغو بهذا العدد المحدود من القبائل. ولدى معلومات تؤكد أن مساعديه وكل المحيطين به من غير التوتسي. مما أوجد نوعاً من القلق داخل القبائل التوتسية.

اذا كنا نقول ان **هناك بعثاً جديداً لفكرة الجامعة الافريقية في منطقة هضبة البحيرات ووسط أفريقيا**. فانا أعتقد أنها من الممكن أن تمتد لتشمل القارة كلها بمفهوم جديد تماما والظروف مهيأة لذلك. فمثلا اذا كانت في الخمسينيات والستينات تعني التحرر والاستقلال **فيجب أن تدور الان حول فكرة التنمية والعلاقات الاقتصادية بالذات**. وهذا لم يكن في السابق ممكنا فلم يكن هناك دول افريقية عندها قدرات اقتصادية تستطيع أن تفعل ذلك لان قدراتها كانت محدودة جداً.

اليوم وبدخول جنوب افريقيا إلى العائلة الافريقية. وبعودة الكونغو إلى أفريقيا بعد أن كان خاضعاً للاستعمار من خلال حكم عميل يعمل لحساب القوى الخارجية أصبحت الفكرة قائمة في منطقة الوسط. **وأعتقد أن على مصر أن تسعى لتوسيع نطاق هذه العملية لتشمل القارة كلها**. بل على مصر أن تدخل إلى هذه التجربة وتقودها. لان ذلك سيؤثر على موضوع العمل ضد السودان بل أنه سيحمي السودان بالفعل.

حلمي شعراوي

أية مصر تقصد هل مصر الدبلوماسية أم مصر الشعبية؟.

محمد فائق

أعتقد أنه **يجب أن تدعو لهذه الفكرة ونسير لها جميعا سواء مصر الشعبية أم مصر الدبلوماسية**

ولقد تكلمت مع مانديلا وسام نجوما وموسيفيني وموجابي وسالم أحمد سالم وأخيرا مع عمرو موسى منذ حوالي سنة أو أكثر وكان الجميع يؤيد هذه الفكرة ومتحمس لها.

الان يجب أن يكون هناك عدد من الدول الافريقية يقود حركة التحرر- مثلما كانت مصر وغانا وغينيا وتنزانيا تفعل- فبدلا من

أن يكون هناك محور جنوب افريقيا الكونغو يجب أن يمتد المحور ليصبح جنوب أفريقيا الكونغو القاهرة ويشترك فيه بعض الدول مثل نيجيريا ، زيمبابوى وأوغندا ودولة من غرب افريقيا ولتكن السنغال. وهكذا يكون لدينا عدد من الدول يمكن أن يكون بينها تعاون اقتصادى بقدر معقول جداً . **فان لدينا الامكانيات فى داخل منظمة الوحدة الافريقية كآليات هائلة** غير معمول بها فيجب أن نقوم باعمال هذه الآليات. وأنا أعتقد أن حدود فرنسا وحدود بلجيكا تقف حاجزاً ان ألتقى مع دولة كالسنغال أو أن يلتقى الانجلوفون مع حدود فرنسا وحدود بلجيكا لم تعد موجودة وبالتالى يمكن أن تجد هذه الدعوة قبولاً.

فى النهاية أعتقد أن **المشكلة الأساسية أن السودان فى خطر وأن عملية فصل الجنوب عملية خطيرة لو تركت بهذا التصور** . وليس ذلك لأن هناك مؤامرة فقط ولكن لان هناك خللاً كبيراً جداً فى السياسة السودانية .وفى كيفية تعامل مصر معها.

د. على نويجى

لا أعتقد أن القوى السائدة فى الكونغو الان هى التوتسى . فالتوتسى جزء بسيط وصغيرهم الذين يسمون الجبهة الوطنية لتحرير الكيفو. بل إن التحالف الديمقراطى فى الكونغو أصبح مثل الجبهة الديمقراطية فى السودان. فالاحزاب المشتركة فى التحالف تمثل جبهات وقبائل كثيرة. حيث أنهم لم يتركوا أحداً يريد الانضمام إليهم إلا وضموه إلى هذا التحالف حتى أنصار موبوتو انضموا إلى التحالف . وهو ما حدث مع أنصار كزاڤوبو.

ان هذا يقترب كثيرا مما حدث فى جنوب افريقيا . فعندما جرت الانتخابات متعددة الأحزاب نجح فيها حزب المؤتمر فانه ظل محتفظا للبيض بالسيطرة الاقتصادية -ست عائلات تسيطر على الاقتصاد مع جزء من اشراف الدولة- واستطاع مانديلا أن يدير الدولة بكفاءة ويخرج بجنوب افريقيا من اطار العزلة التى كانت فيها حتى وصل إلى السعودية وايران والهند والتى انشأ معها منظمة المحيط الهندى.

وأنا أعتقد أن **مانديلا كان يؤيد التغيير فى الكونغو** . فهو يرى أن جنوب افريقيا والكونغو بثرواته المعدنية الهائلة وثرواته الهيرومائية غير الموجودة على سطح الأرض يشكلون القاطرة الحقيقية لافريقيا والتى ستدخل بها القرن الواحد والعشرين وأعتقد أن هذا التصور به قدر كبير من الدقة.

ونحن فى مصر ننظر إلى هذه المسألة بشكل من الحساسية لان **جنوب افريقيا بدأت تحتل المكانة التى كانت مصر تحتلها-** أو تطمع فى احتلالها- .فمصر كانت لديها بعض الاطماع فى أن تكون محور القيادة السياسة فى افريقيا وأن يكون لنا علاقات اقتصادية قوية مع افريقيا لكن القيادة السياسية والاقتصادية انتقلت بشكلها **الحالى لجنوب افريقيا وحلفائها**. وهذا يجعل الفرد يحس أن ثمة تخلفاً وتراخياً فى الدور المصرى وأنه يتآكل . وعندما يتآكل الدور المصرى يتآكل الدور السودانى لان **مصر والسودان يشكلان على مسار التاريخ جزءاً من حركة واحدة فى قلب أفريقيا**.فلو نظرنا إلى الخريطة سنجد أن مصر والسودان وحوض النيل امتداد واحد وسنجد أن حوض النيل يصل من البحر المتوسط وحتى جنوب خط الاستواء ولو أننا ضممنا إليه بحيرة تنجانيقا وبحيرة نياسا سيصل إلى المحيط الهندى. وهكذا **فهضبة البحيرات هى الوصلة الوحيدة الموجودة بين الشمال الأفريقى والجنوب الأفريقى** والذين يفصلهما الصحراء.

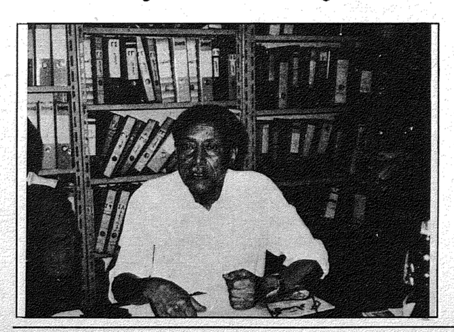
حوض النيل به الكثير من المشكلات . فدوله من أفقر الدول الموجودة فى المنطقة . فمساحته **٢,٩ مليون كم مربع** أى ٧٠٠ مليون فدان القابل للزراعة منه ١٠٠ مليون فدان . ولكن الذى يزرع فعليا ٦٣ مليون فدان وسكان المنطقة ٢٥٠ مليون شخص . أى أن **٢٥٠ مليون انسان يعيشون على مساحة ٦٣ مليون فدان** وهذا أقل من المستوى العالمى بكثير.

ونحن مضطرون إلى التنافس مع دول حوض النيل من أجل تنمية مواردنا لكن البعض يرى أننا نأخذ من المياه أكثر من حاجتنا ونحن نقول لهم بدعوى أخرى أنتم لا تحتاجون المياة فعندكم امطار ونحاول أن نجذب السودان إلينا على اعتبار انها دولة مصب تحتاج إلى المياة مثلنا وهذا ليس حقيقياً فالسودان يمتلك فى منابع بحر الغزال اغنى مكان فى العالم للمياة فايراده ٥٠٠ مليار متر مكعب يصل منهم ليجده «نو» ٥٠ مليار متر مكعب.

أنا أعتقد أن هناك مصلحة حقيقية فى أن نقيم حواراً مع دول حوض النيل .وأعتقد أن العيب الأساسى لدينا نحن الصفوة المصرية التى لا تعطى لمسألة المياة ومسألة العلاقات مع السودان ودول حوض النيل والدول الافريقية -التى اتصور انها العمود الفقرى لنا- اهميتها الحقيقية وللأسف فليس لدينا الدراسات الكافية داخل الاحزاب فلا حزبنا ولا أى حزب آخر عنده هذه الدراسات . بينما **أصول المعرفة أن يكون هناك معهد دراسات افريقية فى كل حزب من الاحزاب المصرية** ولكن الصفوة المصرية أكسل صفوة موجودة على سطح الأرض.

محمد فائق

أعتقد أن هناك دراسات كثيرة جداً دقيقة جداً فى موضوع المياه.



د . حيدر ابراهيم

سابدأ بجانب نقدى للسياسات المصرية على مستواها الرسمى والنخبوى والشعبى بالنسبة لافريقيا والسودان. وأنا أعتقد أن **مصر أن لم يكن لديها سياسة استراتيجية واضحة تجاه السودان فلن يكون لها أى دور داخل افريقيا.**

فالسودان ممكن أن يكون جسرا بين افريقيا شمال وجنوب الصحراء وممكن أن يكون عازلا وأعتقد أنه يقوم الان بدور العازل. وهذا ليس بسبب سياسة خاطئة ولكن لان المشروع الاسلامى بالنسبة لحكومة السودان يقتضى أن يكون السودان دولة اشعاع فى افريقيا . الوثنية والمسيحية والصليبية. وهم لا يعتبرون هذا سياسة خاطئة بالنسبة لهم على الأقل.

بالتالى أصبح هناك اتجاهان فى السودان . اتجاه يقول اننا **يجب أن نكون قاعدة لانطلاق الاسلام نحو افريقيا** مثلما قال الترابى واتجاه يقول اننا نضيع مجهودنا فيكفى أن نعمل دولة اسلامية نموذج- حتى ولو كانت فى أم درمان -يكون عندها القدرة الاشعاعية مثل تجربة الرسول التى انطلقت من المدينة والتى لم تتعد عده امتار -ووصلت حتى الصين.

مصر على كل الأحوال يجب أن تضع فى الاعتبار أن مدخلها إلى افريقيا هى السودان .ولقد ذكر توينبى ذلك فى كتابه « من النيل إلى **النيجر»** وكان السودان ونيجيريا هما الدولتان النموذجيتان اللتان لو حدث فيهما تعايش فان أفريقيا جنوب وشمال الصحراء من الممكن أن تلتقى.

السياسة المصرية تتجه شمالا وشرقاً وتهمل الاتجاه جنوبا تماماً ،وتعتبر أن أى دخول فيه سيكون عبئاً عليها. وأن أى محاولة للتطور والنمو لابد أن ترتبط بأوروبا والبحر المتوسط أو بالشرق الأوسطية أو الخليج وأنها بالانضمام لافريقيا فانها تنضم إلى زمره الجوعى والمرضى الذين سيحدون من قدرتها على النهوض. لذلك فالسياسة المصرية الحالية غير مهتمة بالجنوب أو بافريقيا.

وذلك بعكس ما كان يحدث فى الستينيات عندما كان لمصر دور حقيقى بافريقيا. وكانت فعلاً الدائرة الثالثة فى السياسة الخارجية المصرية وكان هناك تركيز عليها.

الان هذا الدور غائب تماماً وانعكس هذا فى كيفية تعامل مصر مع الأزمة السودانية **.فمصر بصورة أو بأخرى لا تعطى الدور الذى تقوم به إريتريا فى المنطقة** حقه من الاهتمام فهذه الدولة الصغيرة تفعل ما تريده بالمنطقة وذلك نتيجة لغياب الدور المصرى وتقاعسه وتراجعه. فمصر ترددت كثيرا وتراجعت خشية أن تتهم بالتدخل فى شئون السودان الداخلية وعلى الرغم من ذلك فهم لا يرحمونها.

الجبهة الاسلامية فى السودان عندها قدرة على الابتزاز المستمر للسياسة المصرية . فهم يلقون بالمسئولية على مصر عندما يحدث أى شئ فى السودان، ورغم أن مصر لا يكون لها شأن به، وهكذا استطاعوا أن يجعلو مصر محيده أو على الأقل تحاول ان تنفى عن نفسها تهمة هى شرف وهى مساندة المعارضة السودانية والتى تعنى أنها تساند نظاماً وطناً فى السودان يكون سنداً لمصر.

واهتمام النخبة المصرية بالجنوب ضعيف مناقاشتها موزعة بين الشرق أوسطية وكوبنهاجن بينما لا يأتى السودان إلا ومضات من جانب **اليسار المصرى** . فحتى الاحزاب التقليدية الاخرى مثل الوفد والتى من المفترض أن لها اهتماماً بالسودان فان اهتمامها موسمى. فعندما بدأت الصراعات تأخذ شكلها المسلح ظهر اهتمام وخمد سريعا.

أما على المستوى الشعبى فلقد كنت **اعتقد أن الوجود السودانى الكثيف فى مصر سيخلق شكلاً من اشكال التقارب ولكن ما حدث هو العكس** . ولعل الاخوة المصريين لديهم بعض العذر فالسودانيون قديما كانوا يأتون لاشياء محددة كالتعليم أما الان فانهم رأوا اعداداً كبيرة من السودانيين فى ظروف صعبه -وإن كانت الظروف العامة فى مصر ليست أحسن بكثير- وذلك أصبح ينمى قدراً من أشكال الحساسية والتصادم والأشكال السلبية. مثل أوروبا التى ظهرت فيها عنصرية لأنهم يعتبرون أن العمال الاجانب سبب الازمة رغم ان سبب الازمة هو النظام الرأسمالى الذى يحكمهم.

يجب أن يكون هناك اهتمام شعبى ونخبوى وحزبى بما يدور داخل السودانلأن ذلك مرتبط بالمصالح المصرية فى السودان أو بشكلها المستقبلى. فالسودان يمثل مستقبل مصر وليس المصالح الانية فقط وذلك على الرغم من أن البعض يحاول اختزاله فى مياه النيل ويتناسى النواحى الثقافية والاستراتيجية.

وأنا أعتقد أنه إذا حدث اهتمام بالسودان على المستوى الشعبى والنخبوى فان هذا من الممكن أن يخلق شكلاً من أشكال الضغط التى تدفع السياسة الرسمية للاهتمام بالسودان فالسياسة تبدأ من هذا ولابد أن يكون لنا مستقبل مشترك.

التيجاني السيسى

أعتقد أن **موضوع القبلى**

التيجانى الطيب:

ضرورة البحث فى أسباب انتصار القوى الوطنية والديمقراطية فى جنوب أفريقيا .. ودراسة تجربة حزب المؤتمر والحزب الشيوعى

والاجتماعى مهم جداً فى القارة الافريقية . فالمسألة القبلية تلعب دوراً كبيراً فى تأجيج الصراع ومن الممكن أن تكون المحور الأساسى لكل الصراعات التى دارت فى أفريقيا والتى تدور حتى الآن. فالصراعات التى حدثت فى القارة كانت صراعات حول السلطة والقبيلة فى افريقيا تمثل نموذجا مصغراً للسلطة وبالتالى لعبت دوراً كبيرا فى كل الصراعات التى استفحلت فى القارة الافريقية.

فكثير من القادة الثوار اشتراكيون كانوا ام غير اشتراكيين استندوا على المسألة القبلية فى محاربة الأنظمة القائمة . وبعد أن هزموا هذه الأنظمة اقاموا حكومات لعبت فيها القبائل دوراً كبيراً فى توطيد أركان الحكم مثل نظام منجستو والذى كان يمثل نظام الامهرة ،نظام حسين حبرى والذى كان يمثل النظام الجرعامى. والصراع الذى بدأ فى زعبابوى بين جوشى انكوما وموجابى حيث أن كلا القيادتين أقيمت على أسس قبلية وكذلك ما يحدث فى جنوب أفريقيا بين الزولو والسوتو.

فى السودان مسألة القبلية مهمة وحقيقية ،**وتجربتنا أن الصراعات القبلية لم يحدث لها أى إثارة فى اطار الانظمة الديمقراطية** بل على العكس فى اطار نظام الحزب الواحد. فعندما انشأ جعفر نميرى الاتحاد الاشتراكى ظهرت النعرات العنصرية والقبلية بعد التجربة مباشرة فعندما كانت تأتى الانتخابات كانت القبيلة هى الاساس فى الفوز بهذه الانتخابات حيث سعى المرشحون للفوز باصواتها للدخول فى برلمان النميرى والذى كان يسمى مجلس الشعب. لكن فى الانظمة الديمقراطية لا يحدث هذا فان هناك مجموعات اثنية وقبلية موزعة على الاحزاب والكيانات المكونة للنظام الديمقراطى.

هل أصبحت قضية الديمقراطية فى افريقيا والعالم الثالث هى الاولوية الأولى بالنسبة لأمريكا والغرب؟

أعتقد أن هذا غير صحيح فالاسبقية تكون للاستقرار ومحاربة الفساد والتنمية.**وهناك انظمة افريقية فى السلطة ليست ديمقراطية ولكنها صديقة لامريكا وتجد دعماً كبيراً جداً منها وبالتالى فان قضية الديمقراطية ليس الغرض منها ترضية الغرب**. فبالنسبة لنا فى السودان فان **النظام الذى من الممكن أن يستوعب كل التناقضات الموجودة فى السودان هو النظام الديمقراطى**. لان احتكار السلطة و اضطهاد الخصوم هو السبب الاساسى لظهور كل هذه التناقضات .وبالتالى لاذابة كل هذه التناقضات ينبغى أن يكون هناك نظام ديمقراطى لاستيعاب كل هذه المجموعات.

أنا أرفض نظرية المؤامرة فى تفسير ما يحدث فى المنطقة - نظرية أن هناك مؤامرة أمريكية اسرائيلية صهيونية إلى آخر هذه الاشياء -فاذا استكنا إلى هذه النظرية فاننا نجد حلولاً للمشاكل المستعصية فى المنطقة. وأنا أتفق مع الاستاذ محمد فائق فى حالة السودان تحديداً . فهذه بدعة ابتدعتها الجبهة الاسلامية فى السودان فالذى يحدث فى شرق السودان مؤامرة أمريكية صهيونية لغزو السودان والذى يحدث فى الجنوب مؤامرة صهيونية امريكية لفصل جنوب السودان. والذى يحدث فى منطقة البحيرات هو مؤامرة أمريكية صهيونية لقطع إمدادات المياة عن دول المصب السودان و ج. م. ع.

وأعتقد أن هذا ليس حقيقيا . فللأمريكا مصالح فى منطقة البحيرات كما لها فى مصر والسودان . ولاسرائيل مصالح من الممكن أن تكون فى الشرق الأوسط وفى مناطق البحيرات وفى افريقيا ومناطق اخرى ولكنى اعتقد أن **الاساس هى الانظمة التى تخلق التناقضات التى تعطى الفرصة لهذه الدول للتدخل فى المنطقة** . ولكى نتفهم هذه المسألة ينبغى أن نترك قضية المؤامرة جانباً حتى نستطيع أن نكون سياسات تساهم فى حل مشاكل تلك المنطقة.

حلمى شعراوى

ما امكانية التقارب بين النظام الجديد فى الكونغو والحركة الشعبية فى جنوب السودان بشكل خاص أو التقارب مع كتلة المعارضة الوطنية الديمقراطية فى السودان بشكل عام.

التيجانى السيسى

عدو عدوك صديقك هذه هى النظرية . فموبوتو كان صديقا للنظام الذى اضطهد الشعب فاذا اصبح الان كابيلا عدواً للبشير فهو صديقنا.

التيجانى الطيب

فمثلا احتلال كسينجانى منع السلطة السودانية ان ترسل الجيش من الخلف ليرد حركة جارنج وكان ذلك يحدث فى السابق.

التيجانى السيسى

هناك مشكلة فى المنطقة العربية وهى أنها لم تتفهم مشاكل السودان على الاطلاق . فانا أعتقد أن **الأنظمة العربية ومن بينها مصر تنظر إلى ما يحدث فى السودان على أنه صراع عربى ضد افارقة أو مسلمين ضد مسيحيين**. وهذا ليس صحيحاً. ونحن نحس أن الأمر على المستوى الرسمى فى مصر لا يتعدى مياه النيل والقمح كما قال د. حيدر.

محمد فائق

هذا موضوع يحتاج إلى الكثير من النقاش فانا اعتقد أن المعارضة السودانية لم تكن موفقه فى تقديم قضيتها عربيا.

السيسى : أظن أن هذا غير صحيح. فاعتقد أننا قدمناصحيفة ممتازة على المستوى الاقليمى -عربيا وافريقيا- وكذلك عالميا . لكن اتفاقنا مع الحركة الشعبية لتحرير السودان لحل القضية السودانية ،جعل بعض المجموعات تعتقد أنه اتفاق لفصل الجنوب .رسخت الجبهة الاسلامية ذلك فى اذهان العرب والدول العربية . ثم ذهبوا وعقدوا اتفاقاً مماثلاً فى الجنوب.

فى بداية الامر كان موقف دول الشمال الافريقى أكثر ايجابية وكان هذا نتيجة ان نظام الجبهة حاول أن يتدخل فى تونس بل وتدخل فى الجزائر فعلاً حيث مد الاسلاميين هناك بالأسلحة والتدريب إلى آخره.

أعتقد أنه يجب أن يكون هناك تفهم اعمق وأكبر لمشكلة السودان فى مصر- سواء شعبيا أم رسميا- يتعدى مشكلة مياه النيل والقضية الامنية. فمستقبل مصر يعتمد اعتماداً مباشراً على استقرار الحدود الجنوبية واستقرار السودان. لان عدم استقرار السودان سيكون له انعكاسات سلبية على المدى المتوسط والبعيد على جمهورية مصر العربية.

سليمان آدم بخيت

أعتقد أن لمصر بعض الاعذار فى توجهها نحو الشمال أو نحو الشرق ولكن هذا لا **يعفيها تماماً من أن تتعرف على الجنوب وتتصل به** .ولقد كان هذا موجوداً فى الستينات حيث كان هناك اهتمام كبير بالناحية الاعلامية بالنسبة لافريقيا وتوعية الناس بها ووجدت ترجمات كثيرة تهتم بافريقيا.

لكن المسألة الاعلامية انقطعت تماما بعد ذلك وأنا كنت فى مصر وكانت العلاقة جيدة مع مصرفعندما يكون **هناك مظاهرات و يوجد قتل وسجن فان الجرائد كانت تتجاهل هذا الأمر**

تماما ولا تقول شيئا عنه واعتقد أنه تجاهل متعمد.

الناس هنا يعرفون القليل عن السودان لانه منذ فترة طويلة بعيد عن دائرة المعلومات حتى النخبة عندها نفس الشئ ففى الجامعة مثلا يسألوننى أسئلة غريبة جداً هل عندكم عربات ؟ هل عندكم عمارات؟ هذا حال النخبة فما بالك بالطبقات العادية .

مصر دائما تضرب على النقطة السهلة بالنسبة للاقتصاد وبالنسبة للثقافة ولذلك فتوجهها الغربى والشرقى مسألة واقعية. لان هناك صعوبات كبيرة فى ان ترتبط بافريقيا وان تقيم معها علاقات سياسية واقتصادية. وهذا بعكس الخليج وأوروبا والتى تستطيع الارتباط بهم بسهولة بالاضافة أن هناك عائداً سريعاً من الاتصال بأوروبا وبالشرق.

اعتقد أن فى مصر نقصاً **فى المعلومات عن أفريقيا والعلاقات الداخلية فيها**، فلابد للمصريين أن يعرفوا افريقيا ويدرسوها جيداً ويدرسون التناقضات الموجودة بها. ولكن مصر لا تشعر أنها جزء من افريقيا. وهذا يرسخ فى نفوس الافريقيين أشياء سلبية.

لابد أن تهتم مصر بافريقيا واقامة العلاقات معها ليس شرطا أن تكون علاقات اقتصادية ولكن يجب **أن يكون هناك علاقات إعلامية وعلاقات ثقافية،** لكن مصر مقصرة فى هذا الجانب حتى بالنسبة للسودان. فعندما وقع الانقلاب الاخير فى السودان ظل الشعب المصرى لايام لا يعرف شيئا عما يدور هناك ومن الذى وراءه . فالناس لا يعرفون أبعاد السياسة فى الشارع السودانى. وبعد ٦ أو سبع سنوات فعندما كنا نزور الرئيس بعد نجاته من محاولة اغتياله فى أديس أبابا قال أنا كنت غلطان لانكم قلتم لى قبل ذلك ان القيادة فى السودان ناس أصوليين وناس خطرين وأنا أهملت هذا الكلام . ولذلك أظن أن جانب المعرفة والاعلام جانب مهم جدا. بالنسبة لمصر أما على الجانب الاقتصادى فان لمصر كل الحق ان تبحث عن النقطة الضعيفة التى تأتى لها بالعائد السريع. ولكنها يجب أن تدافع عن افريقيا وعن السودان.

بالنسبة لما قاله الأستاذ **محمد فائق** عن ان التكتل الموجود فى افريقيا الوسطى خطر على السودان وعلى مصر.وأن هؤلاء الناس يبيتون النية من أجل ان يضروا بمصالح مصر والسودان . اعتقد أن هذا الكلام لا يتوفر له أى دليل.

محمد فائق

لقد قلت أنه اذا استمرت سياسة السودان بهذا الشكل واذا استمر غيابنا عن هذه التكتلات فان هذا سيضر بمصالحنا فى المنطقة. فلابد أن نصلح الاحوال معهم ولو قليلاً.

آدم سليمان فأنا أعتقد ان السودان هو الذى يشكل خطورة عليهم . فمندوب السودان فى المؤتمر الاخير صرح فى قائلا«ان الاسلام كان عنده رسالة قبل الاستعمار وعندما جاء الاستعمار فان هذه الرسالة توقفت ونحن جئنا لاحياء هذه الرسالة ومسئوليتنا أن نرسل هذا الاسلام وهذه الاصولية لافريقيا. بصرف النظر عن كيف سيحدث ذلك وكيف سنظل فى ذلك». وهذا **إعلان مباشر للعداء مع أفريقيا والدول الأفريقية** .ومن حق الدول الافريقية أن تدافع عن نفسها ومن حقها أن تدين الموقف الواضح من السودان.

أنا أرى أن **المناخ العام فى مصر به الكثير من السلبيات فى تعامله مع السودانيين** والشعب المصرى يمارس هذه الاشياء ضدنا يوميا . فانا اعيش هنا منذ ١٥ عاماً واركب الاتوبيس وكل صغيرة وكبيرة فى مصر عايشتها. ورغم ذلك تواجهنى الكثير من المضايقات كأن يقول لك شخص أنتم ضايقتونا واتعبتونا - إلى غير ذلك. أنا قادر على امتصاص هذا الكلام ولكنى اعتقد ان الانسان العادى لا يستطيع أن يفعل ذلك . وهذا يدعم ويكرس الجانب السلبى فى العلاقات المصرية السودانية.

حلمي شعراوي

هذا يطرح نقطة مهمة وهى علاقة الاعلام بالثقافة السياسية.

د. إبراهيم نصر الدين

ورثت الدول الافريقية الديمقراطية بمفهومها الغربى من المستعمرين ولكن هذه التجارب فشلت مع منتصف الستينات. فى ظروف كانت الدول الافريقية فيها أفضل بكثير حيث كانت لديها بنية اقتصادية معقولة ولم يكن عليها ديون بالاضافة إلى الروح الوطنية المتأججة والتى كانت موجودة انذاك ورغم ذلك فان هذه تجربة فشلت وسقطت .

ولا أظن أنه فى ظل الحال التى تعيشها الدول الافريقية منذ التسعينات وانهيار المعسكر الاشتراكى، ان مثل هذه التجربة الغربية. أؤكد على الغربية وليس الديمقراطية كقيم أو مبادئ ان تغير الدول الافريقية بل على العكس **ستفتح باباً كبيراً للصراعات داخل القارة.**

الديمقراطية الغربية بمفهومها الغربى قامت استناداً إلى شروط فهى كأى ظاهرة انسانية لها شروط لابد أن تتوفر لها . لم تظهر هذه الشروط فى التجربة الغربية الا عقب الثورة الصناعية بما لها من ابعاد اقتصادية اثرت على الأوضاع الاجتماعية- تحضر وتعليم حديث.. الخ. فبدأت الهويات التحتية الاقل من وطنية تتآكل وتتوارى بشكل سمح بترسيخ مفاهيم المواطنة والدولة الوطنية . وبشكل جعل الناس يتعاملون سوياً كشركاء، مختلفين أو متساوين وبالتالى تولدت لديهم ثقافة المساومة . أى أننى لا أستطيع الحصول على كل شئ اذن فلاحصل على جزء والاخر يحصل على جزء. وهذا الوضع لم يتوفر فى افريقيا إلى وقتنا الراهن.

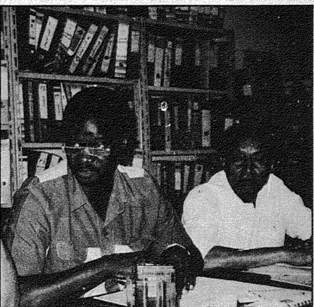
لو نقلنا التجربة الديمقراطية الغربية بحذافيرها إلى افريقيا ستبقى مجرد أمنيات . فحتى نحن **على المستوى الشخصى كمثقفين لم نعتد ذلك** فعندما يأتى واحد فينا برأى مخالف لاخر يزعل منه ويعتبرها قضية. وهذا لان هناك شروطاً موضوعية لتحقيق الديمقراطية.

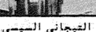
أنا لست ضد الديمقراطية ما أطالب به اننا **لابد وان نطور مفهوما ينبع من بيئاتنا المحلية** .وهذه المفاهيم بدأت تتطور فى بعض الدول الافريقية.**فدستور جنوب افريقيا على سبيل المثال** يتحدث عن١٢ لغة . صحيح أن المسألة ستنحصر فى النهاية إلى لغتين . لان التعامل مع ١٢ لغة باعتبارها لغات وطنية صعب لكن احترام ثقافة الاخرين مهم.**الدستور الاوغندى** اعترف إلى حد ما بالسلطات القبلية وبالرموز القبلية حيث نجد الحديث عن الممالك وعودة الممالك ولو بصلاحيات رمزية تم الاعتراف باربع ممالك واعيد تتويج ملوكهم إذن هناك محاولة للتعامل مع الواقع الافريقى والبحث عن منظور يتلاءم مع هذا الواقع. ليس بالضرورة ان يكون المنظور الغربى.

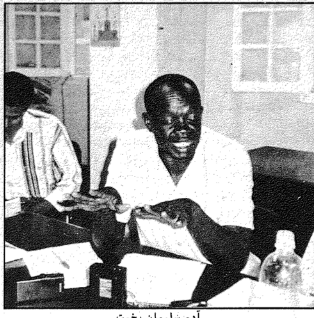
لا أحد يمكن أن يدافع أبداً عن اضطهاد الانسان وتهديده فى حياته وامنه -هذا مرفوض كقيم- لكن يجب أن نبحث عن الاليات التى تساعد فى تحقيق هذه القيم بحيث تكون نابعة من الواقع وتتمشى معه.

فى تقديرى ان الاليات الغربية لا تصلح فى المرحلة الراهنة.

بعد ان كانت الدراسات الامريكية تتكلم عن سقوط افريقيا من على الخريطة فانهم بدأوا فى التسليم بمفهوم جديد.يعتمد على **تفكيك الدول الافريقية لوحدات سياسية والاعتراف باى سلطة واي زعيم قوى** يظهر فيها وعن امكانية أن تنضم هذه الوحدات إلى منظمة الصحة العالمية واليونسكو تحت دعوى تقديم العون لها. هذه المرحلة أولى فالذى لا يستطيع أن يجد شيئا يأكله واستولى على منطقة واخذها نعطى له معونات من اليونسكو ومن منظمة الصحة العالمية. ومن برنامج الغذاء ونعترف به رسميا اذا اثبت انه يستطيع ان يحقق الاستقرار على مدى عشر سنوات لكن هذا ليس نهاية المطاف. فانهم سيعيدون تجميع ذلك فى شكل جديد سواء كان اتحادياً اوكونفيدراليا أياً كان هذا الشكل. وهذه هى




التيجاني السيسي



آدم سليمان بخيت

المرحلة الثانية .

هناك مقولة تقول أن استقرار افريقيا فى مصلحة الغرب .أنا أرى أن عدم الاستقرار فى المرحلة القادمة على الأقل فى مصلحة الغرب.فما شاهدناه فى الصومال هو استنزاف ودفن نفايات ذرية وفى زائير . كابيلا اتفق مع الشركات الاجنبية على تقدير خامات بأبخث الاسعار فى هذه الفترة كذلك والاتفاق مع تيلور على تصدير المنتجات الليبيرية بارخص الاسعار. **فاحيانا عدم الاستقرار يكون فى مصلحة الدول الغربية ولا يكون أحيانا متعمداً.**

فيما يتعلق بجنوب افريقيا انا من الناس الذين درسوا جنوب افريقيا لمدة ١٥ سنة أنا أرى أنها ليست ذلك **الغول الذى نخاف منه** . لانها تحمل فى داخلها تناقضات كبيرة رجال الأعمال المتحدثون بالانجليزية ونتيجة للانتفاضة الداخلية التى أدت إلى خروج الاستثمارات ولم تكن عملية تغيير من فعل حركة التحرير والكفاح المسلح بالصورة المعهودة فى هذه المناطق. ولذلك فعندما تمت بهذا الشكل لم تحقق مكاسب كبيرة فبنظرة للجرائد الجنوب افريقية نجد أن **مليون حالة اغتصاب مسلح تحدث سنويا فى جنوب افريقيا** وهذا تعبير عن حالة البطالة ، تعبير عن التشفى العنصرى من جانب الافريقيين تجاه الاخرين. بل أنه تعبير عن أشياء كثيرة لم تظهر بعد.

ولقد اقام الافريكانز مستوطنات ودولة لهم فى شمال غرب الجيب بل أن لهم نشيداً وطنياً خاصاً بهم. ومن عام مضى أعلن مانديلا انه سيعطيهم وطناً قوميا ولكن الدنيا هاجت . وهذا الكلام يتكرر أيضا على مستوى الزولو فى نتال «كوازولونتال» مما يعنى **ان داخل جنوب افريقيا تناقضات قد تعصف بها لو أرادت ان تحقق قدراً من الاستقلالية فى مواجهة الغرب** . لو قامت بدور قد يصطدم مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية.

بالنسبة للسودان أنا أرى أن **مسألة فصل الجنوب غير محتملة وغير قائمة وغير متصورة لعدة أسباب.**

١- **الجنوب غير منسجم وغير متماسك اثنيا بحيث اننا** نستطيع ان نقول أن هناك هوية واحدة جنوبية يمكن ان تحقق الاستقرار فيه وتضم دولة مستقرة . فلو استقل الجنوب ستنشأ دولة تحمل نفس تناقضات الدولة السودانية بالكامل.

٢- **جنوب السودان له امتداداته الاثنية فى الدول المجاورة** هذا يعنى أنه لو استقل سيطالب بأراض من الدول المجاورة فى هذه الحالة الدول المجاورة لن تقبل. ناهيك عن المقولة الافريقية احترام الحدود الموروثة والسلام الافريقى إلى اخره.

٣- لا توجد لا جدوى سياسية ولا جدوى اقتصادية من استقلال الجنوب بالنسبة للغرب أو الدول الافريقية.

ان الذى يثير الهواجس لدى بعض القادة المصريين والذى يجعل السياسة المصرية تجاه السودان مذبذبة ولا تستطيع ان تأخذ موقفاً واضحاً هو أن يخضع السودان لسيطرة الحركة الشعبية تحديداً وفى ظل الحواجز الموجودة بين المثقفين السودانيين خصوصا وانه قد صدرت اشارات من هنا وهناك ان الحركة ممكن أن تطمس الطابع العربى للسودان. كما أن البعض ينظر للحركة على أنها لديها الفصيل العسكرى الاقوى. فلو أصبح جون جارنج رئيسا للسودان هل ستظل تحافظ على هويتها العربية أم لا.

فيما يتعلق بمياه النيل. البنك الدولى بضغوط اسرائيلية ودفوع تركية أصدر دراسة فى هذه الأيام . **يبدو انها تمهيدا لعقد اتفاقية دولية لبيع المياه. وقدرت هذه الدراسة انه متعين على مصر ان تدفع ٢٧ مليار دولار سنوياً لدول المنبع وان تدفع السودان ١٥ مليار دولار سنويا لها لشراء المياه** . القضية اصبحت أعمق بكثير من الحديث عمن سيؤثر هنا ومن سيؤثر هناك. فلو تم هذا الاجراء فانه سيعرض مصر والسودان لابتزازت وضغوط شديدة. فالمستهدف من هذه الدراسة دول عربية فى المنطقة مثل مصر والسودان وسوريا والعراق. وهذه الدراسة فى غاية الخطورة . والقضية لم تعد ان الاستعمار سيمنع المياه أو سيحول مسار المياه. بل إنه يمهد لاستنزاف مواردنا الاقتصادية عن طريق شراء المياه.

سليمان آدم بخيت

الدكتور يقول ان هناك هاجساً من وصول الحركة الشعبية للحكم فى السودان وانها ستهدد عروبة السودان. فاعتقد ان هذه نية مبيتة لعدم الثقة. وخصوصا انك ليس لك تجارب معنا . فنحن فى الحركة اتفقنا مع احزاب لنا معها

مصالح ولكن هذا الاتفاق كان يدور فى اطار مصلحة السودان، بما انك واثق بوحدة السودان فلماذا تحدد طموحاتك بعيداً عن الجنوب وان الجنوبيين لو وصلوا إلى الحكم فى السودان سيكونون منعزلين عن العالم العربى. هذا ليس وارداً فى طموحاتنا . فالعرب الموجودون جزء من المجتمع السودانى . واللغة العربية جزء لا يتجزأ من الثقافة السودانية . بل أن جون جارنج يخاطب الجنود باللغة العربية . فليس هناك ما يدعو لهذا التفكير او يثير هذه الهواجس.

التيجانى الطيب

على الرغم من ان الديمقراطية الليبرالية ترفض كل مرة بحجة ما. فأعتقد أنها هى الأساس الذى يجب أن تقام عليه المجتمعات الحديثة فى افريقيا . والديمقراطية المطلوبة ليست مسألة حكم وانتخابات. بل حرية تكوين الاحزاب وحرية الرأى والتعبير وحرية الاصدار المتعددة للصحف واحترام حقوق الانسان . وأنا أعتقد ان كل هذه الاشياء بما فيها موضوع الانتخابات ضرورة ملحه جداً بالنسبة للسودان وقبائله.

والنموذج الواضح جداً على ذلك ما حدث فى غرب السودان وكيف أنه **بالديمقراطية أمكن للناس فى غرب السودان أن ينتقلوا من موقع تحتى جداً فى فهم السياسة إلى مستويات اعتقد انها راقية** . لذلك يجب الا يكون لدينا أى تحفظ على الديمقراطية أن نتمسك بالديمقراطية كلها بما فى ذلك الانتخابات والتداول السلمى للسلطة ، من الممكن ان يكون هناك مشاكل قبلية بسيطة . لكن فى النهاية الناس سوف يتعلمون من خلال تجربتهم الذاتية وليس بوصاية من الخارج.

فى موضوع دور الوطنين فى مصر والسودان . نحن الان لا نستطيع أن نتكلم عن دور مصر بمعنى التبنى او ان مصر يجب أن يكون لها الصدارة ، فمصر تغيرت منذ سنة ٦٦ . فالنظام الذى كان موجوداً بها منذ سنة ٦٠ زمن عبد الناصر ، زمن تكوين منظمة الوحدة الافريقية كان تعبيراً عن وضع ليس موجوداً فى مصر الان ولا نستطيع ان نحلم به.

فعلاً مصر- مصر الرسمية- تؤيد كابيلا ولكن ذلك لحسابات خاصة لا نعرفها. فهذا التأييد ليس بهدف ترسيخ فكرة الجامعة الافريقية فليس نابعا من الحالة الوطنية و المعادية للاستعمار ولكن لان مصر **لديها مصالح فى منطقة البحيرات ومن أجل تحقيق مصالحها يجب أن يكون لديها علاقات بهذه المنطقة.**

ونحن لا نستطيع ان ننصح السلطة المصرية ولا الدولة المصرية ولا البرجوازية المصرية ولا الطبقات الحاكمة المصرية فى هذا الجانب لانهم يعرفون ما يريدون.

بالنسبة **للقوى الوطنية الديمقراطية المصرية والسودانية** اعتقد انها يجب أن تكون مع نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية فى افريقيا ومع وحدة هذه الحركة .وان تدفع بقواها فى اتجاه تدعيم هذه القوى ومساندتها وانها يجب ان تتجه إلى كل القوى الوطنية الديمقراطية فى كل مكان وبخاصة فى جنوب افريقيا ومنطقة البحيرات الوسطى فهى ذات أهمية خاصة جداً بالنسبة لمصر والسودان.

بالنسبة لمسألة اهتمام مصر بافريقيا فاعتقد أنها **ستأتى من اهتمامها بالعلاقات المصرية والسودانية وادراكها لاهميتها** وبأن تضع أولوية حقيقية للسودان فهذه هى المصلحة الباقية بالنسبة للشعب المصرى وبالنسبة لمصر فمصر لديها مصالح حقيقية فى السودان والسودان عنده مصالح فى مصر. واعتقد انه **اذا انطلقت مصر فى علاقتها مع السودان من هذا المنطلق فانها ستدخل لمنطقة البحيرات والمناطق الأخرى فى افريقيا.**

بالنسبة للعلاقات بين الوطنين والديمقراطيين فى مصر والسودان اعتقد ان الوطنين الديمقراطيين فى مصر **لم يدركوا ان الذى يدافع عن مصالح مصر فى السودان دفاعاً حقيقياً سيكسب فى مصر مستقبلا**. ويجب على الديمقراطيين أن يدركوا ذلك سريعاً وهذا يأتى بعد أن يدركوا أن نظام الجبهة الاسلامية فى السودان نظام مضر بمصالحهم جداً. وأنهم لابد وأن يساعدوا الشعب السودانى ويساعدوا القوى المعارضة للنظام فى السودان بكل الإمكانيات الممكنة والمتاحة. فهذا الذى يمكن ان يجعل الديمقراطيين السودانيين موجودين مع الديمقراطيين المصريين فى الدفاع عن المصالح المشتركة بالنسبة للشعبين.

حلمى شعراوى

أعتقد أن خلاصة مناقشاتنا هى: يجب على القوى الوطنية فى مصر والسودان أن تتفهم أن اقامة علاقات ثنائية قوية بينهم هو طريق أساسى وقناه أساسية للتفاهم النيلى الافريقى إذا جاز التعبير.

- إن العمل المشترك الطبيعى بين القوى الديمقراطية المصرية السودانية واجب مؤكد .يحتاج لمزيد من التدعيم عن طريق الاهتمام بأدواتنا فى التثقيف السياسى معاً لتوصيلها لأوسع جماهير ممكنة سواء كوادرنا السياسية أو الثقافية إلى آخره. ولنستطيع أن نتفهم المنطقة الافريقية فهماً صحيحاً.

وأنا أتصور ان ما قيل اليوم مهم من عدة نقاط.

١) إن **المسألة ليست مجرد صراعات صغيرة قبلية أو اقليمية** لكن هناك صراعات أكبر من ذلك سواء داخل الدول أو خارجها .

٢) ان فكرة الجامعة الافريقية تقبل أن تصب فيها تيارات مختلفة أى الشمال الافريقى بتراث الناصرية والوطنية والديمقراطية فى السودان والقوى الوطنية فى وسط افريقيا. وان الاضافة الجنوب افريقية الان ستفرض تنويعاً وتطوراً لحركة الجامعة الأفريقية.

وأنا أدعو القوى الوطنية الديمقراطية المصرية السودانية فى الفترة القادمة لاقامة مؤتمر شعبى لفهم الاحداث الجارية وللاعلان عن علاقة وثيقة بافريقيا و متابعة حركة الجامعة الافريقية وإمكان التفاهم مع الأوغنديين الذين يعتبرون مركز الجامعة الافريقية منذ المؤتمر الاخير.

لماذا لا نحاول استضافة حلقة نقاش موسعة مع القوى الوطنية الديمقراطية؟ ولماذا عندما يعقد حزب التجمع أو الناصرى أو التجمع الوطنى الديمقراطى مؤتمره لا يدعو هذه القوى للاستفادة من تجربة أعوان كابيلا وأعوان موسيڤيني وغيرهم؟.

لماذا هذا البعد الكامل عن افريقيا؟ لماذا لا يكون هناك تجمع حزبى وطنى ديمقراطى افريقى فى كمبالا مثل تجمع الاحزاب العربية الذى جرى فى عمان فى الفترة الأخيرة؟. أنا أتصور أن هذا ضرورى.

هناك مشكل **رئيسى** فى الثقافة السياسية الديمقراطية. **حيث أنه لا تتوفر ظروف عمل سياسى ديمقراطى فى مصر كما أن الثقافة السياسية الديمقراطية ضعيفة بالفعل داخل المجتمع المصرى ناهيك عن الشكوى انها كذلك داخل الأحزاب نفسها ما** يصعب معه قيام عمل خارجى له هذه الصفة.

بالنظر **إلى المنظمات والأحزاب الاوروبية على** سبيل المثال **وحزب المؤتمر الوطنى الافريقى فى جنوب افريقيا** فى علاقاتهم الواسعة سنجد أن الأحزاب تهتم بعلاقات خارجية على نفس مستوى العمل الديمقراطى . وبنفس الطريقة فلماذا لا يحدث ذلك من جانب القوى الديمقراطية فى مصر والسودان.

أتصور أن ملخصا لهذه الندوة يجب أن تنشره الصحف الوطنية الديمقراطية كلها- العربى، الاهالى نشرات التجمع الديمقراطى السودانى- ويلخص ويعطى للسفير فى بيروت، ويعطى لبعض الاذاعات. يستطيع الناس ان يعرفوا ما يحدث فى المنطقة بشكل جيد وأعتقد أن هذا سيكون تدعيما للثقافة الوطنية والديمقراطية.

ونحن نعد بوجود ندوات جديدة لتوصيف طبيعة الحركة الديمقراطية فى المنطقة. وكيفية التقائها مع الشمال. وتأثيرها وتأثرها بالحركات الديمقراطية فى افريقيا والعالم.



لم يعد هنالك نقاش حول طبيعة حكومة نتنياهو وأهدافها تجاه عملية السلام ورفضها تطبيق حتى اتفاقات اوسلو. وقد باتت القضية الأساسية للنقاش متركزة على عمر هذه الحكومة وما الذى ستتمكن من هدمه خلال عمرها هذا.



هل تصمد حكومة نتنياهو حتى سنة ٢٠٠٠؟

رسالة حيفا

نظير مجلى

هنالك برنامج تلفزيونى مشهور فى إسرائيل بعنوان «هر تسوفيم»، يقدم فى القنال الثانية كل مساء جمعهة ويتناول اداء رئيس الحكومة ووزرائه وقادة المعارضة بسخرية لاذعة فى الصميم. «وهرتسوفيم» هى جمع بين كلمتين عبريتين هما:«هرا» و«برتسوفيم» وتعنيان:«وجوه وسخة» . والاسم يدل على المضمون.

فى بداية حكومة نتنياهو حاولت وزير الاتصالات إنزال البرنامج عن الشاشة لأنه «**يتجاوز الخطوط الحمراء فى الانتقاد**» و«**فظ**» و«**قاس**» و«**بشع**»..الخ. لكن رجال الصحافة والفن تصدوا لهذه المحاولات ومنعوا تنفيذها. لذلك، استمر البرنامج وزادت شعبيته أسبوعا بعدأسبوع. وأصبح مقياسا لشعبية الوزراء والسياسيين فمن لا يظهر ضمن الوجوه المعروضة فى البرنامج، ويشعر بالنقص .إذ يكون فى ذلك الاسبوع غائبا عن الحدث. لذلك ، فان الوزراء، حتى لو لم يحبوا شكلهم فى البرنامج ، كانوا يتمنون أن يظهروا من خلاله . فهذا الظهور ، حتى لو كان سلبيا يظل أفضل من الغياب الذى يدل على الكسل والقنوط.

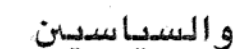


برنامج تلفزيوني ساخر ينقد أداء الحكومة والسياسيين



دان مريدرو وزير المالية المستقيل أو المقال

حلقة خاصة عن تعيين شارون وزيراً للمالية



فى الأسبوع قبل الأخير من يونيو / حزيران الماضى ، طغى على البرنامج موضوع المؤامرة التى نسجها رئيس الحكومة ، **بنيامين نتنياهو** ،مع محافظ بنك اسرائيل، **يعقوب فرنكل** ، لدفع وزير المالية **دان مريدور** ، وهو من الليكود أيضا، إلى الاستقالة .وفى احدى القنوات ، ظهر **نتنياهو مع ارئيل شارون** ،،وزير البنى التحتية، وأخبره أنه يرشحه لمنصب وزير المالية بدلا من **مريدور.**

وشارون يعتبر خصما لدودا لنتنياهو. وهو غاضب وناقم عليه. والسبب ، انه، أى **شارون، كان من أشد المتحمسين لانتخاب نتنياهو**،وقف معه من اللحظة الأولى فى العام ١٩٩٢ .حرث من اجله البلاد طولا وعرضا ، حتى يقنع اعضاء الليكود (٢٠٠ الف عنصر) بالتصويت له. ظهر إلى جانبه في المناسبات .عرفه على قادة محليين ودوليين. قدم له النصائح. ودفع من جيبه لكى يمول الحملة الانتخابية، حارب خصومه علنا وسراً. شجعه عليهم. وقف إلى جانبه فى كل المحن.

غير انه مع سقوط حزب العمل فى السنة الماضية(٢٩ مايو /إيار ١٩٩٦) ،**أدار نتنياهو ظهره لشارون ولم يدخله فى حكومته** .فثارت ضجة كبرى لصالحه فى الليكود. **وفرض قادته شارون فرضا على نتنياهو.** بل فصلوا له منصبا غير عادى- وزير البنى التحتية .**وبقيت العلاقات متوترة بينهما حتى بعد دخوله الحكومة. نتنياهو** يحاول استبعاده عن مواقع النفوذ والتأثير وشارون يهاجمه فى كل مناسبة . ويقيم التحالفات والمشاورات مع كل من يقف بمعارضته داخل الائتلاف الحكومى وفى بعض الأحيان خارجه. وله اتصالات مع قادة حزب العمل ، يسعى من خلالها لاقامة حكومة وحدة قومية.

..ولكن نتنياهو قرر بشكل مفاجئ أن يعين ارئيل شارون هذا وزيرا للمالية ، الأمر الذى صدم شارون نفسه. وقد توقع شارون أن تكون تلك لعبة أخرى من ألاعيب نتنياهو . فذهب إلى صديقة وزير المالية **دان مريدور** ، وأخبره ان نتنياهو ينوى تغييره وانه عرض عليه المنصب.

شارون ظهر فى ذلك البرنامج التلفزيونى سوية مع نتنياهو . وهكذا دار الحوار بينهما على الشاشة:

-قررت أن افكر بتعيينك وزيرا للمالية:

-لديك أفكار رائعة.

-قل : أنا موافق على قرارك يا بيبى(اللقب الذى يعرف به نتنياهو).

-طبعا . طبعا . أنا موافق.

-لا.قل: أنا موافق على قرارك يا بيبى.

-نعم . هذا ما قصدته. أنا موافق على قرارك يا بيبى.

-لكن عندى شرط . قل أنك موافق عليه.

-موافق . موافق.

-أن تعلن أنك ستوافق على كل قراراتى، بما فى ذلك القرارات المتعلقة بوزارة المالية.

-موافق.

-لا. قل هكذا: موافق على كل قراراتك يا بيبى.

– موافق على كل قراراتك يا بيبى.

-جيد. لكننى أريدك أن تقولها الآن بصوت منخفض. صوتك عال جدا. وتطلقه كأنك جنرال فى الجيش.

-(بصوت منخفض) : موافق على كل قراراتك يا بيبى.

-ما زال صوتك عاليا.

-(هامسا) :موافق على كل قراراتك يا بيبى.

– أريده أكثر انخفاضا.

-...

-نعم . هكذا. الآن أنت وزير المالية.

وهذه لم تكن مجرد مسرحية ساخرة، إنما تعبير عن وضعية وأسلوب **عمل نتنياهو** . فهو ،حسب قانون رئاسة الحكومة الجديد(اقر سنة ١٩٩٥) يتمتع بصلاحيات أوسع. وفى علاقاته مع وزرائه، يعتمد التآمر وتفسيخ صفوف الخصوم وتأليبهم على بعضهم البعض. ففى موضوع وزارة المالية قام عمليا بضرب **مريدور بشارون** .واختيار **شارون** لم يكن صدفة . فهو أكثر المشاغبين فى حكومته. ولو عين شخص آخر مكانه ، لكانت قامت القيامة.**وشارون** مقبول على

القيادات القديمة لليكود، التي تناصب نتنياهو العداء اليوم. وتعيينه أيضا سيسكتها.

لم يكترث نتنياهو للحقيقة الأساسية، أن **شارون** ليس ذا خلفية في الاقتصاد ولا خبرة لديه في ادارة وزارة المالية. **وكل ما يستطيع فعله هو السعى الحثيث لزيادة ميزانيات الاستيطان، وهذا سبب ثالث يقنع نتنياهو باختياره.**

في حينه أبدى شارون تمنعاً وتردد. لكنه فجأة، ولأول مرة منذ قيام هذه الحكومة قبل سنة، راح يمتدح حكومة نتنياهو ورئيسها. ومما قاله في اجتماع جماهيري لمؤيديه:

«أنا لست متهما بالتقرب من نتنياهو أو بالرضى عنه. لكنه رئيس الحكومة الذي عملنا كلنا بجهود مضنية من أجل انتخابه. وعلينا أن نساعده على إدارة شئون الدولة، حتى لو اختلفنا معه. بامكاننا ان نضبط انفسنا وأعصابنا ونعبر، فبهذا نساعد أنفسنا أيضا، لأن **البديل عنه ليس أفضل منه. ولن يكون من قوى اليمين. فاذا سقطت هذه الحكومة ستقوم حكومة أخرى تفرط بالقدس وبالاستيطان وتؤدى لقيام دولة فلسطينية».**

واضاف شارون: «منذ سنة ١٩٧٧ عاصرت كل الحكومات الاسرائيلية تقريباً واشتركت في معظمها، النقاشات الحادة والاختلافات الجدية سادت كل الحكومات، بما في ذلك الخلافات النابعة من حسابات شخصية. لكنني لا أذكر حكومة في تاريخ اسرائيل كله، تعرض رئيسها لمثل ما يتعرض له نتنياهو من هجوم وتجريح من وزرائه. لقد تجاوزنا الخط الأحمر. وجاء الوقت لنتوقف».

بالطبع، لا أحد يصدق ان شارون أصبح حريصا على **نتنياهو** بدافع تلك المسئولية العليا. فقد اشتراه نتنياهو بالمنصب. وهكذا يفعل باستمرار مع زملائه الوزراء الآخرين. يعطى لهذا ويأخذ من ذاك. يرضى هذا ويغضب ذاك. وهلمجرا. لدرجة، بات فيها من الصعب أن تسمع أحداً منهم يقول انه يثق به من دون تحفظ.

زعيم حزب اليهود الروسى، **نتان شيرانسكي،** يعتبر أقرب المقربين إليه وصديقه الصدوق منذ عشرين عاما، قال: «**علمنى بيبى أن الصداقة والسياسة لا يسيران معا. وقد نشأت بيننا أزمة ثقة جدية».**

زعيم الليكود السابق، **اسحاق شامير** الذى جلب **نتنياهو** إلى رئاسة الليكود ومن ثم رئاسة الحكومة ويعتبر معلمه وراعيه، يقول اليوم: «**لو جرت الانتخابات اليوم، لما كنت أصوت لنتنياهو. أنا لا أثق به. ولا أثق بطريقه».**

الوزراء الذين يجالسونه، يطلبون منه عادة تعهدا خطيا، لانه معروف بنكث الوعود.

ومع ذلك، فلايبدو أن حكومته قد تسقط بسهولة. حتى زعيم حزب العمل، **اهود براك**، يقول: «**الحكومة تصدعت، لكنها قد تواصل العمل حتى سنة ٢٠٠٠».** اذ ان أسلوب نتنياهو يثبت أنه

كيف يدير نتنياهو معاركه و تحالفاته

شارون

ناجع في السياسة الاسرائيلية. وهو يحاول أن يطبقه أيضا في ادارة الشئون السياسية العامة، المرتبطة بالعملية السلمية والعلاقات مع العرب.

إن اهدافه الاستراتيجية من عملية السلام واضحة: **تحويل الحل المرحلي (اتفاقات أوسلو) إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، والوصول إلى حل وسط حول الجولان السورى، مقابل الخروج من لبنان.**

انه يدخل في مفاوضات وحوارات واسعة مع زعماء مصر والولايات المتحدة وأوروبا. **ويؤكد للجميع أنه يلتزم بالاتفاقات. لكنه يعمل كل ما في وسعه من أجل اجهاض تلك الاتفاقات. ويفتعل الصدامات والصراعات على الأرض حتى يظهر الطرف الثانى رافضا للتفاوض. هكذا فعل لدى فتح النفق تحت أسوار القدس، في سبتمبر / ايلول ١٩٩٦ وهكذا فعل عندما قرر من طرف واحد أن يكون الانسحاب الأول من الضفة بمساحة ٢٪ وهكذا فعل لدى البناء في جبل أبو غنيم.. إلخ.**

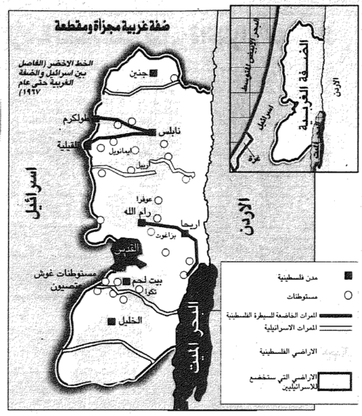
والآن، عندما يطالبه العالم بأسره أن يعود إلى طاولة المفاوضات، يضع شرطا جديدا: «لن نعود للتفاوض على الحل خطوة خطوة. نريد التفاوض على الحل النهائى مرة واحدة. وبهذا يتهرب من الحل المؤقت والخارطة التي عرضها للحل النهائي معروفة: «**كيان فلسطيني وليس دولة على مساحة ٥ر١-٢٥٪ من الضفة الغربية، بلا القدس- بلا مساس بالمستوطنات».**

والحجة التي يتذرع بها نتنياهو هي المعارضة اليمينية في ائتلافه، فاذا تنازلت هنا يسقطون الحكومة هكذا يقول للجميع. ولكنه لا يقول الحقيقة الكاملة. فهو في الواقع **يستطيع، إن أراد، ان «يتنازل» عن ٨٠-٩٠٪ من الضفة الغربية وأن يوافق على دولة فلسطينية، ويحصل على تأييد الغالبية البرلمانية** فاليمين المتطرف يهدد باسقاطه لكنه لن يسقطه. اذ ان كل استطلاعات الرأى تؤكد أنه في حالة اجراء انتخابات جديدة، سيكون النصر حليف حزب العمل ومرشحه **اهود براك** وهذا يعنى انتهاء حكم اليمين.

ثم أن حزب العمل أعلن لنتنياهو أنه يوفر له شبكة أمان في الكنيست، حول كل خطوة يخطوها نحو دفع عملية السلام. من هنا، فان حكومته ليست في خطر جدى.

لكنه يستعملها حجة وذريعة ليواصل مماطلاته ومماحكاته، على أمل أن يستطيع البقاء حتى سنة ٢٠٠٠ في الحكومة، ثم يحقق النصر بدعم قوى اليمين. وبعدها.. «يخلق الله ما لا تعلمون».





خارطة نتنياهو للحل النهائى

أقل من استحقاقات أوسلو

رسالة القدس

حنا عميرة

الكشف ولو بصورة نصف رسمية ، عن **خارطة نتنياهو للتسوية النهائية** ، أو ما وصف بخطة مصالح إسرائيل الحيوية فى المناطق المحتلة ، يؤكد مجددا أن ما سيعرضه رئيس الوزراء الاسرائيلى ،على السلطة الفلسطينية فى إطار ما يسمى بالانتقال الفورى، إلى مفاوضات سريعة حول الحل النهائى، سيكون أقل بكثير مما تبقى تنفيذه، من الاتفاقات المعقودة ، أو الاستحقاقات التى على الحكومة الاسرائيلية تنفيذها، لاستكمال تطبيق اتفاق أوسلو.

فهذه الحكومة تريد التنصل من جميع الاتفاقات السابقة، وتحرير نفسها منها، والانطلاق إلى مرحلة ما بعد أوسلو، أى إلى مرحلة تثبيت مصالح إسرائيل الحيوية التوسعية مع أخذ إقرار الجانب الفلسطينى على ذلك ! هذا هو هدف السياسة الإسرائيلية الرسمية، فى المرحلة الراهنة ،وهذا هو السبب الجوهرى للمأزق التفاوضى الراهن وبالتالى فان السؤال، **ليس حول عما إذا كان اتفاق أوسلو ، قد مات أم لا! وإنما حول الجهة التى تسعى إلى تصفية هذا الاتفاق؟** وحول ما إذا كانت مصالح **إسرائيل** التوسعية، فى الضفة والقطاع وفق **خارطة نتنياهو** ستصبح الموضوع التفاوضى الأول، بدل الموضوع الرئيسى؟ أى حق الشعب الفلسطينى فى الحرية والاستقلال والسيادة؟!.

ووفق ما جرى تسريبه عمدا إلى وسائل الإعلام الاسرائيلية فان **خطة نتنياهو** ، التى أطلق عليها اسم «**خطة ألون (خطة ألون مع اضافة)** تستهدف تكريس السيطرة الإسرائيلية الكاملة على أكثر من ٦٠٪ من مساحة الضفة و٤٠٪ من مساحة القطاع.وهى المناطق التى تسميها الخطة مناطق التسوية الأمنية، التى لن تكون تحت سيادة أى من الطرفين من الناحية الرسمية، إلا أنها باعتبارها مناطق أمنية إسرائيلية ،تخضع للجيش الاسرائيلى، فانها ستكون مباحة لمختلف الانشطة الاستيطانية وستحل عليها مع مرور الوقت، سيادة الأمر الواقع.

ومن هنا فان المشترك بين **خطة نتنياهو لعام ١٩٩٧**، وخطة ألون قبل ٣٠ عاما ،هو أن الخطتين كل فى زمانها قد رسمت مصالح إسرائيل الاستراتيجية والحيوية فى المناطق المحتلة والتى فى إطارها تواصلت ولا تزال حملات التوسع والاستيطان.

لقد حددت **خطة ألون**، التى عمل وفقها ،**حزب العمل الإسرائيلى بعد حرب حريزان** عام ١٩٦٧ ،مصالح إسرائيل الحيوية فى الضفة وغزة والجولان وسيناء. منذ ذلك الوقت، وقبل إقامة أى مستوطنة ، وضمن الحدود التى رسمتها هذه الخطة أقيمت المستوطنات الأولى فى **غوش عتصيون وكريات أربع قرب الخليل** ،وحول **القدس** وفى غور الأردن وفى مناطق مختارة فى **شمال الضفة وفى قطاع غزة وهضبة الجولان، وحتى سقوط حكومة حزب العمل فى عام ١٩٧٧ لم يتجاوز عدد المستوطنات ٤٥ مستوطنة وعدد المستوطنين ٥ آلاف مستوطن**.وكان هذا يعنى أن خارطة مصالح إسرائيل الحيوية كما وصفتها **خطة ألون** هى أوسع بكثير من حدود الاستيطان.

وبعد مجيئ **الليكود** إلى السلطة فى

إسرائيل فى ذلك العام قام فورا بتوسيع خارطة المصالح الإسرائيلية لتشمل كل ما يسمى **أرض إسرائيل التاريخية** ، ووضع ما وصفه **بخطة المئة ألف مستوطن** وابتداء حملة استيطانية مكثفة تجاوزت خطة الون واتجهت لاقامة المستوطنات حتى فى المناطق العربية المكتظة بالسكان.

وإذا كان الهدف المعلن للاستيطان فى فترة **حزب العمل** هو الحيلولة دون إقامة **دولة فلسطينية مستقلة** فان هدف الاستيطان فى فترة **الليكود** كان ولا يزال **التمهيد لضم أكبر مساحة ممكنة من «الضفة والقطاع»** التى يسميها **أرض اسرائيل** ومنح الفلسطينين حكما ذاتيا محدودا ! مع الإشارة إلى أن **حزب العمل** قد ألغى معارضته لاقامة الدولة فى برنامجه الأخير إلا أن **الليكود** لا يزال يتمسك ببرنامجه القديم.

وعندما عاد **حزب العمل إلى السلطة فى عام ١٩٩٢**، وبالرغم من تصريحات **اسحق رابين** فى حينه عن الاستيطان الأمنى (وفق خطة **ألون**) والاستيطان السياسى (وفق خطة الليكود) فانه تمسك ببقاء جميع المستوطنات وفرضها موضوعا مؤجلا فى المفاوضات. وهكذا فقد كانت **ولا تزال مخططات إسرائيل التوسعية كما حددتها الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة**، هى التى تحدد مساحة انتشار المستوطنات، وفيما بعد تتحول هذه المستوطنات إلى حقائق على الأرض لا يمكن تفكيكها وهي التى تحدد الحدود.

والان عندما يتحدث **نتنياهو** عن **خطة الون مع اضافة** فان هذا يعنى من الناحية العملية **اضافة أكثر من ١٠٠ مستوطنة و ١٠٠ ألف مستوطن** ، واستبدال خارطة الون التى حددت مصالح إسرائيل على حوالى ثلث الضفة، بخارطة جديدة تفتح آفاق التطور المستقبلى للاستيطان بدون أية قيود على أكثر من٦٠٪ **من** مساحتها. وهذه الاضافة على خطة **الون الأولى** لا تكتفى بالمستوطنات وانما تشمل أيضا المواقع الأمنية والاستراتيجية والقدس ومصادر المياه والأماكن الدينية والطرق الالتفافية ، وإلغاء حق العودة للاجئين والنازحين ورفض إقامة دولة فلسطينية.

وفى ظل ادراك هذه الحكومة لعدم امكانية التوصل إلى تسوية سياسية وفق هذه الاشتراطات تضفى طابعا شرعيا على ما تعتبره مصالحها الحيوية- فانها تسعى لتحرير نفسها من تنفيذ الاستحقاقات ،وتلجأ إلى تكثيف حملات الاستيطان لفرض مثل هذ التسوية ،وتطلق التهديدات غير المباشرة ببناء **١٠٠ ألف وحدة سكنية جديدة للمستوطنين فى حالة انهيار عملية المفاوضات.**

لهذا يترتب على **الجانب الفلسطينى** أن يواصل التمسك بمطلبه بوقف الاستيطان لانه الأداة التى تجسد سياسة التوسع على الأرض، وبرفضه **لخارطة نتنياهو** لأنها هى التى تحدد الأهداف الاستراتيجية لهذا التوسع. **فهذه الخارطة هى نموذج موسع جدا لخطة الون وخارطة استراتيجية للاستيطان المستقبلى ولتكريس ضم القدس، ولمنع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولإلغاء حق العودة، وليست مجرد تقسيم جغرافى جديد للضفة والقطاع** ،

وبالتالى فان الخلاف، ليس كما بات يتصوره بعض الفلسطينين عن حسن نية بأنه أصبح الان **حول مساحة الدولة الفلسطينية ،وإنما هو حول ما إذا كانت هذه الخارطة ستبقى أى مقومات أو أسس لاقامتها.**

ومن هنا علينا الابتعاد عن النظرة المبسطة للأمور والتدقيق فى الأهداف قبل التفاصيل ،وعدم الأخذ بالنصائح التى تحاول تصوير ما يطرحه نتنياهو وكأنه مقدمة لانقلاب أبيض فى سياسة الليكود ومدخلا للتفاوض وفرصة يجب التشبث بها.

لذلك فان المطالبة بتنفيذ ما تبقى من **استحقاقات أوسلو** هى أكثر جدوى وفائدة من **خارطة حكومة الليكود**. وإذا كان الفلسطينيون أمام خيار يحققون فيه عن طريق الحل المرحلى أكثر مما سيحققون عن طريق الحل النهائى وفق الصيغة الجديدة المقترحة ، فلماذا يقبلون بعرض نتنياهو!!.

مشروع ألون

عرض **ألون** مشروعه بعد عدوان **حزيران فى عام ١٩٦٧** ويقضى باقامة حكم ذاتي للفلسطينين فى إطار تسوية مع الاردن ومع وجود علاقة قوية مع إسرائيل.

ووفقا للمشروع ، الذى شكل أساسا للحل الإقليمي الذى تبناه حزب العمل ، كان من المفروض انسحاب إسرائيل من حوالى **ثلث الضفة وثلاثة أرباع قطاع غزة**. وارتكز المشروع إلى مبدأين رئيسين: **حدود إسرائيلية قابلة للدفاع عنها**- أى توسيع حدود إسرائيل داخل الضفة والقطاع-و **أقل عدد من السكان غير اليهود داخل هذه الحدود** . وأكد المشروع أن المنطقة المكتظة بالمواطنين الفلسطينيين والتى ستنقل إلى سيطرة **الأردن،** ستكون بدون تواصل إقليمى.

وستقسم الضفة إلي ثلاث مناطق منفصلة **شمالى الضفة** ،**وجنوبى الضفة،وقطاع غزة**.

وحدد المشروع حزاما امنيا بعرض **١٠-١٥كم** غربى نهر الأردن ، يضم **لإسرائيل** بالاضافة إلى ضم **منطقة القدس الكبرى** ، أى أجزاء كبيرة فى وسط الضفة ، وضم مستوطنات **غوش عتصيون بين بيت لحم والخليل وصحراء الضفة** . هذا وكان **إيجال الون** الذى توفى فى عام **١٩٨٠** قد تقلد عدة مناصب وزارية هامة من بينها منصب **نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية إسرائيل** . ومن المعروف أنه كان قد امتنع عن التصويت على اتفاقات **كامب ديفيد** فى الكنيست الاسرائيلى لانه اعترض على انسحاب الجيش الإسرائيلى من المنطقة الساحلية الممتدة بين **إيلات وشرم الشيخ** ومن القاعدتين الجويتين الاسرائيليين فى سيناء. ومما يذكر أن **ألون** الذى تولى قيادة **قوات الهاجنا** فى عام **١٩٤٨**، قد اراد احتلال **الضفة الغربية** منذ ذلك الوقت، باعتبار أن حدود **إسرائيل** يجب أن تكون على نهر الأردن . لكن **دافيد بن غوريون**، رفض ذلك واصر أن يتوجه **الون** بقواته لاحتلال النقب، وهكذا فان الخطة المعروفة **بخطة الون** هى خطة قديمة أزال عنها الغبار بعد حرب حزيران ١٩٦٧.

في ذكرى عدوان الخامس من حزيران المزيد من النضال للخلاص من الاحتلال

تمر في هذه الأيام الذكرى الثلاثون **للعدوان الاسرائيلي في الخامس من حزيران عام ١٩٦٧** ، وآثارة التوسعية والعسكرية والاستيطانية لم تصف بعد، وتطاول حكام إسرائيل على الحقوق العربية، وحقوق شعبنا الفلسطيني لم يتوقف ،**فحكومة نتنياهو** تصعد منهجها العدواني، ولا تزال تراهن ، مثلما راهنت الحكومات الاسرائيلية السابقة، على نجاح سياسة القوة والاملاء ، وتزداد بالمقابل مقاومة الجماهير الفلسطينية لسياسة الضم والمصادرة والاستيطان، وتتسع دائرة التضامن والتأييد ، كما أظهرت مجموعة القرارات الدولية والعربية الأخيرة، مع قضية شعبنا العادلة وحقه في تقرير مصيره واقامة دولته وعاصمتها **القدس.**

لقد دشن شعبنا بداية مرحلة جديدة في نضاله من أجل استرداد حقوقه، مع بدء مفاوضات السلام ،وتوقيع الاتفاقيات المرحلية ، وانحسار الاحتلال عن جزء من أراضيه وعودة قيادته ونشوء سلطته الوطنية **،وهو لا يزال يواصل نضاله الباسل والمثابر رغم تشابك وتداخل المهام** ،من أجل استكمال تحرره الوطني، وعلى صخرة صمود والتصاقه بأرضه ، فشلت السياسة الاسرائيلية في اقتلاعه من وطنه.

ورغم ما آلت إليه عملية السلام الجارية ،من اتفاقيات تقل بكثير عما استحقه شعبنا بجدارة ، عبر تضحياته الجسام ،معاناة وتشريدا وجرحى وأسرى ومبعدين وشهداء، فقد بقي تواقا للسلام ، سلام يضمن له الخلاص من الاحتلال والعودة وإنجاز الاستقلال، وليس سلام **حكومة نتنياهو** ، القائم على تثبيت الاحتلال، ومواصلة المصادرات والاستيطان ،وهدم البيوت وتهويد القدس، وحملات الاعتقال والتنصل من تنفيذ الاتفاقات.

لقد أوقفت هذه الحكومة ، بكل صلف وعنهجية ،تنفيذ الاتفاقية المرحلية الموقعة، وتنكرت لجميع الاستحقاقات المترتبة عليها، رغم كل ما فيها من ثغرات واجحاف، وكشفت بسرعة فائقة عن نواياها الحقيقية ومخططاتها التوسعية ، في **جبل أبو غنيم** وفي جميع أنحاء مدينة **القدس العربية** ،والمناطق الفلسطينية المحتلة الأخرى ،وهي لا تزال تواصل إغلاق المدينة المقدسة، فضلا عن عزل القطاع عن الضفة وكليهما عن العالم الخارجي، دون أي اعتبار للاتفاقيات أو لأهداف وروح عملية السلام.

ولذلك **فان هذه الحكومة تتحمل المسئولية كاملة، عن دخول المفاوضات مع السلطة الوطنية الفلسطينية في مأزقها الراهن، فهي لا تزال تصر على عزل العملية التفاوضية ،عن مرجعيتها وأهدافها ممثلة بقرارات الشرعية الدولية ،ودفعها في الاتجاه المعاكس تماما ، وبما يتوافق مع أحلامها التوسعية في أرض اسرائيل الكاملة، ومصادرة حقوقنا الوطنية.**

هذا هو المغزى الحقيقي وراء شعار **حكومة نتنياهو «الأمن والاستيطان أولا»** وهذا هو الهدف من الحديث الان عما يسمى بخارطة مصالح اسرائيل الحيوية في الضفة، والتي ترسم حدودها بالجرافات واطماع الهيمنة والسيطرة ،وهذا هو السبب وراء تنصلها ورفضها لتنفيذ الاستحقاقات المرحلية ومحاولة القفز عنها فيما باتت تسميه **«بتسريع مفاوضات الحل النهائي»!.**

إننا في **حزب الشعب الفلسطيني** ندعو لتعزيز التضامن الشعبي، مع موقف السلطة الوطنية ، المطالب بوقف الاستيطان **في جبل أبو غنيم** وباقي أنحاء الضفة والقطاع، والرفض لسياسة الاملاء، وفرض الواقع الاحتلالي على الأرض، ونؤكد على أهمية الاستمرار في مواجهة سياسة **حكومة نتنياهو** التوسعية ،وعدم التراجع أمام الضغوط،والرد عليها بالامساك بمصادر قوتنا. وذلك عن طريق تعزيز الوحدة الوطنية بآفاقها الشاملة، والاستعداد لمواجهة أصعب الاحتمالات، وتعزيز العلاقة مع الجماهير وحشدها، من خلال العمل على وقف التجاوزات وسد الثغرات وتوفير الضمانات الأولية لحماية حقوق الانسان، والسعي الجادة لتصحيح الأداء الإداري والاقتصادي ومحاربة جميع مظاهر الفساد والتسيب والتلاعب بالمال العام ،وتعديل سلم الاولويات الاقتصادية بغية احداث تحسين في أحوال الجماهير المعيشية وفي تحقيق ولو جزء من الانجازات التي قيل ان الاتفاقيات المعقودة ستوفرها.

لقد حان الوقت **لتركيز الاهتمام على النهوض بدور جبهتنا الداخلية** ،واتخاذ مختلف الاجراءات العملية ، ووضع السياسات والخطط الكفيلة بدعم صمود هذا الشعب، الذي لم يحدث أن تخلف يوما عن اداء واجبه، واكتسب بجدارة واستحقاق ،الثقة بامكانياته وقدراته على تحمل مسئولية هذا الوطن وفي أصعب الظروف وأقساها.

ولعل تقرير هيئة الرقابة في السلطة ،**عن التلاعب وتبديد المال العام** يشكل بداية، لعلاج شامل لهذه الآفة الاجتماعية التي حذرنا منها منذ وقت مبكر ، وبات الاسراع بعلاجها، مسألة ملحة لا تحتمل التأجيل، وذلك من أجل تعزيز مصداقية السلطة التي تراجعت بشكل كبير وكسب الثقة الشعبية ،وتفويت الفرصة على اعداء هذا الشعب ، الذين يحاولون تمزيق وحدته الداخلية بعد أن مزقت اجراءاتهم وحدته الاقليمية.

إن استمرار تصدي السلطة الوطنية لمخططات **حكومة نتنياهو** ، تتطلب إضافة للتسلح بموقف سياسي صلب وحازم مزيدا من الاعتماد على الجماهير وطاقاتها ومخزونها النضالي، وإعدادها لمواجهة اصعب الظروف ،واشراكها في اتخاذ اصعب القرارات وهذا يتطلب:

١) مواصلة التمسك بطلبنا العادل **بوقف جميع النشاطات الاستيطانية أولا** والتوجه للمفاوضات بعد ذلك بطلب تنفيذ الاتفاقات المعقودة، ومطالبة الجانب الآخر بالاقرار بمبدأ الأرض مقابل السلام وتنفيذ القرار ٢٤٢ ،والعودة مجددا لاطار مدريد وإعادة العملية التفاوضية إلى مرجعيتها وأهدافها.

٢) التعامل مع جميع الوساطات الجارية للخروج من المأزق التفاوضي الحالي انطلاقا من هذه المنطلقات والأسس.

٣) المباشرة بخطة شاملة للإصلاح الداخلي وتعديل سلم الاولويات باتجاه تعزيز الجهد النضالي وتمتين الجبهة الداخلية.

بهذا الموقف الواضح يمكن **استعادة الزخم الشعبي، وتعزيز التضامن والتأييد العربي والدولي** ، وبهذا الموقف نتوجه إلى قوى السلام في **إسرائيل** التي يتزايد دورها في التصدي لسياسة الحكومة الاسرائيلية وفي تعرية ما تقوم به ضد عملية السلام.

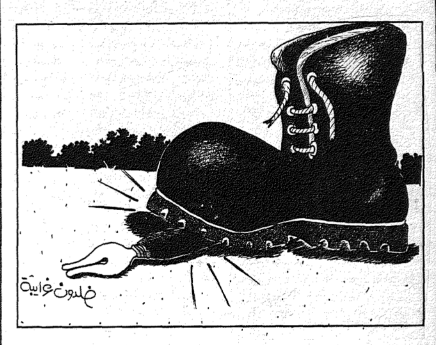
إننا الآن أحوج ما نكون لخطة متكاملة تخاطب مصالح هذا الشعب واحتياجاته الوطنية والاجتماعية وتعبر عن آماله وطموحاته ،وتوحد جهوده ونضاله في معاركه القادمة.

الحرية لأسرى شعبنا والمجد للشهداء،

عاش نضال الشعب الفلسطيني من أجل التحرر والاستقلال في معاركه القادمة.

اللجنة المركزية
لحزب الشعب الفلسطيني





قانون معدل للمطبوعات والنشر يثير معركة بين الحكومة والنقابات

رسالة عمان

صلاح يوسف

في أواسط شهر مايو الماضي ، فوجئت الأوساط الصحفية والنقابية بصدور قانون معدل للمطبوعات والنشر بدلاً من القانون السارى منذ العام ١٩٩٤ . وقد لاحظت هذه الأوساط أن القانون قد صدر بارادة ملكية أى أن الملك حسين نفسه موافق على إقراره ومبارك لما نص عليه من مواد وبنود.


الملك حسين

وقد كانت ردة فعل النقابات المهنية بمن فى ذلك نقابة الصحفيين ،تشكو من ارتباك واضح . فقد دعا نقيب الصحفيين الاردنيين **سيف الشريف** إلى اجتماع عاجل لمناقشة القانون الجديد والاتفاق على موقف بشأنه ، غير أن الاجتماع الذى غلب عليه التوتر ، وسادت الخلافات بين الأعضاء خلاله انفض فى ساعة متأخرة من الليل بعد أن قرر جميع أعضاء المجلس تقديم استقالاتهم. باستثناء النقيب. غير أن صحيفة الدستور التى يشغل **سيف الشريف** منصب مديرها العام ويشغل شقيقه **نبيل الشريف** رئيس تحريرها انفردت بخبر عودة أعضاء المجلس عن استقالاتهم.

ولم تقتصر حالة الارتباك على نقابة الصحفيين ، وهى بالمناسبة أضعف النقابات وأقلها نفوذاً وتأثيراً، بل تعدتها إلى **النقابات الأخرى ،والتى ما زالت تمثل معقلاً لقوى المعارضة من اسلامية وقومية ويسارية حزبية أو غير حزبية.** فقد دعا مجلس النقابات المهنية ،الذى يضم رؤساء مجالس النقابات المهنية، إلى اجتماع لهم لمناقشة القانون الجديد لماله من تأثير على الحريات العامة، وليس حرية التعبير فقط. وقد انتهى اجتماع هؤلاء الرؤساء بتقديم استقالاتهم، غير أن بعضهم عاد عن الاستقالة بسرعة فيما **تمسك آخرون بقرار الاستقالة ،ومن بينهم حسين مجلى**،نقيب المحامين القومى المعروف، والمهندس **ليث شبيلات** ، نقيب المهندسين الإسلامى المستقل، وانضم إليهم **فخرى قعوار** ، رئيس رابطة الكتاب علماً بأن الرابطة ليست ممثلة فى مجلس النقابات المذكور.

وفى اليوم التالى تكشفت الحقيقية حول المواقف المختلفة لرؤساء النقابات وأعضائها، وكذلك لاعضاء نقابة الصحفيين، وعرف من استقال من هؤلاء ومن لم يستقل.

فقد عاد مجلس نقابة الصحفيين عن استقالته وقرر البدء فى حوار مع الحكومة حول القانون، وإمكان تعديل بعض مواده التى اعتبرها أعضاء المجلس جائرة، كما عاد بعض رؤساء النقابات المهنية عن استقالاتهم، وتمسك الآخرون بها، ولوحظ أن **الأعضاء الذين عادوا من استقالاتهم هم من المعارضة المنظمة** ، أى أعضاء نقابة الصحفيين ورؤساء النقابات من المعارضين الحزبيين سواء كانت الاحزاب التى ينضوون تحت لوائها إسلامية

مثل جبهة العمل الاسلامي، أم قومية أم يسارية أما **الذين تمسكوا بالاستقالة فهم المعارضون المستقلون** قوميون كانوا، **مثل حسين مجلي**، أم إسلاميون مثل **ليث شبيلات** نقيب المهندسين أم يساريون مثل **سعيد أبو ميزر**، نقيب أطباء الأسنان، وتبعهم **فخري قعوار**، اليساري الذي كان عائداً من مهمة له في دمشق أوصى خلالها بتجميد عضوية فلسطين في اتحاد الادباء العرب.

خطورة الخطوة

ومع مضي أسبوع كانت المواقف قد اتضحت للجميع. وكانت الأحزاب الأردنية المعارضة القومية منها أو اليسارية أو الاسلامية، قد أدركت خطورة تقديم رؤساء النقابات استقالاتهم، وخاصة إذا اتبعت مجالس هذه النقابات رؤساءها في الاستقالة، ففي هذه الحالة تكون مجالس النقابات قد أعفت الدولة من معركة كانت تمهد لها منذ سنوات مع هذه النقابات لجعلها «**نقابات مهنية» فقط، أي نقابات تهتم بالشأن المهني فقط، ولا تتدخل في السياسة**، بذريعة أن عودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد أتاحت للأحزاب السياسية أن تقوم بادوارها علنا، وليس من خلال النقابات كواجهات نقابية لعمل سياسي كما كان الأمر خلال سنوات الحكم العرفي.

وكانت حكومة **عبد السلام المجالي** السابقة على حكومة **عبد الكريم الكباريتي**قد بدأت معركتها هذه ضد النقابات تحت شعار «**مهننة النقابات**» أي الالتفات إلى الشأن النقابي وليس السياسي، غير أن هذه المعركة لم تكن سهلة بالنسبة للحكومة، فما أن جاءت حكومة الكباريتي في أوائل العام الماضي حتى أغلقت الملف، وفتحت ملفاً آخر هو ملف رفع أسعار الخبز فتأجلت المعركة، وإن لم تختف من جدول أعمال الدولة.

وبادراك الأحزاب السياسية لخطورة استقالة رؤساء النقابات بادرت إلى توجيه رسالة لهم ترجوهم التريث وعدم تقديم الاستقالاتلأن هذا يعني تلبية رغبة الحكومة في «مهننة النقابات» دون معركة، بل بتسليم النقابات للحكومة على طبق من ذهب، وهو ما تتمناه الحكومة.

وتسلم رؤساء النقابات من اجتماع لاتحاد المحامين العرب كان يعقد في تونس في الشهر الماضي رسالة تحمل المضمون نفسه، وترجو رؤساء النقابات عدم تقديم استقالاتهم. وأمام هذا الموقف قرر الرؤساء تحديد يوم ٢١ مايو الماضي لعقد اجتماع للبت في موضوع الاستقالة أو عدمه.

وبدت الأمور تتكشف عن مكامن أخرى للخطر على النقابات، فكشف خبراء قانونيون عن أن استقالة الرؤساء في حد ذاتها ليست بالأمر الخطير، ففي هذه الحالة سيحل نائب الرئيس محل الرئيس لفترة مؤقتة تجرى في نهايتها انتخابات لرئيس جديد. لكن استقالة النقيب ومجلس النقابة معه تعني أن للحكومة تشكيل لجنة لادارة النقابة تعينها الوزارة المختصة لتسيير شئون النقابة لفترة ما. حيث تعين وزارة العدل مثلا لجنة لتسيير نقابة المحامين، ووزارة الأشغال العامة تعين لجنة لتسيير نقابة المهندسين ووزارة الزراعة تعين لجنة لتسيير نقابة المهندسين الزراعيين.. هكذا. وخلال هذه الفترة **يحق للجنة المعينة تعديل قوانين النقابات وأنظمتها بما يتفق ورغبة الحكومة فيضيع بذلك تعب ونضال امتد لعشرات السنين، حين كانت النقابات، بقياداتها الديمقراطية والمعارضة تضع القوانين لصالح الأعضاء وتمنع عنهم أي أذى حكومي أو غير حكومي.**

ومع انتصاف شهر يونيو الماضي، كانت الأخبار قد انتشرت عن نية الحكومة تعديل أنظمة النقابات. وعندها فقط اجتمع رؤساء النقابات، وقرروا العدول عن استقالاتهم حتى قبل أن يأتي يوم ٢١ يونيو الذي قرروا الاجتماع فيه للبت في الأمر وعاد مجلس النقابات موحداً في موقفه من قرار الاستقالة، وبذلك فقد حذا هؤلاء الرؤساء حذو مجلس نقابة الصحفيين والذين عادوا عن استقالاتهم، وهم المعنيون بالأمر، في حين بقي رؤساء النقابات الآخرون على مواقفهم في مفارقة لم تكتمل بعودة الرؤساء عن الاستقالة.

لكن المفارقات لم تنته فقد قرر**مجلس نقابة الصحفيين الاستجابة لدعوة الحكومة في الحوار حول قانون المطبوعات والنشر**، وعقد مجلس النقابة اجتماعا مع رئيس الوزراء **عبد السلام المجالي**، لكن شيئا لم يتمخض عن هذا الاجتماع مما جعل نقيب الصحفيين **سيف الشريف** يدعو الهيئة العامة لنقابة الصحفيين للاجتماع لدرس الموقف من قانون المطبوعات والنشر، غير أن **الاجتماع لم يتم لأن نحو ٥٠ صحفياً فقط لبوا دعوة النقيب تلك**. وأعاد النقيب الكرة دعا إلى اجتماع آخر لم يحضره هذه المرة سوى **سبعة أعضاء من أصل نحو ٢٠٠ عضو!!**.

وبات واضحا أن قانون المطبوعات والنشر سوف يمر، وأن **نقابة الصحفيين الاردنيين من الضعف بحيث لا تستطيع مواجهة الحكومة، التي أعلنت، من خلال حملة إعلامية مكثفة أنها لن تتراجع عن القانون الذي صدرت به إرادة ملكية، كما أن الملك حسين أعلن في أكثر من خطاب له في أنحاء متفرقة من المملكة ألا عودة عن قانون المطبوعات والنشر الجديد.**

وكان من بين المفارقات العديدة التي أحاطت بموضوع القانون المشار إليه أن نقابة الصحفيين أعدت قانوناً معدلاً لقانون الحكومة ليتم التفاوض مع الحكومة على أساسه، ولدى نشره في الصحف، رأى بعض الصحفيين أن التعديلات التي وضعها مجلس النقابة سطحية لا تمس جوهر القانون الحكومي، فيما رأى آخرون أن قانون الحكومة ربما كان أكثر عصرية من قانون النقابة.

القانون

ولكن لم الضجة على قانون المطبوعات والنشر الجديد؟ وماذا يتضمن من مواد؟.

كان الدافع الذي أعلنته الحكومة لإصدار القانون المذكور هو **اسفاف بعض الصحف الاسبوعية في المواد والعناوين**، وتركيزها- الصحف الأسبوعية- على **نشر الصور الفاضحة، والعناوين والموضوعات التي تخدش الحياء العام، وتتعارض مع الاخلاقيات السائدة وتحرض على اغتيال الشخصية ولا تتورع عن الاساءة إلى الشخصيات العامة بنشر الأخبار الكاذبة عنها، كما أنها** -أي الصحف الأسبوعية- كثيرا ما تنشر أخباراً تسيء إلى الاردن وتصوره منهاراً اقتصادياً وأخلاقياً عدا عن الاساءات في حق الدول الصديقة ورؤسائها.

لذلك وضعت الحكومة بنوداً في القانون الجديد **تغلظ فيها عقوبة الصحفي الذي ينشر أخباراً غير صحيحة** وتجمع هذه العقوبة بين غرامات بآلاف الدنانير والسجن سنوات عديدة، وتضع شروطاً لرئاسة تحرير الصحف الاسبوعية واليومية بحيث لا



تنقص خبرة أى رئيس تحرير عن عشر سنوات ، مما يعنى أن عدداً من رؤساء تحرير الصحف الأسبوعية وبعض الصحف اليومية سيفقد منصبه، خاصة وأن الاردن حديث عهد بالصحافة الأسبوعية ،كما أنه تعود على ألا يكون هناك سوى صحف يومية لا تزيد على ثلاث.

لكن البند الأكثر خطورة هو ذلك المتعلق بضرورة **رفع المؤسسات الصحفية رؤوس أموالها بحيث تزيد على ٦٠٠ ألف دينار بالنسبة للصحيفة اليومية وعلى ٣٠٠ ألف دينار بالنسبة للصحيفة الأسبوعية** ،وهذا مبلغ لا تقدر عليه معظم المؤسسات الصحفية التى تصدر صحفاً أسبوعية ، إن لم يكن كلها مما يعنى أن على هذه الصحف أن تغلق أبوابها. **كما أن القانون الجديد لم يميز بين الصحف الحزبية والصحف المستقلة.**

ومن الغريب أن الدعوات لتغيير قانون المطبوعات والنشر السابق، ولوضع ضوابط على ما تنشره الصحف الأسبوعية ، وبخاصة ما يتعلق بالاخلاقيات العامة كانت تكررت خلال الأعوام الماضية على ألسنة عديدين ،ومنهم بعض نواب جبهة العمل الاسلامى على وجه الخصوص، واليوم يجد هؤلاء أنفسهم فى مواجهة قانون قد تغلق معه صحيفتهم الأسبوعية «**السبيل**» .

وفى إحدى هجماتها الاعلامية على الصحافة الاسبوعية تبث القناة الأولى فى التلفزيون الاردنى- المملوك للدولة بالطبع- حلقة تلفزيونية تحدث فيها عن المعارضة النائب الاسلامى **بسام العموش** الذى أبدى وجهة نظر معارضة للقانون الجديد، فذكره بعض الحضور بكلمة كان ألقاها هو نفسه فى مجلس النواب الاردنى يشكو فيها من تجاوزات الصحف الاسبوعية وجرأتها على الأخلاق والدين، وعندها قال النائب الاسلامى «اننى مع تغيير القانون، ولكن ليس فى هذا الاتجاه وبهذه الصورة».

لقد أعطت الحكومة المؤسسات الصحفية الاردنية ثلاثة أشهر لتصويب أوضاعها بما يتناسب وقانون المطبوعات والنشر الجديد. ولقد مضى أكثر من شهر من هذه المهلة، ونهاية المهلة تقترب دون أن يلوح فى الأفق ما ينبئ بعودة الحكومة عن قانونها .**وكان واضحا منذ الاعتصام الشهير الذى قام به الصحفيون أمام مجلس الوزراء فى شهر مايو الماضى، واستخدام الحكومة عنفاً غير مبرر فى فضه أن الحكومة عازمة على تطبيق القانون الجديد مهما كلف الأمر بدعم مباشر من الملك حسين الذى كرر موقفه الرافض للتراجع عن القانون وهذا يعنى أن قانون** الصحافة لم تبق له سوى فرصة واحدة ستأتى حين يعرض القانون على مجلس النواب الذى ستسفر عنه انتخابات شهر نوفمبر ١٩٩٧ ، فقانون المطبوعات والنشر الجديد قانون مؤقت لانه صدر فى أعقاب انتهاء مدة مجلس النواب ، كما أن الدعوة لم توجه له للانعقاد لمناقشة القانون الجديد. وكانت هذه إحدى أقوى المآخذ على الحكومة والقانون الجديد، حيث ينص الدستور على ضرورة عرض القوانين المؤقتة التى صدرت فى غيبة المجلس، على البرلمان لدى انعقاده ، وذلك لمناقشته تمهيداً لتعديله أو رفضه أو اقراره.

لذا، فان هذا القانون سيعرض على البرلمان الذى ستأتى به انتخابات نوفمبر المقبل، غير أن الأمل ضئيل فى رفضه أو تعديله فهذه الانتخابات ستجرى بموجب« **قانون الصوت الواحد**» ،والذى وضعته الحكومة فى العام ١٩٩٣ لتضمن لنفسها أغلبية مريحة مما يجعل أمر تعديل القانون أو رفضه من قبل البرلمان الجديد احتمالا ضئيلا ، وعندها يتحول القانون الجديد من مؤقت إلى دائم وبموافقة البرلمان رمز الديمقراطية.



حكومة رجال الأعمال تحاكم الجيش الأحمر فى لبنان

حقا إنها فضيحة . لا أكثر ولا أقل . ماذا تكون الفضيحة إذن إذا لم تكن قيام **دولة عربية تحتل إسرائيل جزء من أرضها بمحاكمة مواطنين أجانب لانهم قاموا بعمليات فدائية ضد الدولة التى تحتل أرضها**. لقد نزعت المحاكمات التى تجرى حاليا لبعض أعضاء **الجيش الأحمر اليابانى فى لبنان** ورقة التوت عن حكومة رجال الأعمال وأمراء الحرب التى يقودها **الحريرى** التى لم تدخر جهدا فى كبت الحريات وفى سحق الفقراء، إلى حد الاستعانة بالجيش للحيلولة دون القيام بالمظاهرات والإضرابات التى كان الاتحاد العام لنقابات العمال ينوى القيام بها العام الماضى.

والقصة باختصار هى أن **الحكومة اللبنانية** قررت محاكمة بعض عناصر **الجيش الأحمر اليابانى** المستقرين فى لبنان منذ السبعينات والذين ذهبوا هناك للقيام بعمليات فدائية ضد **إسرائيل** .من بين هؤلاء المتهمين **كوزو اكاموتو** الذى شارك فى الهجوم على **مطار اللد** الاسرائيلى فى عام **١٩٧٢** فى عملية مشتركة مع **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين** بقيادة **جورج حبش** . والتهمة الرسمية الموجهة ضدهم هى حملهم لجوازات سفر مزورة لأنه على ما يبدو **أن الحكومة اللبنانية** كان لديها بقية من الحياء يمنعها من إعلان الغرض الحقيقى للمحاكمات وهو **إعلان تنصل لبنان من الارهاب كما تعرفه الولايات المتحدة لإرضاء الحكومات الغربية وأيضا الحكومة اليابانية التى تلاحق أعضاء الجيش الأحمر** الطريف أن التهمة الرسمية الموجهة لسيدة لبنانية على علاقة بهذه المجموعة هى ممارسة الطب الصينى.

جذور الجيش الأحمر اليابانى:

تأسس **الجيش الأحمر اليابانى** فى عام **١٩٦٩**. والحقيقة أن ظهوره فى هذه المرحلة بالذات ليس صدفة حيث أن أواخر الستينات وأوائل السبعينات شهدت مولد العديد من المنظمات المسلحة التى تدعى الانتماء **للماركسية مثل الفعل المباشر فى فرنسا والألوية الحمراء فى ايطاليا وبادر مانهوف فى ألمانيا**. إن



رئيس الوزراء اللبنانى .. الحريرى

المواقف المتخاذلة التى اتخذتها الأحزاب الشيوعية الستالينية من المد الثورى الذى حدث فى أوروبا الغربية فى نهاية عقد الستينات (**موقف الحزب الشيوعى الفرنسى فى إضرابات ١٩٦٨ مثلا**)أدى إلى ظهور بعض المنظمات التى ترفع شعار **الماركسية اللينينية** والتى تنتهج استراتيجية العنف المباشر. ولكن هذه المنظمات فى الحقيقة كانت تمثل قطيعة جوهرية مع الماركسية من حيث أنها أغفلت الدور المركزى الذى تعطيه الماركسية للطبقة العاملة فى تحقيق المجتمع الاشتراكى ومن حيث اعتمادها على العنف الفردى كوسيلة للتغيير. فهذه المنظمات لم تهتم ببناء قواعد لها فى الطبقة العاملة حتى تحرر هذه الطبقة نفسها بنفسها ولكنها ركزت على بناء كوادر من بين صفوف المثقفين والطبقة الوسطى تحمل السلاح وتهاجم الرأسمالية والامبريالية فى كل المواقع الممكنة نيابة عن الجماهير، أى أن **هذه المنظمات يابجاز شديد تمثل شكلاً من أشكال الرومانسية الثورية**.

وكان من الطبيعى أن **تمثل القضية الفلسطينية نقطة جذب لهذا النوع من المنظمات** حيث أنها تتيح مواجهة مباشرة ومسلحة مع الامبريالية فى نقطة ملتهبة مثل الشرق الأوسط. وفى هذا الإطار وفد العديد من كوادر **الجيش الأحمر** إلى الشرق الأوسط ونفذوا بعض العمليات الفدائية ضد الدولة الصهيونية بالاشتراك مع بعض الجماعات الفلسطينية.

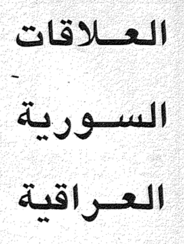
من أجل التضامن مع سجناء الجيش الأحمر

إن الاستراتيجية التى يتأسس عليها **الجيش الأحمر** هى استراتيجية خاطئة حيث أنها لا تعتمد على الجماهير فى التغيير الاجتماعى. ولكن النقد السياسى لهذه المنظمة لا يجب أن يمنعنا من التضامن مع سجناء **الجيش الأحمر** الذين يحاكمون الأن فى **لبنان** ولا يجب أن يمنعنا من أن **ننحنى للروح القتالية والاستشهادية الاسطورية التى يتحلون بها والحس الأممى الصادق الذى دفعهم إلى ترك بلادهم والمجئ للشرق الأوسط للتضامن مع الشعب الفلسطينى فى صراعه مع دولة عنصرية من نفايات التاريخ.**

من الصعب حقا أن ننسى التضحيات التى قدمها **كوزو اكاموتو** الذى أشترك فى عملية **مطار اللد** الاسرائيلى عام **١٩٧٢** مع اثنين من زملائه. لقد كانت الخطة الموضوعة هى أن يفجر الثلاثة أنفسهم بعد اتمام العملية. ولكن شاء حظ **اكاموتو** العاثر أن يقع فى أسر الاسرائيليين قبل أن يفجر نفسه كما فعل زميلاه.**وقضى اكاموتو ثلاثة عشر عاما فى السجون الاسرائيلية تعرض فيها لأبشع أنواع التعذيب البدنى والنفسى وجربوا** معه كل وسائل التعذيب الحديثة . لم يعترف الاسرائيليون به كبشر ولكنه كان يعامل كالكلب. فطوال الثلاثة عشر عاما كان يجبر على الأكل وهو جاثيا على ركبتيه ويديه مربوطة خلف ظهره لتحطيم معنوياته . ولم يفرج عنه إلا فى اطار تبادل للاسرى بين الفلسطنيين والاسرائيليين عام **١٩٨٥** وهو يعانى منذ ذلك الوقت من أمراض عديدة.**فهل من العدل أن يحاكم الان أمام المحاكم اللبنانية ؟ وهل تترك حكومة الحريرى تسلمه مع رفاقه إلى السلطات اليابانية لكى تلقى بهم فى السجون وتنكل بهم فيما تبقى من عمرهم؟.**

سامر سليمان





العلاقات السورية العراقية



مصافحة بين رئيس الوفد العراقى ورئيس اتحاد الغرف التجارية السورية

بداية متواضعة واحتمالات مفتوحة

بعد قطيعة دامت **سبعة عشر عاماً** بين **سورية والعراق**(طالت العلاقات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية) وخلال شهر واحد، تبادل البلدان زيارة وفدين اقتصاديين، كل منهما برئاسة **رئيس اتحاد غرف التجارة والصناعة** ،وتم الاتفاق على استئناف التبادل التجارى بين البلدين، وعلى بداية علاقات اقتصادية فى مجالات عديدة ،وبسرعة لم يكن يتوقعها أحد. بل والأكثر من ذلك أن صحيفة (**بابل**) العراقية طالبت (**باعادة العلاقات مع كل من سورية وايران إلى طبيعتها لتشكيل جبهة ضد الامبرياليين والصهاينة**) ورأت أن (تطبيع العلاقات بين العراق وسوريا وايران واقامة تعاون متعدد الأشكال بين الدول الثلاث كفيل بأن يقلب الموازين لصالح العرب والايرانيين ولمصلحة السلام والأمن فى المنطقة) ودعت الصحيفة إلى اقامة (جبهة مقابل جبهة) لأن هذا هو المطلوب (من العراق وسوريا وإيران والعرب بشكل عام فى هذه الظروف ،والاستعداد لدخول العرب القرن المقبل بعلاقات أخوة وصداقة قائمة على التعاون والاحترام المتبادل).

رسالة دمشق

حسين العودات

معلوم أنه منذ سبعة عشر عاماً والعلاقات الدبلوماسية وغير الدبلوماسية مقطوعة بين **العراق وسوريا**،والحدود مغلقة إغلاقا تاماً، حتى أن المعابر مسدودة بسواتر ترابية يندر تجاوزها دون إزالتها بالجرافات. وخلال هذه السنوات كلها كان المواطن السورى لا يستطيع زيارة العراق إلا بموافقة مسبقة من الأجهزة المختصة . ويكتب على الجواز السورى عادة ، يسمح لحامله بزيارة جميع البلدان ما عدا العراق. ويقال إن قنوات الاتصال الموازية التى تقوم بدور تواصلى بين الدول المقطوعة علاقاتها الدبلوماسية لم تكن سالكة ،وبالتالى **فان العلاقات السرية والعلنية ،الدبلوماسية وغير الدبلوماسية ، بين القطرين الشقيقين والجارين كانت متوقفة أمام سد عال من الاتهامات المتبادلة.**

يرى المراقبون أن كلاً من **سوريا والعراق** بحاجة ماسة إلى فتح الحدود واستئناف نوع من العلاقات فمن جهة أولى، أنه من الواضح أن **التحالف التركى الاسرائيلى** يستهدف جيران تركيا الثلاثة: **سورية والعراق وإيران**، وقد عبر المسئولون السوريون غير مرة، وعلى أعلى المستويات ، عن شجبهم لهذا التحالف، وأشاروا إلى مخاطره، لأنهم يرونه تهديداً جديا لسورية. بل ومحاولة لاعادة صياغة المنطقة جغرافيا وسياسياً ، فهو أخطر بما لا يقاس من **حلف بغداد (سئ الذكر)**لأنه تهديد عسكرى وسياسى مباشر، عبر عن نفسه **بدخول الجيش التركى أراضى العراق والتوغل فيها لأكثر من مائتى كيلو متر** ،وبالتهديدات المتتالية لسورية واتهامات بأنها تأوى وتدعم **حزب العمال الكردى** ،وتسمح له باقامة قواعد

تدريب في سورية وفي **البقاع اللبناني**، الأمر الذي تنفيه القيادة السورية. وتؤكد أن **هذه الاتهامات مزاعم تهدف لتبرير التحالف التركي الاسرائيلي، وتبرير أي اعتداءات محتملة على سورية والعراق.**

ومن جهة ثانية، فان التبادل التجاري بين القطرين وفتح الحدود بينهما، يعتبر بالنسبة **لسورية فتح منفذ اقتصادي هام**، يساهم في تصريف المنتجات السورية الصناعية والزراعية وخاصة الملابس والأغذية والحبوب والصناعات التحويلية، حيث يفيض الانتاج السوري عن حاجة الاستهلاك المحلي، ويبحث عن أسواق للتصدير، كان يجدها قبل بضع سنوات في **البلدان الاشتراكية** السابقة (التي ألغت الآن اتفاقيات المدفوعات أو عطلتها) وفي أسواق بلدان الخليج (حيث تزاحم منتجات بلدان جنوب شرق آسيا المنتجات السورية وتخرجها من السوق). ولذلك تكدس الانتاج السوري، ويجد الآن ضالته في السوق العراقية. أما بالنسبة **للعراق**، فيبدو أن **السلطة** العراقية ترى في استئناف العلاقات التجارية مع سوريا، ما يمكن أن يؤدي إلى بعض الانفراج الاقتصادي، وإقامة علاقات جديدة وصولاً إلى انفراج سياسي.

لقد كانت العلاقات السورية العراقية طوال النصف الأول من القرن الحالي، تدخل في صلب السياسة الداخلية السورية. فمنذ انتهاء الحرب الأولى، وهزيمة الاحتلال الاقطاعي التركي وانسحابه من سوريا، كانت البورجوازية الحلبية التي مثلها **حزب الشعب** ترى في العراق سوقها الطبيعي بعد خسارتها سوق الأناضول، بينما كانت البورجوازية الدمشقية ترى في الجزيرة العربية مجال نشاطها الاقتصادي وكان يمثلها **الحزب الوطني فعندما كان ينتصر الحزب الوطني ينادي بتقوية العلاقات مع بلدان الجزيرة العربية، بينما كانت الدعوات تتنامى لإقامة علاقات متينة مع العراق فور نجاح حزب الشعب، وبقي الأمر كذلك حتى** انتخابات (١٩٥٤)، حيث برز **التجمع الوطني في سورية**، وضم الأحزاب القومية (**ومنها حزب البعث) والحزب الشيوعي والحزب الوطني** وبعض المستقلين، وشكل التجمع أكثرية برلمانية، اندحر حزب الشعب نتيجة قيامها، وقضى عليه مع القضاء على **حلف بغداد**، وسقوط النظام الملكي في العراق، وقيام الوحدة السورية المصرية.

منذ عام (**١٩٦٣**) حيث تسلم **حزب البعث العربي الاشتراكي السلطة في العراق (فبراير) ثم في سورية** (مارس) **بدأت الخلافات بين البلدين تعكس الخلافات داخل الحزب**. وأخذ كل فريق يكيل الاتهامات للفريق الآخر، وأعطيت الاتهامات طابعاً ايديولوجيا (يمين يسار، قطري قومي.. الخ) وباستثناء أشهر معدودة خلال العقود الثلاثة الماضية، كان الخلاف مستعراً بين القطرين ولم يهدأ أبداً. وكانت كل من القيادتين تكيل الاتهامات للأخرى، **حتى توصل الأمر إلى اغلاق الحدود، وقطع العلاقات الدبلوماسية، ومنع تنقل الأفراد** إلا بموافقة خاصة، حتى لو كان السبب رغبة امرأة متزوجة في قطر زيارة أهلها في القطر الآخر.

زاد الموقف من **الحرب العراقية الايرانية** الخلافات استعاراً، فقد رأت القيادة السورية أن هذه الحرب تشغل العرب عن عدوهم الرئيسي، وتستنزف إمكانياتهم العسكرية والاقتصادية والبشرية، وتؤدي إلى خسارة بلد جار ومسلم يمكن أن يكون حليفاً مهماً للعرب، بينما رأت القيادة العراقية أن الثورة الايرانية تشكل خطراً على العراق والخليج لأنها تسعى لتصدير الثورة، وأن الوقوف بوجه هذا الخطر هو واجب قومي، وعلى أية حال، **فان الخلافات والاتهامات بين البلدين كانت موجودة قبل الحرب وبقيت بعدها. وإن الموقف من هذه الحرب لم يغير في العلاقات نوعياً بل غير الدرجة، والأمر نفسه فيما يتعلق بحرب الخليج الثانية والموقف منها.**

لقد لاقى الوفد السوري الاقتصادي استقبالاً حاراً في العراق، وقابل عدداً من الوزراء (وزراء الخارجية والصحة والزراعة والمالية والصناعة والنفط والنقل والمواصلات) فضلاً عن مباحثاته مع الفعاليات الاقتصادية العراقية، ولاقى ترحيباً بالرغبة في إقامة تبادل تجاري وعلاقات اقتصادية. كما لاقى الوفد العراقي الذي زار دمشق ترحيباً مماثلاً. وتم الاتفاق على أن تجري التبادلات ضمن طريقين: الأولى في إطار اتفاقية (**النفط مقابل الغذاء**) وهذه تحتاج لتوقيع اتفاق بين ممثلين عن الحكومتين يودع لدى (**لجنة العقوبات**) لتشرف على تنفيذه، بعد أن تتأكد من مواصفات السلع وأسعارها ومطابقتها للشروط، وفي ضوء مبالغ يتفق عليها. والطريق الثانية تقع في إطار التبادل الحر بين التجار والصناعيين في البلدين، دون تدخل من لجنة العقوبات ودون شروطها. ويكون هذا التبادل بالمقايضة أو الدين أو نقداً، ولا تتدخل فيه السلطات الرسمية لا في تحديد كميته ولا نوعيته ولا طرق الدفع، أسوة بما يجري بين التجار الأتراك والايرانيين والأردنيين من جهة والتجار العراقيين من جهة أخرى (تتوجه يومياً من تركيا إلى العراق ١٥٠٠- ٢٠٠٠ سيارة محملة بالبضائع) وخارج إطار اتفاقية النفط مقابل الغذاء.

سيصدر السوريون بموجب الاتفاق إلى العراق الحبوب بأنواعها (خاصة القمح والعدس والحمص) كما سيصدرون الصابون ومساحيق الغسيل والأدوية (هناك عشرات مصانع الأدوية في سوريا يفيض انتاجها عن حاجة السوق). ويصدرون أيضا الغزول والأنسجة والملابس. ويستوردون بالمقابل من العراق الأسمدة واليوريا والصوف والجلود والتمور وغيرها.

طلب العراقيون الموافقة على الاستيراد والتصدير بطريق الموانئ السورية (فهي أقل كلفة وأسهل من الموانئ الأردنية أو من الاستيراد بطريق الخليج العربي) والسماح بعبور الشاحنات بين البلدين، وإيصال الخط الحديدي (ينقصه ١٥٠ كم من السكك الحديدية). واقترحوا على الجانب السوري صيانة البواخر العراقية الموجودة في موانئ أخرى وتشغيلها بالمشاركة أو الاستئجار، وعبروا عن استعدادهم لضخ النفط عبر الأنابيب السورية.

ستفتح ثلاثة معابر بين البلدين، وتقام منطقة حرة في كل منها تسهل مرور البضائع، كما ستقيم الفعاليات الاقتصادية السورية معرضاً للمنتجات السورية في بغداد، فضلاً عن مشاركتها في معرض بغداد في الخريف المقبل. كما سيشارك العراق في معرض دمشق في نهاية آب (أغسطس) المقبل. **وقد تمت الموافقة على مرور التجار ورجال الأعمال بين البلدين استناداً إلى وثيقة من غرف التجارة أو الصناعة**. أما المرور الحر للجميع فهو مؤجل الآن.

هل سيؤدي الاتفاق على التبادل التجاري إلى علاقات اقتصادية ثم سياسية؟

حتى الآن ما زالت **تصريحات المسؤلين السوريين حذرة، فالسيد عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية يراها موقفا أخلاقيا من حصار الشعب العراقي، والسيد فاروق الشرع وزير الخارجية يراها نشاطات اقتصادية غير رسمية**. والعلاقات المعقدة بين البلدين لا تسمح بالتنبوء كثيراً، ولكن رغم البدايات المتواضعة فان الاحتمالات مفتوحة في ضوء الظروف القائمة.



رسالة باريس

اليسار فى فرنسا.. الأمل

نجلاء العمرى

لا خيار إلا النجاح

.. هذا هو التحدى الذى يواجه قوى اليسار اليوم فى فرنسا بعد النجاح الساحق الذى حققه فى الانتخابات التشريعية الأخيرة وبعد تشكيل الحكومة برئاسة «ليونيل جوسبان» . ففرنسا التى عرفت خلال السنوات الأربع الأخيرة ليبرالية مطلقة ، وعرفت خلال العامين الاخيرين مرارة الاصطدام بواقع هذه الليبرالية ،وتبخر الوعود الانتخابية لن تتحمل صدمة جديدة.

النجاح الذى حققته قوى اليسار المختلفة يعنى درسا واحداً: **إعادة الاعتبار إلى المواطن، إلى الانسان من جديد .** فالفئات التى صنعت نجاح اليسار هى الفئات المهمة الضعيفة . والتى كانت السياسات الليبرالية تهدد باخراجها نهائيا من المجتمع: **العمال والموظفون والنساء** . فالنساء اللاتى صنعن فشل ميتران أول مرة ١٩٧٤ هن اليوم اللاتى يصوتن لقوى التغيير، ولليسار ويمكن أن نضيف إلى هذه الفئات الثلاثة **المهاجرين** رغم عدم تمتعهم بحق التصويت الا أن حركتهم المعروفة اليوم باسم «**حركة بدون أوراق**» (دلالة على أولئك الذين تركتهم قوانين الهجرة التى سنها اليمين الحاكم دون أوراق إقامة) ساهمت فى دفع جديدة فى شرايين اليسار. بعد نجاح اليسار فى فرنسا، يعود الانسان ليحتل موقعه فى قلب العملية السياسية والاجتماعية ،

جوسبان يصافح الآن جوبيه اثر انتهاء مراسم التسليم



تكوين الجمعية الوطنية

١٩٩٧	عدد المقاعد	قبل الحل
الحزب الشيوعى	٣٦	٢٤
الحزب الاشتراكى	٢٤٣	٦٣
يسار متنوع	٣٣	١١
بيئة	٨	صفر
ديجوليون	١٣٦	٢٥٨
وسط (التجمع الديمقراطى)	١١٠	٢٠٦
يمين متنوع	١٠	١٥
الجبهة الوطنية	١	صفر

وينتهى بذلك عصر خطاب «التضحية» و«التضحية باستمرار»،وخطاب «حتمية قوانين السوق» و«حتمية قوانين العولمة، ومعايير وشروط ماستريخت.وينتهى أيضا حكم التكنوقراط والخبراء بخطابهم الواثق ، شديد الثقة بنفسه فى مواجهة «جماهير الشعب الجاهل» التى لا تدرى مصلحتها.

بداجوسبان -واعيا بقدر التحديات التى تواجهه-باعادة تجديد وتجميع قوى اليسار، فالتمت بسرعة الفجوة التى ظهرت وخيمت طوال اليومين اللذين أعقبا إعلان نتائج الدور الثانى للانتخابات ما بين **الحزب الاشتراكى والحزب الشيوعى**. فبعد أن توقع الحزب الاشتراكى الفوز بأغلبية، مطلقة بما يعنى ذلك إمكانية تكوين الحكومة دون اللجوء إلى الشيوعيين، انتهى الفرز بأغلبية نسبية فقط واتضحت حاجة الحزب إلى المشاركة الشيوعية وهنا، أرسل السكرتير العام للحزب الشيوعى **روبير هيو** رسالة مطولة إلى جوسبان يضع فيها شروطا لقبول الشيوعيين المشاركة فى الحكومة .كان أهم هذه الشروط.

١- ضرورة رفع المرتبات مع خفض ساعات العمل.

٢- إجراء تعديلات جذرية فى السياسة الأوروبية.فعلى هذا الصعيد، يشترط الحزب الشيوعى **عملة أوروبية مشتركة لا عملة موحدة** ، وبالتالى الإبقاء على العملات القومية وعلى السياسات القومية المستقلة.

٣- الايقاف الفورى والكامل لكل عمليات الخصخصة مع إعادة تأميم بعض الشركات مثل شركة داسو للصناعات الحربية.

رفض الاشتراكيون هذه الشروط وكان تعليق الحزب هو الموافقة على الحوار حول هذه النقاط لا القبول بشروط مسبقة. وما حدث بعد ذلك عكس وعى **كلا الحزبين بأهمية المشاركة فى هذه المرحلة** ، فالتأمت بسرعة الفجوة ،واكتفى الطرفان بتصريح فى صحيفة عامة نصه كالتالى:«**معا ، نرفض أن يقدم شعبنا تضحيات جديدة**».

لم يكن التصالح مفروضا فقط ما بين الحزبين.**فالتصالح تم ايضا مع المرأة.** ولأول مرة تحتل المرأة هذه النسبة فى مقاعد الجمعية الوطنية بفضل الحزب الاشتراكى. فمن **بين ٦٣ عضوة، ٤٢ سيدة تم انتخابهن على قوائم الحزب** . الوزارة أيضا ضمت لأول مرة سيدة تأتى بروتوكوليا مباشرة بعد رئيس الوزراء ،هى«**مارتين اوبرى**» ابنة «**جاك ديلور**» ووزيرة العمل والشئون الاجتماعية. ولأول مرة أيضا فى تاريخ الجمهورية فى فرنسا ، تعين سيدة هى «**اليزابيث جيجو**» وزيرة للعدل.

التصالح تم أيضا مع المثقفين .الذين أعادوا ثقتهم بقوى اليسار بعد أن كانوا قد انحازوا للتغيير الذى مثله **شيراك** ،وبعد أزمة الثقة ما بين مجموع المثقفين ،وقوى اليسار إثر تجربة حكم ميتران الطويلة ، التى خلقت إحساسا بالمرارة لدى المثقفين الذين شعروا فى ظل شخصية ميتران باستخدامهم من جانب الحكم.

والقطيعة مع تراث ميتران واضحة فى تصريحات **جوسبان** وفى تشكيل الحكومة فى محاولة للتأكيد للشعب الفرنسى على أن اليسار الحاكم اليوم ليس اليسار الذى وصل إلى الحكم عام ١٩٨١ . وبذلك لم تدخل الوزارة أسماء كانت متوقعة **كميشيل روكار** والذى اقترحه شيراك نفسه ورفضه جوسبان قائلا: «**لا نريد أفيالا فى الحكم» وجاك ديلور** الذى كان يطمح إلى الحصول على الخارجية ولكن جوسبان عرض عليه العدل ولم يوافق فلقد خشى جوسبان فى وجود شخصية قوية مثل ديلور فى موقع الخارجية وتأثيراته المحتملة على تسيير السياسة الخارجية لفرنسا.

* التصالح تم مع القاعدة العريضة للناخبين . وبدأت حتى شكليا ومنذ اللحظة الأولى، فجوسبان هو بنفسه الذى أعلن تسميته رئيسا للوزراء خلفا للقواعد المتبعة وكما قال «تخفيفا لقواعد البروتوكول»، ولا شك أنه الدرس الذى وعته الدوائر السياسية فى فرنسا اليوم بعد إضرابات ١٩٩٥ وتشكل الوعى الجمعى لدى المواطنين مرة أخرى. وفى إطار هذا التصالح ، يعيد **جوسبان** شكل الحكم. فهناك مشروع لقانون جديد يمنع تراكم المناصب بالنسبة للوزراء حتى يتفرغ الوزير لمنصبه. وحتى قبل صدور القانون، بدأ الوزراء الاشتراكيون الذين يشغلون مناصب أخرى ،

مؤشرات الهزيمة على وجوه شيراك وسيغان وتوبون قبل ليلة واحدة من الانتخابات



كعمودية بعض المدن فى الاستقالة.

فى المقابل، اليمين هو الاخر يعرف تغييرات واسعة، فى محاولة لم الشمل ولف الجراح **«فيليب سوجان»** يطرح نفسه- ورغما عن إرادة **جوبيه** -رئيسا للحزب الديجولى. ويستعد لإعادة تشكيل الحزب مستفيدا من ابتعاده عن الأضواء خلال السنوات القليلة الماضية ،وعدم ارتباط اسمه بفترة **جوبيه** ومستفيدا كذلك من **لوبى تونسى**. فيليب سوجان من مواليد تونس ويرتبط بمجموعة أسماء فرنسية من نفس المنشأ بعلاقات قوية.

الجبهة الوطنية تبدو الطرف الأقوى بعد المعركة الانتخابية فهى توطد مواقعها كالقوة الحزب الثالث اليوم على الخريطة السياسية الفرنسية. وتأثير أصوات ناخبيها فى الدور الثانى كان حاسما فى أكثر من مكان .وهى تطرح نفسها اليوم- من خلال الدعوة التى وجهها النائب العام للجبهة -**«برونو ميجريه»** إلى مختلف قوى اليمين على أنها العامل الوحيد القادر على انتشال اليمين من السقطة التى يعانيها. وميجريه يوجه لقيادات الحزب الجمهورى والحزب الديجولى دعوة مفتوحة **«لميثاق قومى»** ضد قوى اليسار على أن يتم اختبار مدى فاعلية هذا الميثاق فى مواقع قوة الجبهة أى فى الجنوب الفرنسى بمناسبة الانتخابات المحلية فى ١٩٩٨.

وحتى كتابة هذه السطور لم تعلن حكومة جوبيه سياستها العامة بعد. إلا أن الدلائل تشير إلى ملفين يعدان لب حركة الحكومة فى المرحلة القادمة: أولهما البطالة وثانيهما أوروبا ومعركة الاورو.



روبير هو زعيم الحزب الشيوعى

البطالة

التحدى الأكبر الذى يواجه اليسار وحكومته، ويرتبط بمشكلة البطالة مشكلات هيكلية أخرى :**الموازنة، النظام الضرائبى، البنوك وأخيرا القطاع العام.**

رغم أن معدل النمو فى فرنسا يتراوح ما بين ١٪ إلى ١ر١٪ ، إلى أن السبب الرئيسى للمشكلة ناتج من اعتمادها بصورة أساسية على الطلب الخارجى فى الوقت الذى تعتمد فيه نحو ثلثى الشركات الفرنسية على السوق الداخلية فقط وهى السوق التى تفتقد إلى الديناميكية ولدفع عجلة الاقتصاد ،وعرفت فرنسا ثلاثة سيناريوهات حتى الآن:

الأول: تشجيع الاستثمار وهو الحل الذى كان يراهن عليه **آلان جوبيه** ، ولم ينجح ، فالاستثمار متجمد إن لم يكن فى حالة تراجع. وما زالت الشركات والمؤسسات الكبرى عازفة عنه.

الثانى : وهو **رهان بلاديور** ويقضى بخفض الضرائب على الدخل ولكن التجربة أثبتت أن هذا الخفض لا يصب فى الاستهلاك بل فى الادخار.

وبذلك لا يبقى أمام حكومة جوسبان الا **الخيار الثالث** أى المرتبات ورفعها علما بأن **رفع المرتبات بنسبة ١٪ يعنى ضخ ٥٠ مليارا من الفرنكات.**

-خفض عدد ساعات العمل: وأصبح ،طلبا أساسيا اليوم وذلك لتوفير الوقت للتأهيل أو لاعادة التأهيل، والمساعدة فى دمج الشباب أو لايجاد الوقت لأنشطة اجتماعية وثقافية. وهو ما يتطلب إعادة صياغة مفهوم الانتاجية من جديد. مع ضرورة خلق فرص عمل جديدة لا إعادة توزيع الموجود منها بالفعل.



النساء فى الجمعية الوطنية

٦٣ سيدة عضو فى المجلس الجديد أى بنسبة ١١٪ من الأعضاء فى مقابل ٥ر٥٪ فى المجلس المنحل. ومع ذلك ففرنسا تحتل المرتبة قبل الأخيرة فى الترتيب ما بين الـ ١٥ دولة أوروبية فلا تسبق الا اليونان بينما تأتى السويد فى المرتبة الأولى ٤٣٪ من أعضاء البرلمان بها من السيدات.

-القطاع العام: تقوم سياسة الحزب الاشتراكى على ضرورة **رفع يد الدولة عن القطاع العام Deserarisation دون أن يعنى ذلك الخصخصة.** والمطروح فى هذا الصدد تطوير المؤسسات الحكومية والمختلطة لتخضع لشروط ثلاثة هى:

١- اعادة صياغة الهدف من هذه المؤسسات يأخذ فى الاعتبار المعطيات الجديدة لممارسة نشاطها فى إطار من المصلحة العامة.

٢- فتح الباب أمام شركاء جدد فى فرنسا أوفى الخارج مما ينتج تقدما تكنولوجيا وتوزيعا أفضل للنفقات.

٣- ايجاد وسائل تمويل كافية وملائمة لتطويرها مع الأخذ فى الاعتبار أن الدولة لن يمكنها لمدة طويلة سد العجز لدى هذه المؤسسات.

أوروبا والاورو

ويظل الملف الأكثر سخونة ،والأكثر الحاحا ، فالأجندة الأوروبية لم تمنح رئيس الوزراء الجديد **جوسبان** الفرصة لالتقاط الانفاس. والبرنامج الدعائى للحزب الاشتراكى الذى قام على مبدأ **«أوروبا الاجتماعية»** من الصعب تصور التخلى أو التنصل منه بعد عدة أيام فقط من وصول الاشتراكيين إلى الحكم . فقبل **مؤتمر امستردام وبعد** عشرة أيام فقط من تشكيل الحكومة الجديدة، كان على وزير المالية الجديد **«دومنيك شتراوس**

شروط الحزب الاشتراكى الأربعة للأورو

-ضرورة إتاحة الفرصة لدول جنوب أوروبا وليريطانيا- إذا ما رغبت أى منها -فى الدخول فى العملة الموحدة.

-ضرورة تشكيل حكومة اقتصادية أوروبية فى مواجهة البنك المركزى الأوروبى (عدلت بعد لقاء بواتييه إلى قطب اقتصادى).

-ضرورة وضع سياسة نمو جديدة تدير ظهرها لاختيار التضحية الذى ترتب على معاهدة (حلف) الاستقرار بد بلن فى ديسمبر ١٩٩٦.

-التخلى عن اختيار تقييم الاورو باعلى من الدولار ، فمن الأفضل الحفاظ على القيمة الحالية للدولار.

-كان» أن يكون فى لوكسمبرج فى اجتماع وزارة المالية ، ليطلب تأجيل توقيع« **معاهدة الاستقرار»** حتى تتاح الفرصة لتنسيق السياسات الاقتصادية ولوضع برنامج لمشروعات كبرى مشتركة من شأنها دفع عجلة التنمية فى أوروبا. وتكرر نفس السيناريو مع« **لقاء بواتييه»** الالمانى الفرنسى والذى كان من ناحية اللقاء الأول للمستشار الألمانى **هيلموت كول** مع فرنسا بنخبتها وتركيبتها السياسية الجديدة ومن ناحية أخرى التمرين الدولى الأول للائتلاف الحاكم فى فرنسا. وفى لقاء « **بواتييه»** كرر **جوسبان** طلب **ضرورة إضافة فصل اجتماعى لماستريخت**،فى حين كان ردهيلموت **كول** أن المقترحات الفرنسية قد وصلت فى ساعة متأخرة من الليل ، ولم يجد الوقت الكافى لقراءتها.

والفصل الاجتماعى الذى يطالب به جوسبان يقوم على المقدمات التالية:

الاعتراف من جديد بالقطاع العام ودوره. التأكيد على مكتسبات اجتماعية دنيا. وأن يتم رصد المساعدات فى الاتحاد الأوروبى بالنظر إلى مبدأ العمل لا بالنظر إلى مبدأ المنافسة وحده وأخيرا، تطوير الحوار الاجتماعى.

فى ملف «الاورو» ،تأتى مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية لتقوى من موقف **جوسبان** . داخليا ، الموقف يؤيده قطاع كبير من الرأى العام الفرنسى .وعلى الساحة الاوروبية، يلعب جوسبان على الصعوبات الداخلية. التى تواجه **كول** ذاته داخل المانيا.**فالمانيا هذا العام- هى وفرنسا -كلتاهما لن تلبى المتطلبات التى ساهمت بنفسها فى وضعها ودافعت عنها- أى الالتزام بتحقيق نسبة عجز محدودة**.والجدل يتجاوز الحدود الالمانية إلى عدد اخر من الدول الاوروبية ،فى **السويد** مثلا فى ظل الحكومة الاشتراكية الديمقراطية ،**وفى بريطانيا وفى ايطاليا** مع تزايد المعارضة لاقتراحات حكومة **رومانو برودى** بفرض ضريبة خاصة حتى تنضم إيطاليا لنادى الاورو.

والرئيس **شيراك** حتى ما قبل استردام مباشرة يلتزم الحذر الشديد إزاء إعلانات الحكومة الجديدة. ففى لقاء **بواتييه**تجنب اظهار أى شقاق مع رئيس حكومته الجديد واكتفى بالتعليق بأنه **يأمل فى أن يتم توقيع «اتفاق الاستقرار» بامستردام ،ولكنه فى ذات الوقت يتفهم تمام الفهم عدالة المطالب التى ترفعها الحكومة».**

والملف الأوروبى، هو كذلك السياسة الخارجية والأمن المشترك . وهنا أيضا ، ينحل **جوسبان** عن ما كان ينادى به سابقه **آلان** **جوبيه** بتعيين مسئول موحد حتى يصبح لأورو ولسياساتها الخارجية وجه واحد.

السياسة العربية لفرنسا

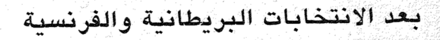
من الصعب توقع تغيير كبير وجذرى فى السياسة العربية لفرنسا فدستور الجمهورية الخامسة يعطى لرئيس الجمهورية صلاحيات شبه مطلقة ،فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للبلاد. ومع ذلك ، لا يمكن تناسى مواقف الاشتراكيين بصفة عامة فى الصراع العربى الاسرائيلى والتى هل **اميل إلى أسرائيل منها إلى العرب، وجوسبان** على وجه التحديد لا يمكن اعتباره صديقا للعرب، ففيما عدا علاقاته بالرئيس التونسى، لا تعرف لديه ميول عربية ولا يمكن نسيان تصريحاته عقب مذبحة قانا بحق إسرائيل المشروع فى الدفاع عن نفسها . أما فى التشكيل الوزارى ذاته، يبرز **اسم جون بيير شوفمنان** بعلاقاته العربية الوطيدة وماضيه: رئاسته لجمعية الصداقة الفرنسية -العراقية قبل حرب الخليج واستقالته بعد قرار فرنسا الانضمام إلى التحالف الغربى المضاد للعراق . لكن شوفمنان يدخل الوزارة فى موقع الداخلية ويقابله وجود وزير المالية **«ستراوش -كان»** -حتى لو غضضنا النظر عن ديانته اليهودية -معروف باتجاهاته وتأييده لاسرائيل. بل إن كان هو زوج اشهر مذيعة تلفزيونية سياسية« **آن سان- كلير»** ، التى استطاعت طوال ثلاثين عاما أن تجعل من برنامجها كل يوم احد على القناة الأولى «سبعة على سبعة» ساحة الجدل السياسى الأولى فى فرنسا يتسابق إليها كل السياسيين الكبار و« **آن سان كلير»** لها مواقف إيجابية مبدئية ساهمت فى جعلها اسطورة «الجدل السياسى التلفزيونى العام» ، فلا يمكن نسيان انها المذيعة الوحيدة التى ترفض حتى اليوم استضافة **جون مارى لوبن** . وعندما تجبر على ذلك فى ظل القواعد المحددة لقنوات التلفزيون بالمساواة ما بين الاحزاب الممثلة فى اوقات البث- تتخلى عن مقعدها فى تقديم برنامجها لأحد زملائها . وآن -صهيونية إلى أبعد حد- مواقفها معلنة ومحددة ، وغير بعيد عن الاذهان حلقاتها مع ضيوفها العرب، وما كانت تفعله بهم مثل حوارها الشهير مع ابراهيم الصوص . المعطيات الجديدة اذن لا تنبئ عن تغييرات كبيرة فى السياسة العربية الفرنسية. الشكوك مع ذلك تظل واردة فيما يتعلق باولويات هذه السياسة والسياسة الفرنسية بشكل عام ، ومدى صلاحية استمرار الخط الذى اراد انتهاجه شيراك بالتأكيد على دور رئيسى لفرنسا فى المنطقة، ومدى قدرته على تحويل أمانيه هذه إلى فاعلية.

شروط معاهدة الاستقرار

للدخول فى العملة الموحدة، يجب أن يكون العجز العام أقل أو ما يقارب ٣٪ وإلا تعرضت الدولة لعقوبات فى شكل وديعة مالية يتم الاستيلاء عليها. هذه الوديعة تساوى ٢ر٠٪ من الدخل القومى ،وتقدر فى حالة فرنسا بـ ١٥ مليار من الفرنكات. وقد تصل الوديعة إلى ٥ر٠٪ فى حالة عجز بمقدار ٦٪.



رسالة المانيا



وأزمة حكومة كول فى المانيا

النيوليبرالية

خسرت معركة.. لكنها لم تخسر الحرب

رسالة المانيا: نبيل يعقوب


المستشار كول

انتصار **حزب العمال** فى الانتخابات البريطانية، وانتصار **تحالف الاشتراكيين والشيوعيين والخضر فى فرنسا**، وبذلك خروج المحافظين فى البلدين من الحكم، اثار ارتياحا شعبيا عاما. وأطلق التغيير نقاشا واسعا فى أوروبا محوره السؤال: **هل حلت نهاية النيوليبرالية؟** ولأول مرة بعد هزائم بداية التسعينات بدأ البعض يتساءل: **هل انفتحت صفحة جديدة فى تاريخ اليسار الأوروبى؟**. وتتفاوت الاجابات على التساؤلات المثارة.

كتب الوزير الديمقراطى الاجتماعى السابق بروفيسور **بيترفون ارتسن** peter von oertzen فى **نويس دويتشلاند ٧ يونيه ١٩٩٧**: «ولأن **بريطانيا وفرنسا** أصبحتا تحت قيادة الديمقراطيين الاجتماعيين-بل ويوجد فى **باريس** وزيران شيوعيان فى مجلس الوزراء -يفرض **السؤال نفسه: وماذا سيكون اذا ذهبت أيضا الحكومة النيوليبرالية-المحافظة فى المانيا فى سبتمبر ١٩٩٨** لتحل محلها حكومة يسارية؟.. ان حدث هذا وهو احتمال واقعى جدا، **لن يكون هناك فى أى بلد أوروبى مهم حكومة محافظة سوى فى أسبانيا**»(١٣ حكومة من الديمقراطيين الاجتماعيين وحكومتان محافظتان).

هل يعنى هذا أن **العاصفة المحافظة** التى أغرق فيضانها الغرب منذ عهد **تاتشر وريجان** قد خمدت؟ هل **ذوت روح العصر النيوليبرالية، روح العصر التى لم تزد عن أن تكون دعوة لرأسمالية صافية؟**

ويجيب الكاتب **بلا**. لأن المقاييس التي يتم بها تقييم مدى نجاح السياسة لا زالت كما كانت. وهي تقيم نجاح أو فشل الاقتصاد بقياس مدى إنجازه للتفوق في المنافسة الدولية، وبتحقيقه أعلى الأرباح، وبتخفيض الضرائب والالتزامات الاجتماعية للشركات، وبإجراء تخفيضات للأجور، وباعتماد اجراءات تقشفية فيما يخص انفاق الدولة والمحليات.

ويكتب **بيتر فون إرتسن** إن الكثيرين من الذين ساعدوا بأصواتهم على إسقاط الحكومات المحافظة في الانتخابات لا زالوا يؤمنون بالفلسفة الاقتصادية النيوليبرالية. ولا زال هؤلاء يعتقدون أن اتباع هذه التعاليم يؤدي إلى زيادة الارباح ويظنون ان زيادة الارباح لابد أن تؤدي إلى ازدياد الاستثمارات، وبعد هذا لابد أن تقل البطالة. وهؤلاء الناس لا يتوقعون من الحكومات اليسارية أكثر من تنفيذ «الإصلاحات» التي يقال أنها ضرورية ولكن بشكل أكثر كفاءة وأكثر مراعاة للجوانب الاجتماعية وبعدالة أكثر من المحافظين.

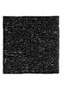
ولكن ثمة أيضا تحولات في الوعي بناء على تجربة السنوات الطويلة تحت وطأة حكومات **«المحافظين النيوليبراليين»**. فقد نما الوعي بان **السياسة الديمقراطية لايجوز أن تكون مجرد تخديم على الاقتصاد الخاص**. **ويرى الكاتب** الذي يقف على يسار الديمقراطيين الاجتماعيين أن التغيير الممكن في الاطار التاريخي الراهن لا يستطيع أن يتجاوز ما يمكن أن نسميه التوصل إلى« **رأسمالية متحضرة**». **ويقصد** بذلك وقف التطور الرأسمالي المنفلت وذلك **بالحفاظ على الوظيفة الاجتماعية للدولة ورفض السيطرة المطلقة للسوق دون تفجير علاقات الانتاج الرأسمالية.**

شبح صغير وخجول

وتشابهت تساؤلات المعلقين فبينما كتبت كبرى الصحف اليومية الالمانية **سيد دويتشه تسايتونج** (٤ يونيو) مقالا بعنوان «عودة اليسار للحياة»أعاد الكاتب والمعلق الصحفي **كلاوس كوخ** في الصحيفة اليومية **تاتس(٧ يونيو١٩٩٧)** للأذهان العبارة الأولى **للبيان الشيوعي والتي تتحدث عن «شبح يحوم** في أوروبا» ولكنه هذه المرة ليس شبح الشيوعية بل شبح **الحكومات الديمقراطية الاجتماعية**. إلا أن هذا الشبح **«صغير وخجول»** حسب وصف الكاتب، بل أنه لم يكتشف نفسه بعد، والذين يتعرفون عليه هم بالأساس الذين لا يحبونه.

ويقول **كلاوس كوخ** إن السؤال بعد انتصار **بلير وجوسبان** هو:**هل أوروبا مقدمة على نهضة اليسار؟ وان كان هكذا فماذا يريد اليسار؟**.

ويكتب أن صدفة تزامن الانتصارين الانتخابيين(في **بريطانيا وفرنسا**) ادت لمجموعة من الأحداث والاتجاهات.«**حتى الحزب الديمقراطي الاجتماعي (الالماني) أصبح يضف يسارا رغم**



ذاكرة الشعوب

وذاكرة علماء الاقتصاد

كتب **آريك هوبسبوم** في **تاريخ القرن العشرين - زمن التطرف «الطبعة الألمانية»(ص١٣٦)**:

لا زال أبناء جيلنا الذين عاصروا سنوات الأزمة الاقتصادية العالمية يجدون صعوبة هائلة في فهم أن يعود **اورثوذكسيو التعاليم الصافية لاقتصاد السوق الحر** في نهاية الثمانيات وبداية التسعينات ،والذين كانت سمعتهم قد أضيرت بشكل واضح آنذاك، أن يعودوا مرة أخرى للسيطرة خلال فترة من الركود تسود العالم، بالرغم من أنهم هذه المرة أيضا كانوا عاجزين عن فهم أسباب هذا الركود أو عن السيطرة عليه. هذه الظاهرة الملفتة ينبغي أن تذكرنا باحدى أهم السمات التي يفصح عنها التاريخ الا وهي القصر المدهش الذي تتسم به ذاكرة منظري وعمليي الاقتصاد. وهي تبين لنا أيضا **كم يحتاج المجتمع لمؤرخين يملكون قدرة كبيرة على تذكير مواطنيهم بما يرغبون في نسيانه».**



أنه لا يوجد حتى أوهى مبرر لذلك.

ويذكر المقال بان **فرانسوا ميتر**ا الاشتراكي **وجاك ديلور** الاشتراكي من صانعي شروط معاهدة **ماستريخت**. وهو لا يرى مبررا لتوقع ظهور **اشتراكية ديمقراطية جديدة** في أوروبا. ويعتبر مثل هذه الأمنيات مجرد تجميع لاشياء لا انسجام بينها وأنها ناتجة عن نسيان الممارسة الفعلية للديمقراطية الاجتماعية.

وفي واقع الأمر أن السياسات التي ترى قمة الحكمة في تخفيف العبء الضريبي على الأغنياء وتحميل العاملين معظم أعباء تمويل الدولة، هذه السياسة ليست من صنع أحزاب المحافظين وحدهم. وواقع الأحزاب الأوروبية يبين **أن الفكر الاقتصادي النيوليبرالي لا يزال يحتل رؤوس القيادات السائدة سواء في أوساط المحافظين أو الديمقراطيين الاجتماعيين. ولهذا فليس من السهل أن نهضم التعبيرات المستخدمة حاليا والتي تصنف أحزاب الديمقراطية الاجتماعية الأوروبية في عداد اليسار**. وتجربة التسعينات في العديد من دول غرب وشمال أوروبا تكشف أن هذه الأحزاب عند الوصول للحكم تختط سياسات اقتصادية لا تختلف كثيرا عن إسلافهم المحافظين. ولا يعني هذا إنكار أي فروق هامة بينها وبين المحافظين. إلا أن نظرة إلى خريطة أوروبا تبين من **أسبانيا** غربا (سواء تحت الاشتراكيين سابقاً أو المحافظين الآن) مروراً بحكم «الاشتراكيين» في **السويد** حتى **المجر** حيث يحكم حزب لا زال يسمى نفسه **اشتراكيا** أن ايديولوجية واحدة تسود في الأوساط الحاكمة التي تطبق سياسات اقتصادية متشابهة من حيث الأساس رغم التفاوت في مستويات المعيشة وفي المؤشرات الاقتصادية الأخرى.

ولهذا لم يكن غريبا أن تتراجع **فرنسا** بعد الضجة التي أثارها الطرح الفرنسي الجديد حول ضرورة إقرار سياسة فعالة لانشاء وظائف جديدة وعدم الاقتصار على الحديث عن العملة الأوروبية الموحدة وشروط تحقيقها. وكان **جوسبان** ووزير ماليته**شتراوس** كانا طوال الحملة الانتخابية يرددان ما يقوله الناس في البيوت والشوارع في **أوروبا الغربية** منذ سنوات، وهو **أن الأمور لا يمكن ان تواصل سيرها على هذا المنوال. أي تزايد عدد**

العاطلين عن العمل بشكل مطرد من ناحية بينما تواصل الدولة التخلي عن وظائفها الاجتماعية فتحيل كل شئ للقطاع الخاص مما يعني تدهور النظام الصحي والتعليمي وتحول الثقافة والتعليم إلى سلعة لا يقدر علي شرائها الا الاغنياء.

تراجع الموقف **الفرنسي** فقبل الشروط الملزمة لما يسمى« **بحلف الاستقرار**» واكتفى بيان **ماستريخت ٢** بتقديم ترضية للحكومة الفرنسية فى شكل عبارة تصف انشاء وظائف جديدة لمكافحة البطالة بأن له الأسبقية الأولى على ما عداه من مهمات. ولكن عيب هذه الفقرة أنها غير ملزمة لأحد. ولا يعنى هذا أنها عديمة الأهمية ولكن المقاومة الالمانية والتى بذلها المستشار **كول المحافظ** والبريطانية التى عبر عنها تونى بلير العمالى لأى دعم مالى من الاتحاد الأوروبى لبرامج توظيف جديدة تؤكد أن **نهج أسبقية الارباح على كل ما عداها يجد من غالبية حكام الاتحاد الأوروبى تعضيدا واضحا** يمكنه فى المستقبل أيضا أن يبطل مفعول العبارات الانشائية إن ظلت الموازين السياسية على الصعيد الشعبى على ما هى عليه الآن.

مواقف حزب **العمال البريطانى** ومعظم حكومات الاتحاد الأوروبى تبين أنه **كما يوجد محافظون نيوليبراليون أصبح هناك أيضا اشتراكيين نيوليبراليين.**

أسئلة منسية وأخطار ماثلة

وفى سياق النقاش الجارى حول **التوجهات الاقتصادية فى أوروبا شرقا وغربا** ضاعت أسئلة يكاد لا يوجد ذكر لها: **ماذا عن علاقات الملكية؟.**

وللسؤال أهمية بالغة لبلاد **العالم الثالث** المنهمكة الآن فى بيع مؤسساتها الحكومية فى حمى الخصخصة والإصلاحات الهيكلية حسب إملاء **صندوق النقد الدولى والبنك الدولى**. وستكتشف البلدان النامية التى تقع حكوماتها تحت ضغط اقتصادى وسياسى لا ينكر من طرف الغرب الرأسمالى قريبا (إن لم تكن قد اكتشفت بالفعل) ان **قبول السيادة المطلقة لاقتصاديات السوق الرأسمالية يعنى فى النهاية قبولها لأن يشترى القادرون (سواء كانوا خليجيين أو أمريكان أو إسرائيليين) أى شئ وكل شئ.**

البولنديون المنزعجون من شراء **الألمان** لأراضيهم الزراعية والعقارات (حتى الآن بوسائل غير قانونية أو شبه قانونية) لن يكون عندهم أى حق فى الاحتجاج عندما تدخل بولندا الأتحاد الأوروبى . وقتها تستطيع الشركات العقارية الآتية من بلدان الغرب الغنية أن تسرح وتمرح مستندة إلى القانون. **التشيك** يعيشون الآن وقبل الانضمام للأتحاد الأوروبى فى بلد يملك الرأسمال الالمانى أهم مؤسساته الصناعية.**المجر** تعطى الأراضى وبقية القاعدة الارتكازية بالمجان للرأسمال الأجنبى ليستثمر بوعد أن تقل المديونية الخارجية وتنمو العمالة ويتحسن مستوى المعيشة ويأتى الواقع على العكس تماما.

والقدرة الشرائية التى يملكها الرأسمال الكبير فى بلدان الرأسمالية المتطورة هائلة وتنمو باستمرار . بنك **درسدن** وحده الذى احتفل منذ بضعة أيام بالعيد الـ ١٢٥ على تأسيسه (وهو **ليس أكبر البنوك الالمانية**) **يملك ٦٠٠ ألف مليون مارك** (أى ما يقارب ١٥٠٠ ألف مليون جنيه مصرى). **وإذا انفتحت الأبواب لشراء المصانع ومصادر النفط ومحطات القوى فى بلدان العالم الثالث سينشأ نموذج للعالم فى مستقبل نجد فيه أصحاب الملكيات (معظم الملكية لكل شئ هام على الأرض وفى باطن الأرض) من منطقة شمال الأطلسى**(غرب أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان وبعض العناصر النادرة فى هذا البلد الآسيوى أو ذاك) ونجد مليارات البشر فى بقية أرجاء العالم مجردين من ملكية ثرواتهم الباطنية والمؤسسات الصناعية الهامة والبنوك وتجارة المحاصيل الزراعية والصحف الكبرى ومؤسسات التلفزيون والبيوت التجارية الكبرى وخطوط الطيران والسكك الحديدية وشركات الطيران والمطارات وعلم جرا.. **ولن يكون معروفاوقتها من أين تدفع حكومات افريقيا مثلا مرتبات** وزرائها الذين ستكون مهمتهم غالبا ادارة شئون البلاد حسب وصفة أصحاب المال والحفاظ على الأمن (على طريقة الحكومة الاسرائيلية التى تريد أن يحافظ الحكم الذاتى الفلسطينى على أمن الاحتلال).





رسالة واشنطن



لأول مرة فى التاريخ

القوات الأمريكية تنتشر فى أكثر من ١٠٠ دولة

سمير كرم

* أعلن **الجيش الأمريكى** بافتخار واضح- فى تقرير أصدره أخيرا- أنه سجل رقما قياسيا غير مسبوق فى التاريخ:

لأول مرة فى التاريخ **أصبح للقوات الأمريكية وجود فى أكثر من مائة دولة** من مجموع دول العالم البالغ ١٩٧ دولة: والجيش الأمريكى يحتفظ الآن بجنود عاملين وعناصر مدنية مساعدة فى أنحاء العالم يؤدون مهام يبلغ عددها **١٢٠٠ مهمة** . وتخطى رقم المائة فى عدد الدول التى توجد على أراضيها قوات أمريكية هو علامة فاصلة فى تاريخ القوات المسلحة الأمريكية لن تذكر فى التقارير الاستراتيجية التى تصدر عن «**البنتاجون**» وترفع إلى **الكونغرس** الذى يعتمد الميزانية العسكرية بسخاء يجعله -فى كل سنة مالية- **يعطى للمؤسسة العسكرية أكثر مما تطلب وأكثر مما يطلب لها الرئيس الأمريكى** .. الأمر الذى لا يفعله الكونغرس أبدا عند اعتماد أي ميزانية أخرى، خاصة فى زمن خفض ميزانيات التعليم والصحة والمعونات الاجتماعية للعاطلين والمسنين وتجاهل مشكلات الفقر والجوع والتشرد.

وبطبيعة الحال فانه من المفترض أن يصفق الأمريكيون للمؤسسة العسكرية الأمريكية التى تحقق لها هذا النصر الكبير **فأصبحت تنتشر قواتها فى عدد من البلدان يبلغ تعداد سكانها نحو ثلثى سكان العالم** . والحقيقة أن هناك من يصفقون.. لا.. ليس **الكونغرس** وحده. أكثر المصفقين هم **شركات صناعة**

توسيع حلف الاطلنطى شرقا.. على خطى هتلر النازية

غنائم الحرب الباردة : ضم بولندا والمجر وجمهورية التشيك إلى الناتو

الأسلحة . وإذا أردنا الاختصار فان المصفقين لـ (انجازات) ، المؤسسة العسكرية الأمريكية هم أركان المجمع العسكرى -الصناعى» -**الجنرالات ورجال الأعمال** -الذين حذر من نفوذهم آخر رئيس عسكرى للولايات المتحدة، الرئيس **ايزنهاور** قبل ٤٠ عاما . ولم يجرؤعلى أن يعلن هذا التحذير عن خطر تحالف المؤسسة العسكرية مع رأس المال الكبير ممثلا فى أخطر قطاعاته وهى **صناعة الأسلحة** ، إلا يوم ألقى خطبة وداعه للأمريكيين فى ختام رئاسته(..)

وللحقيقة فان أيزنهاور نفسه لم يتصور المدى الذى تطور إليه هذا التحالف العسكرى الصناعى بعد تحذيره الشهير بأربعة عقود.

لم يعد «**المجمع العسكرى -الصناعى**» قاصرا على الجنرالات وشركات صناعة الأسلحة. لقد كان هذا هو الشكل البسيط ،النواة للتحالف القائم . فهو الآن يضم إلى جانب هؤلاء كل الصناعيين ، بالأحرى كل رجال الأعمال ، فالصناعة ليست القطاع الأكبر من النشاط الاقتصادى الأمريكى بعد دخول عصر مجتمع المعلومات ، والغالبية الساحقة من السياسيين الذين يتبادلون المواقع فى السلطة والمعارضة بين الفترات الانتخابية ويحافظون فى كل الأحوال على السياسة نفسها: **سياسة تحقيق أهداف التحالف الموسع الجديد.**

وليس وجود القوات الأمريكية فى أكثر من ١٠٠ دولة فى العالم سوى تعبير عن المدى الذى يصل إليه نفوذ الولايات المتحدة السياسى الاستراتيجى، وهذا بوجده ليس سوى **تعبير عن المدى الذى تصل إليه هيمنة الولايات المتحدة الاقتصادية والمالية والتجارية.**

بوضوح لم يسبق له مثل فى تاريخ **الولايات المتحدة** فى زمن السلم أصبحت **المؤسسة العسكرية الأمريكية والمؤسسة السياسية** (بما فى ذلك المؤسسة الدبلوماسية) تعملان مباشرة فى خدمة الرأسمالية الأمريكية الكبيرة.

لكن الشعب الأمريكى -فى جموعه العريضة -لا يصفق. ولا تصفق منظماته الجماهيرية والأهلية التى تقف خارج «**المؤسسة الحاكمة**» ، خارج ، النظام . إن اتحادات العمال والمهنيين ومنظمات الدفاع عن الحقوق المدنية ومناهضة التسلح النووى ومقاومة التضخم المتوالى للميزانيات العسكرية ، المنظمات النسائية . منظمات الدفاع عن البيئة . الأحزاب التقدمية القديمة والجديدة التى تحاول خلق بديل عن نظام الحزبين.. آلاف المنظمات التى تضم ملايين الأمريكيين فى أنحاء **الولايات المتحدة** لا تجد ما تصفق له أمام هذا الانتشار العسكرى الأمريكى لأنها لا تجد مصالحها فيه وتعى بوضوح أن تراكم الأرباح الذى يحققه لا ينعكس على حياة الغالبية العظمى من الأمريكيين . **وأن الميزانية العسكرية التى تبلغ الآن ٣٠٠ مليار دولار سنويا تسحب من رصيد العمال والفقراء والنساء والسود وليس من رصيد الشركات العملاقة وأصحابها.**

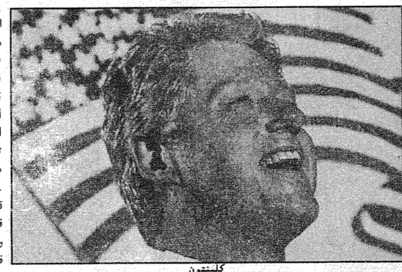
هؤلاء جميعا لا يصفقون ،انهم يصيحون معبرين عن غضبهم واحتجاجهم .. لكن مظاهراتهم وإضراباتهم وأشكال الاحتجاج العديدة التى يلجأون إليها «ليست مادة اخبارية» بالنسبة للاعلام الأمريكى ،يتساوى فى ذلك مئات القنوات التلفزيونية ومئات «**الصحف القوية**» فما دامت هذه المظاهرات لا تجرى فى« **بكين**» أو فى «**هافانا**» -مثلا- وما دامت لا تحتوى على تفجيرات أو أعمال قتل أو عنف من النوع السينمائى المفضل فليس أخبارا حتى لو كانت تحدث فى **نيويورك وشيكاغو وفيلادفيا وبوسطن..إلخ.**

ليس معنى هذا أن الإعلام الأمريكى لا يهتم بنشر الأخبار إلا إذا كانت تنطوى على عنف مباشر (**خارجية كانت أو داخلية) وإلا اذا كانت توفر مادة للاتهامات الرسمية الأمريكية عن انتهاكات حقوق الانسان وغياب الديمقراطية حيثما كانت كلمة أمريكا غير مسموعة** .. هناك أخبار يستفيض الاعلام الأمريكى فى تغطيتها بالنبأ والتحليل والتعليق والأحاديث الصحفية ، ويتعامل مع الفاعلين فيها باعتبارهم صناع السياسة وصناع القرار ورجال التاريخ الأحياء.

من يستطيع أن يتابع نشرة إخبارية على أى من **شبكات التلفزيون الأمريكية** أو على الصفحات الأولى للصحف «**القومية**» الأمريكية -ولا يدرك أن قضية توسيع **حلف الأطلنطى** هى قضية مصيرية بالنسبة **لأمريكا..** وبالتالى قضية مصيرية بالنسبة **للمغرب** ، وبالتالى قضية مصيرية بالنسبة **للعالم؟.**

إن الأمريكيين يهيأون للخطة التاريخية التى ستأتى عندما يجتمع قادة حلف الأطلنطى (الناتو) فى مدريد فى الشهر الحالى (**يونيو) حيث سيعلن فى «قمة الناتو» قرار ضم الأعضاء الجدد من أوروبا الشرقية إلى الحلف تأكيدا لاستراتيجية مد نطاق الحلف شرقا** . وقد كان التمهيد الأكبر قد تم فى احتفالات شربت فيها الأنخاب بين الجنرالات والسياسيين ورجال الأعمال فى قصر الاليزيه فى باريس فى شهر مايو الماضى حيث تم توقيع الاتفاق- الذى شارك فى التوقيع عليه بعد مقاومة مسرحية لعدة أشهر- الرئيس الروسى **يلتسين** على ضم **الجمهورية التشيكية وبولندا والمجر إلى حلف الأطلنطى.**

بعد قمة **مدريد** ستطلب الادارة الأمريكية من الكونغرس أن يوافق على اعتماد الأموال اللازمة لتغطية نفقات توسيع الحلف. وغالبا فان مناقشات **الكونغرس** (بالتحديد **مجلس الشيوخ**)ستستمر حتى ربيع عام ١٩٩٨ قبل أن تتم موافقته بأغلبية


كلينتون

* من أجل توسيع مصالح تحالف العسكريين والصناعيين ، أمريكا تفرض خطة إستراتيجية تكلف الطبقة العاملة ١٢٥ مليار دولار إضافية.

الثلثين على اعتماد الأموال اللازمة . خلال هذه الفترة يكون كل أصحاب المصلحة فى توسيع الحلف قد مارسوا ضغوطهم لاقناع الأمريكيين (من خلال الكونغرس) أن **نفقات توسيع حلف الأطلنطى استثمار مضمون فى أمن أمريكا والعالم الغربى ضد «الأخطار المحدقة» وتأكيد لانتصار أمريكا فى الحرب الباردة** .. وأن أرباح هذا الاستثمار ستفوق كثيرا نفقاته.

وبطبيعة الحال سيمد **ممثلو الشعب الأمريكى** -مرة أخرى- أيديهم داخل جيوب الطبقة العاملة والعاملين بكافة فئاتهم حتى أولئك الذين لا يستطيعون أن يضمنوا الحصول على الحد الأدنى من الأجور، للحصول على هذه الاعتمادات التى ستستخدم فى فتح أسواق أوروبا الوسطى والشرقية أمام الاستثمارات الأمريكية والتجارة الأمريكية وإغلاقها أمام المنافسين.

من يستطيع أن يتذكر- خلال صخب الاحتفالات والمناقشات حول توسيع **حلف الاطلنطى**- أن هذا الحلف كان الأداة الحربية الرئيسية للغرب فى حقبة الحرب الباردة، التى يفترض أنها انتهت وأن الغرب قد انتصر فيها نهائيا (وأنهى معها التاريخ) بقيادة **الولايات المتحدة.**

بل من يستطيع الآن أن يتذكر وسط هذا الصخب أنه **عندما انهارت حقبة الحرب الباردة وانهار النظام السوفياتى وانهار حلف وارسو وسقط سور برلين أن أصوات الجماهير على جانبى الخطوط الفاصلة بين الكتلتين صاحت مطالبة بالغاء حلف الاطلنطى، فقد انتهى دوره وانقضت الحاجة إليه؟.**

بالتالى من كان يتصور أن تحل استراتيجية **«التوسع»** محل **«الاحتواء»** كاستراتيجية أمريكية للأطلنطى والعالم الغربى ككل كنتيجة لنهاية الحرب الباردة بأسبابها ونتائجها؟.إن مقاومة هذه الاستراتيجية قد بدأت فى الحقيقة منذ اللحظة الأولى التى بدا فيها ان العسكريين والسياسيين ورجال الأعمال قد اتفقوا على تنفيذها.. لكن هذه المقاومة لا تزال محصورة فى نخبة المثقفين الامريكيين الذين يرتبطون فكريا وسياسيا بمصالح **«الناس العاديين»** والذين يمهدون للمقاومة باجراء الدراسات وتوفير المعلومات الحقيقية وطرحها بصدق -فى النطاق الممكن مع وجود الحصار الاعلامى عليهم- ليعرف الامريكيون ما ينتظرهم من وراء هذه الاستراتيجية.

وبطبيعة الحال فان **أول الهموم فى مقاومة استراتيجية توسيع حلف الأطلنطى يتعلق بنفقاته** . فهى الخطر المباشر الذى سيقع على عاتق الأمريكيين. قبل أشهر قليلة أعلن **مكتب الميزانية التابع للكونغرس** أول تقدير له لنفقات توسيع الحلف وقد بلغ **١٢٥ مليار دولار** .وكان هذا التقدير أعلى بنحو ثلاثين مليار من تقدير ادارة **كلينتون** لهذه النفقات.

بعدها بأيام أعلنت منظمة **المرأة الأمريكية** (أوسع منظمات الحركة النسائية الامريكيةوتسيطر علي نسبة كبيرة من أصوات النساء الانتخابية ولهذا يسعى المرشحون للرئاسة الأمريكية دائما إلى استرضائها فى أوقات الحملات الانتخابية)لأن الادارة الأمريكية التى وافقت على خفض ميزانية الرعاية الاجتماعية بأكثر من **١٢٠مليار دولار**، والحقت أضرارا فوق التصور بالنساء والأطفال والمسنين والعاطلين والمرضى. تسعى الآن للحصول من هؤلاء أنفسهم على مبلغ أكبر ناسية كل ما قالته عن ضرورة موازنة الميزانية الاتحادية ، من أجل أن توسع **حلف الاطلنطى من أجل أن تتدفق الأموال إلى جيوب كبار رجال الأعمال من أصحاب شركات الأسلحة** وحلفائهم من الجنرالات ،حتى فى الوقت الذى لا يتردد فيه أصحاب هذه الشركات فى مواصلة فصل الآلوف من العمال ضمن سياسة «التحجيم».. سياسة التقليل من أعداد العمال ومن أجورهم حتى تحقق الشركات أرباحا أكبر(..).

مع ذلك يسود شعور فى **المنظمات التقدمية**- وبالتحديد فى أوساط **اليسار الأمريكى** -بالتقصير فى مواجهة ومقاومة توسيع الاطلنطى. **وقد تساءل جاسى هول زعيم الحزب الشيوعى الأمريكى : أين حركة السلام التى قاومت بنجاح فى الثمانينات خطط نشر الصواريخ الاستراتيجية الأمريكية فى أوروبا** ؟ أين هى الآن فى معركة توسيع حلف**«الناتو»** ؟ ووصف هول هذه الخطة بأنها **«الامبريالية الأمريكية فى صورتها الفجة»** .وأضاف أن هذه الخطة ينبغى أن تؤخذ كفرصة سانحة لعمل شئ ضد التوسع العسكرى. «ان الوقت لا يزال متاحا من الآن حتى يحين موعد تصديق الكونغرس على نفقات التوسيع لاعلان مواقفنا ضد وجود هذا الحلف وضد النظام العالمى الجديد برمته».

وكتبت صحيفة **«عالم الشعب»** الأسبوعية الناطقة بلسان **الحزب الشيوعى الأمريكى** «ان حقيقة وجود مطاعم **ماكدونالد** فى موسكو الآن ليست هى فكرتنا عن التقدم ، **ولو نظرنا إلى توسيع حلف الاطلنطى بعمق- حتى بقليل من العمق- لتبين لنا أن الهدف هو أن تؤمن القوات الأمريكية روسيا وأوروبا الشرقية للاستثمارات الاحتكارية الأمريكية** . وسنسمع بوضوح أصوات نقل فرص العمل من **أمريكا** إلى بلدان أخرى حيث الأجور والاستغلال أعلى، بعيدا عن فرص العمل التى تحميها النقابات».

وقد أصدر **«حزب عمال العالم» (وهو حزب شيوعي أمريكي أيضا)** بيانا وصف فيه خطة توسيع **حلف الأطلنطى** شرقا بأنها «خطة جمع غنائم الحرب الباردة فى مرحلة تتميز بكونها **مرحلة الثورة المضادة للرأسمالية العالمية»** .وقال هذاالبيان إن جمع غنائم الحرب الباردة يتم عن طريق إخضاع بلدان أوروبا الشرقية ذات الأهمية الاستراتيجية وتحويلها إلى **توابع عسكرية**



أين حركة السلام الأوروبية التى نجحت فى الثمانينات فى وقف نشر الصواريخ الاستراتيجية الأمريكية فى أوروبا؟

واقتصادية .. وأن هذه الخطة التى تستخدم صراحة تعبير «التوسع شرقا» لاتكاد تخفى تماثلها مع نمط التوسع النازى وقبل ذلك خطط امبراطورية «هوهنز ولرن» Hohenzollern.

وخلال مقاومة استراتيجية توسيع الاطلنطى -وليس خارجها- اتضح واحد من أخطر جوانب الاستراتيجية، وهو رفض الحلف بقيادة الولايات المتحدة التعهد بعدم إدخال أسلحة نووية إلى أراضى البلدان التى «سيضمها» الحلف إليه (وهى كما ذكرنا جمهورية التشيك وبولندا والمجر، فى المرحلة الأولى من الخطة وان لم يتضح بعد رسميا أى البلدان سيضم لاحقا فى مراحل تالية). وعلى سبيل تهدئة الرأى العام فى هذه البلدان نص الاتفاق الذى وقع فى باريس فى مايو الماضى على أن الحلف لا ينوى فى المرحلة الحالية ولايحتاج ان ينشر أسلحة نووية على أرض الأعضاء الجدد». وصياغة العبارة لا تخفى سوء النية من هذه الناحية، خاصة وأن كل من له علم باستراتيجية الاطلنطى الأساسية يعلم أنها تعتمد على الأسلحة النووية.

واتضح أيضا من خلال مناقشات المنظمات الرافضة للخطة وليس فى مناقشات مؤيديها، ان الحلف بقيادة الولايات المتحدة رفض بالمثل تقديم أى تعهد بالحد من أعداد القوات التى ستدخل الدول الأعضاء الجدد نتيجة هذا الضم. ولانقاذ الرئيس الروسى يلتسين من الحرج اكتفى الاتفاق بالاشارة إلى أن الحلف «ليست لديه نية نشر أعداد هائلة من القوات الأجنبية فى أراضى الدول الأعضاء الجدد».

واتضح . وهذا الأمر عرفه الجميع لأنه كان موضوع صراع واضح حرصت الادارة الأمريكية على أن توضح أنها أملت فى نهايته اراداتها . أن موسكو يلتسين أخفقت تماما فى أن يكون لها حق الاعتراض (الفيتو) على قرارات الاطلنطى المتعلقة بالدول المتاخمة لحدودها ، أى تلك التى يمكن أن تمس أمنها القومى. ولانقاذ ماء وجه يلتسين أمام الرأى العام الروسى والاوروبى قال بيان الاتفاق فى باريس أن روسيا ستشارك فى المداولات حول بعض المسائل القريبة منها، ولكن القرار النهائى سيكون للناتو.

وفوق هذا كله فان الحلف بقيادة الولايات المتحدة رفض أن يعطى لاتفاق التوسع صفة المعاهدة الدولية الملزمة ، حتى تبقى الولايات المتحدة، صاحبة القرار الفعلى فى شئون الحلف- خاصة ما يتعلق منها بالحرب والسلام -وتعطى لنفسها فرصة انتهاك النصوص حين تأتى ظروف يناسبها فيها أن تنتهكها.

باختصار فان خطة توسيع «الناتو» قد وضعت الأرض والمصادر والقوات فى أكثر بلدان أوروبا الشرقية تصنيعا تحت هيمنة الولايات المتحدة حتى أن بعض الاكاديميين الامريكيين المتخصصين فى الحرب العالمية الثانية ونتائجها وصفوا الخطة بأنها «استكمال للتسويات التى أعقبت الحرب»، الأمر الذى يؤكد من وجهة نظرهم أن الولايات المتحدة لم تكتف برفع أعلام انتصارها فى الحرب الباردة التى استمرت منذ ذلك الوقت، انما اقدمت على تنفيذ خطط كانت تود أن تنفذها فى أعقاب هزيمة المانيا النازية.. ولكن وجود الاتحاد السوفيتى ودوره فى النتيجة التى أسفرت عنها الحرب العالمية الثانية قد حال دون ذلك . وهو يعنى أيضا أن الولايات المتحدة استمرت طوال حقبة الحرب الباردة فى اعتبار بلدان اوروبا الشرقية أراضى متنازعا عليها بينها وبين الاتحاد السوفيتى . وينبه المؤرخون إلى أن هذه النظرة الأمريكية كانت هى نفسها نظرة القوى الامبريالية السابقة إلى هذه المنطقة منذ عهد الامبراطورية العثمانية إلى امبراطورية هابسبورج وروسيا والنمسا وروسيا القيصرية.

من ناحية أخرى اتهم دوجلاس روش سفير كندا السابق فى مفاوضات نزع السلاح الولايات المتحدة ودول حلف الاطلنطى الأخرى بارتكاب أول وأكبر انتهاك صريح لقرار محكمة العدل الدولية الذى أصدرته قبل شهور معدودة والقاضى باعتبار الأسلحة النووية خرقا للقانون الدولى. والذى دعا إلى إجراء مفاوضات عالمية تهدف إلى إلغائها وإزالتها من الوجود.. وذلك حينما اتفقت دول الحلف على وصف الأسلحة النووية لديها بأنها تلعب دورا فريدا وجوهريا فى استراتيجية منع الحرب، وعلى أن الغرض الأساسى من الأسلحة النووية سياسى فى الأساس وهو الحفاظ على السلام».

ويشير الدبلوماسى الكندى إلى أن هذا الزعم قد ورد بشكل خاص فى بيانات الحلف عن خطة التوسع شرقا . وأضاف أن الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعقبت قرار محكمة العدل الدولية بقرار أيدته ١٥٥ دولة ومعارضة٢٢ وامتناع ٣٢ دولة التصويت يدعو إلى البدء قبل نهاية العام الحالى فى المفاوضات التى دعت إليها محكمة العدل الدولية لعقد معاهدة لحظر الأسلحة النووية حظراً شاملا ونهائيا. لكن

* بينما يتجه الجنرالات وكبار الرأسماليين نحو الهيمنة على أوروبا الشرقية تدل نتائج الانتخابات على «ازدياد الطلب على الاشتراكية».

الولايات المتحدة ودول حلف الناتو اختارت هذا الوقت لتمجيد أسلحتها النووية باعتبارها أدوات لصنع السلام . ولتمد وجودها إلى دول أخرى فى إطار خطة توسيع الحلف.

ويستخلص **الدبلوماسى الكندى**- فى مقال نشرته مجلة« **ذى نيشن**» (**الأمة**) **الأمريكية ذات التوجه اليسارى**- النتيجة المنطقية من معارضة دول« **الناتو**» بزعامة أمريكا لكل من قرار **محكمة العدل الدولية** وقرار **الجمعية العامة للأمم المتحدة**، وهى أن« **عقلية الحرب الباردة لا تزال هى السائدة فى رسم سياسات هذه الدول وتحديد مواقفها من أخطر القضايا**».

وعلى النقيض من ذلك فان المثقفين الأمريكيين المتخصصين فى تبرير سياسات الهيمنة الأمريكية -والذين يضفون على دفاعاتهم عن السياسات الأمريكية والاطلنطية طابعا «اكاديميا»- يقولون إن **خطة توسيع حلف «الناتو» قد «دخلت طريقا بلا رجعة» على الرغم من أنها اثارت بعض التساؤلات التى لم تحسم نهائيا**.

فيقول **ريتشارد هاس** مدير برامج السياسة الخارجية بمؤسسة «**بروكنفز**» الأمريكية للدراسات ان بعض التساؤلات (أو الشكوك) التى تحيط بخطة توسيع الحلف تتعلق بمخاوف من أن الحلف الموسع سيكون أقل تماسكا وقد تغيب عنه وحدة المواقف وأن ضم أعضاء جدد قد يأتى معه بتعقيدات كثيرة لا تضعف الاجماع فى الحلف فحسب ، بل قد تضعف أمنه ، فضلا عن زيادة متطلبات الميزانية .. لكن لا يلبث أن يقول ان «**المناقشة حول هذه التساؤلات قد ضعفت كثيرا والأحداث بلغت نقطة اللاعودة**».

أما عن نفقات توسيع الحلف فان **هاس** يقدم ما يعتبره مؤيدو هذه الخطة أفضل الاجابات ،وهى أن نفقات المضى إلى تنفيذها أقل من نفقات تغيير هذا المسار (نشرة خاصة أصدرها» بروكنفز» تحت عنوان تكبير الناتو: فكرة تثير التساؤلات قد حل وقتها».

ولكى يصبح تقرير **هاس** بشأن النفقات سليما فلابد أن يقدم أرقاما أقل كثيرا من تلك التى قدمها «**البنتاجون**» «**ومكتب الميزانية**»فى الكونغرس . فهو لا يشير إلى **١٢٠ مليار** أو أكثر من الدولارات إنما يحصر تقديره فى حدود **٣٥ مليار دولار** خلال الفترة من الآن حتى عام **٢٠١٠** كنفقات فعلية لضم جمهورية **التشيك وبولندا والمجر** (..) وزيادة فى الجهود «الاكاديمية» لاكساب دفاعه عن الخطة قدرا أكبر من المصداقية يقول**هاس أن** تكبير **حلف الناتو**(ولنلاحظ أنه يبتعد عن تعبير التوسع) يصبح مفهوما ازاء ما رأيناه كعملية تستغرق وقتا أكثر مما نراه على أنه حدث».

وينبغى أن نشير هنا إلى أن **هاس** ليس مجرد باحث أكاديمى متخصص فى شئون السياسة الخارجية . انه واحد من **مثقفى السلطة** الذين يتعاقبون على المناصب الرسمية مرة والاكاديمية مرة. وقد سبق أن «خدم» فى منصب مسئول الشرق الأوسط فى مجلس الأمن القومى الأمريكى فى عهد رئاسة **جورج بوش**.

لكن تبقى الحقيقة الأساسية التى لا يستطيع أحد- مهما علا مركزه فى قيادة «الناتو» أو فى السلم الاكاديمى- أن يهرب منها، ان قضايا مثل توسيع الحلف تتعلق بالحرب والسلام ، تتعلق بالصراعات الدولية وبالأوضاع الاقتصادية لشعوب وطبقات بأكملها- لا تتقرر فى اجتماعات القيادات العسكرية والسياسية ولا فى بحوث ودراسات الاكاديميين. إنها-وفى النهاية- تتقرر فى مسار الصراع الذى تخوضه الشعوب من أجل حريتها ومستقبلها ومستقبل الأجيال القادمة من أبنائها.**تتقرر -على الرغم من كل شئ -فى الصراع الطبقى بين المستغلين والمستغلين**.

ولعل أخطر الزوايا على الاطلاق فى رؤية **خطة التوسع الأمريكية الاطلنطية** شرقا تتمثل فى حقيقة أن وضع هذه الخطة موضع التنفيذ يأتى فى وقت «**يزداد فيه الطلب على الاشتراكية فى أوروبا شرقا وغربا**»، إذا جاز لنا أن نستخدم أحد تعبيرات «**السوق**» فى هذا السياق . الأمر الذى تدل عليه نتائج كثيرة لانتخابات جرت فى أوروبا الشرقية والغربية فى غضون السنة الأخيرة .. وهو ما لم يخطر ببال المنتصرين فى الحرب الباردة.

ومعنى هذا **أن صدام المصالح بين من يريدون استعادة الاشتراكية ويعبرون عن ذلك باصواتهم فى الانتخابات وخطط الذين يريدون استعادة الهيمنة الامبريالية آت لا محالة** .والسؤال لا يتعدى عنصر الوقت.



فى الجيش الروسى يسرقون أى شئ:



رسالة موسكو

أحمد الخميسى

فى الجيش الروسى يسرق الجميع كل شئ، وأى شئ قابل للسرقة ويقع فى متناول اليد والنظر. ولكن الانضباط العسكرى يجعل كل واحد يسرق حسب مقامه ورتبته فالجنود البسطاء يسرقون فقط الجوارب من المخازن والملاعق والصحون وكسر الخبز من مطاعم الثكنات، بينما يسرق الجنرالات الطائرات الحديثة وملايين الدولارات فى أجولة. كما فعل الجنرال «**جوسليستى**» فى ٢٢ فبراير هذا العام عندما استولى على خمسة وأربعين كيلوجراما من الأموال محشوة بستة مليارات روبل أى أكثر من عشرة ملايين دولار واختفى. لكن البعض يستنكف هروب الجنرال جوسليستى بالفلوس على حين كان بوسعه سرقتها دون أن يضطر للهرب، لذلك لجأ العقيد «**ستودينكوف**» مدير قطاع البناء للاستيلاء بوثائق مزيفة على حوالي ١٨ مليون دولار حولها إلى الخارج عبر شركة استثمارية تابعة لأحد أصدقائه. وبينما تم ضبط العقيد فان الملايين ما زالت حرة فى بنك مجهول خارج روسيا.

الجنرال **فيكتور تساريوف** مدير الهيئة العسكرية التجارية قدم مع نائبه ٦٥٠ مليون دولار لشركة وهمية لشراء سلع للجيش، لكن مرض الإفلاس المفاجئ الشهير أصاب الشركة التى حولت المبلغ- مع الاحتفاظ بنسبة لها- لحساب الجنرال فى الخارج.

وإذا كانت القاعدة العامة عند عقد الصفقات هى شراء «**الأحسن والأرخص**» فان تلك القاعدة تختلف فى الجيش لتغدو شراء «**الأسوأ والأغلى**» لأن فى ذلك مصلحة للطرفين، وهو ما حدث عندما تعاقبت إدارة السلع الغذائية بالجيش على شراء لحم فرنسى معلب مرتفع مع أن الفحص الطبى له أثبت أنه خال من البروتينات وغيرها منذ زمن بعيد وأن قيمته الغذائية لا تزيد عن قيمة علف الحمير. والذين يشترون السلع بسعر أغلى يبيعون ويالالغرابة سلعهم بسعر أرخص كما **باع الجنرال تيموفيف سفينة ضخمة تساوى سبعين مليون دولار لشركة أجنبية بعشرين مليون دولار فقط، واحتفظ لجيبه** بنصف الفرق.

ويواصل الجنرالات بناء قصور ضخمة للراحة فى ضواحى موسكو بلغ عددها أكثر من ثلاثمائة يتأرجح سعر الواحد منها ما بين نصف مليون دولار وثلاثة ملايين بينما لا يزيد راتب أكبر جنرال عن خمسمائة دولار شهريا. لكن **الكرملين يفضل الجنرالات الفاسدين والأوفياء عن جنرالات لا يسرقون مشحونين بالسخط على النظام**، ولذلك عزل الرئيس **يلتسين** وزير دفاعه الروسى **ايجور راديونوف** فى ٢٢ مايو هذا العام رغم أنه تولى وزارة الدفاع لمدة عشرة شهور فقط. فقد دأب **راديونوف** على تذكير **يلتسين** بأوضاع الجيش حتى كتب الأخير مذكرة إلى الحكومة يقول فيها: «أملّنى الجنرال **راديونوف** بشكواه الدائمة. لذا وجب التحقيق واتخاذ الاجراءات اللازمة» **وشتان بين سمعة راديونوف كعسكرى روسى نظيف اليد وبين سمعة وزير الدفاع السابق جراتشوف الذى اشتهر بأنه «الجنرال مرسيدس» لكثرة سيارات المرسيدس التى يملكها**. وعلى حد قول **راديونوف** فيما بعد لصحيفة



يلتسين

قادة الجيش يؤكدون لوزير الدفاع الروسي عجز كافة الوحدات عن القيام بأى من مهامها الهجومية أو الدفاعية

«أوبشايا جازيتا» فى ٤ يونيه فان **الجيش الروسى كف عن أن يكون جيشا: «فلم تعد الأساطيل تخرج إلى البحار، ولم تعد الطائرات تحلق، فاذا طارت فان ستين بالمئة من المطارات غير صالحة لاستقبالها، وما من أموال لاصلاح المعدات أو شراء معدات جديدة».**

ووفقا للتقارير التى رفعها قادة القطاعات العسكرية إلى وزير الدفاع الجديد **سيرجييف** فى ١٠ يونيه فان كافة الوحدات العسكرية الروسية عاجزة عن القيام بأى من مهامها الهجومية أو الدفاعية باستثناء قوات الصواريخ الاستراتيجية والوحدات النووية فى الأسطول وقوات المظلات الجوية. وبسبب من نقص الاعتمادات والنفقات **سحبت من الخدمة مائة غواصة ذرية تشكل محطات تشير نويل عائمة** منذرة بأوخم العواقب، بينما لا تستطيع ستون بالمئة من السفن الحربية تأدية وظائفها بكفاءة نظرا لضآلة الميزانية السنوية للجيش، أما سلاح الجو الذى يفترض أن يحصل سنويا على مائتى طائرة جديدة فانه حصل على عشرين طائرة فقط منذ قيام الجيش الروسى كجيش مستقل بعد زوال الاتحاد السوفيتى وصدور مرسوم يلتسين رقم ٤٦٦ فى ٧ مايو عام ١٩٩٢ القاضى بانشاء «القوات المسلحة الفيدرالية الروسية» وتضمن نفس المرسوم الإشارة للاجراءات اللازمة لسحب القوات من أطراف الامبراطورية السابقة وتقليص أعدادها.

ووفقا للبيانات الرسمية لوزارة الدفاع فان تعداد القوات الروسية التى أعيد نشرها من خارج روسيا ما بين ٩٤ -٩٦ وصل إلى ثلاثمائة ألف عسكرى ،وتعدادهم بحساب أفراد أسرهم يصل إلى مليون ومائتى ألف شخص ،ويؤكد الخبراء أن التاريخ العالمى لم يشهد انسحابا بهذا الحجم فى مثل هذه المدة إلا فى روسيا وهو ما أطلق عليه يلتسين «النجاح الرئيسى لعام ٩٤» ،**وما بين ١٩٩٢- ١٩٩٦ تم تقليص الجيش من** حوالى **ثلاثة ملايين (٢,٨) إلى ١,٧ مليون عسكرى** ، وفقا لمرسوم يلتسين الصادر فى ١٣ فبراير ٩٧ يفترض أن **يشهد هذا العام تقليص مائتى ألف عسكرى بحيث لا يزيد تعداد الجيش أواخر هذا العام عن مليون ونصف المليون عسكرى** .وقد تمت عمليات التقليص والانسحاب دون وجود لأدنى تصور عن حل المشكلات المترتبة عليها وخاصة بالنسبة للعسكريين المسرحين، بل ولم يتم إقرار مذهب للاصلاح العسكرى خلال تلك السنوات. وفى ١٩٩٥ قدمت هيئة الأركان العسكرية مشروعا تفصيليا بالاصلاحات فى الجيش والأسطول وتصورا لبناء الجيش الروسى حتى العام الفين، ووافق يلتسين على المشروع واعتبره أساس بناء الجيش لكنه لم ينفذ لعجز الموارد . وظهرت أول وثيقة برنامجية لمشروع الاصلاح العسكرى فى خريف ١٩٩٣ بعنوان **«المذهب العسكرى»** لكنها لم تزد عن كونها بيانا سياسيا بضرورة إجراء الإصلاحات أكثر منها برنامجا محددا، ثم ظهر مرسوم ليلتسين فى ٢٧ نوفمبر ١٩٩٦ يطالب فيه مجلس الدفاع بصياغة رؤية لبناء المؤسسة العسكرية وإصلاحها حتى عام الفين وخمسة، لكن المرسوم لم ينفذ ولم تظهر بعد نظرية للاصلاحات التى تتم بالفعل بشكل تجريبى وعفوى مستهدفة أساسا التقليص وليس التقليص مع التحديث.

والسبب الرئيسى فى تدهور أوضاع الجيش هو عجز الميزانية التى خصصت للجيش هذا العام مائة وستين تريليون روبل ثم قلصتها إلى مائة وأربعة تريليون لم يحصل الجيش منها سوى على ٣٤ تريليون لشراء المواد الغذائية الضرورية جدا . ووفقا لتصريحات **راديونوف** فان «الضباط لا يتلقون الرواتب شهورا طويلة ، وثمة حالات يبيع فيها الضباط دماءهم ليشتروا الطعام بثمنها، وحالات أخرى يفضل الضباط ألا يتناولوا طعامهم المصروف لهم فى البوفيهات لكى يحملوه إلى أطفالهم . وللمرة الأولى فى تاريخ روسيا تفتح المحلات دفاتر يسحب بها الضباط سلعا بالدين».

وعندما يتجول المرء على قدميه فى شوارع موسكو هذه الأيام ويتوقف قليلا أمام واجهات المحلات المتلالئة بالنور فان جنديا روسيا شابا سيقترب منك بزيه العسكرى ونظرة منهكة يسأل بحرج وبصوت خفيض أن تعطيه أي شئ ليأكل .

عندما تخترق شوارع العاصمة سيارات النقل التى تقل الجنود وتتوقف لحظة عند إشارات المرور الحمراء، يسارع الجنود الصغار برفع الستار الكاكى المسدل على الباب الخلفى يطلبون من أصحاب السيارات القريبة منهم عدة سجائر للطريق، ويرمى السائقون لهم تلك السجائر دون تردد لأن فى روسيا قولا شائعا:« **ليس ثمة أتعس من الجندى والطالب» وتعيش مائة ألف عائلة من عائلات الضباط الروس حاليا بلا مساكن بينما ينتظر نفس المصير أكثر من ثمانين ألف عائلة أخرى بعد تصفية المدن العسكرية.**

وقد تحول فقر الجيش إلى جيش للفقراء تنتشر بينهم للمرة الأولى حالات من التمرد العفوى المصحوب بالانفجارات النفسية. ولم يعد ينقضى أسبوع دون أن تنشر الصحف خبرا عن جريمة قتل ارتكبها داخل الجيش جندى صغير حصد بدفعه الرشاش زملاءه كيفما اتفق ،وفى مايو هذا العام نظرت محكمة موسكو العسكرية فى قضية رقم ٦٧٨٩٢ الخاصة بالجندى **يفجينى بابوشكين** الذى فتح نيران مدفعه فى أبريل ١٩٩٥ على مجموعة من الضباط ثم صوب المدفع إلى صدره وأمكن إنقاذ حياته بصعوبة، وفى الأول من يونيه ٩٧ قام الجندى **أرتور فاجونوف** فى أبخازيا بفتح نيران مدفعه على عشرة من زملائه فأرداهم قتلى، وفى ١٠ يونيه استولى ثلاثة جنود فى منطقة الأورال العسكرية على مدافع كلاشنكوف ومائة طلقة وسيارة أجبروا سائقها على الفرار بهم ثم أطلقوا النار عليه وهربوا ،وعقدت وزارة الدفاع جلسة خاصة لمناقشة تلك الحالات بعد أن وصل عدد ضحاياها داخل الجيش إلى **أكثر من الفى عسكرى عام ١٩٩٦**، وهو رقم يقارب الرقم الرسمى المعلن لقتلى الجيش خلال عامين من الحرب فى





الشيشان ، هذا بينما **يقضى ثلاثة آلاف وخمسمائة ضابط وجندى فترات عقوبة لمحاولات انتفاضات فاشلة ضد كبار القادة** . وتثبت تقارير الوزارة أن ثلث من ماتوا أثناء الخدمة العسكرية ماتوا منتحرين، وربع من ماتوا خارجها ماتوا منتحرين أيضاً. **وبلغت حالات الانتحار العام الماضى وحده ١٥٣ حالة وبلغ عدد المتهربين من الخدمة العام الماضى واحداً وثلاثين ألفا مقابل ٤٤٣ عام ١٩٨٥** .ويقدم قسم كبير من الضباط المسرحين الآن خدماتهم ومهاراتهم فى التصويب لرجال العصابات بحيث تغدو كفاءة الجيش خطرا على المجتمع.

وفى ظل تلك الأوضاع صرح وزير الدفاع المعزول **راديونوف** بقوله:« **إن ستاً وتسعين بالمئة من ضباط وجنود الجيش يعيشون على رواتب لا يتلقونها ولست أكثر من وزير لجيش يتحلل وأسطول يتلاشى»**. ونتيجة لاصرار **راديونوف** على تحسين اعتمادات الجيش أو على الأقل صرف ما تقرر منها نشبت الأزمة بينه وبين **يلتسين** .وشاع فى فبراير ٩٧- بعد ستة شهور فقط من تعيين **راديونوف** -أن **يلتسين** سيقيله من منصبه. والسبب هو الخلاف بين **راديونوف الروسى ويورى باتورين سكرتير مجلس الدفاع اليهودى. فقد تمسك راديونوف بأن روسيا بحاجة إلى جيش قادر على الدفاع عن حدودها فى مواجهة الناتو أو الصين أو أمريكا أو أى عدو محتمل ؛ بينما تمسك باتورين بنظرية الجيش المحلى الصغير القادر على قمع القلاقل والاضطرابات الاقليمية** .وصرح راديونوف بأن «الديمقراطيين الجدد الذين يسافرون للراحة صيفا وشتاء إلى جزر الكناريا يريدون تدمير الجيش الروسى بالكامل»، وأضاف أن احدا لا يستطيع أن يدرك أن النهضة العسكرية التى ننتظرها ترتبط بتحسين مجمل أوضاع الدولة الاقتصادية ، والإصلاح العسكرى بالمعنى الشامل جزء من عملية استنهاض لمختلف الجوانب الاجتماعية، ولهذا فانه يقتضى استراتيجية متكاملة ، وثمة فارق كبير بين هذا الاصلاح وبين اصلاحات جزئية هنا وهناك وتمسك **راديونوف** بالأ يتم تسريح مائتى ألف عسكرى منهم سبعون ألف ضابط دون توفير التعويضات اللازمة لهم لشق طريقهم فى الحياة خارج المؤسسة العسكرية وقال : «كان من المفروض أن ندفع لمن سنقوم بتسريحهم عشرة تريليون روبل تعويضات لم ندفعها لأننا لم نستلمها ، وكان المطروح على أن ألقى بمائتى ألف إنسان إلى الشوارع ليواجهوا مصيرهم بأنفسهم لكنى رفضت وحاولت حتى استجداء بعض البنوك والشركات الخاصة لتقديم العون دون جدوى. وفى نفس الوقت وضع مجلس الدفاع برئاسة **باتورين** حاجزا خاصا بينى وبين يلتسين فلم أتمكن على مدى عشرة شهور من إجراء لقاء واحد مثمر مع الرئيس رغم إلحاحى على أهمية اللقاء، وانحصرت اتصالاتى معه فى الهاتف والمخاطبات الرسمية، ولم يكن بوسعى أن أنفذ أى شئ دون موافقة من **يلتسين** باعتباره القائد العام للقوات المسلحة.وفى الجلسة التى عزلنى فيها يلتسين فى ٢٢ مايو رفض أن يمنحنى أكثر من خمس عشرة دقيقة لشرح أوضاع الجيش، وقاطعنى عندما شرعت فى قراءة تقريرى قائلا لى: «لقد استنفدت خمس دقائق فاختصر».

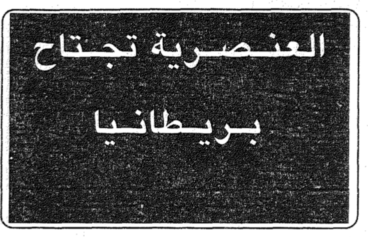
وقد لا يستطيع يلتسين أن **يضع على رأس وزارة الدفاع عسكريا يهوديا يتولى تدمير الجيش بالكامل** ، لكنه يستطيع بضرب راديونوف وعزله واهانته تعيين وزير آخر روسى مثل **سيرجييف** تعلم مسبقا ضرورة الطاعة من الدرس الذى تجرعه **راديونوف** علنا على شاشات التلفزيون.

وفى ظل الأوضاع الصعبة التى يعيشها الجيش الروسى حلت فى ٧ مايو الذكرى الخامسة لانشائه فاحتفل بها بالرغم من الفقر الذى فرض عليه كوسيلة لاخضاعه. وخلال ذلك يتذكر الكثيرون بياناً صادراً فى ١٨ سبتمبر ٩٦ عن وزارة الدفاع الروسية التى ترأسها **راديونوف** تضمن السؤال التالى الموجه إلى القيادة السياسية: « **أصبح على قادة الدولة الآن أن ينظروا مباشرة فى عيون العسكريين الروس ليقولوا لهم صراحة هل تحتاج روسيا إلى جيشها أم لا ؟** ».



رسالة لندن

تقرير لمنظمة «هيومان رايت وتش» يؤكد :



فى أقل من عشر سنوات ارتفعت حوادث العنف ضد الأقليات و المهاجرين فى لندن بنسبة ٢٧٢٪

رجال الشرطة البريطانية يدعمون الموجة العنصرية ويتسترون على المتهمين

أسفر نشر منظمة «**هيومان رايت وتش**» تقريرها عن العنصرية داخل بريطانيا عن صدمة عنيفة، ليس فقط لدى الأقليات الاثنية والمهاجرين داخل المملكة المتحدة، وإنما للمجتمع البريطانى أيضا وبخاصة قطاعه الليبرالى الذى اعتاد الزهو بنظامه الديمقراطى والسياسى، وذلك لما احتواه التقرير من حقائق وإحصائيات عن حجم العنصرية داخل مؤسسات المجتمع البريطانى.

ويستهل التقرير بالتأكيد على أن **بريطانيا تحتل المرتبة الأولى بين دول أوروبا الغربية فى تسجيل أعلى معدلات للاعتداء على الأقليات والأجانب المقيمين بها.**

وطبقا لتقرير صادر عن الشرطة البريطانية ذاتها كان عدد حوادث العنف العنصرى التى سجلت في عام ٩٥/ ٩٦ هو(١٢١٩٩) ومسجلة ارتفاعا بنسبة ٢٧٢٪ عن تلك التى سجلت فى عام ٨٩ والتى لم تتجاوز (٤٣٨٣).

وبالرغم من ضخامة هذا العدد الا أن تقرير **هيومان رايت وتش** يؤكد على عدم دقة الاحصائيات الواردة فى تقارير الشرطة وعدم تمثيلها للحجم الحقيقى للعنصرية، وذلك **لاحجام عدد كبير من ضحايا تلك الاعتداءات عن التقدم بشكاوى للبوليس البريطانى لعدم ثقتهم بجدية البوليس فى التحقيق فى شكواهم بالاضافة إلى خشيتهم للتعرض لمضايقات الشرطة عند تقديمهم الشكوى.**

ويؤكد على هذا، التقرير الذى أصدره **مركز رصد الجريمة فى بريطانيا** عام ١٩٩١ حيث ذكر أن العدد الحقيقى للانتهاكات العنصرية ضد (الأقليات والمهاجرين داخل بريطانيا) هو (٣٢٠٠٠) حالة اعتداء وتحرش عنصرى على أفراد من الأقليات الاثنية و(٢٧٠٠) حالة اعتداء على ممتلكاتهم.

وتتركز أغلب حوادث العنف العنصرى

على الأقليات الافريقية والاسيوية داخل مدينة لندن وضواحيها والتى انفردت فى عام ٩٣/٩٤ بنسبة ٤٥٪ من إجمالى الاعتداءات التى تعرضت لها الأقليات الاثنية فى عموم بريطانيا.

ويؤكد التقرير على أن هذه الاعتداءات تعبر عن موجة عنصرية ضد الأقليات الاثنية والمهاجرين بقيادة عدد من الأحزاب والمجموعات العنصرية، بهدف اجبار الأقليات على مغادرة المملكة المتحدة ومصادرة املاكهم ويأتى على رأس هذه المجموعات **الحزب الوطنى البريطانى** بقيادة العنصرى **جون تيدال** الذى أدين فى الستينات والثمانينات بعدد من التهم التى شملت الاعتداء والتحريض على الاعتداء على أفراد وممتلكات الاقليات الاثنية، وقد فاز هذا الحزب بمقعد فى بلدية **(اميل دول)** شرق لندن عام ١٩٩٣ إلا أنه فقد هذا المقعد عام ١٩٩٤، والمثير للدهشة هو الزيادة التى طرأت على حوادث العنف العنصرى فى هذه الضاحية فى الفترة التى اعقبت فوز هذا الحزب بمقعد فى بلديتها وقد وصلت هذه الزيادة إلى ٣٠٠٪.

وتأتى منظمة **(كموميات ١٨)** والتى تعتبر الجناح العسكرى لهذا الحزب على رأس قائمة المجموعات النازية شبه المسلحة فى تنفيذ اعتداءات على الاقليات الاثنية والمهاجرين.

ويلفت التقرير الانتباه إلى مدى نجاح الدعاية السياسية لليمين المتطرف فى تدعيم وتغذية الموجة العنصرية داخل المملكة المتحدة، وأيضا على مدى الصعود الجماهيرى لمرشحى جماعات اليمين المتطرف والتى أكدت عليها نتائج الانتخابات التى جرت فى عام ٩٢-٩٤ حيث ارتفعت نسبة التصويت لهذه الاحزاب من ٢,٨٨٪ إلى ١٨,٢١٪.

ويتهم التقرير الشرطة البريطانية بتقديم الدعم غير المباشر لهذه الموجة العنصرية، ويحصى عدداً من انتهاكات الشرطة ذاتها لحقوق الأقليات الاثنية، والتى تتراوح ما بين التجاهل لشكاوى ضحايا العنف العنصرى والقبض فى بعض الأحيان على الضحايا أنفسهم، إلى الموت داخل أقسام الشرطة نتيجة الضرب وسوء المعاملة.

ويؤكد التقرير على أن أفراد الاقليات الاثنية داخل المملكة المتحدة أكثر عرضه للتوقيف والتفتيش وأحيانا الاحتجاز بدون مبررات قانونية.

ويكشف تقرير **هيومان رايت وتش** عن عنصرية القواعد التى تحكم عملية اختيار وتجنيد ضباط الشرطة البريطانية والتى تضع العراقيل أمام أبناء الأقليات الاثنية والمهاجرين للعمل فى صفوف الشرطة، حيث لا تتجاوز نسبة ضباط وافراد الشرطة المنتمين للأقليات الاثنية عن ٢٪ أغلبهم فى أسفل سلم الرتب العسكرية.

ويتهم التقرير أيضا **هيئة شكاوى الشرطة**(والتى وظيفتها التحقيق فى شكاوى المواطنين ضد تجاوزات الشرطة) بحماية افراد وضباط الشرطة من المساءلة القانونية عند اتهامهم بممارسة تجاوزات لحقوق الأقليات الاثنية. ويذكر التقرير أنه على الرغم من ازدياد عدد حوادث الموت داخل اقسام الشرطة (لافراد ينتمون لاقليات اثنية ومهاجرين) نتيجة الضرب وسوء المعاملة إلا أن حالة وحيدة قدم فيها ضابط للقضاء بتهمة القتل الخطأ.

ويأتى التقرير إلى أخطر ملاحظاته عن العنصرية داخل مؤسسات النظام القضائى البريطانى والتى تشمل **النيابة العامة والقضاء**. ويشير التقرير إلى عدد من الحقائق التى تؤكد على هذا ومنها:

أولا: قيام النيابة العامة بحفظ أغلب القضايا المتهم فيها بريطانيون «بيض» ضد الأقلية الاثنية والمهاجرين بحجة عدم توفر الأدلة الكافية.

ثانيا: قسوة الاحكام الصادرة ضد متهمين من المهاجرين بالمقارنة بالأحكام الصادرة ضد متهمين بريطانيين «بيض» على نفس الجرائم.

ثالثا: ارتفاع عدد المسجونين المنتمين للأقليات الاثنية داخل السجون البريطانية.

رابعا: عنصرية قواعد اختيار اعضاء الهيئات القضائية حيث يبلغ اجمالى عدد العاملين فى القضاء البريطانى من الأقليات الاثنية(٢٩) تسعة منهم قضاة والباقى يشغلون مناصب فى أسفل السلم القضائى.

وعلى الرغم من بعض الخطوات الايجابية من جانب الحكومة البريطانية إلا أن التقرير أكد على عدم كفاية هذه الخطوات للحد من هذه الموجة العنصرية.

ويلمح التقرير إلى مسئولية **حكومات حزب المحافظين** السابقة فى تفجر هذه الموجة العنصرية وذلك بسبب **استخدامها المتكرر لورقة المهاجرين داخل بريطانيا فى تبرير التدهور الاقتصادى لأوضاع الطبقة العاملة والمتوسطة البريطانية.**

وينتهى التقرير بجملة من التوصيات والمطالب للحكومة البريطانية منها المطالبة باصدار قانون جديد ضد العنصرية وزيادة عدد أفراد الشرطة المنتمين إلى أقليات إثنية لتصل إلى نسبة تمثيلهم داخل المجتمع البريطانى، مع زيادة برامج التوعية لافراد الشرطة البريطانية حول ضرورة المساواة فى التعامل بصرف النظر عن الانتماء العرقى.

سامح سعيد





في ندوة مجلة الطريق اللبنانية

رسالة بيروت: محمود أمين العالم

في اليوم الثامن عشر من شهر مايو الماضى، كانت الذكرى العاشرة لاغتيال المفكر والمناضل الاشتراكى اللبنانى **مهدى عامل (حسن حمدان)** . **ولهذا عقدت مجلة الطريق اللبنانية** بين اليوم السادس عشر واليوم الثامن عشر ندوة بعنوان « **نحو تجديد المشروع الاشتراكى** »**على شرف** ذكرى **استشهاد مهدى عامل** .ولقد حملت هذه الندوة ثلاثة معان ، على حد تعبير **كريم مروة** المناضل والمفكر اللبنانى فى بداية الندوة. فقد انعقدت الندوة باسم **مجلة الطريق** التى ستبلغ فى نهاية العام الحالى ستة وخمسين عاما من عمرها التنويرى .وهى تتخذ من دعوتها إلى هذه الندوة تأكيدا على تجدد وظيفتها التنويرية. ولهذا كان المعنى الثانى للندوة وهو موضوعها « **نحو تجديد المشروع الاشتراكى** ». فالواقع الجديد على حد تعبير **كريم مروة** يتطلب من أنصار الاشتراكية أى ممن لا يزالون يعتبرون أن الحرية والتقدم والعدالة الاجتماعية هى أهداف حقيقية بأن يقوموا بعملية متعددة الاتجاهات فيعيدون قراءة الفكر الاشتراكى قراءة نقدية معاصرة ، «تتجاوز ما جرى تعميمه فى النموذج السوفيتىّ المنهار»، كما يعيدون قراءة متأنية للتجربة السوفيتية من أجل معرفة عناصر الخلل فيها»، كما يقومون بقراءة جديدة لوقائع العصر ولمتغيراته ومنجزاته العلمية وللاستقطابات الجديدة التى نشأت وتطورت بعد انهيار **نظام القطبين**».

أما المعنى الثالث للندوة **فهو الربط بينها وبين مهدى عامل** ، ذلك أن **مهدى عامل** مارس أول نشاط فكرى له بعد عودته من فرنسا بمجلة«الطريق» فضلا عن «أنه حاول فى أبحاثه ودراساته وسجالاته أن يقدم **فهما جديدا للماركسية مرتبطا بظروف بلادنا العربية كجزء من بلدان العالم الثالث**» . وكان فكره فى ذلك إبداعا متميزا. إلى جانب أن« **مهدى عامل** فى نشاطه الفكرى والسياسى والأكاديمى يعتبر بطلاً من أبطال حرية الفكروشهيداً من شهدائها المعاصرين الكبار». ولهذا لعل من أجمل كلمات افتتاح الندوة ما قالته السيدة **افلين حمدان** زوجة الشهيد **مهدى عامل** من أن « **إحياء الذكرى هو بالعمل من أجل جعل الذكرى تتحقق ،وهو بالعمل من أجل تحقيق هذا العالم الذى عمل مهدى فى رسم خطوط آفاقه** ».

ولقد شارك فى الندوة ثلاثة من كبار المفكرين والعلماء الفرنسيين المرتبطين بالفكر الماركسى هم: **جورج لابيكا ،وجاك كولان، ومانيا داس** .وهم من المشاركين كذلك فى الاعداد للمؤتمر العالمى الذى سينعقد فى باريس فى العام القادم احتفالا بالذكرى المائة والخمسين لصدور البيان الشيوعى باسم **ماركس وانجلز**.

كما شارك فى الندوة مفكرون وباحثون متميزون من مختلف البلاد العربية ، هم **اسماعيل صبرى عبد الله و محمد محمود الامام وفواز طرابلسى وعلى الكنز وسناء أبو شقرة وكمال عبد اللطيف وحامد خليل وخضر زكريا، وطيب تيرينى، وفالح عبد الجبار، وهشام غصيب وبن حسين الأخضر ونورى عبد الرازق وماهر شريف وفهيمة شرف الدين** ، الذين توزعوا بين المحاور المختلفة للندوة وهى: حول أى فكر اشتراكى فى عالم



د. محمد محمود الامام





د. اسماعيل صبري



د. سمير أمين

متغير،والعولمة وتجدد آليات التبعية وأشكالها ،ومسألة الديمقراطية فى الوطن العربى والتحولات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل مخاطر المشاريع الاقليمية ،واشكالية تجديد المشروع الاشتراكى ،وقراءة لكتابى« **مهدى عامل** »« **الفكر اليومى** » و« **الدولة الطائفية** » .

وقد خصصت جلسة لمداخلات الشباب ، ثم اختتم **محمد دكروب** الندوة بكلمة عامة تلخص أبرز انجازاتها الفكرية وتمهد لمواصلة موضوع الندوة فى الأعوام القادمة..وقد يكون من الصعب تقديم عرض شامل لكل أوراق الندوة على قيمتها جميعا ، ولهذا اكتفى بعرض ورقتين تتعلقان بشكل مباشر بموضوع الندوة الرئيسى وهو **تجديد المشروع الاشتراكى** ،هما ورقة **سمير أمين** وورقة **ماهر الشريف** ،وخاصة أن هاتين الورقتين أثارتا العديد من المناقشات الحارة والجادة.

لم يتمكن **سمير أمين** من حضور الندوة لمرض السيدة والدته ،وقام **أديب نعمة** بتلخيص الورقة وعرضها عرضا وافيا بليغا ، وورقة **سمير أمين** مترجمة إلى العربية من نص كتبه بالفرنسية.

عالج **سمير أمين** فى ورقته موضوع الندوة تحت عنوان « **مسألة الانتقال إلى الاشتراكية** » . وأكد فى بداية ورقته أن معالجته لهذا الموضوع مرتبطة بطروحاته الراهنة حول طبيعة الرأسمالية وطبيعة الاشتراكية ويقرر أن آراءه لم تكن أبدا متوافقة حول ما كانت تحدده الحركات اليسارية والماركسية التاريخية عامة كجوهر الرأسمالية أو جوهر نقيضها أى الاشتراكية.

فالتاريخ لم يثبت صحة هذه الطروحات حول عملية الانتقال إلى الاشتراكية بل دحضها كلها. ودليله على ذلك **انهيار الأنظمة الاشتراكية والتخلى عن الماوية فى الصين وإعادة الكومبرادورية إلى العالم الثالث**.ولهذا يدعو **سمير أمين** فى ورقته إلى إعادة النظر فى تعريفات الرأسمالية نفسها، وكذلك الأمر فيما يتعلق بالعولمة الجديدة. ويرى **سمير أمين** أن **الرأسمالية العالمية القائمة اليوم تقوم على تناقضات ثلاثة** تعجز عن تجاوزها هى:

١- علاقات إنتاج أساسية رأسمالية تحدد وضعية معينة لاستلاب العامل، ووضعية للقوانين الاقتصادية الرأسمالية.

٢- استقطاب عالمى لا سابق له فى التاريخ.

٣- عجز عن الحد من تدمير الموارد الطبيعية مما يهدد مستقبل البشرية.

أما فيما يتعلق **بالاستلاب الرأسمالى** ، فالبرغم من الاتفاق العام على دلالته بين مختلف الحركات اليسارية والمدارس الماركسية ، فان **سمير أمين** يقدم خمس نقاط تميز بين مفهومه الخاص وبين المفاهيم اليسارية والماركسية السائدة .**ويتركز التمايز بين مفهومه والمفاهيم الأخرى فى القطيعة النوعية بين الرأسمالية والأنظمة السابقة عليها**كما يقول **سمير أمين** . هذا على على خلاف التحديدات العامة التى تشترك فيها مختلف الأنظمة الاجتماعية السابقة كما تذهب تلك الحركات اليسارية والماركسية. فما قبل الرأسمالية كان هناك اندماج كامل بين الاقتصاد والسياسة وكان الاقتصاد يخضع للسياسة أى أن السلطة تتحكم بالثورة (فى المرحلة العشائرية على حد قول **سمير أمين**) أما فى النظام الرأسمالى فالثروة- أى الاقتصاد -هى التى تتحكم فى السلطة ،وهكذا يقوم فصل بين الاقتصاد والسياسة المهم أن تحديد مفهوم **الرأسمالية والاستلاب الرأسمالى** هو الذى يحدد شكل الانتقال إلى المجتمع المقترح أى المجتمع الاشتراكى.

أما فيما يتعلق **بالاستقطاب العالمى** ، فيرى **سمير أمين** أن الفوارق بين تطور القوى المنتجة- أى فى انتاجية العمل الاجتماعى . لم تكن يوما خلال تاريخ البشرية على هذا القدر من الحدة والعنف الذى هو عليه فى إطار الرأسمالية ولهذا أصبحت الدعوة القديمة إلى« اللحاق » تقوم على تعميق الهوة منذ سيطرة الرأسمالية . وينشأ الاستقطاب كما يقول **سمير أمين** من ممارسة قانون القيمة بدوره على الصعيد العالمى. ومن هنا هيمنة النزعة الاقتصادية الخاصة بالرأسمالية على عكس الأنظمة السابقة.**ويميز سمير أمين بين تفسير الماركسية لانتشار الرأسمالية وللاستقطاب وبين مفهومه وتفسيره الخاص للاستقطاب.**

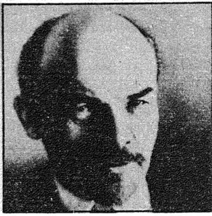
أما فيما يتعلق بتدمير الثروات الطبيعية وهو التناقض الثالث للرأسمالية الذى يميزها عن الأنظمة السابقة فيتعلق « **بتدمير القاعدة الطبيعية للإنتاج الاجتماعى التى تقوم عليها الحسابات الاقتصادية للنظام الرأسمالى** ».

وبعد تحليل **سمير أمين** لهذه التناقضات لبيان الفرق بين مفاهيمه والمفاهيم الاشتراكية السائدة ، ينتقل إلى **تأكيد ضرورة تجاوز الرأسمالية** »فالبديل أكثر من أى وقت مضى هو « **الاشتراكية أو البربرية** » كما عبرت عنه **روزا لوكسمبرج** ، ثم يأخذ فى مناقشة القضية الأساسية وهى الانتقال السلمى إلى الاشتراكية والثورة العلمية ،وبناء الاشتراكية فى الدول المتحررة.

ماركس كما يقول **سمير أمين** لم يهتم بتحديد سمات المجتمع الخالى من الطبقية أى **الشيوعية** تحديدا ايجابيا. كان تحليله يهدف **إلى الكشف عن السمات العميقة للرأسمالية** . ولم يقترح أى استراتيجية للانتقال إلى الاشتراكية وبنائها . فالشيوعية لديه كانت من الناحية المبدئية نتاجا لحركة البروليتاريا وليست صيغة مستوردة من الخارج . إلا أن تجربة « **كوميونة** » **باريس** فرضت عليه بعض الاستخلاصات المتعلقة بمفهوم **الدولة البروليتارية** ودكتاتوريتها الديمقراطية وزوالها. وهى الدروس التى استوحاها **لينين** عشية الثورة الروسية فى كتابه « **الدولة والثورة** » قبل أن يدرك -على حد قول **سمير أمين** -أن تطبيق خلاصاتها غير ممكن.

وينتهى **سمير أمين** إلى أن **مفهوم المجتمع الاشتراكى لم يخرج عن مفهوم رأسمالية بلا رأسماليين** ،

تجديد المشروع الاشتراكى





لينين

ماوتسى تونج

فاستبدلت ملكية الدولة بملكية الرأسماليين،واعتبرت الاحتكارات الخطوط التمهيدية لإرساء النظام الرأسمالي ، ويكفى تأميم الاحتكار من أجل الانتقال إلى الاشتراكية .وهكذا أصبح جوهر المشروع الاشتراكى «**هو اللحاق أى تسريع وتائر التراكم مع إخضاع المشروع الاشتراكى بمجمله له حتى لو فقد هذا المشروع فحواه**». وانتهى الأمر بالفعل فشل **النموذج السوفيتى** لبناء الاشتراكية وكذلك فشل محاولات **الماوية** لتعديل المسار..

ويستخلص **سمير أمين** من هذا أن بناء الاشتراكية كما اثبت التاريخ ليس عملية لا رجوع فيها . وأن التأميمية -أو ما يسميه بأسلوب الانتاج السوفيتى- أو **الرأسمالية بلا رأسماليين** يشكلان انتقالا عشوائيا وصداميا يؤدى إما إلى التطور تدريجيا وببطء نحو الاشتراكية وإما التوصل إلى الرأسمالية الصرف مع رأسماليين وهو ما حدث بالفعل فى **الاتحاد السوفيتى السابق وأوروبا الشرقية.**

ويؤكد **سمير أمين** بعد ذلك أنه **لا معنى للاشتراكية بدون طرح ثقافة مغايرة لتلك التى أوجدتها الرأسمالية** ويعتقد أن الاشتراكية يجب أن تستند إلى ثقافة تتسم بأنها: ١) محررة من الاستلاب الاقتصادى ومن استلاب العمل.

٢) متحررة من النظام الأبوى.

٣) متحكمة بعلاقاتها مع الطبيعة.

٤) مطورة للديمقراطية أبعد من الحدود المفروضة نتيجة الفصل بين الادارة الاقتصادية من جهة والسياسة من جهة أخرى.

٥) معولمة على أساس وفى إطار لا يعيد انتاج الاستقطاب إنما يضع حدا له.

ويستخلص من هذا أربعة تحديات بارزة تواجهها الشعوب فى الصراع من أجل **الاشتراكية.**

١) تحدى السوق: وهو لا يتعلق برفض كل أشكال اقتصاد السوق أو الخضوع له، وإنما تحديد الأهداف والوسائل التى تسمح بتأطير السوق ووضعه فى خدمة إعادة انتاج اجتماعية تؤمن التقدم الاجتماعى (تربط أشكال متنوعة للملكية الخاصة والعامة ،ملكية الدولة، وملكية التعاونيات الخ الخ).

٢) تحدى «الاقتصاد - العالم» : ليس الأمر هو الدعوة إلى القبول بالاندماج فى النظام العالمى ، أو السعى فقط إلى تحسين الأوضاع الخاصة وإنما مناقشة **القيود الحقيقية الحتمية** التى قد تفرضها **العولمة** اليوم على سياسات مستقلة ذاتيا للتنمية الاجتماعية والوطنية والشعبية ورفض التكيف الاحادى للقيود الخارجية **لإرغام النظام العالمى على التكيف بدوره مع متطلبات التنمية الخاصة!.**

٣) تحدى الديمقراطية : تعزيز الديمقراطية السياسية والحقوق الأساسية **(الحريات -التعددية- دولة القانون)** بالتحديد الملموس للحقوق الاجتماعية.

٤)تحدى التعددية الفوقية والثقافية : عدم انكار الخصوصيات والاختلافات «وتنظيم تعايش وتفاعل بين أكثر الجماعات تنوعا وتحديد دورها داخل إطار أكبر حيز سياسى ممكن».

وهو يؤكد ما سبق أن أكده فى أكثر من دراسة ، من عدائه لما يسميه «**بالنزعة الثقافية**» . فهو يرفض كل الدعوات المرتكزة إلى **الاثنوية** أو التنوع الدينى الشائعة اليوم ويرى أنها رجعية جدا لأنها -على حد قوله- **تمثل تراجعاً بالنسبة إلى ما أحدثته الرأسمالية أصلا باتجاه العالمية** . فالعولمة التى فرضتها ليست عولمة تكنولوجية فحسب بل عولمة ثقافية أيضا!.

وفى النهاية يقول **سمير أمين** انه إذا كان البديل عن العولمة الوحشية للرأسمالية **هو** عولمة متحضرة فالطريق إليها سيكون طويلا بالضرورة إذ أن الأمر يتعلق ببناء حضارة جديدة ، ويقدم اقتراحات من أجل مفهوم جديد للانتقال إلى الاشتراكية:

انه ينتقد القول بأن الاشتراكية لا يمكن أن تتطور داخل الرأسمالية كما فعلت الرأسمالية داخل الاقطاعية قبل أن تخرج منها وتتخلص منها. والغريب أنه يكاد ينسب هذا القول إلى **ماركس** قائلا :«ان ماركس كان يرى **الرأسمالية والاشتراكية** نظامين يفصل بينهما سور كجدار الصين، عاجزين عن التعايش ولو صداميا فى مجتمع واحد. والواقع أن **ماركس** أبرز الجدلية الداخلية للمجتمعات الرزسمالية التى تتخلق فيها **امكانيات الانتقال إلى الاشتراكية سواء على المستوى المحلى أو العالمى** .ولعل فى بعض كتابات **لينين** ما يؤكد ذلك كذلك.

المهم أن **سمير أمين** يرى أن تحليله للرأسمالية القائمة يهدم سور الصين القائم- الذى ينسبه إلى **ماركس** -بين الرأسمالية والاشتراكية ويبرز النزاع بينهما داخل العالم الرأسمالى الحالى القائم.

وهنا يتساءل : **هل يتم تجاوز الرأسمالية بواسطة خطوات عملية واعية تقترح مشروعاً اجتماعيا آخر(مجتمع اشتراكى) أو عن طريق الصدفة -نتيجة معارك جزئية ومبررة بألف طريقة وطريقة مختلفة وخاصة وبالتالى غير** متكاملة بالضرورة ، بل على العكس صدامية فى أغلب الأحيان.

ويرى **سمير أمين** أن السبيل هو النضال من أجل تزويد الحركة الاجتماعية للاحتجاج والرفض إزاء ما تؤكده الرأسمالية القائمة الحالية من أمور غير مقبولة تزويدها ، بادراك واع واستراتيجيات ملائمة وهو لا يقترح خطة عمل وانما يكتفى بالدعوة إلى


كريم مروة

السجال والحوار، عبر اقتراح بعض الأفكار الأولية: وهنا يشير إلى ما اقترحه منذ بضع سنوات من مرحلة «**التحالف الوطنى الشعبى الديمقراطى** لبلدان الأطراف، ويذكر السمات الأربع لهذا التحالف وهى:١) إعادة تحديد سياسات اقتصادية واجتماعية مناهضة للكومبرادورية .

٢) تحديد القوى الاجتماعية التى تشترك فى اهتمامها بتطبيق هذه السياسات ،وتحديد تضارب المصالح بين هذه القوى الاجتماعية.

٣) بناء إشكال تنظيمية ديمقراطية تسمح بتسوية هذه الخلافات داخل الشعب وخوض المعركة المشتركة ضد العدو الأساسى الداخلى والخارجى.

٤) تعزيز الجبهات الداخلية لإرغام النظام العالمى على «التكيف» مع متطلباتها.

أما فيما يتعلق بدول المركز الرأسمالى ، فيشير إلى أهمية بروز **الحركة النسوية وحركة الدفاع عن البيئة** وكذلك **حركات الجماعات الاثنية وإحياء الحركات الدينية** وتبلور بعضها فى أحزاب سياسية برلمانية **كحزب الخضر** فى بعض البلاد الأوروبية وهى «أشكال جديدة للحركة الاجتماعية بعد تهالك الأحزاب التاريخية اليسارية (**الديمقراطية الاشتراكية والأحزاب الشيوعية** » على حد قوله.

ويختتم **سمير أمين** ورقته بتساؤل جوهرى حول ما إذا كانت كل القوى التى تمثل اليسار فى المجتمع المدنى الغربى ، سواء كانت أحزابا أو نقابات أو حركات ، قادرة أم لا على **القيام بمشروع مجتمعى جديد لابد منه** من أجل تحديد استراتيجية مرحلية ملائمة ،ومشروع سياسى واجتماعى تقدمى؟

أم تبقى سجينة الرؤية اليمينية«**لأوروبا سوق مشتركة**» وهو يكاد يجيب بالسلب بالنسبة للأوضاع فى **الولايات المتحدة الأمريكية** حيث لسيطرة الثنائية القطبية **للجمهوريين والديمقراطيين** ،وكذلك الأمر فى **اليابان** حيث الأحادية الحزبية المحافظة.

ولهذا يظل سؤال المستقبل فى نهاية ورقته مفتوحا.

على أنه مع التقدير لهذا الجهد العلمى الكبير فى ورقة **سمير أمين** لتحديد طريق الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية فهناك بعض الملاحظات هى أقرب إلى التساؤلات:

أولا: برغم الجهد الكبير الذى بذلته المترجمة الفاضلة للنص الفرنسى الأصلى ، فالترجمة غامضة فى بعض جوانبها وانتقالاتها مفاجئة . ولا أدرى هل هذه مسئولية الترجمة أو الأصل. فضلا عن أن هناك بعض الخروج عن مصطلحات **سمير أمين**.فعلى سبيل المثال: بدلا من **مصطلحه الأثير فك الارتباط** ،بصرف النظر عن أنه أصبح يحمله أكثر مما يحتمل من دلالة ، فان الترجمة تستخدم مصطلح «**عدم الترابط**» ،وهناك اختلاف فى المعنى بين الترابط والارتباط.

ثانيا: يفسر سمير أمين انهيار الأنظمة الاشتراكية على أنه دليل على **دحض التاريخ لطروحات الأنظمة الاشتراكية السابقة لمنهج الانتقال إلى الاشتراكية** الذى تبنته هذه الأنظمة. وهذا فى تقديرى حكم صحيح نسبيا ولكنه عام وقاطع يتجاهل عناصر وعوامل أخرى عديدة داخلية وخارجية عالمية ، وسياقية ونظرية وعملية وثقافية أدت إلى هذا الانهيار .ليس معنى : هذا **الاقلال من هشاشة منهج الانتقال إلى الاشتراكية فى هذه الأنظمة وغلبة الطابع الاقتصادى عليه**.

ثالثا: المقترحات والتوجيهات التى يقدمها **سمير أمين** للانتقال إلى الاشتراكية يغلب عليها الطابع العام والتجريد وانتقاد الآليات العملية ويكاد يغلب عليها الطابع الاصلاحى الوطنى الليبرالى من ناحية ،وفى طابع المغالاة الثورية الشديدة من ناحية أخرى هذه المغالاة التى تتمثل فى القول مثلا «بارغام النظام العالمى على التكيف بدوره مع متطلبات **التنمية الخاصة**»!.

رابعا: تهوين **سمير أمين من** شأن العوامل الثقافية القومية باسم ظاهرة **العولمة الاقتصادية** وما يصاحبها من عولمة حداثية عالمية ،**فالقول بالعولمة** كظاهرة موضوعية لا يلغى الهويات القومية والثقافية والقومية الخاصة بل لا سبيل إلى مقرطة العولمة ءلا بتأكيد وحماية الهويات الثقافية القومية الخاصة، دون أن يعنى هذا تقوقعها أو تغييبها عن ثقافة العصر ومنجزاته العلمية والفكرية والاجتماعية.

خامسا: لا شك أن عملية الانتقال والتحول فى المراكز الرأسمالية الكبيرة تختلف عن هذه العملية فى بلدان العالم الثالث، فلكل منها مخططه، ولكن هناك بالضرورة ما يجمع بينها فى مواجهة الاستقطاب والهيمنة الرأسمالية العالمية ويوحد خططها النضالية .ولهذا فلابد من تأكيد هذا فى تحديد الجسور بين مقترحات **سمير أمين** الخاصة بالمشروع الوطنى الشعبى الديمقراطى فى بلاد النامية ومشروع التغيير فى البلاد المراكز الرأسمالية فهى معركة مشتركة وان تكن مختلفة متنوعة.

سادسا: برغم ما يلمسه **سمير أمين** من تآكل فى بنية النظام الرأسمالى العالمى فى ورقته إلا أن هناك من التناقضات والصراعات ذات الأبعاد السياسية والثقافية والاقتصادية والتجارية التى تشكل خريطة أكثر حيوية من الخريطة التى يعرضها سمير أمين للبلدان الرأسمالية .وكذلك الشأن فيما يتعلق بتحركات القوى الديمقراطية والاشتراكية فى البلاد الرأسمالية بل الاشتراكية السابقة التى أخذ يتزايد فيها زخم حركتها ومقاومتها للواقع الراهن، ولابد من أخذها فى الحسبان.

هذه بعض ملاحظات عامة لا تقلل من القيمة الكبيرة لورقة **سمير أمين** ،وأرجو أن أعرض فى العدد القادم لورقة الدكتور **ماهر الشريف**.

تحقق

د. خليل حسن خليل



الاشتراكية بين آونة وأخرى نصرا مؤزرا فى أمكنة متفرقة من العالم وتبرهن على أن الشعوب تفطن إلى مصالحها فى الوقت المناسب . وتختار حكومات اشتراكية تمثل تلك المصالح، وبذلك ترد على القوى الرأسمالية والاستعمارية التى توهم الناس بأن الرأسمالية ،هى نهاية العالم.

ومن الانتصارات الساحقة فى الأيام الأخيرة ، الانتخابات البريطانية ، التى أتت بحكومة حزب العمال، وهو حزب اشتراكى .ومن طلائع الحركة الاشتراكية الديمقراطية فى العالم.. وجاء انتصار اليسار فى.فرنسا دليلا على وعى الشعب الفرنسى بممثليه الحقيقيين.

وبهذه النتيجة أصبحت أوروبا ، شرقها وغربها ، محكومة بأحزاب اشتراكية ،وتمثل فيها الأحزاب الاشتراكية الأغلبية الكبرى من الجماهير، وهذا أساس الديمقراطية ، وقد سبقت إيطاليا انجلترا وفرنسا فى هذا الاتجاه اليسارى. وشرق أوروبا معظمه محكوم بالأحزاب الشيوعية القديمة، بعد تغيير طفيف فى أسمائها، وبعد إدخال الديمقراطية الصحيحة على تلك الأحزاب وهو الأمر الذى كان ينقص الحزب الشيوعى السوفيتى القديم.

وقد حقق الاشتراكيون انتصاراً كبيراً فى المجال الدولى . فبعد سقوط الاتحاد السوفيتى انفردت الولايات المتحدة، بالهيمنة على العالم، ولو أن هيمنتها ظهرت فحسب فى العالم الثالث، وفى مواقع معينة خاصة بدول مستضعفة صغيرة ،كما حدث لليبيا والعراق وإيران وفلسطين. جاء الانتصار فى شكل بيان قوى صدر عن الصين والاتحاد السوفيتى برفض الهيمنة الأمريكية ، وأن القوة الدولية توجد فى مواقع متعددة من العالم وبذلك فتحت نافذة جديدة للتحرر من الهيمنة الأمريكية ، التى تأخذ شكلا ضخما من أشكال الاستعمار. والتى تستغل هذا الوضع فى خلق مجموعة من التابعين لها على مستوى العالم وبصفة خاصة فى العالم الثالث.. فتجد معظم حكوماته تتأرجح بين الخوف من هذه الدولة الكبرى، أو تتخذ من هذا الخوف ستاراً عمليا تحتمى خلفه عندما تقول لجماهيرها ، لابد من «الصداقة» مع الولايات المتحدة ، فهذا هو وضعها المهيمن فى العالم ،وهذه هي شركاتها التى تعبر القوميات، وتستولى عن طريق الاستثمار والتجارة والعلاقات الاقتصادية على مقادير الدول فى العالم الثالث.. ومن المعروف أن هذا الستار يخفى خلفه حقيقة مؤكدة، هى أن تلك القوى المحلية تستندإلى تلك الشركات ، فى استغلال شعوبها، وفرض القهر والتخلف عليها..

أقول إن هذا البيان الصينى السوفيتى، قد أعطى أملا للشعوب فى التحرر من هيمنة الولايات المتحدة، ومن شركاتها، ورفع من معنويات أولئك المناضلين الذى يجب أن يتحركوا لانهاء تلك الهيمنة ،التى تستخدمها الولايات المتحدة وتابعوها فى استنزاف الفائض الاقتصادى والموارد الوطنية للدول الفقيرة.

ويذكرنى هذا البيان ، بشعار صدر عن **ماوتسى تونج**، بعد أن انزل هزيمة فادحة بالامريكيين، وحليفهم شانج كاى شيك فى حرب تحرير الصين ، عام ١٩٤٩ إذ قال عن الأمريكيين قولته المشهورة بأن«الولايات المتحدة» نمر من ورق وتذكرت كذلك كيف التقط الشعب الفيتنامى الصغير، الذى يتكون معظمه من فلاحين، كيف التقط هذا الشعار، وحارب الامريكيين حربا شرسه، استخدمت فيها الولايات المتحدة، كل الأسلحة القذرة والممنوعة، ومع ذلك هزمها الفيتناميون شر هزيمة، بعد نضال عظيم ومستعر ظل أثنى عشر عاما .

وطبق الشعار **كاسترو** كذلك، عندما هزم الأمريكيين فى موقعة خليج الخنازير . واثبتت كوبا أن نضال الشعوب المتمسكة بحرياتها والمدافعة عن قوتها وأرزاقها وحقها فى الحياة الكريمة، هذه الشعوب ، مهما كانت صغيرة وفقيرة ، يمكنها بروحها المعنوية العالية أن تقهر قوة كبرى ، أغنى وأقوى دولة عسكرية فى العالم، فروح الشعوب وصمودها تنكسر عليها أكبر القوى..

ومن الغريب أن بلدا عربيا صغيرا، وفقيرا، ويعد من البلاد الأكثر فقرا ،كما يقولون فى الأمم المتحدة، وهو حقا كذلك من حيث مستوياته المعيشية . قد أعطى الأمريكيين درسا لن ينسوه. هذا البلد هو الصومال ،حيث هاجم جنود «عيديد» الزعيم الصومالى الوطنى ،جنود الولايات المتحدة الذين ذهبوا إلى الصومال للبقاء ،فيها كموقع استراتيجى. أخذ الصوماليون يقتلون الجنود الأمريكيين، حتى طردوهم من الصومال ، وعادوا إلى بلادهم ، ولن يعودوا مرة أخرى ولا مراء فى أن هزيمة وأهوال فيتنام ، ستظل ماثلة أمام أعين الشعب الأمريكى ،إلى وقت طويل ..

هذه قصة الهيمنة الأمريكية ، التى تخيف بعض الحكومات ،وكتابها فى العالم الثالث .. وقد جاء البيان الصينى الروسى العظيم فى وقته تماما، رغم المتاعب التى

يواجهها الروس هذه الأيام.. ورغم الجهود المثابرة التى تبذلها الصين، لتصبح قوة صناعية كبرى، لتثبت أن الاشتراكية باقية ما بقى الانسان فى هذه الدنيا، وأنها ستخلف النظام الرأسمالى ،وتحل محله، وأنها سوف تكون أمل الشعوب، وأن الصراع بين الشعوب وبين الرأسمالية سيبقى ما بقى رأس المال مملوكا لقلة تحتكره دون الأكثرية الكبرى من الناس..

وهذا يؤدى بنا إلى عرض بعض الدعامات التى تنهض فوقها الاشتراكية..

من هذه الدعامات «**الصراع الطبقى**» يقرر البعض أن الصراع انتهى بين الطبقات ،ولذلك لم تعد هناك ضرورة للاشتراكية. هذا القول غير صحيح.. فملكية وسائل الانتاج ، أو رأس المال، حينما تكون فى يد القلة تخلق تميزا لهذه القلة، وتجعلها تتحكم فى الانتاج، وبالتالى فى النظام الاجتماعى والسياسى كله. والعاملون الذين لا يملكون إلا عملهم ، يخضعون لهذه القلة، التى تملك رأس المال ، وتتحكم فى تشغيلهم أو عدم تشغيلهم، وفى أعطائهم الأجور المنخفضة التى تكفل أقصى قدر من الأرباح لرأس المال.. وهذه هى الفلسفة الرأسمالية المعروفة تاريخيا. إذن المصالح مختلفة، ومتناقضة.. ولهذا كان الصراع دائما موجودا بين العمال ، وبين أصحاب رؤوس الأموال .. وقد شهدت أمريكا ، وأوروبا الغربية ، صورا عنيفة ، أو هادئة من الصراع بين العمال من ناحية ،وأصحاب الأعمال والحكومات من ناحية أخرى ،فى ألمانيا وفرنسا وانجلترا وأمريكا ،وغيرها من البلدان الرأسمالية المتقدمة ، تجلت فى إضرابات واعتصامات ، طال بعضها كثيرا.

والصراع كذلك قائم بين العمال ، وبين الرأسماليين، والحكومات التى تساندهم فى العالم الثالث.. ولكن كثيرا ما يبقى مكبوتا ، يطمسه القهر، وتتجاهله الصحافة ووسائل الاعلام. ولكن يغلى ،ويظهر احيانا ثم يختفى وهذه علامات صراع مكبوت أو حى، يثبت الظاهرة ،ويبين للذين يأخذون الأنظمة الاجتماعية، كما هى، اخذاً سهلا، أن يتعمقوا الأمر بعض الشئ ، ليجدوا أن الصراع الطبقى- طالما وجدت الرأسمالية-قائم ،مكبوت أو ظاهر ،وهو فى كبته وظهوره يثبت الحقيقية الاشتراكية وهى الصراع بين الطبقات فى ظل الرأسمالية.

الاستغلال ،وفكرة فائض القيمة

ولا ريب أن الصراع حول الأجور، وحول التشغيل ،مصدره أن الرأسماليين، يريدون -وهذاطبيعى-خفض الأجور إلى أقصى حد، يمكن أن يعظم الارباح إلى أقصى حد أيضا. ومن هنا نشأت فكرة الاستغلال التى تطبع النظام الرأسمالى.

وفكرة فائض القيمة تعطى تفسيرا علميا لعملية الاستغلال هذه . فقيمة الشئ تتحدد طبقا لما بذل فيه من عمل. والرأسماليون يدفعون للعمال أجراً أصغر من قيمة الشئ أو السلعة، وهم يدفعون لهم الأجر ، الذى يكفل لهم العيش. والباقى يأخذونه كأرباح أو كفائض قيمة وبذلك تمثل الارباح كلها الاستغلال الواقع على العمل.. ولما كان الاتجاه فى الانتاج الرأسمالى هو ميل معدل الأرباح للانخفاض، فان ذلك يدفع الرأسماليين إلى مزيد من اقتطاع فائض قيمة أكبر، وبالتالى أجوراً أقل، واستغلال أكبر للعمال، وهذا يثير الصراع مرة أخرى.

وبغض النظر عن عدم انهيار النظام الرأسمالى، كمل توقع ماركس، حتى الآن، فالرأسمالية تحاول أن تعالج هذا التناقض. إنما المهم أن الظاهرة قائمة، أن الرأسماليين يستغلون العمال، ويبتزون فائض قيمة عملهم.. وعندما يحتدم الصراع، ويزداد وعى العمال، يصبحون قادرين على تغيير النظام.

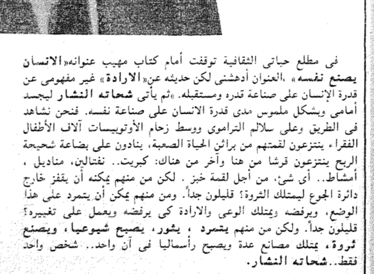
إن الجماهير الانجليزية والفرنسية والايطالية من قبل، التى جاءت بحكومات اشتراكية ، قد لا يكون فى ذهنها تغيير شامل وعميق للنظام الرأسمالى، واستبداله بالنظام الاشتراكى ، على الأقل فى الوقت الحاضر، ولكن لامراء فى أن الجماهير هناك قد غازلت وجدانها، أفكار الصراع ضد الرأسمالية المتوحشة هذه الأيام، وأفكار الاستغلال الذى يطبع النظام، فيما يتعلق بالظلم الذى يفرضه المالكون لرأس المال ،وهم قلة، على الكثرة من العاملين ، الذين لا يملكون إلا عملهم، وهم يمثلون الاغلبية الكبرى فى كل مجتمع.

نجاح اليسار الأوروبى يفتح نافذة أمل للحد من الهيمنة الأمريكية

سيبقى الصراع الطبقى قائما .. ما بقى تناقض المصالح بين أصحاب رؤوس الأموال والعمال .. حتى لو تم كبته أو تجاهله



هاكم إنسانا صنع نفسه فأحسن صناعتها



فى مطلع حياتى الثقافية توقفت أمام كتاب مهيب عنوانه«**الانسان يصنع نفسه**» ،العنوان أدهشنى لكن حديثه عن«**الارادة**» غير مفهومى عن قدرة الإنسان على صناعة قدره ومستقبله. »ثم يأتى **شحاته النشار** ليجسد أمامى وبشكل ملموس مدى قدرة الانسان على صناعة نفسه. فنحن نشاهد فى الطريق وعلى سلالم الترامى ووسط زحام الأوتوبيسات آلاف الأطفال الفقراء ينتزعون لقمتهم من براثن الحياة الصعبة، ينادون على بضاعة شحيحة الربح ينتزعون قرشا من هنا وآخر من هناك: كبريت.. نفتالين، مناديل ، أمشاط.. أى شئ، من أجل لقمة خبز . لكن من منهم يمكنه أن يقفز خارج دائرة الجوع ليمتلك الثروة؟ قليلون جداً. ومن منهم يمكن أن يتمرد على هذا الوضع، ويرفضه ويمتلك الوعى والارادة كى يرفضه ويعمل على تغييره؟ قليلون جداً. ولكن من منهم **يتمرد** ، **يثور**، **يصبح شيوعيا**، **ويصنع ثروة**، **يمتلك** مصانع عدة ويصبح رأسماليا فى آن واحد.. شخص واحد فقط..**شحاته النشار**.

د. رفعت السعيد

شحاته النشار

.. أن تصنع الثورة والثروة معاً

ولد عام ١٩٢٤لأب فقير، عامل معمار في واحدة من قرى **الغربية** .. الأم تموت وهو بعد في الثامنة تلميذ في الثالثة الابتدائية. يحمل الأب الحزين أبناءه إلى **القاهرة**، محاولا أن ينتزع لقمة الخبز له ولهم. يعمل يوما أو يومين ثم يتعطل عدة أيام. كفقراء استقر بهم المقام في حي فقير **«البغالة»** ، داخ الاب حتى وجد واسطة مكنته من أن يلحق ابنه في مدرسة خاصة بالسيدة.. ولكن بالمجان. لم يدفع ثمن التعليم، لكنه شعر أنه يدفع ما هو أكثر من المال. كان المشرف يجمع الذين لا يدفعون وهم عدد محدود ليضربهم بعصاه على طرابيشهم وأجسادهم**«ما دام معندكوش فلوس بتتعلموا ليه؟»**شعر أن كرامته وهو بعد صغير تتوجع من هذه الإهانة الموجعة.

ذات يوم كان **«الفتى»** يتسكع في**«ميدان السيدة»** شاهد تلميذا يزامله في طابور الفقراء.. طابور الاهانة اليومية كان يدخل المقاهي يبيع مناديل» ينادي، يلح، يساوم.. يبيع منديلا أو اثنين ليكسب بضعة ملاليم. في البداية كان زميله يقطر خجلا، ولكن هل يفهم خال الفقير سوى فقير مثله؟ كان زميله يساوم لينتزع قروشا أكثر مما حدده أباه فيوفر لنفسه ولشحاته قرشا أو اثنين. يشتريان شاندوتشا أو يدخلان السينما. ذات يوم أخذ من صديقه ستة قروش . كان **حلمه الأكبر أن يشترى فطيراً**، أخته تحلم بأن تذوق طعم الفطير.

بالقروش الستة التى اخذها من صديق فقير.. بدأت رحلة صناعة الإنسان لنفسه.

لماذا لا يحاول «زيادة القروش الستة»؟ لماذا لا يجرب نفسه؟ يبيع المناديل مثل زميله.. ويكسب قرشين أو ثلاثة. ذهب إلى محل**«عوف»** الرجل هناك شاهده أكثر من مرة مع صديقه. باع له دستة مناديل.. باعها، وبعد أقل من ساعة الستة قروش أصبحت تسعة. لم يشتر الفطير- بل اشترى دستة ونصف.. وهكذا، وفي ضربة من ضربات الحظ. إستثمر الفتى إصراراً كامنا ،وتحديا مكتوما، وإلحاحا في أن يمنح أخته مذاق الفطير.. فعلها أكثر من مرة في ذات اليوم، مر على عشرات المقاهي، باع لعشرات الزبائن.**وامتلك في جيبه ثمانين قرشا**،ثروة لا يحلم بها فقير مثله.

هو الآن في ميدان **العتبة** . تعب اليوم كله ، لكنه صمم على مواصلة الاتكاء على إرادته، لا داعي لأن يركب الترامواى ويدفع ست مليمات كاملة. هو يريد ثروته كاملة. مشى من العتبة حتى البغالة. اشترى الفطير لأخته. استمتع بانطلاقة البهجة في أعين اخوته، وارتمى لينام بعد يوم مرهق. الأب عاد ليجد الفطير، وليجد ثروة الثمانين قرشا، إنهال على شحاته ضربا..**«سرقت مين يا أبن...»**. حكى شحاته حكاية لا تصدق. لم ينم الأب، ولا الابن. أخذه من يده مشيا حتى **جامع الحسين** ، صليا الفجر، وانتظر حتى يفتح **«عوف»** المحل. سحبه الاب وسأل البائع تأكد الأب ان ابنه تاجر ، وليس لصاً.

نحن في عام **١٩٣٧**، هو الآن في **الثالثة عشرة** .. بكى الأب في صمت عندما أجابه شحاته على سؤال مرير:**«لن أذهب للمدرسة سأستمر في بيع المناديل من أجل اخوتى»**.

بعد عدة أسابيع عرض عليه البائع. فانلات مستوردة. كسب في الدستة عشرين قرشا.. تضاعفت الارباح، وامتلك رأسمالا صغيراً.

لكن **الحرب** تأتى . توقف استيراد الفانلات. وانفتح باب آخر للرزق. كان في **كامبات الانجليز**.

***

في ذلك الحين كان يؤرقه هذا الفارق بينه وبين من يشترون منه الفانلات، جالسين في ترفع يشربون السحلب ويدخنون الشيشه، يترفعون عليه أحيانا ، يشتمونه أحيانا، وهو يحاول أن ينتزع منهم قرشاً ليطعم اخوته.

صديق له في الشارع.. اسمه **محيى الدين صادق** بدأ يتحدث معه مجيبا على اسئلته المريرة صديقه هذا أبوه رجل ميسور،**وفدى متحمس** ، وابنه**«المتعلم»** والوفدى المتحمس بدأ يشرح لشحاته كيف أن **الاستعمار هو السبب**،كيف أن الحل هو أن تأتى حكومة **الوفد** لتصحح الأوضاع.

لكن كيف نواجه الاستعمار؟ قال صديقه: **نضرب العساكر الانجليز.**

ترك تجارته، وسارا معاً مشواراً طويلا جدا حتى **ثكنات الانجليز في المعادى** . جمعا في أيديهما بضعة أحجار ليضربوا بها **الانجليز** . عندما وصلوا اكتشفوا استحالة أن يلقوا حجرا واحداً. عادا نفس المشوار سيراً على الاقدام.

لكنه ظل **وفديا** .. وفي فترة الركود قبل أن يسافر ليعمل في **الكامب** .كان لديه قليل من المال وكثير من الوقت. قضى الوقت في **مقر حزب الوفد** القريب من السيدة. وزع منشورات وفدية، قبض عليه. واستمر وفدياً. ذات يوم وجد البوليس يحاصر مقر الحزب ليمنع الدخول إليه. اتفق صديقه **محيى الدين صادق** وعديد من الشباب الوفدى. امتلأت جيوبهم بالطوب ، فجأة انهال

كان وفدياً .. حتى اخترق الخط الأحمر .. مع زملائه فطردهم فؤاد باشا من مقر السيدة زينب


فؤاد سراج الدين

الطوب على الجنود الواقفين وجروا ليدخلوا المقر، صَعدوا إلى سطح المقر، أخذوافى تكسير البلاط وإلقائه على الضباط والجنود. إنها **المواجهة الأولى فى حياته**. فجر فيها كل غيظه متناسيا أنه بذلك يخترق الخط الأحمر عند الوفديين. حضر **فؤاد باشا سراج الدين**، وأمرهم بالخروج من المقر. ومرة أخرى بلفت صديقه نظره إلى **الفارق بين مواقف وأساليب الاغنياء ومواقف وأساليب الفقراء**.

لكن لقمة العيش تناديه.. سافر مع **صديق سودانى** ليعمل فى الكامب الانجليزى قرب **السويس** كسب هناك كثيرا، لكنه ظل يمتلك ذلك السؤال المؤرق. **لماذا فقراء، وأغنياء؟**.

كان صديقه **محيى الدين صادق قد أصبح شيوعيا (الحركة المصرية للتحرر الوطنى)**وكان يناوشه من بعيد يحدثه عن الفقراء.. عن الطبقات، كيف أن **الوفد حزب الاغنياء**: مهما فعلت لن تصبح قائدا فيه إلا اذا امتلكت مالا.. ولابد للفقراء من حزب لهم.**وسأله شحاته: وهل هناك حزب للفقراء؟**فأجاب: نعم ولكن سرى. واعطاه كتابا: «**الرأسمالية تعنى الحرب**». قرأه عدة مرات. تعليمه المحدود وصعوبة الأسلوب حالا دون فهم متكامل. لكنه شعر بضوء يملأ نفسه بفهم مستنير، وباجابات عديدة تبدو الآن واضحة بعد أن كانت مبهمة.

وأصبح **شحاته** عضوا فى «**الحركة المصرية للتحرر الوطنى**»(ح.م) لم يزل يذكر أول لقاء لأول خليه انضم إليها: المسئول **أحمد الهنيدى**، والأعضاء: **ابراهيم عرفه (ميكانيكى طيران)**. **عبد الله الثقفى(ازهرى)**. **محمد سعيد (نجار)** وعامله فى محل صيدناوى، وهو وبدأت طاقات المعرفة تتفتح. وطاقات النضال تتفتح معها.

يقول **شحاته** فى حديث مسجل«فى الاجتماع سمعت محاضرة عن تطور المجتمع.. كيف تطورت المجتمعات من **الشيوعية البدائية إلى الرأسمالية فالاشتراكية**. عندما خرجت من الاجتماع كنت أشعر أننى أطير فرحاً وسعادة. أنا الآن اعرف حقيقة وضعى ومستقبلى أنا وبلدى».

هو الآن ينشط فى اتجاهين: **تاجر، شاطر**،له محل صغير جدا.. كصندوق صغير فى العتبة كتاجر نصف جملة. **شيوعى مناضل** يعمل فى أكثر من اتجاه. شئ واحد يؤرقه..**التعليم**. بعض الكتب لا يستطيع تفهم ما فيها. وقرر أن يتعلم، ليصبح هناك شريك ثالث فى الوقت وانتظم فى مدرسة ليلية.

**

ذكرياته عن هذه الفترة دافقة بالحيوية والنضال

مظاهرات ١٩٤٦. **اللجنة الوطنية للطلبة والعمال** توزيع مجلة الجماهير والجوازات المتمردة مع كل من يشترى نسخة منها. لجان مقاومة **الكوليرا**.. كيف انطلق هو ورفاقه يكنسون الشوارع، ينظفون للفقراء بيوتهم، يقومون بالتطعيم ضد المرض.**رابطة الباعة الجائلين**. ألم يكن واحداً منهم، وهم الآن يشترون منه ويتعاملون معه فى محل العتبة. شكل الرابطة، التى شكلت تطوراً مهما فى حياة التنظيم. وفى حياة الباعة الجائلين. وباختصار خاض غمار «**التجارة**»و «**الشطارة**» و«**الكفاح الشيوعى**» جنبا إلى جنب.

شئ واحد كان يحير «أم شوقى» زوجته أصبح الآن يعود متأخراً منهكاً من ازدواج العمل والكفاح.. لكنه يبقى سهرانا ليقرأ فى كتب غريبه. سألته. وأجابها بصراحة:**أصبحت شيوعيا**. شرح لها الموضوع باختصار، لم تكن بحاجة إلى شرح طويل فهى معه» **على الحلوه والمره**».

وتوالت فترات السجن.. طويلة وكثيرة. ومع كل مرة تزداد **أم شوقى** ثباتا وصموداً، وتزداد قدرة على النشاط وسط عائلات السجناء.

فى **١٩٤٩** قبض عليه ليبقى ثلاثة عشر شهرا.

فى**١٩٥٢** قبض عليه عقب **حريق القاهرة**.. ليفرج عنه بعد عدة أشهر.

فى **١٩٥٣** قبض عليه. ليبقى فى المعتقل عدة سنوات.

وفى **١٩٥٩** قبض عليه.. ليعيش أبشع فترات التعذيب ثم يفرج عنه مع الجميع فى **١٩٦٤**.

ذكرياته عن السجن لا تنتهى.. يرويها وهو يضحك رغم أن مراراتها لم تزل فى الفم حتى الآن.

فى سجن مصر التقى مع عدد من السجناء **(كمال يعقوب، عبد العزيز خميس، أنور السادات)** رأى **السادات** وهو يتحدث بذلة مع أحد السجانين «**أبوس رجلك يا شاويش؟**» احتقره وظل يحتقره طوال فترة السجن. **عندما حكم السادات مصر. شعر بمهانة مريرة**.

* حضر حفلات **التعذيب الناصرى** الوحشية فى أكثر من سجن، وكان ممن عاشوا **تجربة أبو زعبل المريرة** هناك التعذيب على مثال نازى لا مثيل لوحشيته. وعندما استشهد **شهدى عطيه** وبدأت النيابة فى التحقيق كان واحدا ممن امتلكوا جسارة جسورة.. أن يتقدم للادلاء بشهادته، حكى.. حكى.. حكى **فضح فى محضر النيابة كل طقوس التعذيب الوحشى**..متحدثا عن الجريمة.. وعن المجرمين. أنهى شهادته وقع على أقواله. ثم قال لوكيل النيابة: أحملكم مسئولية الحفاظ على حياتى بعد هذه الشهادة. وتحملت النيابة المسئولية، **فالتعليمات كانت قد صدرت بايقاف التعذيب**.

*خلال عملية ترحيل جماعى للسجناء والمعتقلين إلى **الواحات**.. ربطوا كل **ثلاثين سجينا** معا فى سلسلة حديدية واحدة اسمها «**الحجلة**».

الضابط **يونس مرعى** أمر سائق القطار أن يتوقف قبل المحطة لعدة دقائق، تلافيا لوجود السجناء وسط رواد المحطة، فساعتها سوف تنطلق هتافاتهم المطالبة **بالديمقراطية والحريات**.

توقف القطار قبل محطة «المواصلة» بعد دقائق بدأ نزول قطار السجناء المربوطين فى حجلة واحدة، هو كان فى أول الحجلة، نزل وفيما رفاقه ينزلون.. تحرك القطار. نصف الحجلة فى القطار والنصف يجره القطار خلفه فى حفل مأساوى

اخترق أسوار السجن بعد أن أقنع أحد السجانين

بتهريب رسالة إلى «أم شوقى»..

ومن أم شوقى إلى العائلات..

ومن العائلات إلى وكالات الأنباء العالمية


شحاته النشار

مخيف.. عجلات القطار توشك أن تلتهمهم هم فقط يحاولون تجنبها تاركين أجسامهم كى تطحن بلا رحمة فوق الفلنكات. الحراس يطلقون الرصاص لتنبيه السائق.. وعندما توقف القطار فى محطة «**المواصلة**» كان نصيبه كسور عده، أما **جسده كله فقد سحق تحت وطأة الارتطامات المتكررة.**

* طوال فترات السجن كانت تسعفه**كفاءته التى ولدت معه**. أن يبيع أى شئ حتى لمن لا يفكر فى الشراء، أن يتسلل إلى قلب حتى من لا يعرف .. وكانت مقدرته هائلة فى اكتساب السجانين وتجنيدهم لاداء خدمات للرفاق من تهريب رسائل إلى اجراء اتصالات.

وبعد حادثة «**الحجلة**» أقنع أحد السجانين بتهريب رسالة إلى «**أم شوقى**»

تحكى القصة. ومن أم شوقى إلى العائلات ،ومن العائلات إلى الرفاق ومنهم إلى **وكالات الانباء** ، ودوت القصة عبر إذاعات وصحف عديدة وجولته فى السجون والمعتقلات بلا حصر: **سجن مصر. هايكستب. الماظه. الطور. أبو زعبل. الفيوم. بنى سويف. اسيوط . الواحات.. وذكرياته عنها تحتاج إلى مجلدات.**

لكن أكثر ذكرياته دهشة هى تلك الفترة التى احتاز فيها مع رفاقه مرحلة **التحالف الحميم** **مع عبد الناصر ما بين ١٩٥٥ و ١٩٥٨** .مؤتمرات جماهيرية مشتركة، جماهير غفيره تتحرك خلفهم، هو فى سيارة لهيئة الاستعلامات تجوب به شوارع حى **السيدة** . الناس ، الجيران، الذى عرفوه طفلا شاطراً وشابا مناضلا، والذين شاهدوا البوليس مرات ومرات وهو يراقب بيته، ويراقب محله فى شارع السد ثم وهو يهاجم البيت والمحل ويقتاد «**شحاته**» مقبوضا عليه.. يرونه الآن يدعوهم عبر الميكروفون **لتأييد عبد الناصر فى معركته ضد الاستعمار وضد إسرائيل وضد الرجعية** .فى المؤتمرات الجماهيرية كان ورفاقه الأكثر حماساً، الأكثر قدرة، والأكثر جماهيرية.

كان الحزب قد **انقسم** هو ورفاقه القدامى من أبناء **حدتو** شكلوا «**الحزب الشيوعى المصرى** . **حدتو**» كانوا يؤيدون **عبد الناصر** فى سياساته ضد **الاستعمار وضد إسرائيل وفى مواقفه الاجتماعية** .. فقط يطالبون **بالديمقراطية** بينما الآخرون يشنون حملة معارضة شاملة ،وعندما تأزمت المواقف ظل متفائلا. كانت ذكريات العمل المشترك والمؤتمرات الجماهيرية الصاخبة،**والهتافات المدوية بحياة عبد الناصر** تملأ مساحة كبيرة من أفكاره وهو يقول **لأحمد الرفاعى** : أظن لوفيه حملة قبض لن يقبض علينا.

قال**أحمد الرفاعى** بهدوء بارد: بالعكس، سنكون أول من يقبض علينا، فنحن الأكثر خطراً، وثمة **جهات تطمح إلى الوقيعة بيننا وبين عبد الناصر.**

وقد كان..

لكن وحشية المعاملة، والتعذيب النازى بعد فترة التحالف الحميم .. تركت فى نفسه **مرارة لا تمحى من الناصرية** .. ومن كامل ممارستها اللاأخلاقية.

وتنتهى المحنة، ويبقى الرجال رجالا. بل يزدادون رجولة.

كما كان دوما يبقى **شحاته.. تاجرا شاطراً..** **ومناضلا شجاعا..**

وينجح فى المعركتين.

وبعد الافراج فى **ابريل ١٩٦٤** يبدأ مرحلة جديدة . يفتتح مصنعا صغيرا. ويكبر المصنع.. ويتعدد ويرسس هو **ومحمود الزعفرانى (أحد الرفاق القدامى)** جمعية تعاونية لاصحاب مصانع التريكو. رجال الأمن لا يكفون عن المطاردة.. اعترضوا عليهما، استعدوا عليهما الآخرين.. أليسا شيوعيين؟.

ويؤسسان جمعية تعاونية أخرى..

ويتسع نشاط كل منهما.. ليصبح كل واحد منهما من أكبر رجال صناعة التريكو فى مصر.

ويبقى **شحاته النشار على العهد.**

يبقى كما كان منذ البدايات الأولى.. فى التجارة ذات الولد الشاطر القادر دوما على اقناعك بأن تشترى حتى ما لا تحتاج إليه. وفى السياسة ذات الشاب المتقد حماسا والمتمسك بما يعتقد مهما كانت العواصف والأنواء.

ويبقى دوما .. قادرا على إقناعى بصحة عنوان الكتاب الذى استوقفنى منذ أيام شبابى الأولى: **الانسان يصنع نفسه».**

فهاكم إنسانا صنع نفسه فأحسن صناعتها.

ونسج مع رفاقه مستقبلا وأملا لوطنه وشعبه.

ومن المعركتين معا.. كان.

كانت رابطة الباعة الجائلين.. التى شكلها .. خطوة مهمة فى حياته وحياة التنظيم

مداخلات

حول الخطأ والصواب فى معركة

الـدفـاع عـن حـقوق الفلاحين

تأجيل طرد المستأجرين من الأرض الزراعية..

هل يحقق مكاسب لهم أم يجهض حركتهم؟

أحمد نبيل الهلالى

فى مقال بعنوان « **(القفز على حركة الجماهير والهجوم على الأحزاب)** نشر بعدد يونيو من اليسار، اتهم الاستاذ رئيس التحرير(قوى يسارية معينة) بالقفز المفاجئ على حركة الفلاحين المستأجرين المتصاعدة ،واتهام الاحزاب اليسارية وخاصة التجمع بالخيانة والتقاعس. وأوضح المقال أن مشروع القانون الذى اقترحه التجمع لتأجيل نفاذ القانون ٩٦ لسنة ٩٢ لمدة خمس سنوات يمثل الحد الأدنى الذى يرى الحزب امكانية تحقيقه فى ظل التوازن السياسى القائم. وأشار المقال إلى أن موقف التجمع من القضية يتمثل حده الادنى فى تأجيل تنفيذ القانون، وحده الاقصى فى الغائه.

وانتقد المقال محاولات استبعاد أحزاب اليسار وخاصة التجمع والناصرى من بعض اللجان الشعبية التى تؤسس للدفاع عن الفلاحين.

* والمقال يثير قضايا هامة تتطلب بالفعل تحديد وتأكيد المواقف الصحيحة منها وتدقيق وتصويب المواقف الخاطئة ،كما أنه يطرح بعض الافكار المثيرة للجدل والاختلاف.

واستأذن اليسار فى الاشتباك مع هذا المقال الهام لإبداء وجهة نظرى فى بعض ما طرحه من قضايا وأفكار.

أولا: – لابد فى البداية من التأكيد على حقيقة لا يجب أن تغيب عن بال أحد وهى أن **تعدد الاتجاهات فى صفوف اليسار فى شأن قضية العلاقة بين المالك والمستأجر فى الأرض الزراعية أمر طبيعى..** ومن حق أى حزب أو فصيل يسارى أن يتخذ الموقف الذى تمليه قناعاته. ومن غير المتصور أن تتطابق المواقف والاجتهادات. وليس من حق أى حزب أوفصيل أن يفترض مثل هذا التطابق أو أن يفرضه على أطراف اليسار الاخري مصادرا حق الاخرين فى التمايز و الاختلاف.

ثانيا: مهما تباينت المواقف والاجتهادات داخل صفوف اليسار ، تظل هناك ارضية مشتركة واسعة تمثل حداً أدنى متفقاً عليه بين الجميع ،وعلينا جميعا كيساريين الحفاظ على هذه الأرضية المشتركة والسعى لتوسيع رقعتها من خلال الحوار والنقد التبادل، واتخاذها نقطة انطلاق للنضال المشترك دفاعا عن قضية الفلاحين العادلة، مع احتفاظ كل طرف بحقه كاملا فى طرح موقفه المتميز على جماهير الفلاحين وهى قادرة على فرز الموقف الصحيح الذى يتفق مع مصالحها.

ثالثا: علينا الحذر من تحويل حركة الفلاحين إلى ساحة التراشق بالاتهامات أو المزايدات بين فصائل اليسار .. فمن شأن ذلك إهدار مصداقية اليسار ككل فى نظر الفلاحين .ولقد آن الآوان لكي نتعلم كيف نختلف فيما بيننا وكيف نتمايز عن بعضنا البعض دون أن يتخلى عن الموضوعية ودون أن يؤثر هذا الاختلاف على تأدية واجب النضال المشترك.

رابعا: إن الدفاع عن حقوق الفلاحين معركة شاقة وطويلة وتتطلب تعبئة أوسع القوى المؤمنة بقضية الفلاحين.. بما يتجاوز حدود اليسار بمفهومه الضيق. ولذلك فان **أية محاولة لتشكيل لجان شعبية للدفاع عن الفلاحين بمنهج استبعادى أمر مرفوض وهو يلحق افدح الضرر بالتضامن المطلوب مع الحركة الفلاحية. وليس من حق أحد فى صفوف اليسار أن ينصب نفسه مدعيا عاما اشتراكيا ليمارس ضد أطراف يسارية أخرى أسلوب الاستبعاد عن الإسهام فى المعركة.**

خامسا: والمقال في حديثه عن(القفز على حركة الفلاحين) ، يثير قضية علاقة اليسار بمختلف احزابه وفصائله، بالحركة الجماهيرية سواء الحركة العمالية أو الفلاحية أو غيرها.

آن الآوان لكى نتعلم كيف نختلف فيما بيننا وكيف نتمايز عن بعضنا البعض دون أن نتخلى عن الموضوعية ودون أن يؤثر هذا الاختلاف على نضالنا المشترك

وفى تقديرى أن واجب اليسار المقدس هو الذود عن مصالح الجماهير الشعبية الأمر الذى يتطلب تواجده فى كل تحرك شعبى أو نضال جماهيرى لتزويده بعنصرى الوعى والتنظيم ولتحريره من(العفوية).

ولذلك فان **سعى أية قوة يسارية للتواجد أو الاسهام فى الحركة الجماهيرية لا يجوز اعتباره محاولة (للقفز على الحركة الجماهيرية).**

فعندما تخوض الجماهير الشعبية معاركها لا يمكن أن نطالب قوى اليسار بمتابعة النضالات الشعبية من فوق مقاعد المتفرجين.

وكل **المحظور على قوى اليسار هو محاولة بسط وصايتها على الحركة الجماهيرية .أو ادعاء قيادتها المفترضة لهذه الحركة.**لان قيادة الحركة الجماهيرية لا تفرض عليها من أعلى. وإنما هى تنبثق من خضم النضال الجماهيرى.

والحركة الفلاحية مطالبة بأن تخلق قياداتها وهى قادرة على ذلك وهى مطالبة أيضا بأن تبتكر الأشكال التنظيمية الملائمة لنضالها.

وفى هذا المقام فان **اتحاد الفلاحين تحت التأسيس مؤهل لأن يكون إطارا هاما لتنظيم الحركة الفلاحية شريطة أن ينجح فى تحرير نفسه من القيود المفروضة عليه والتى تمنعه من التحول إلى منظمة جماهيرية فاعلة ذات جذور شعبية وليس مجرد كيان علوى معزول عن القواعد الفلاحية العريضة.**

سادسا: وإذا كان اليسار المصرى قد لعب فى الاربعينيات دورا تاريخيا فى تحقيق الترابط بين النضال الوطنى للطبقة العاملة وللطلبة من خلال اللجنة الوطنية للعمال والطلبة ضد مشروع «**صدقى بيفن**» التى قادت نضال الشعب المصرى.. فان اليسار المصرى مطالب اليوم بالعمل على تحقيق التلاحم بين النضالات الاجتماعية لمختلف القوى الاجتماعية المضارة من سياسات التحرير الاقتصادى من فلاحين مهددين بالطرد من الأرض، إلى عمال تسلبهم الخصخصة مكاسبهم الاجتماعية وتعرضهم لحملات الفصل الجماعى، إلى مستأجرى العقارات المهددين بالالقاء إلى قارعة الطريق.

سابعا: إن حزب التجمع مطالب اليوم باعادة النظر فى موقفه وشعاراته فى المعركة ضد القانون ٩٦ لسنة ٩٢ على ضوء المتغيرات فى الساحة الفلاحية، واذا كان التجمع قد طرح شعار تأجيل نفاذ القانون فى ظل ظروف الجذر فى الحركة الفلاحية بسبب ما قال عنه مقال اليسار انه (لسنوات طويلة ظل الفلاحون غير مصدقين بأن هناك بالفعل من يخطط فى الحكم لطرد الفلاحين الاجراء) فأن الحركة الفلاحية تشهد اليوم تصاعدا متسارعا ، بعد أن(وقعت الفاس فى الراس).

وأيا كان الرأى حول صواب أو خطأ تأجيل نفاذ القانون، يوم طرح التجمع هذا الشعار، **فمن المقطوع به اليوم أنه من الخطأ التشبث بشعار التأجيل بعد أن أصبح شعارا متخلفا عن الواقع الفلاحى الراهن وشعارا مصطدما مع المزاج الجماهيرى الحالى للفلاحين. فمطلب الحركة الفلاحية اليوم المعبر عن طموح جموع الفلاحين هو تحديدا اسقاط القانون وليس مجرد تأجيل سريانه.**

ثامنا: القول بأن أقصى ما يمكن أن يحققه نضال الفلاحين فى ظل التوازن السياسى القائم هو تأجيل نفاذ القانون- فى تقديرى قول خاطئ لأن الحكم(على التوازن السياسى القائم) لا يجب أن يتم من خلال النظر إلى أعلى للحكم على توازن القوى بين النخب الحاكمة والمحكومة الطافية على سطح المجتمع. **وإنما يجب الحكم على التوازن السياسى بنظرة إلى أسفل تدرك التوازن السياسى فى تفاعله- القائم بين القوى الاجتماعية فى قطب المجتمع.**

ان التوازن السياسى ليس لقطة فوتوغرافية ساكنة. وإنما هو ظاهرة متحركة ولذلك فان الشعار الصحيح هو الذى يتحدد على ضوء التوازن السياسى فى حركته.

تاسعا: مع التسليم الكامل بضرورة التزام اليسار بالواقعية عند تحديد شعاراته وتكتيكاته . فان استيعاب الواقع القائم والتسليم به شئ، والاستسلام له كأمر واقع مفروض إلى الابد شئ آخر.

ومنطق الاستسلام للأمر الواقع هو الذى يفرز الشعارات والتكتيكات الخاطئة فالاعتقاد مثلا بأن الخصخصة قادمة لا محاله.. هو الذى أفرز شعار (تحسين شروط البيع) بدلا من الموقف الرافض للخصخصة من حيث المبدأ.

عاشرا: على اليسار إلا يفقد ثقته فى قدرة النضال الجماهيرى على تغيير التوازن السياسى القائم وعليه أن يستوعب جيدا الدروس الثمينة المستخلصة من **معركة المحامين ضد القانون ١٢٥ لسنة ٨١** بحل مجلس نقابة المحامين المنتخب ومن **معركة الصحفيين ضد قانون ذبح الصحافة والتستر على الفساد.**

فالنضال الموحد للمحامين من أجل استعادة الشرعية والوقفة الجماعية للصحفيين هما سبب انتصار المحامين والصحفيين.

وغنى عن القول ان لدى الفلاحين المستأجرين امكانيات أكبر لتحقيق نصر مماثل لانهم كتلة بشرية تمثل مع افراد اسرهم سبعة مليون مواطن.

حادى عشر: إن توهم أن تأجيل نفاذ القانون ٩٦ لسنة ٩٢ خمس سنوات أخرى سوف يحقق مكسبا للفلاحين لانه سوف يتيح لهم فرصة تجميع صفوفهم هو رهان على سراب. لأن أى تأجيل جديد لسريان القانون سيكون مجرد حقنة مخدرة جديدة للفلاحين من شأنها استيعاب غضبتهم وتمييع معركتهم ضد القانون وإجهاض نضالهم المتصاعد. وإدخال التحرك الفلاحى المتنامى فى بيات شتوى جديد لخمس سنوات جديدة .

..وبعد فان اليسار المصرى اليوم مواجه باختبار مصيرى فمستقبل اليسار المصرى مرهون بتحديده الصحيح لمواقفه وتكتيكاته وشعاراته فى التحركات الاحتجاجية الشعبية.

وعلى اليسار المصرى ان يختار لنفسه وبنفسه.. إما شهادة ميلاد جديدة.. وإما تصريح دفن..

رياضة

الشارع المصرى بمختلف طبقاته.. أستقبل نبأ حصول رانيا علوانى على ميداليتين ذهبيتين فى سباقى ١٠٠، ٥٠ متر وفضية ٢٠٠ متر سباحة حرة فى دورة ألعال البحر الأبيض المتوسط فى مدينة بارى الايطالية.. وفوز على إبراهيم أبن قرية بحر البقر(شرقية) بالميدالية الفضية للتجديف بفارق زمنى لا يذكر بينه وبين بطل دورة اتلانتا الأوليمبية .. بكل فخر وإعزاز.. كما سعد الناس بصعود أحمد براده نجم الاسكواش العالمى الواعد لدور قبل النهائى فى بطولة الأهرام الدولية وتقدمه إلى المركز الرابع بين الأبطال المصنفين عالمياً.

ولا شك أن كل ما حققه كل من الأبطال الثلاثة على حده.. هو انجاز حقيقى بكل المقاييس .. نقول انجاز لأن الوصول إلى عرش أى بطولة .. وتحقيق الانتصارات المشرفه ليس بالأمر السهل.. ولا بضربة حظ.. وانما ثمار لمشوار عمل طويل حافل ببذل الجهد والعرق والتضحيات .. مدعم بتوفير الامكانيات والرعاية الشديدة المطلوبة.. لتحقيق الارتقاء بمستوى اللاعب.. والوصول إلى أفضل ما يمكن الوصول إليه بدنيا وفنيا.. الشئ الذى يؤكدأن الموهبة وحدها لا تكفى لصناعة البطل.




رانيا علوانى.. ولدت فى حمام السباحة

الموهبة وحدها لا تكفى لصناعة البطل

لم يخل تاريخ الرياضة المصرية من الابطال المرموقين الذين نذكرهم بالخير ممن رفعوا راية بلدهم فى الدورات الاوليمبية والبطولات العالمية.. خضر التونى- سيد نصير- ابراهيم مصطفى- محمود حسن- وفياض.. ومن بعد هؤلاء الرواد الذين نقشوا بحروف بارزة أسماءهم فى سجل الشرف الاوليمبى..نذكر اخر الابطال المحترفين بطل الجودو محمد رشوان ابن الاسكندرية صاحب الميدالية الفضية الأوليمبية التى تحققت لمصر بعد غياب دام قرابة نصف قرن.. ومن يومها .. ونحن نسأل اين دور الاتحادات المصرية .. وأين تذهب الأموال التى تصرف على هذه الاتحادات التى لم ينجح منها اتحاد واحد فى صنع بطل أوليمبى يقف على منصة الشرف إلى جانب الابطال العرب الذين رفعوا راية بلادهم وشرفوا كل عربى فى الدورات الأوليمبية والبطولات العالمية.. أمثال أبطال

المغرب **سعيد عويطه** ونوال **المتوكل** **وسكاح** والجزائرية اللامعة **حسيبة بولرقه** وزميلها **مورسيللى** والبطلة السورية **غادة شعاع** وغيرهم من الأبطال الذين انجبتهم الملاعب العربية.

حتى أبطال رفع الأثقال المصريين الذين يتربعون على عرش البطولات العربية والافريقية .. وحققوا ما لم تحقق لعبه فردية أخرى فى دورة العاب البحر الأبيض المتوسط التى اختتمت مؤخرا فى مدينة بارى الايطالية .. لم يظهر منهم من يعيد امجاد الرباعين الاوليمبين السابقين.. حتى ثروت البندارى أخفق فى تحقيق رقمه المسجل باسمه افريقيا فى دورة الألعاب الأوليمبية الأخيرة فى أتلانتا..

*ابطال صناعة خاصة!!

فى غياب التخطيط.. وانتشار ظاهرة شلل الدخلاء على الرياضة.. ورجال البزنس الذين يستغلون وجودهم فى الاتحادات الرياضية لتحقيق مصالحهم الخاصة .. يمكن القول .. إن الأبطال الثلاثة الذين نعتز بتقديمهم على صفحات اليسار.. أبطال صناعة خاصة جدا..

ولنبدأ بفراشة مصر الذهبية البطلة **رانيا علوانى** .. ولدت لاب رياضى وأم رياضية.. فالوالد هو الدكتور الجراح **عمرو علوانى** كابتن فريق النادى الأهلى ومنتخب مصر للكرة الطائرة لسنوات طويلة .. وهو الآن رئيس الاتحاد المصرى للكرة الطائرة .. والأم كشكول رياضى مارست العديد من اللعبات . وبطلة سباحة سابقة.. من هنا كان النادى الأهلى هو البيت الثانى للأسرة .. وحمام السباحة كان«**الحضانة**» التى تربت فيها الطفلة **رانيا**فاحبت الماء وعشقت السباحة قبل أن تتم العاملين .. فكان النبوغ المبكر الذى أهلها منذ نعومة أظافرها للاشتراك فى المسابقات السنية وتبدأ مشواره المبكر مع البطولات بفضل ماحظيت به من اهتمام ورعاية من الوالدين والمسئولين الفنيين فى النادى إلى أن أصبحت بطلة الجمهورية .. وتخطت بعد ذلك المستوى المحلى إلى البطولات العربية والافريقية.. ولتنطلق إلى العالمية بمساندة ناديها والأسرة.. وانضمام المجلس الأعلى للشباب والرياضة بعد الأزمة الشهيرة التى وقعت بين الدكتور **محمود حسن** رئيس الاتحاد المصرى لسباحة المسافات القصيرة ووالدها الدكتور **عمرو علوانى** .. كتصفية حسابات لانتخابات مجلس ادارة النادى الأهلى فى الدورة السابقة والتى نجح فيها الدكتور عمرو والعكس كان من نصيب الدكتور **محمود حسن**.. وهو الخلاف الذى انعكس للأسف الشديد من جانب اتحاد اللعبة على البطلة التى لا ذنب لها.. ووصل الأمر إلى إعلان حرب التشكيك فى قدراتها كسباحة..

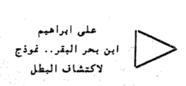
ورغم ذلك كان عام ٩٥ .. هو عام الفراشة الذهبية التى نجحت فى تحقيق انتصاراتها التى اشادت بها الصحافة العالمية وبثت وكالة رويتر بعدها تقريراً مطولاً عن حياتها لجميع أنحاء العلم بعد تألقها فى بطولة كأس العالم للحمامات الصغيرة ٢٥ متراً.. فاهداها الرئيس محمد حسنى مبارك وسام الرياضة من الطبقة الأولى لتواصل بعد ذلك رحلة تألقها.. ففى دورة الألعاب الافريقية التى اقيمت فى زيمبابوى فازت بسبع ميداليات منها ثلاث ميداليات ذهبية .. وكان الحلم بعد ذلك ميدالية فى اتلانتا.. وهو الحلم الذى لم تنجح فى تحقيقه لانه وكما ورد فى تقارير الخبراء لم يكن الاستعداد لهذه الدورة الأوليمبية يقارن باستعدادات أبطال الدول الأخرى والتى فاقت الخيال..

كان استعداد **رانيا** فى أمريكا تحت إشراف **تشك هوتوف** المدرب الأمريكى الذى لم يكن فى المستوى مقارنة بغيره من المدربين والمدربات.. وذلك خلال تواجدها بجامعة الباما التى تدرس فيها الطب.. وقد كانت اخر الأرقام التى حققتها قبل الاشتراك فى اتلانتا .. لا تحقق لها أكثر من الوصول إلى دور الـ ١٦ .. لتصبح بين أفضل ١٦ سباحة فى العالم. ولذا كان تغير المدرب امراً ضروريا تولت تدريبها بعد ذلك مدربتها الأمريكية الحالية.

لتعود وتشارك فى دورة ألعاب البحر الأبيض المتوسط وتفوز بالميداليتين الذهبيتين فى سباقى ١٠٠ ، ٥٠ متر حرة. وميدالية فضية فى ٢٠٠ متر حرة.. وهو انجاز كبير كان يمكن لا يتحقق لو لم تشترك **رانيا** فى هذه الدورة كما حاول الذين حاربوها فى اتحاد السباحة وباءت محاولاتهم بالفشل .. وما هو موقفهم الآن؟.

* أبن بحر البقر

الصدفة وحدها كشفت عن هذا البطل.. ففى مكتب تجنيد الشرطة عام ١٩٩١ .. بعد



على ابراهيم
ابن بحر البقر.. نموذج لاكتشاف البطل


أحمد برادة واجه الغربة والسفر
وعمره ١٢ سنة ليصبح رابع العالم

أن استبعد من تجنيد القوات المسلحة لعدم حصوله على أى مؤهل دراسى.. ولا يعرف القراءة والكتابة .. فكان القدر حيث اختاره النقيب **عمر رجائى** ضمن المجندين لنادى التجديف . وجاء اختياره هذا لبنيانه القوى وقوامه الطويل- وكان اللواء **طارق عصيرة** المسئول عن نادى التجديف قد لاحظ من الأيام الأولى أن هذا المجند يمكن أن يكون لاعبا مميزاً. ومن هنا بدأت رحلة صناعة هذا البطل..

ففى خلال العام الأول شارك فى البطولات المحلية وفاز بالمركز الثالث.. ثم المركز الثانى على مستوى الجمهورية فقرر برونيتش مدرب المنتخب المجرى الجنسية ضمه كاحتياطى لبطل مصر النقيب **عصام زكريا**.. الذى اعتزل اللعب بعد فترة.. فاتجهت العيون إلى **على ابراهيم** أبن قرية بحر البقر الذى اثبت خلال فترة زمنية قصيرة استعداده للدخول فى دائرة الأبطال.. وبالفعل فاز ببطولة الجمهورية .. وبعد عام واحد فاز ببطولة افريقيا التى اقيمت فى القاهرة عام ٩٢ .. ثم سافر إلى إيطاليا وهناك خرج من الدور الثانى فى التصفيات وبعدها سافر إلى موسكو.. وهناك خرج من الدور قبل النهائى .. وفى بطولة ايطاليا للمرة الثانية فاز بالمركز الرابع وكانت هذه بداية مشواره مع العالمية.

وعلى ضوء نتيجته التى حققها فى بطولة إيطاليا كانت هدية الشرطة له.. المشاركة فى بطولة **هيد أوف تشارلز** التى تعد أكبر وأشهر بطولة تجديف فى الولايات المتحدة الأمريكية.. وهناك فاز بالمركز الثانى بفارق ثانيتين ..بعدها فاز ببطولة **فيلاديفيا** .. وبعد عودته لمصر فاز ببطولة العرب.. ثم سافر إلى جنوب افريقيا ليشارك فى ثانى بطولة افريقية.. وهناك قهر أبطال التجديف الاوروبيين الذين يلعبون باسم جنوب أفريقيا وزيمبابوى.

وكانت عيون الخبراء فى الاتحاد الدولى تراقبه .. وتأكد لهم أنه بطل من نوع خاص.. يستحق الاهتمام والمتابعة..حدث ذلك عام ٩٤ .. والاهتمام بالبطل المصرى الواعد لم يقتصر على التدريب فقط.. بل أيضا التكوين الجسمانى وزيادة وزنه ليتلاءم مع طوله.. وتعلم القراءة والكتابة ووجد العون من كل من حوله منذ أن بدأ مع التجديف وحصل على الشهادة الاعدادية، ومع نهاية فترة تجنيده وفرت له وزارة الداخلية مسكنا بالقرب من النادى.. ووافق الوزير على تعيينه فى احدى الوظائف المدنية.. ليضمن له الاستقرار.. ومنذ عامين .. وبالتحديد فى عام ٩٥ اختاره الاتحاد الدولى ليشارك على نفقته فى بطولة كأس العالم التى تقام على أربع مراحل فى بلجيكا وفرنسا وانجلترا وسويسرا ليصبح الرابع على العالم فى التجديف.

وفى اتلانتا شاهدت بنفسى لم كان البطل الواعد يعانى من عدم اهتمام المسئولين عن البعثة المصرية هناك فكان يذهب إلى التدريب بدون يعتمد على نفسه فى كل شئ.. حتى يوم السباق الذى استطاع فيه أن يصنف نفسه بين أفضل ٨ أبطال وهو مركز مشرف الا أن إصراره .. وما لقيه من اهتمام فى وجود اتحاد التجديف ليشارك فى البطولات الخارجية ومعسكرات الاعداد أهله لثانى العالم .. وفضية دورة البحر الأبيض المتوسط بفارق زمنى لا يذكر بينه وبين بطل العالم.

براده المسافر دائما

-قد يتصور البعض أن مشوار الفوز ببطولة من البطولات شئ يتحقق بالصدفة.. أو بضربة حظ.. وهو بكل تأكيد تصور لا علاقة له بالواقع.. ولا شك أن **أحمد براده** نموذج حى لكيفية صناعة البطل.. وإذا كان اسمه قد لمع بشدة هو وزملاؤه بعد الفوز ببطولة العالم للناشئين فى نيوزيلندا عام ٩٤ حين تمكن **أحمد براده وعمر البرلسى** من اقتسام المشاركة فى المباراة النهائية بعد أن لعب كل منهما ست مباريات فاز فيها جميعا.

والوصول إلى هذه البطولة والتربع على عرشها جاء ثماراً لعمل شاق دام سنوات حين وجد نفسه وهو يمسك بالمضرب ليقذف بالكرة الصغيرة جدا.. ولم يعد هناك مكان لاحلام الطفولة.. بعد الفوز ببطولة الجمهورية والاعلان عن نفسه كبطل موهوب يحتاج لمن يرعى موهبته الفذة .. ووجد بالفعل الدكتور ابراهيم كامل.. الذى تكفل بذلك .. وبدأ رحلات السفر وهو فى الثانية عشرة من عمره.. ومن كثرة التجول بين البطولات فى دول العالم التى تزيد على ٤٠ دولة يكاد ينهى رابع جواز سفر.. وكما فى السفر سبع فوائد هناك أيضا الكثير من المتاعب ..فحياة البطل الذى كبر فى ملاعب الاسكواش لم تخل من حوادث ومطبات قد يعجز عن مواجهتها الكبار، فعندما سافر للمرة الأولى كلاعب محترف ليشارك فى بطولة اسبانيا التى اقيمت فى برشلونة وعمره لم يتجاوز الخامسة عشرة.. اضطر لقضاء يوم كامل فى البحث عن غرفة لكى يقيم فيها فى أحد الفنادق .. ولما وجدها بعد طول عناء اكتشف ان سائق التاكسى يطالبه باربعمائة دولار قيمة الوقت والمجهود الذى استهلكه معه.. وبعد ان كاد البطل الصغير يفيق من هذه الصدمة التى لم تترك له الكثير من النقود فوجئ بمن يقتحم غرفته فى ساعة متأخرة من الليل طالباً ما تبقى معه من نقود ..

وفى أحاديثه الصحفية أكد براده أن المطبات والمشكلات التى واجهته فى الغرب أفادته فى حياته.. فتعلم كيف يواجه الأمور.. وكيف يكتسب الخبرة والمهارة من البطولات التى زاد عددها عن مائة بطولة وشارك فيها فى أكثر من الف مباراة ويزيد.. ويضيف براده الذى أصبح نجماً لامعاً فى سماء الاسكواش العالمى .. أن حب الناس وإعجابهم به هو أفضل ما تحقق له فى مشواره البطولى .. وهو الذى جعله يتحمل معاناة السفر والغربة جريا وراء البطولات .. وان هذا الحب هو الذى عوضه عن سنوات الطفولة التى سرقها الاسكواش الذى يعشقه.

ولم يلق براده من يتبنى موهبته ويتحمل تكاليف سفره للاشتراك فى البطولات فى مختلف دول العالم .. ما كان قد وصل إلى ما وصل إليه.. فى طريق الاحتراف .. وليصبح الرابع بين اللاعبين المصنفين فى العالم .وما تطلع ليصبح اللاعب الأول فى العالم وهو ليس بالأمر السهل ويحتاج إلى ثلاث سنوات تقريبا وهو ما يدركه أبن مصر البطل المتألق الواعد.



فن

الأستاذ والتلميذ في سنوات التكوين

(١ من ٢)

رحلة في وجدان السينما المصرية

 أحمد يوسف 

في الوقت الذي تعاني فيه صناعة السينما المصرية من أزمة طاحنة ، تتجلى على مستوى الكم في تقلص متزايد لعدد الأفلام المنتجة كل عام، كما تتجسد على مستوى الكيف في اتجاه العديد من المبدعين السينمائيين- الذين كنا نعقد عليهم أملاً كبيراً في إصلاح أحوال هذه السينما- إلى تقديم التنازلات الفنية الفادحة فيما نسميه «**سينما الأزمة**» ، واضطرار بعضهم للعمل في ميدان«**الفيديو كليب**» باغراءاته المادية الكبيرة ، أو ربما أيضا لجوء البعض الآخر إلى الانسحاب والانزواء، حتى بات ظهور فيلم مصري يتمتع بالأصالة الجمالية والوعي السياسي أشبه بمن يبحث عن إبرة صغيرة في كوم هائل من القش والتراب. وفي وسط هذا السياق العاصف الذي تخيم عليه ظلال التشاؤم من مستقبل هذه الصناعة وهذا الفن ، توالى ظهور كتب سينمائية متعددة الاتجاهات والمناهج، يبدو بعضها وكأنه يأتي وفق خطة مدروسة محكمة، بينما يبدو البعض الآخر وكأنه يظهر للوجود نتيجة خبط عشواء (أو بالأحرى عبر وسائل«الواسطة» والمصالح الشخصية)، كما تتفاوت هذه الاصدارات في جديتها وعمقها أو في سطحيتها وخفة معالجة موضوعاتها.

لكن تلك الظاهرة المفاجئة من صدور مثل هذه الكتب السينمائية- التي يجب أن نحتفي بها على أيةحال- تعكس نوعاً من الرغبة والحنين لدى المهتمين بالسينما المصرية بأن تعود لهذه السينما- من خلال البحوث النظرية والنقدية- مكانتها الحقيقية التي تستحقها، فيبحث بعض هذه الكتب في الماضي القريب أو البعيد، سعياً للعثور على الجذور، وأملاً في أن تستحق السينما المعاصرة قوتها من استنادها لتراث قوى عريق. وفي الجانب المقابل والمناقض يعمد البعض الآخر من هذه الكتب إلى أن يتطلع إلى المستقبل ،حتى أنه يؤكد على أن الأمل الوحيد الباقي أمام هذه السينما هي أن يتحقق لها انعتاقها وحريتها من «بئر» الماضي وأغلاله.

وقد يحتاج القارئ المدقق ،والناقد المتأمل ، إلى وقت طويل حتى يتمكن من أن يلقي على تلك الظاهرة نظرة شاملة ، لكي يضع كل كتاب في سياقه الصحيح، ويميز بين الجيد والردئ فيها، أو بين الأصيل والزائف منها، ويرصد الثمار الحقيقية التي يمكن أن تأتي بها هذه البحوث النظرية في سبيل إصلاح أحوال هذه السينما، صناعة فناً ، لكن تلك النظرة الشاملة لن تكون متاحة لنا قبل أن نتوقف قليلا أو كثيراً أمام هذا الكتاب أو ذاك ، في محاولة لتقييم الحصاد النظرى والنقدى الذى استطاع إنجازه.

صراع وتواصل الأجيال

لعل كتاب«**صلاح أبو سيف، محاورات هاشم النحاس**» يمثل من بين هذه الكتب نوعاً متفرداً، من النادر أن تجد له مثيلا في المكتبة العربية (وإن كان منتشراً على نحو ذى أثر عميق في الدراسات السينمائية الغربية) ،وهو الذى يقوم على الحوار مع مبدع سينمائي. لكنه ليس حواراً تقليدياً بأية حال ، يجرى بين صحفى فنى وفنان مشهور- ،ولكنه الحوار الجدلى الخلاق الذى يقوم بين الناقد والفنان، يقف كلاهما أحيانا على أرض مشتركة، لكنهما يتناقضان فى أحيان أخرى فى رؤيتهما الجمالية والسياسية، ومن هذا الحوار والصراع تكتشف أن من الممكن- أو بالأحرى من الضرورى- أن تراجع ما يقوله الفنان عن نفسه وعن أعماله الفنية، لتتخلق لدى القارئ، أو المتلقى رؤية أكثر وضوحا لعقل الفنان ووجدانه، وتصبح رحلة حياته الفنية- فى سلبياتها وإيجابياتها- درساً جاداً للأجيال القادمة التى ما تزال جنيناً فى رحم المستقبل.

من جانب آخر، فان أهمية هذا الكتاب تنبع من علاقة **هاشم النحاس** -فناناً وناقداً- بفن السينما ، بل علاقته الفنية شديدة الخصوصية بصلاح أبو سيف، وإذا كان القارئ يعرف قدراً غير قليل من هذه العلاقة أو تلك ، من خلال إسهامات **هاشم النحاس** الرائدة والمهمة فى ميدان السينما

مشهد من فيلم العزيمة



الألف كتاب الثانى ٢٣٤

صلاح أبوسيف

محاورات هاشم النحاس

الهيئة المصرية العامة للكتاب

التسجيلية المصرية، أو من خلال كتبه التى قام فى أحدها بتسجيل تجربته فى العمل مساعداً لصلاح أبو سيف فى فيلم« **القاهرة ٣٠**» ، فان **هاشم النحاس** يقوم بنفسه فى الصفحات الأولى من كتابه، فيما يشبه السيرة الذاتية ، بتأمل بدايات رحلته مع التعرف على فن السينما،والتى تزامنت أيضا مع علاقته الفنية **بصلاح أبو سيف** .وإذا كان لك أن تقرأ ما بين السطور، فانك سوف تكتشف أن تلك الصفحات التى يبدو أنها تدور عن **هاشم النحاس** ، الشاب الذى يدخل إلى العالم السحرى لفن السينما للمرة الأولى فى حياته ، ليست إلا سبراً لأغوار وجدان **صلاح أبو سيف**، وإلقاء للضوء على الجوانب التى لا نعرفها فى هذا الوجدان.

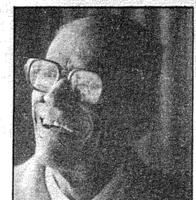
يحكى هاشم النحاس عن ارتياده خلال النصف الثانى من الخمسينات « **ندوة الفيلم المختار**» ،التى كانت النواة الحقيقية الأولى لتكوين جميعات سينمائية عديدة، ووضع اللبنات الأساسية لإرساء ثقافة سينمائية جادة، ومن خلال هذه الندوة رأى **هاشم النحاس** للمرة الأولى وفيما يشبه الانبهار **صلاح أبو سيف** :«كان فيلم« **الفتوة** » من أكثر الأفلام التى فتنا بها، وقد حضر عرضه **صلاح أبو سيف** وبعد سنوات قليلة تأسست «جمعية الفيلم» التى قامت فى إحدى دوراتها بعرض أفلام لصلاح أبو سيف، وفى ندوة لمناقشة مجمل أفلام الفنان الكبير وفى حضوره ،عرض الشاب هاشم النحاس بعض انتقاداته لهذه الأفلام فانظر إلى رد فعل صلاح أبو سيف على هذا النقد:«**فوجئت بانفجار غضبه بصورة لم أتوقعها منه، وصدرت عنه كلمات لم أسمعها منه قبلاً أو من بعد..**»! إن ذلك يكشف عن جانب من علاقة بعض فنانينا بالنقد، ولنتأمل قول صلاح أبو سيف فى سياق تال: «للأسف إن كثيراً من النقاد لا يقبل أن يكون مع الفيلم على طول الخط»، والدلالة الوحيدة لمثل هذا القول أن الفنان يفضل أن يكون الناقد مع الفيلم «على طول الخط»!).

لكن عين الفنان المرهفة تجعل **صلاح أبو سيف**- رغم هجومه العاصف على انتقادات الشاب **هاشم النحاس**- يدرك أن بداخل هذا الفتى عاشق السينما موهبة حقيقية: «فعندما تولى رئاسة مجلس إدارة أول شركة عامة للانتاج السينمائى، استدعانى (**صلاح أبو سيف للعمل معه** .. ومن خلال معهد السيناريو(١٩٦٣) التقط **صلاح أبو سيف** بعض الشباب ليعملوا معه فى الشركة العامة للانتاج السينمائى، وكان لى الحظ أن أكون واحداً منهم، وهى المجموعة التى أثمرت فيما بعد بعضاً من أهم المبدعين السينمائيين فى الجيل التالى، مثل **محمد خان**، **ورأفت الميهى**، **ومصطفى محرم**، **وأحمد عبد الوهاب** .. ومن هؤلاء ، قام **صلاح أبو سيف** بتشكيل «**لجنة القراءة**» التى كان عليها أن تقوم بمراجعة كل ما يصدر من القصص والروايات المنشورة وغير المنشورة ،ومناقشة السيناريوهات المقترحة للتنفيذ من خلال الشركة، ومقارنة الفيلم مع السيناريو بعد تنفيذه، وحضور بعض عروض الأفلام وتقديم دراسة مكتوبة لاستجابات الجماهير فى مختلف مراحل العرض.

لقد كانت هذه«الورشة »- بالمعنى الفنى الحقيقى للكلمة-التى أسسها **صلاح أبو سيف** تجسيداً للعلاقة الايجابية بين الأجيال،(وهى العلاقة التى نفتقدها للأسف الشديد فى الواقع الراهن، بل لعل **صلاح أبو سيف** نفسه قد توقف عنها بعد فترة وجيزة!) ، فمن خلال العمل مع فنان يملك الخبرة، يستطيع الفنان الشاب الذى يملك الموهبة أن يكتسب القدرة على العمل الإبداعى، وإن كان الجانب الآخر من الحقيقة يتجسد فى رغبة الفنان الكبير أن يكتسب بدوره طاقة الشباب الحيوية والمتجددة على الخلق والابداع- وربما كانت موهبة **صلاح أبو سيف** الأصيلة تكمن فى قدرته عبر مراحل حياته المختلفة على أن «يتعلم» دائما من خلال الأعمال الفنية التى ينجزها الآخرون، فى السينما المحلية والعالمية على السواء»، وعلى أن يستقطر من العاملين معه كل امكاناتهم ، ليصهرها فى بوتقة أفلامه، بدءا من **نجيب محفوظ والسيد بدير** .. وحتى **محسن زايد** ،ويعترف نفسه فى حواره مع **هاشم النحاس**- وإن كان اعترافاً ضمنياً غير صريح- بتأثير هؤلاء الكتاب حين يقول: «كانت أفكارى تختلط مع أفكار نجيب محفوظ وسيد بدير، بحيث يصعب فى حالات كثيرة تحديد من صاحب الفكرة بيننا».

غضب الأستاذ!

وعاماً وراء عام ،تأخذ علاقة **هاشم النحاس بصلاح أبو سيف** عمقاً جديداً ،حين يشترك الفنان الشاب فى مراحل الاعداد المختلفة لفيلم« **القاهرة ٣٠** » ،ولأنه يأخذ


نجيب محفوظ


يوسف شاهين

عمله الفني مأخذ الجد- وسوف يضع **هاشم النحاس** ذلك في اعتباره دائما في كل مراحل حياته ومواقع عمله- ينظر إلى التجربة الفنية على أنها فصل دراسي بالمعنى الكامل للكلمة، فيقوم بتدوين الملاحظات الدقيقة لكل ما يراه ويسمعه.. و«اكتشفت بعد فترة أن ما أدونه من ملاحظات يمكن أن يكون مفيداً لغيري.. ورحب الأستاذ- (لاحظ احتفاظ **هاشم النحاس** في روايته عن تلك الفترة بالمسافة بين التلميذ والأستاذ) **صلاح أبو سيف** بفكره الكتاب ». لكن كما يحدث في الأفلام المصرية تماماً، يطرأ الانقلاب الميلودرامي (!) : «كانت المفاجأة الصاعقة لي عندما انتهيت من تبييض نصف الكتاب ، وعرضته عليه، أن أعاده لي وهو في غاية الغضب والاستفزاز ،فقد تضمن الكتاب -في رأيه- من المشاكل والمآخذ في سير العمل مما لا يرضى عنه ويسئ إليه وإلى الفيلم». ولتلاحظ كيف يقتنص هاشم النحاس جوهر تلك اللحظة من خلال عين سينمائية مرهفة، وكأنها من خلال عدسة الكاميرا، أو من خلال ميزانسين سينمائي متقن: «وما زالت صورته- صلاح أبو سيف- حتى الآن في ذهني وهو يقف أعلى درجتي السلم العريض للمدخل الخارجي لاستوديو نحاس، وأنا أقف في مواجهته على الأرض ،مما جعلني أنظر نحوه إلى أعلى»!.

لكن لماذا تغير موقف **صلاح أبو سيف** من فكرة كتاب « **يوميات فيلم**» لهاشم النحاس من النقيض إلى النقيض ؟ سوف تكتشف أن «التلميذ» كان يريد أن يحقق من تجربته السينمائية فائدة ثقافية لم يسبق لها مثيل في المكتبة العربية، من خلال كتاب يسجل رحلة الابداع الفني ومشكلاتها وحلولها المطروحة والممكنة ، فيما يمكن أن يعتبر درساً جاداً وعميقاً من **صلاح أبو سيف** للأجيال الجديدة، لكن المفارقة تأتي من أن ذلك الهدف لم يكن بالنسبة لصلاح أبو سيف في الحسبان :«فقد فوجئت أن الاتفاق بين دار الهلال وصلاح أبو سيف كان على أساس أنه كتاب دعاية الفيلم، ولا يمكن قبوله الآن باعتباره كتاباً ثقافياً».

في انقلاب ميلودرامي جديد، سوف يتحول **موقف صلاح أبو سيف** من الكتاب إلى الترحيب مرة أخرى، ولكن ليس قبل أن يقوم **هاشم النحاس** بمغامرة نشر كتابه في هيئة الكتاب، فيحدث صدى إيجابياً واسعاً لدى المثقفين في مصر والعالم العربي،**فيجد صلاح أبو سيف** أن الكتاب يحقق- بشكل غير مباشر -ما كان يريده من«دعاية» لفيلمه:«كانت دهشتي الكبرى إن صلاح أبو سيف جاء بمجموعة من نسخ الكتاب ووزعها على المهتمين بالسينما في البلاد العربية، فأدركت أن الأستاذ (لاحظ التعبير مرة أخرى) قد راجع نفسه وتخلى عن موقفه الغاضب من الكتاب».

بين النظرية والممارسة

في هذه السطور القليلة- وغيرها- والمتناثرة عبر صفحات الكتاب، والتي تحكي عن مواقف شخصية لصلاح أبو سيف، ومن خلال بعض المناطق الساخنة من الحوار بين التلميذ والاستاذ، أو بين الناقد والفنان ،حول أفلام بعينها ، يتكشف لك وجه من النادر أن تعثر عليه في معظم الكتب التي تتناول حياة كبار فنانينا ، هذا الوجه الذي يعبر عن **الجانب الواقعي الحي والحقيقي من تاريخ السينما المصرية**، ترى فيه أحيانا التواصل بين الأجيال ، لكنك ترى فيه أحياناً أخرى الصراع بينها، كما تدرك أن هناك خيطاً رقيقاً دقيقاً يفصل بين الموضوعية والنرجسية في وجدان الفنان، وهو الخيط الذي يصل في الوقت نفسه داخل لا وعي الفنان بين الرغبة في الابداع الفني وتحقيق النجاح التجاري في آن واحد. وإن شئت تلخيصاً -ربما بدا سابقاً لاوانه في عرضنا لهذا الكتاب - فهو أن كثيرين من فنانينا السينمائيين الكبار استطاعوا أن يصنعوا تاريخهم وجزءاً مهماً من تاريخ السينما المصرية من **خلال القدرة على تحقيق نوع من التوازن -ليس دائما توازناً دقيقاً- بين الفن والتجارة**، لكن الأكثر أهمية هو محاولتهم خلق تيارات سينمائية تصبح علامة مميزة لأفلامهم، لكن تأملها ومراجعة أفكارهم عنها يشير إلى نوع من التناقض بين الموهبة الفطرية الحقيقية التي يتمتعون بها، والقصور النظرى في وعى الفنان ،والذى يؤدى به أحيانا إلى رؤية جمالية وسياسية هى أقرب إلى التوفيق أو التلفيق.

لقد كان وما يزال هذا التناقض العميق داخل تكوين الفنان السينمائى المصرى- فى أغلب الأحوال -بين إهمال الجانب الجمالى والنظرى فى الابداع السينمائى وافتقار الاهتمام على إنجاز أفلام متقنة الصنع، سبباً رئيسياً فى نوع من الصدع الكبير، والفجوة الهائلة، اللذين يعوقان تطور فن وصناعة السينما المصرية وهو التطور الذى لا يمكن له أن يتحقق إلا من خلال الجدل الخلاق بين النظرية والتطبيق وللأسف الشديد، فان الحلين المطروحين على الساحة السينمائية الراهنة لن يؤديا إلا إلى مزيد من عمق الفجوة والجفاء، حيث يدعو الحل النظرى الخالص- مثل اسهامات **مدكور ثابت**- ومن بعده **فاضل الأسود** وغيرهما،والتى تحتاج إلى تأمل أكثر تدقيقا- إلى الانقطاع التام مع تراث السينما المصرية (والذى يشكل جانباً لا يستهان به ولا يمكن تجاهله من وجدان الجماهير) ، بينما يمضى الحل العملى الخالص من جانب آخر -حتى على أيدى فنانين كبار **مثل صلاح أبو سيف أو يوسف شاهين** -فى طريق صناعة الأفلام التى توحى

ربمـا كانـت موهـبة صـلاح أبو سـيف الأصيلة

تكمن فى قدرته عبر مراحل حياته المختلفة على

أن«يـتعلـم» دائما من خلال الأعمال الفنية التـى

ينجزها الآخرون فى السينما المحلية والعالمـية

بالنضج والأصالة ، وإن كانت لا تستند فى شكلها ومضمونها إلى الوعى الجمالى النظرى المتكامل ،والضرورى لكى يجعلها مدرسة فنية بالمعنى الحقيقى للكلمة، يمكن للأجيال القادمة من المبدعين أن تقف على أرضها وتنطلق إلى آفاق أكثر رحابة وعمقاً .(سؤال قد يبدو بدوره سابقاً لأوانه فى هذا العرض لكتاب **هاشم النحاس** : هل هناك ملامح أسلوبية بالمعنى الحقيقى للكلمة لما نسميه **«الواقعية عند صلاح أبو سيف»**؟ وسؤال آخر قد يبدو خارجاً عن السياق :**هل هناك مدرسة فنية مميزة عند يوسف شاهين تجعل أفلامه تجربة رائدة يمكن للأجيال الجديدة من السينمائيين أن تبدأ منها؟).**

المستقبل والمصادفة

بكلمات أكثر وضوحاً، فان السينما المصرية- مثلها فى ذلك مثل العديد من نشاطات حياتنا الأخرى- تفتقر إلى التأصيل النظرى فى نفس الوقت الذى تتمتع فيه بتراث هائل من اجادة الممارسة الفنية التلقائية. وإن استطعت أن تمنح قدراً قليلاً من التأمل لتاريخ الفنون المصرية خلال القرنين الماضيين لاكتشفت أن فنون «الأداء»- أو الممارسة التى تعتمد على الموهبة-هى فى الأغلب أكثر نضجاً من فنون «الكلمة» ،التى تحتاج إلى المعرفة النظرية الواعية. فقد ترى فى تراث السينما المصرية أفلاما متواضعة المستوى فى شكلها ومضمونها لكنها قد تضم عدداً غير قليل من الممثلين الموهوبين بحق.

كما قد تسمع فى تراث الطرب الموسيقى المصرى أغنيات ركيكة الكلمات لكن ألحانها وإيقاعاتها تتسلل إلى وجدانك ورروحك إن ذلك يشير على نحو ما إلى أن حياتنا الفنية- وربما مختلف نواحى حياتنا-تقوم فى أغلب الأحوال على المصادفة، التى تعنى أننا نفتقر إلى التخطيط للمستقبل، وإن قصة دخول **صلاح أبو سيف** إلى عالم السينما ليست إلا دليلاً على قانون الصدفة- الذى أصبح فى السياق الراهن أكثر صعوبة- وهو القانون الذى ما يزال على حالة بعد أكثر من نصف قرن، إذا كنا نترك الأجيال الجديدة من دارسى السينما، دون «سينماتيك» أو أرشيف للسينما يمكن لهم من خلاله التعرف على أهم الأفلام فى تاريخ السينما المصرية أو العالمية. وإذا كانت المؤسسات التعليمية الاكاديمية السينمائية يعوزها المنهج المتكامل ، والامكانات المادية الضرورية، وربما فى بعض الحالات أيضا للقوى البشرية المؤهلة لصنع جيل جديد من السينمائيين ، يملك الرؤية السوية الناضجة للفن والحياة.

لذلك فان غاية ما نطمح إليه- للأسف- أن تتكرر بالصدفة مع الأجيال الجديدة قصة **صلاح أبو سيف** مع السينما، الذى تشكل وعيه الطبقى- كما جاءفى حواره مع هاشم النحاس من خلال مولده عام ١٩١٥ ونشأته الفقيرة المتواضعة فى إحدى حارات حى بولاق، كما تولد إحساسه الفنى من خلال علاقته بأمه القاهرية صاحبة الشخصية القوية : «كانت تملك حساً فنياً متميزاً، واستعنت بكثير من الافكار التى أمدتنى بها من خلال حكاياتها الكثيرة معى ، وكنت أراها تقرأ دائماً ،وهذا ما حبب إلى القراءة» .وفى العاشرة من عمره«يزوغ» الطفل من المدرسة للمرة الأولى فى حياته، ويذهب إلى سينما شعبية ليشاهد شابلن وطرزان، وليصبح الذهاب إلى السينما هو العادة الأسبوعية له كل خميس ، لينتقل بعد سنوات إلى قراءة بعض الكتب المترجمة البسيطة عن السينما، حتى يتمكن بنفسه من ترجمة بعض مقالات المجلات السينمائية ونشرها دون مقابل، ويعمل بشركة المحلة ليلتقى -بالمصادفة فى عام ١٩٣٦ -من **نيازى مصطفى** الذى يكتشف فى الشاب عشقه للسينما، فيدعوه للعمل مساعدا للانتاج فى« استوديو مصر»، حيث يقابل كمال سليم ويعمل معه خلال المراحل المختلفة لصنع فيلم «العزيمة» (١٩٣٩) ، وكأنها كانت الفرصة الحقيقية لكى يرى أن «الحارة» التى جاء منها يمكن أن تتجسد على الشاشة، وربما كانت تلك اللحظة هى الشرارة الأولى التى أشعلت فى وجدان الشاب ما عرفناه، فيما بعد باسم« **واقعية صلاح أبو سيف**».

فن تشكيلى



«المطبوعة» ضرورة واحتياج فى الفن التشكيلى

الصرخة لإدوار مونش

لماذا تعد المطبوعة ضرورة واحتياجاً فى مجال الفنون التشكيلية ..؟.
لماذا لا نعتبر الصورة مثلا ضرورة واحتياجاً لفهم العمل الأدبى كما هو الحال بالنسبة لمقال نقدى مع لوحة تشكيلية؟.

إن المتلقى لايهمه كثيراً أن يقرأ نقداً عن ثلاثية نجيب محفوظ ، وإنما يكتفى بحالة الاستمتاع بالرواية لحظة قراءتها.. بينما لا يحدث نفس الشئ حين يقف المتلقى أمام لوحة أو تمثال أو عمل مركب فكثيرا ما يتلفت يميناً ويساراً مستنجداً بشخص يتوسم فيه ثقافة أرفع كى يفسر له ما غمض عليه من علامات وإشارات داخل اللوحة.. ومع ذلك قد يفهم ،وقد يمط شفتيه لعدم اقتناعه بتطابق ما فسره له صاحبه مع العلامة.. وكثيرا ما يقع مسئولية الخطأ فى عدم التطابق هذا على الفنان.

فاطمة إسماعيل

ولصعوبة توفر شخص شارح أو مفسر لكل متلق.. فالمطبوعة الشارحة تقوم بدور هام كحالة وصل واتصال بين المتلقي وبين العمل الفنى.. هذا بالنسبة للمطبوعة الشارحة والتي تتوفر مع كل عمل فنى يقدم فى عرض، وخلافه..

نتحدث هنا عن مطبوعة أشمل قليلا وهى «**المجلة**» والتى تقع موقع المطبوعة الشارحة للمتلقى ولكن هنا تكون بالنسبة للفنان، الذى لا يعرف كثيرا ما يحيط به من منتج فنى آخر.. وما يخرج عن محيطه من أسرار الفن فى العالم..

فثقافة الفنان التشكيلى المعلوماتية عما يحدث فى العالم تقف عند حدود الكتاب المترجم والمجلة وإن ندرت وبعض المعارض المستضافة من الخارج.

أتحدث عن تلك الأمور البديهية لأتلمس لنا العذر ونحن نتهلل فرحاً لصدور مطبوعة مجلة«**عين**» فى الفنون التشكيلية وبالطبع تطالعنا الحركة الأدبية والسينمائية باصدارات كثيرة. وقلما يقفون عندها مثلما يحدث عندنا نحن التشكيليين.

إن واقعنا النظرى المتردى فى التشكيل هو الذى فرض علينا هذا الطموح المتواضع .. ففى الوقت الذى اختلفت فيه رؤى التنظير واشكاله وآلياته فى العالم نتيجة تجاوزه للذاكرة الإنسانية إلى الذاكرة الكهربائية «الكومبيوتر»ما زلنا نحن نقف عند طموح ضمان استمرار مجلة فنية وترسيخها .. فتجاربنا السابقة تؤكد على أن هذا سيظل طموحاً.

ليس إذاً بغريب أن يتهلل التشكيليون حين صدرت مجلة «**عين**» .. فى هذا المناخ الخاص جداً ..حيث لا توجد مجلة فنون تشكيلية بمصر واحدة مستقرة حتى الآن.. بل نستطيع أن ندعى أنه ليس فقط بمصر بل بالوطن العربى.. فما إن تطالعنا مجلة بعدد أو عددين حتى تتوقف بعدها.. نذكر مجلة **صدقى الجباختجى** مع الخمسينيات وإن ظلت حتى الستينات ثم توقفت.

وكذلك مجلة **فنون تشكيلية** التى اصدرتها الهيئة العامة للكتاب فى السبعينات ورأس تحريرها **عبد السلام الشريف** وتوقفت بعد عدد قليل من الأعداد .. كذلك جريدة **فنون تشكيلية** التى أصدرتها نقابة الفنانين التشكيلية فى الثمانينات حين كان يرأسها الفنان صالح رضا وتوقفت كذلك بعد صدور عددية.. وأخيرا مجلة **الفنون التشكيلية** التى أصدرتها لجنة الفنون التشكيلية بالمجلس الأعلى للثقافة فى عددين عام ٩٥ ، ٩٦ ثم توقفت.

وعلى الصعيد العربى نذكر مجلة «**فنون عربية**» التى أصدرتها العراق والتى توقفت أيضا لأسباب سياسية والآن تصدر مجلة «**الرافد**» من الإمارات وإن كان لنا تحفظات عديدة عليها، مما يجعلنا نتشكك فيما إذا كانت حقيقة تمثل الطموح العربى كمطبوعة فنية.. لذلك حين صدرت «**عين**» كان التهلل للطموح المنتظر.

* فما هو الطموح المفترض فى تلك المطبوعة الفنية..؟.

* هل طموحنا أن تصبح تلك المجلة «وعاء» لمجموعة مقالات نقدية أراد أصحابها الكتابة بشكل مختلف؟.

أم أن تفتح لنا«عين» عيناً على ما يدور فى مجال الفنون التشكيلية داخل وخارج محيطنا..؟.

-أشفق على «**عين**» ونحن نحيل عليها كل همومنا.

*وحتى نكون غير متطرفين فى طموحنا، نقف عند حد مدى تعميق مصداقية «عين» كوعاء نظرى بما تطرحه من مفاهيم نقدية سواء بفرعها التاريخى الذى يلمس بعض مساحات تاريخ الفن أو بفرعها النظرى والذى يبحث فى فلسفة وجماليات ما يطرح فيها من قضايا..

وقبل ذلك نشير إلى أن«**عين**» مجلة فنية غير دورية .. أصدرها الفنان **عادل السيوى**.. ولا يستطيع المثقف إلا أن يحتفى بها منذ الوهلة الأولى وحتى دون أن يتصفحها.. فأنت أمام مطبوعة تقع فى مائتين وثمانين ورقة قطع الـ A4 لها غلاف أنيق، ومصممة جرافيكيا على أعلى مستوى.

إذاً هناك التقدير والاحترام لعناصر القبول الأولى بين المجهود المتمثل فى حجم المجلة وكذلك فى الذوق الفنى الرفيع للتصميم.**ثالثا:** يقع فى الاعتبار أن **عادل السيوى** الذى أصدر المجلة **ليس بناقد ولا منظر فهو فنان بالدرجة الأولى**، وإن كانت له كتابات تنشر بين الحين والآخر فى مجلات متخصصة ،كما ترجم **كتاب ليوناردو دافنشى** نظرية التصوير عن الايطالية ، إلا أنه يؤكد على وجوده كفنان متفرغ للفن فقط بعيداً عن التنظير..!!

ومهما يكن الأمر .. فان ما يعنينا فيما ينتجه عادل السيوى هو «الجدية» فهو فنان جاد، مهموم بقضية الفن،ذو ثقافة رفيعة تميزه بين الفنانين التشكيلين. لكل تلك الأسباب تستمد مجلة«عين» مشروعيتها ومصداقيتها.

«عين»وإشكاليات التنظير

من السهل علينا وهذا ما قد حدث بعد أن وجدت مجلة«**عين**» كجسد مادى أن نظن أننا قد أرحنا ضمائرنا ،ونجعل من تلك المجلة مركزاً نحيل عليه حل مشاكلنا القديم منها والحديث فى النقد.. وأيضا أن نحملها ما لا طاقة لها به من طموحاتنا المنتظرة .. بل ويمكننا أن ننسى ونتناسى أن هناك أوعية نظرية أخرى سواء بالصحافة أو فى المجلات الثقافية.. وسواء تعلق الأمر بتلك الصحافة التشكيلية المتواضعة ، أو بالمقالات الجادة والنادرة فى المجلات الثقافية.. إلا أننا لا نستطيع أن ننكر أن مجرد وجودها المادى.. قد أفسح المجال عبر هذا الوجود لتحمل معظم مسئوليات مشاكل التنظير فى الحركة الفنية.

مشاكل «عين الداخلية»

وقبل أن نحمل مجلة«**عين**» مشاكل من خارجها ، نرى أنه من الأفضل أن نبحث فى مشاكلها الداخلية.

هناك مشكلتان اساسيتان تحاورنا فيهما مع **عادل السيوى** وكان له رأى:

المشكلة الأولى حول هوية المجلة.. أهى حقاً مجلة أم كتاب.. ولا نقصد هنا من الناحية الشكلية فقط فالمجلة يميزها «منهج فكر» أما الكتاب فهو«فكرة» فهل استطاع السيوى أن يضمن للمجلة تميزها بمنهج فكر..؟

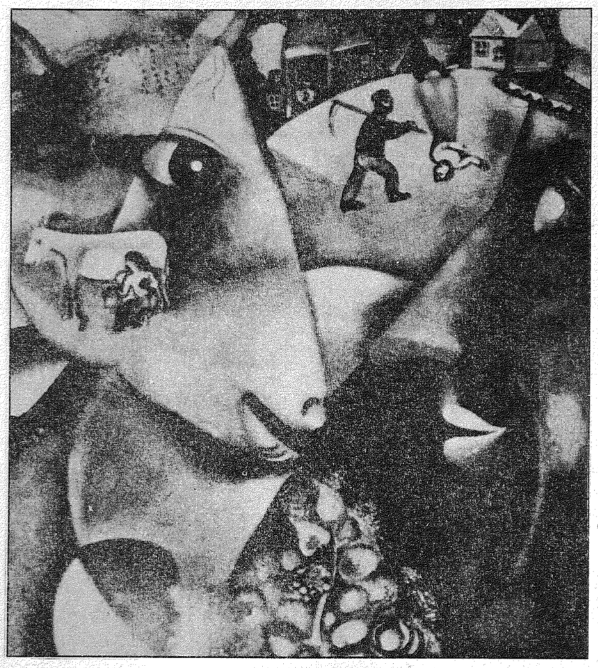
ثانيا:هل كان السيوى صادقا حين جعل من «عين» صورة تعكس واقع تنظيرى مصرى ..؟.

نضيف إلى ذلك اعتقادنا بوجود خطأ منهجى أساسى وهو (مركزية) المجلة فى يد شخص السيوى مركز التفكير وأيضاً مركز العمل ، فهل يخالفنى السيوى إن قلت إننا نستطيع أن نتجاهل أنه إذا تعلق مشروع ما بفلان أو فلان تصبح عملية انجازه تحت السيطرة المطلقة لهذا الفلان.. بل وأغلب الظن تتضخم تلك السيطرة إلى الإحساس بالسلطة .. فهل فى وجود هذا الاحساس نضمن موضوعية المجلة..؟

وجهة نظر السيوى

أعلم بتلك المشاكل بل أكثر من ذلك وأستطيع التحدث عن مشاكل «عين» أكثر من أى شخص.

بدأ الحوار حول تنفيذ مجلة عين مع أكثر من أربعين فناناً ومثقفاً وقد وعد الجميع بالمساعدة وبحماس شديد فى العمل.. ثم وجدت أننى الوحيد الذى على مسئولية إنجاز المجلة بعدما انفض الجميع.. كانت هناك ضرورة إنجاز المجلة مادياً حتى وإن كانت خارج الأطر المنطقية ومع ذلك فقد حاولت أن تضم المجلة آراء مختلفة ووجهات نظر متنوعة ، فهناك شهادات شباب الفنانين التشكيليين من صالون الشباب .. وكذلك حوارات مع منير كنعان وانس أبو سيف وحمدى عطية، وأدونيس ويحيى حقى. وهيد



أنا والقرية
مارك شاجال

جر ومارشال ماكلوهان.
ونصوص عربية وأخرى مترجمة **لمحمود مختار وبولوك والجزار وهوكني وكيناي وجواد سليم وسيزان كما تضمنت المجلة** آراء النقاد في أزمة النقد المصرية.

* أما بخصوص النقطة الثانية فهذا حقيقي إذ أن المجلة لا تعبر عن واقع كتابة تنظيرية في مصر وإنما تفتعل واقعاً للكتابة ، فما تقدمه المجلة نوع مختلف عما اعتدنا عليه.. على الرغم من وجود تفاوت بمستويات الكتابة بالمجلة ،وأعتقد أنه لابد من حسم أكبر في قبول مستوى ما في الأعداد التالية.

* أيضا أعتقد أن موضوع هوية المجلة له علاقة بصرية باخراج المجلة Layoutفهو لا يعبر عن أي وحدة بصرية.

* هناك أيضا بعض التحفظات على إيقاع المجلة ، وأعتقد أننا كنا نحتاج هذه الخبرة حتى نتداركها في الأعداد القادمة..

فمثلا في الباب العربي ، لا يمكن التعرف على الحركة السودانية من خلال ذلك بصورة كافية .. وهذا ضد سياسة المجلة.

*الحوارات أيضا أكثر مما تحتمل المجلة، وهذا ما قصدته بضرورة ضبط الايقاع.

* أيضا علاقة الصورة بالنص المكتوب.. فما زالت الكلمة هي التي تقود القارئ وهي التي تحول المسار ،فالصورة لا تستطيع أن تتسيد رغم أننا في مقام مجلة للفنون البصرية.. وأعتقد أن هذا أيضا سيتم تدعيمه بصور خاصة بالمجلة وليس بالصور المعتمدة في المراجع .. هناك الكثير ولكن كان علينا أن نضع السيارة أمام الحصان..».

مشاغبات



أفلام حقوق الإنسان!

انتهى تقرير المنظمة العربية لحقوق الانسان عن عام ١٩٩٦ ، إلى أن أوضاع العرب- على صعيد حقوق الانسان- في العام الماضي، لا تختلف عنها، في الأعوام التي سبقته.

والخلاصة أن حالة حقوق الانسان، في أمة أولاد عدنان وقطحان ما تزال زفت وقطران!.

والشواهد التي استند إليها التقرير، للحكم بهذا القطران، كثيرة ومتعددة وشاملة، ولا تستثنى بلداً أو نظاماً ، فاسماء البلدان التي تنتهك حقوق الانسان ليست مهمة، إذ كلهم في الهم عرب، وفي الانتهاك متساوون، وكله عند العرب صابون، وكلها عند النظام العربي حقوق انسان، ممنوعة من الصرف والتداول ، ومؤجلة إلى يوم الحساب، تستوى في ذلك البلاد التي تحكمها حكومات راسخة وقوية وذات خبرة بيروقراطية وتاريخ سلطوي عريق، من أيام الفراعنة والبابليين والأشوريين و الفينقيين، بالبلاد التي تحكمها مجالس محلية، غلبانه وكحيانة ولا سلطة لها، إلا سلطة إهدار حقوق الانسان، مثل جماعتنا في السلطة الوطنية الفلسطينية التي تحرص- برغم ما يحيط بها من ظروف معقدة- على أن تؤكد عروبتها بانتهاك هذه الحقوق بين الحين والآخر.

المضحك في الأمر ، في هذا الزمان المسخرة، الذي يبدو فيه كل شئ باعثا على الضحك، وعلى الجنون، هو أن حقوق الأمة كلها، بما في ذلك انظمتها السياسية ، وشعوبها مهدرة، إذهي تعيش في ظل نظام دولي، يعطى للأقوياء والاغنياء ، بفعل الأمر الواقع، الحق في التصرف في شئون الضعفاء والفقراء، بصرف النظر عن مواثيق حقوق الانسان ، وعن بنود القانون الدولي، واستناداً إلى المشروعية الدولية الحقيقية ، التي هي شرعية الفيتو!

وخلال عام ١٩٩٦ تعرض- لبنان لغارات اسرائيلية ، استهدفت تقويض بنيته الأساسية ، وتعرض العراق لاعتداءات تركية متكررة ولقصف أمريكي، وامتد الحصار ، ليشمل بالاضافة إلى ليبيا والعراق، -المحاصران بقرارات دولية- غزة ومدن الضفة الغربية، المحتلان منذ ثلاثين عاما، بقرارات نتنياهووية، وهي ظواهر لا تهدر الحقوق الوطنية في الاستقلال والسيادة فحسب، بل تنعكس سلباً على حقوق اساسية للانسان داخل هذه البلاد لا تبدأ بالحق في الحياة، ولا تنتهي باهدار الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

وفضلا عن النزاعات الأهلية المسلحة بين قبائل الصومال، وبين شمال السودان وجنوبه، وبين اكراد العراق، التي شردت عشرات الآلاف من البشر، فقد تواصل النزاع المسلح في الجزائر، بين الأصوليين والحكومة ليصل عدد ضحاياه إلى ما يجاوز ستين ألف قتيل.

وبدلاً من أن يدفع هذا القهر الخارجي النظام العربي لاحترام حقوق الانسان الخاضع لسلطته- إن لم يكن من أجل حفز هذا الانسان للمشاركة في صد هذا القهر الكوني، فعلى الأقل ، لكي يسدّ هذا النظام، باب الذرائع التي تفتعلها عظمة الشرعية الدولية للتدخل في شئونه ، بدعوى التأكد من أنه يطبق مواثيق حقوق الانسان على رعاياه ، واصل استمتاعه بانتهاك تلك الحقوق، ليقع الانسان العربي، بين شقي الرحى: القهر القومي.. والقهر الوطني..

وفي كشف انتهاكات حقوق الانسان، التي رصد تقرير المنظمة العربية تواصلها استمرار تقييد حرية التنظيم والعمل الحزبي، الذي يتراوح بين الحظر القطعي والتقييد الصارم، والحصار الذي يحول التعددية الحزبية إلى لا تعددية، بحيث تؤدي إلى تكريس قاعدة الأغلبية الدائمة التي تفوز في كل الانتخابات، والاقلية الدائمة التي تخسر كل انتخابات ، ليبقى الوضع على ما هو عليه، وعلى المعترض أن يخبط دماغه في حائط المنظمة العربية لحقوق الانسان!.

وواصلت الأمة العربية، بهمة تحسد عليها، تطبيق سياسة الاعتقالات الكيفية، وتقديم المدنيين إلى محاكم عسكرية، او استثنائية، واهدار حقوق الدفاع، واساءة معاملة المعتقلين والمسجونين السياسيين، بحيث تحول التعذيب إلى ممارسة منهجية في سجون عدد من البلدان العربية، كما أعلن أكثر من بلد الجهاد ضد حرية الصحافة والرأى والنشر والتعبير، وشهد العام الماضي تحرشات بالصحف في أكثر من بلد عربي تستهدف تضييق هامش الحرية، وضبط ما ينشر فيها، وضبط ما يذاع على القنوات الفضائية التلفزيونية.. وتجرى الآن مباحثات قومية هامة، لتوحيد العمل العربي، وتخصيص مكتب للرقيب في القمر الصناعي «عربسات ٣» ، المزمع اطلاقه في العام القادم..

وقد كان بودي، أن أكتفي بهذا القدر، من قطران حقوق الانسان في أمة أولاد عدنان وقحطان، لأن تلخيص المزيد منه يعتبر عدوانا على حق الانسان في أن ينام قرير العين، لولا ملاحظة لم يرصدها التقرير، أراها النهاية الطبيعية لهذا الفيلم، الميلودرامي الملئ بالفواجع والمصائب، فقد أصبح عادياً في السنوات الأخيرة ، أن يتحول اهدار حقوق الانسان العربي، إلى تقرير يطبع طباعة فاخرة، ويوضع في المكتبة إلى جوار سابقيه كانه شريط «عمر دياب» أو «راغب علامه» فلا الذين يتهمهم التقرير باهدار حقوق الانسان .، ينفون ما به من معلومات ، ولا هم يبررون ما يفعلونه ،ولا هم يكفون عنه!.

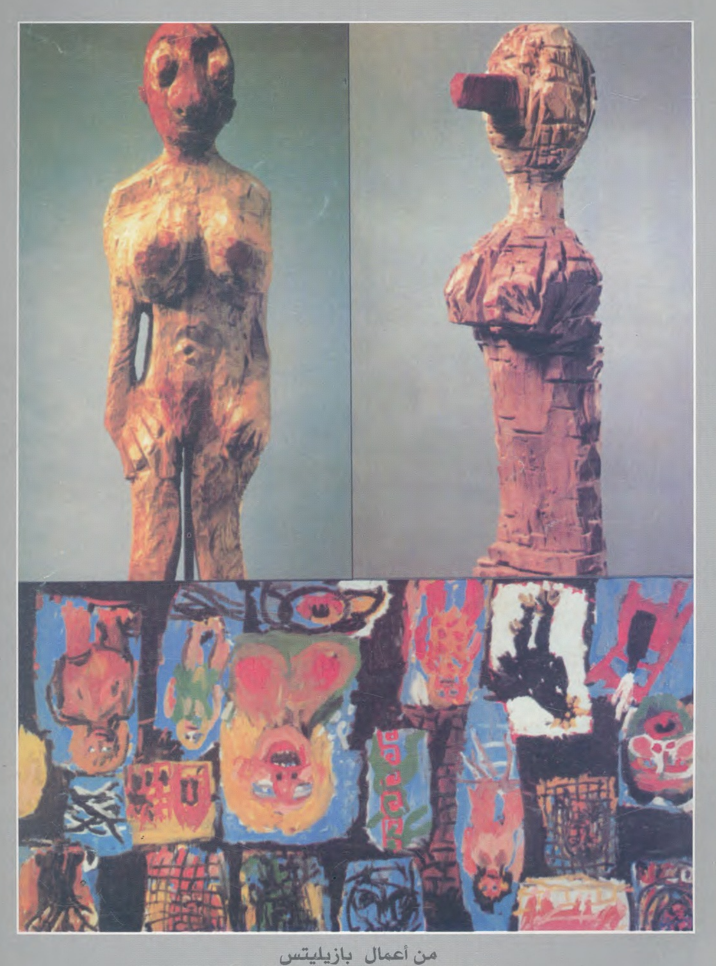
بل وأصبح عاديا كذلك أن تصمت بعض التيارات السياسية على إهدار هذه الحقوق ، بل وتشجع عليها سراً، وتبررها ، لأنها تقع ضد خصومها.

ورحم الله« حسن الأمام» الذي لو كان حيا، لصنع من تقارير منظمات حقوق الانسان العربية، سلسلة أفلام من النوع الذي يميت من الضحك .. ومن البكاء!.

صلاح عيسى



لوحة من أعمال " منير كنعان "



من أعمال بازيليتس
(صورة من مجلة عين)